منتدى التنمية

نحو إيجاد مناخ علمي وفكري يخلق الصلة والتفاعل بين أبناء المنطقة حول قضايا التنمية

اللقاء السنوي الثالث والعشرون

17 - 18 يناير 2002

البحرين

الخليج العربي والمحيط الآسيوي
الفرص والتحديات

الدكتور عبدالله المدني

الأستاذ عمران سلمان

الأستاذ فاروق لقمان

الدكتور حسن مدن

منتدى التنمية 2002 الخليج العربي والمحيط الآسيوي: الفرص والتحديات

القاهرة ٢٠٠٣

الخليج العربي والمحيط الآسيوي
الفرص والتحديات

جميع الحقوق محفوظة لمنتدى التنمية

الطبعة الأولى
الكويت 2002
تنفيذ النشر : دار قرطاس للنشر
هاتف : 2656032 فاكس : 2656031
ص .ب : 35318 الشعب ، 36054 ـ الكويت

Qurtas-Publishing@netbox.com

منتدى التنمية

اللقاء السنوي الثالث والعشرون

17 - 18 يناير 2002

البحرين

الخليج العربي والمحيط الآسيوي

الفرص والتحديات

منتدى التنمية

يتمثل الغرض العام للمنتدى في إيجاد مناخ علمي وفكري يخلق الصلة والتفاعل بين أبناء المنطقة حول قضايا التنمية، ويكرس الجهود نحو دراسة أوضاع التنمية وتحليل عقباتها واستشراف حلول لها.

وفي سبيل تحقيق هذا الغرض العام يعمل المنتدى على ما يلي:

أ- توثيق أواصر الارتباط والاتصال بين أبناء المنطقة المعنيين بأمور تنميتها.

ب- خلق ذاتية التنمية في المنطقة بعيداً عن «التجارب المنقولة».

جـ- إثارة الرغبة والحافز لدى أبناء المنطقة في تناول قضايا ومشاكل البيئة من خلال حوار جامع بناء يضم المهتمين بالأمور العامة.

د- تعميق الوعي والإدراك من أجل تطبيق الأساليب والنظم العملية وتطوير إدارة التنمية بما يسمح للمنطقة الاستخدام الأمثل لمواردها.

هـ- تبادل الخبرات والمعرفة والاستفادة من التجارب الناجحة، وتفادي الازدواجية في النشاطات المختلفة، والعمل على ربط نشاطات البحث واستكمال الحلقات المفقودة فيها، والبدء من حيث انتهى الآخرون، والتوفيق بين وجهات النظر المختلفة في الأسلوب.

الإطار العام لمنتدى التنمية

المحتـــويـــات

المقدمة 9

الدكتور عبدالله المدني

الجلسة الأولى

دول مجلس التعاون الخليجي في علاقاتها مع الهند والباكستان 15

الدكتور عبدالله المدني

المناقشـــات 33

الجلسة الثانية

التعليم في عصر التكنولوجيا: أين نحن من التجارب الآسيوية؟.....73

الأستاذ عمران سلمان

المناقشـــات 95

الجلسة الثالثة

الهند ودول مجلس التعاون الخليجي: ورقة المحور الاقتصادي.....129

الأستاذ فاروق لقمان

المناقشـــات 145

الجلسة الرابعة

ورقة محور العمالة.....171

الدكتور حسن مدن

المناقشـــات 187

الجلسة الخامسة

المناقشات العامة.....225

الأوراق تعبر عن وجهة نظر معديها

المقدمة

إيماناً من القائمين على منتدى التنمية بضرورة الانفتاح على الآخر الآسيوي والتواصل مع ما يجري على أرضه من تحولات وتجارب زاهية في مختلف الميادين بغية الاطلاع عليه والاستفادة منه خليجياً وعربياً، من بعد طول إهمال رسمي وتراجع لحركة الدبلوماسية العربية على الساحة الآسيوية، تقرر أن يكون موضوع «الخليج العربي ومحيطه الآسيوي: الفرص والتحديات» عنواناً للقاء السنوي الثالث والعشرين لمنتدى التنمية في البحرين.

وجاء اختيار الموضوع في وقت كانت فيه منطقتا الخليج وجنوب آسيا تمران بظروف بالغة الحساسية كنتيجة لأحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر وتبعاتها المتمثلة في الحرب الأمريكية على أفغانستان، وما فرضته هذه الحرب من توازنات ومعادلات سياسية جديدة. فإذا أضفنا إلى ذلك حقيقة فشل الرهان العربي الطويل على الغرب لجهة تأسيس علاقات تتسم بالندية وتفاهم يفضي إلى حلول ناجعة لمسائل التنمية المستدامة والنهضة والأمن والاستقرار، فإن موضوع اللقاء السنوي جاء في وقته المناسب وكان متناغماً مع فكرة «التوجه شرقاً» التي بدأت تلح بقوة على مفكري الأمة في السنوات الأخيرة، كنتيجة لما سيطر عليهم من إحباط وهم يرون أوطانهم لا تبارح مكانها فيما الشرق الآسيوي يسارع الخطا نحو القمة.

على أن اتساع الرقعة الآسيوية وتباين درجات وأشكال علاقاتها مع دول الخليج العربية الست، ناهيك عن تباين التجارب الآسيوية من حيث الشكل والمضمون والتاريخ، جعل من الصعوبة بمكان وضع خطة عمل تنساب منها أوراق بحثية تغطي كافة جوانب العلاقات الخليجية-الآسيوية، وتستعرض كل التجارب والتحولات في جنوب آسيا وشرقها وشمالها. وانطلاقاً من هذه الحقيقة، تقرر

الركون إلى حصر موضوع اللقاء في روابط دول الخليج العربية مع جواره الآسيوي الأقرب ممثلاً في دولتي شبه القارة الهندية الكبيرتين (الهند وباكستان)، مع ترك الباب مفتوحاً لتناول تجارب دول جنوب وشمال شرق آسيا وروابط هذه الدول مع منطقة الخليج في لقاءات مستقبلية.

وكان هذا الحل متسقاً مع الواقع، ذلك أنه إذا ما أخذنا بمبدأ الأهم فالأهم، فإن مناقشة علاقة منطقة الخليج بمنطقة شبه القارة الهندية تفرض نفسها قبل غيرها لأسباب موضوعية كثيرة. فمن جهة تشهد منطقة شبه القارة الهندية تحولات سياسية واقتصادية وعلمية جديرة بالرصد والمتابعة الدقيقة والإلمام بتفاصيلها، ومن جهة أخرى تعيش هذه المنطقة فوق بركان قابل للانفجار في أية لحظة بسبب الخلافات المستعصية ما بين الهند وباكستان، ولاسيما أن الدولتين أصبحتا تملكان قدرات نووية معلنة. وكلتا الحقيقتين بطبيعة الحال ذات تأثيرات مباشرة في منطقة الخليج، ليس بسبب القرب الجغرافي فحسب وإنما أيضاً بسبب تشابك المصالح وتشعبها ووجود عمالة جنوب آسيوية ضخمة في أقطار الخليج، وهو ما لا نجد له مثيلاً عند الحديث عن علاقات الخليج بدول جنوب وشمال شرق آسيا، الحديثة نسبياً والمنحصرة أساساً في التبادلات التجارية.

وهكذا قدمت في اللقاء الثالث والعشرين أربع ورقات بحثية حول الخليج وشبه القارة الهندية شملت الجوانب السياسية/ الأمنية، والاقتصادية/ التجارية، والاجتماعية/ الثقافية، والتعليمية/ التكنولوجية. وكانت ورقة المحور السياسي/ الأمني بعنوان «دول مجلس التعاون الخليجي في علاقاتها مع الهند والباكستان»، وفيها استعرض معدها الدكتور عبدالله المدني تاريخ تلك العلاقات وطبيعتها والعوامل التي أدت دوراً في توطيدها مع باكستان وتميزها بالشكوك مع الهند، مستنتجاً وجود خلل لابد من تصحيحه بحيث تصبح علاقات دول الخليج بقطبي شبه القارة الهندية أكثر توازناً ومنطلقة من المصالح المشتركة لا الأيديولوجيا، وبما يتيح كسب الهند الصاعدة والاستفادة من إمكانياتها الهائلة والحيلولة دون وقوعها في أيدي أعداء الأمة، فضلاً عن لعب دور الوسيط المقبول لجهة تخفيف التوتر في العلاقات الهندية ـ الباكستانية.

وقدم الأستاذ فاروق لقمان ورقة المحور الاقتصادي/ التجاري تحت عنوان «الهندودول مجلس التعاون الخليجي» حفلت بالإحصائيات والأرقام المستمدة من بحث ميداني أجراه معد الورقة في الهند. وورد فيها تصور يقول بإمكانية قيام علاقات تعاون وتكامل مثمرة لفائدة الطرفين على ضوء ما شهدته الهند منذ بداية التسعينيات من إصلاحات اقتصادية فرضتها متغيرات ما بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي، وعلى ضوء ما تشهده من نهضة علمية وتكنولوجية لافتة للنظر، ناهيك عما تزخر به الهند من فرص الاستثمار المجدية وما يتطلبه نموها الراهن من زيادات كبيرة في حجم وارداتها من النفط والغاز المتوفرين في الخليج.

أما ورقة المحور الاجتماعي/ الثقافي فكانت من إعداد الدكتور حسن مدن الذي ركز على المعلم الأهم على هذا الصعيد، وهو العمالة الوافدة من جنوب آسيا إلى الخليج وآثارها الإيجابية والسلبية في مجمل علاقات الطرفين، واصفاً الحلول لتدارك السلبيات وتعزيز الإيجابيات، في ظل ما تمر به منطقة الخليج من أوضاع اقتصادية داخلية مختلفة عما كان سائداً في فترة الطفرة النفطية.

وأخيراً، جاءت ورقة المحور التعليمي/ التقني للأستاذ عمران سلمان تحت عنوان «التعليم في عصر التكنولوجيا: أين نحن من التجربة الهندية؟!» لتسلط الضوء على جوانب من التجارب الآسيوية في ميدان الارتقاء بالتعليم ومؤسساته وأشكاله وأساليبه، مع تركيز على التجربة الهندية التي استطاعت رغم كل الصعاب والمعوقات المادية بناء جيوش من المؤهلين والتقنيين في مختلف التخصصات، وبما جعل الهند اليوم في مقدمة الدول المنتجة والمصدرة لتقنيات المعلوماتية، والمزودة للآخر بالعقول المهاجرة. ولئن تحاشت هذه الورقة عقد مقارنة بين الحالة الهندية والحالة الخليجية في مجال التعليم والتأهيل وتخريج الكفاءات، فإنها أرسلت إشارات وإيحاءات حول الجمود الذي يسيطر على العملية التربوية والتعليمية في منطقة الخليج مؤسسات ومناهج وأساليب وبرامج ورؤى، مما جعلها تائهة عن اللحاق بركب التطورات العالمية ومتطلباتها في عالم لم يعد يعترف بمساعدة التائهين والمترددين.

وحينما التأم شمل المشاركين في لقاء البحرين، دارت على مدى يومين، ابتداء من السابع عشر من كانون الثاني/ يناير 2002، مناقشات واسعة حول مضامين الأوراق المقدمة. وكان لمشاركة 66 نخبوياً خليجياً من الأكاديميين والبرلمانيين والإعلاميين ورجال الأعمال، ينتمون إلى مدارس فكرية متنوعة ويمثلون اتجاهات سياسية مختلفة، أثرها في إغناء الحوار، رغم ما برز من مآخذ من لدن البعض على الأوراق المقدمة. صحيح أن تلك الأوراق لم تعد في معظمها من قبل أكاديميين متخصصين في الشأن الآسيوي، وبالتالي لم تبلغ مبلغ الكمال المطلوب، إلا أنه من الصعب إغفال الجهد المبذول في إعدادها من قبل أسماء لئن نقصها التخصص الأكاديمي المذكور، فإنها عرفت بإيمانها بفكرة «التوجه شرقاً» وبالتالي حرصت على رصد ومتابعة ما يجري في آسيا أولاً بأول والكتابة عنه تحليلاً وتفسيراً. ويمكننا الزعم بأنه لم يكن بالمستطاع تقديم أفضل مما كان، في ظل شح المتخصصين في الشأن الآسيوي خليجياً، بل عربياً أيضاً، الأمر الذي يكشف في حد ذاته مدى إغفالنا للشرق المجاور الذي تجمعنا وإياه قواسم مشتركة كثيرة، مقابل تركيز شديد على الغرب البعيد عنا جغرافياً وقيمياً، وهذا لعمري فضيحة نأمل أن تكون مبادرة منتدى التنمية بتخصيص لقاء البحرين للحديث عن آسيا فاتحة لتداركها. أما الأدهى من ذلك فهو حقيقة أن المكتبة العربية تكاد أن تخلو من أية أبحاث ودراسات أكاديمية جادة وموثقة عن علاقات العرب بآسيا ككل أو بإحدى دولها، بما في ذلك دول شبه القارة الهندية المعروفة بعلاقات متشعبة مع العرب منذ فجر التاريخ.

والاستنتاج العام الذي يمكن للمرء أن يخرج به من المناقشات والتعليقات التي جرت في اللقاء السنوي الثالث والعشرين هو وجود اتفاق في الآراء بين النخب الخليجية على أهمية آسيا للعرب كحديقة خلفية نابضة بالحيوية والإبداع والتجارب والفرص، وبالتالي ضرورة كسر الحواجز المصطنعة التي تفصلنا عنها واستبدالها بجسور قوية لها طابع الديمومة والحركة في اتجاهين بعيداً عن الحساسيات الأيديولوجية، لكن السؤال الذي يلح هو كيف بمقدور ثلة من النخبوين، مهما كان

علو درجة حماستهم وإيمانهم بفكرة «التوجه شرقاً» أن تقنع صانع القرار الخليجي بتلك الرؤى، في ظل غياب المشاركة الشعبية الحقيقية في رسم التوجهات الخارجية لدول المنطقة؟

إن تحويل تلك الرؤى من مجرد رغبات ملحة إلى واقع ملموس يتطلب بعد نظر سياسي وإرادة صلبة تواكبه من أجل إخراج علاقات الخليج بآسيا من دائرة ردود الفعل اللحظية وضغوط الأمزجة الشخصية والزيارات المبعثرة والاتفاقيات المجمدة في الأدراج إلى علاقات استراتيجية مدروسة ذات منهجية واضحة وهياكل دائمة وخطط شراكة بعيدة المدى.

د. عبدالله المدني

المنامة - إبريل 2002

الجلسة الأولى

دول مجلس التعاون الخليجي في علاقاتها مع الهند والباكستان

د. عبدالله المدني *

* باحث أكاديمي متخصص في الشؤون الآسيوية .

يتكون المحيط الآسيوي الأقرب لدول الخليج العربية من دولتين أساسيتين هما الهند والباكستان. هاتان الدولتان اللتان ارتبطتا منذ فجر التاريخ بعلاقات تجارية وثقافية واجتماعية مع منطقة الخليج، بدأتا كما دلت الحفريات الأركيولوجية قبل نحو ثلاثة آلاف عام من ميلاد السيد المسيح عليه السلام، وذلك حينما اتخذت حضارتا وادي الرافدين ووادي الأندوس القديمتان من هذه المنطقة نقطة ترانزيت في تبادلاتهما التجارية، ومع مرور الوقت ازدهرت علاقة الخليج بشبه القارة الهندية وتفرعت إلى حقول جديدة تعدت التجارة، وخاصة في الحقب التاريخية التي خضعت فيها المنطقتان لسلطة سياسية واحدة كما في زمن الإمبراطورية الإسلامية ثم لاحقاً في زمن الهيمنة البريطانية الاستعمارية.

وفي الفترة الأخيرة، أي من أواخر القرن التاسع عشر وحتى استقلال وتقسيم شبه القارة الهندية، ارتبط الخليج بالهند مثلما لم يرتبط من قبل، وأثرت الثانية في الأول كما لا تؤثر من قبل في جميع المجالات. فالقرارات السياسية والاقتصادية والإدارية المتعلقة بمنطقة الخليج كانت تصنع في كلكتا ثم في بومباي من قبل حكومة الهند البريطانية وتنفذ بواسطة وكلاء إنجليز مقيمين في البحرين أو الكويت أو الشارقة أو مسقط، وموظفو الجهاز الإداري الاستعماري في الخليج كان يتم انتقاؤهم من جهاز السلك المدني في الهند البريطانية، والعملة المتداولة في المنطقة كانت الروبية الهندية، ومعظم - إن لم يكن كل - الحاجات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية في الخليج كانت ترد بحراً من الهند (هناك وثائق جمركية تاريخية تفيد بأن واردات البحرين من الهند مثلاً في العام المالي 1930/1929 شكلت نسبة 72,47 % من إجمالي واردات ذلك البلد في العام المذكور، وإن الوضع لم يكن مختلفاً قبل أو بعد هذا التاريخ سواء في البحرين أو غيرها من إمارات الخليج).

والطوابع البريدية المستخدمة في المراسلات الخليجية كانت عبارة عن طوابع الهند البريطانية وقد طبعت عليها كلمة البحرين أو قطر أو مسقط، واللهجات المحلية الدارجة على السواحل الخليجية كانت مطعمة بالكثير من المفردات الهندية.

وكنتيجة لهذا الترابط المتعدد الوجوه أصبحت الهند وحدها وجهة كل أبناء الخليج للتجارة والدراسة والطبابة والسياحة، الأمر الذي خلق علاقات اجتماعية وثقافية امتد أثرها إلى مختلف مناحي الحياة الخليجية، إلى الدرجة التي صار معها للهند حضور في الشعر الشعبي الخليجي والأمثال الشعبية وأهازيج الغوص وأغاني الأطفال وحزاويهم، وفي الأزياء والحلى الشعبية، وفي مكونات الأثاث المنزلي، وفي اللهجة المستعملة في الخطاب اليومي. ويكفي للتدليل على مدى تغلغل الهند في حياة الإنسان الخليجي أن كلمة «غترة» التي تشير إلى المكون الرئيسي للزي الوطني الخليجي هي كلمة هندية الأصل محرفة من مفردة «كوترا» التي تعني عمامة الهنود السيخ.

على أن هذا ليس كل شيء، فالهند أيضاً أدت من خلال حركتها الوطنية المناهضة للاستعمار البريطاني دوراً في تشكل الوعي السياسي الوطني في منطقة الخليج، وكانت لسنوات طويلة جسراً وحيداً يعبر من فوقه إلى الخليج الزاد الفكري المصنوع في عواصم الشرق العربي الأسبق إلى المدنية والوعي مثل بغداد والقاهرة ودمشق وبيروت، والذي لم يكن يصل إلى أبناء الخليج مباشرة بسبب سياسات فرض العزلة والتخلف البريطانية. كما أضحت الهند في هذه الفترة مركزاً لتجمع المنفيين السياسيين الخليجيين ورواد النهضة الثقافية الأوائل من أولئك الذين تأثروا بما كان يجري في المجتمع الهندي الأكثر انفتاحاً والأسبق لجهة التعرف على حضارة الغرب وأدواتها الفكرية والاستهلاكية، والذين حاولوا نقل مشاهداتهم.وتجاربهم إلى إخوتهم في الوطن. ويذكر لنا التاريخ على سبيل المثال لا الحصر أن انتشار الأندية الثقافية والمحافل الأدبية والصحافة في البحرين في بدايات القرن العشرين لم يكن إلا بسبب تأثر المترددين على الهند من التجار والمصلحين بما شاهدوه في تلك البلاد. كما تذكر لنا الوثائق البريطانية أن حركة المطالبة بالحقوق الأساسية والسياسية في البحرين في فترة مبكرة من القرن العشرين/ لم تكن إلا صدى لما كان يجري في الهند من مطالب على أيدي نخبها الوطنية وتنظيماتها السياسية، بحسب ما جاء في خطاب وجهه الوكيل السياسي البريطاني في البحرين الميجور كليف ديلي إلى رؤسائه في بومباي.

هذا الارتباط التاريخي والتعاون متعدد الوجوه الذي ربط منطقتي الخليج وشبه القارة الهندية بعضهما ببعض تعرض للخلل والضمور مع استقلال الأخيرة وتقسيمها إلى دولتين، ثم تعرض إلى خلل آخر مع ظهور الكيانات الخليجية المستقلة. ولم يكن تراجع الروابط مرده فقط اكتشاف أهل الخليج مصادر جديدة للتجارة والثقافة والتعليم والسياحة، وإنما أيضاً بسبب طبيعة الكيانين المتولدين عن تقسيم شبه القارة الهندية وحالة العداء بينهما، التي وضعت الحكومات الخليجية في مأزق زادت حدته بوجود حرب كونية باردة واستقطاب دولي وانقسام أيديولوجي في الوطن العربي إلى معسكرين. وتتضح صورة المأزق أكثر حينما نستعرض الحقائق التالية:

أولاً: ولدت باكستان من رحم الخلاف العقدي ما بين مسلمي شبه القارة الهندية وهندوسها، وبسبب من ذلك قامت باكستان على أسس دينية بحتة لتكون بذلك أول كيان ديني في العصر الحديث، وقبل ميلاد الدولة اليهودية العبرية في فلسطين. وكنتيجة لخوفها من ابتلاع الهند المستقلة لها ولشعورها بالضعف في مواجهة الدولة الهندية الأكثر قوة وموارد وإمكانات والأكبر مساحة وسكاناً، وظفت باكستان الدين لإلهاب العواطف ونيل الدعم والمساندة من الأقطار الإسلامية وعلى رأسها الدول العربية، مستغلة في ذلك مكانة الدين في مجتمعات العرب وسياساتهم الخارجية. وكانت النتيجة أن ارتبطت باكستان بعلاقات وثيقة على الأقل مع الدول العربية المحافظة، وعلى رأسها دول الخليج ولاسيما المملكة العربية السعودية أو القطر الأكبر والأهم ضمن المنظومة الخليجية.

وللأسباب سالفة الذكر أيضاً، ارتبطت باكستان بالأحلاف الغربية الاستعمارية مثل حلفي السنتو (بغداد سابقاً) والسيتو. ولما كانت دول الخليج العربية مرتبطة استراتيجياً بالغرب لأسباب سياسية واقتصادية وأمنية، انعكس ارتباط باكستان بالغرب إيجاباً على العلاقات الباكستانية ـ الخليجية، وصارت باكستان في مرحلة تالية ذات حظوة ومكانة متميزة عند صانع القرار الخليجي، هذه المكانة المتميزة التي تجسدت في ارتباطها بالدول الخليجية باتفاقيات عسكرية شملت تدريب الكوادر العسكرية الخليجية في المعاهد الباكستانية، وتقديم الباكستانيين لخبرات التدريب

والاستشارة العسكرية والأمنية مقابل معونات اقتصادية كبيرة ومتواصلة، بل تجاوز الأمر تلك الحدود في فترة الحرب العراقية ـ الإيرانية إلى الاستعانة بقوات برية باكستانية للتمركز على أراضي بعض الأقطار الخليجية للدفاع عنها عند الحاجة. ولعل التذكير بما ورد على ألسنة قادة باكستان في تلك الفترة يعطي صورة لمدى التميز الذي اتسمت به علاقات التعاون ما بين الجانبين، فحاكم باكستان العسكري الجنرال ضياء الحق (1977 - 1988) الذي تطورت في عهده العلاقات الباكستانية الخليجية بمثل ما لم يحدث قبلاً، صرح في العام 1981 بأنه إذا ما تعرضت دول الخليج إلى أي تهديد من أي مصدر «فوالله لأكونن أول من يهرع إلى نجدتها حتى وإن كان ذلك على حساب أمن باكستان» (انظر مقابلة للزعيم الباكستاني مع صحيفة تايمز أوف إنديا 1981/3/1). والجنرال نفسه هو القائل في مناسبة أخرى في العام 1982 «صحيح أن باكستان لا تتمتع بعضوية رسمية في مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها تعدّ نفسها جزءاً من المنظومة الخليجية» (انظر صحيفة داون الباكستانية 1982/10/11). إضافة إلى ذلك فإن باكستان سارعت إلى التنديد بالمشروع الذي طرحه الزعيم السوفياتي ليونيد بريجنيف في البرلمان الهندي في ديسمبر 1980 حول إعلان منطقة الخليج منطقة حياد خالية من القواعد العسكرية الأجنبية وأسلحة الدمار، واصفة إياها بأنها مؤامرة سوفياتية ـ هندية ضد المنطقة، فيما كان السبب الحقيقي لموقفها هذا هو الخوف من أن ينتهي دورها كشرطي في الخليج بمجرد قبول الدول المعنية للمشروع، هذا المشروع الذي لو كانت دول الخليج قد بادرت إلى الموافقة عليه في حينه أو دراسته بجدية ودون تشنج (كما طالبت الكويت على لسان وزير خارجيتها صباح الأحمد، في موقف متميز من مواقف بقية الأقطار الخليجية) لوفرت على نفسها وشعوبها الكثير من الإشكالات في السنوات التالية.

أما قادة الخليج فلم يكونوا أقل وضوحاً في سياق الاهتمام بباكستان ومقابلة مواقف ضياء الحق سالفة الذكر بأحسن منها،إذأعلن العاهل السعودي الملك فهد بن عبدالعزيز مثلاً أثناء زيارة رسمية إلى الباكستان في كانون الأول/ ديسمبر 1980، يوم كان ولياً للعهد ونائباً أول لرئيس الوزراء أن أمن بلاده مرتبط بأمن باكستان وبالتالي فأي تدخل في شؤون الأخيرة سوف يعدّ تدخلاً في شؤون المملكة وجرحاً عميقاً لها (انظر صحيفة داون الباكستانية ـ 1980/12/11).

وبطبيعة الحال فإن القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة كانت مسرورة بالتعاون الباكستاني ـ الخليجي عسكرياً وأمنياً وتشجعه وتتوسط لدى الأنظمة الخليجية لزيادته، وليس أدل على ما نقول من اعتراف مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس جيمي كارتر السيد زبيغنيو بريجينيسكي في كتابه «المبدأ والقوة» (صفحة 449 - 450) من أنه توسط لباكستان لدى القيادة السعودية كي تقوم الأخيرة بدفع فواتير مشتريات الأولى من الطائرات الأمريكية المقاتلة الحديثة مقابل أن توفر باكستان للمملكة وجاراتها الخليجيات الحماية الأمنية.

ثانياً: ولدت الهند، على النقيض من باكستان، كدولة علمانية ديمقراطية ذات توجه اشتراكي فيما يتعلق بخطط التنمية الاقتصادية، وفي صراع الشرق والغرب مالت الهند إلى التعاون مع المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي لما بدا لها أن الغرب يضع شروطاً للتعاون وتقديم المساعدات الاقتصادية ويريد أن يسلبها حرية القرار الخارجي، وفي الوقت نفسه قادت الهند حركة عدم الانحياز التي توثقت تحت مظلة فكرتها ومؤسساتها علاقات نيودلهي مع المعسكر العربي التقدمي بقيادة مصر الناصرية المعادية للقوى العربية المحافظة بقيادة المملكة العربية السعودية، وكنتيجة لهذا كان لابد أن تنشأ سحب الشك والريبة فوق العلاقات الهندية ـ الخليجية. فمثلاً كانت الهند تشك في نوايا دول الخليج إزاءها انطلاقاً من تعاون الأخيرة المؤسس على العقيدة الدينية مع باكستان وارتباط الخليج بالاستراتيجيات الغربية، كان كل أو بعض دول الخليج تساورها الشكوك من توطد علاقات الهند مع مصر عبدالناصر ومع القوى التقدمية والاشتراكية الإقليمية منها والدولية. ومع مرور الوقت، ومع تزايد حدة الصراع الهندي ـ الباكستاني من جهة، ومن جهة أخرى تزايد الانقسام في العالم العربي بنشوب الحرب الأهلية في اليمن ثم بميلاد فكرة التضامن الإسلامي التي طرحتها السعودية وإيران ورحبت بها باكستان وهاجمتها الهند واصفة إياها بأنها ليست سوى نسخة جديدة من حلف بغداد (كان حلف بغداد قد لقي معارضة هندية صلبة بسبب اشتراك باكستان فيه واحتمالات أن تحصل الأخيرة من خلال عضويتها على مساعدات عسكرية تغريها بالقيام بمغامرات عسكرية أو بالتصلب إزاء قضية كشمير)، زادت السحب الداكنة في سماء العلاقات السياسية الخليجية ـ الهندية.

على أن تلك الشكوك المتبادلة لم تتحول قط إلى حالة عداء سافر أو إلى قطيعة دبلوماسية أو معارك إعلامية، وإنما حاول الطرفان ـ كل لأسبابه الخاصة ـ حصر الأمور في نطاق الخلافات الصامتة في معظم الأحايين. ولعل ما ساعد على لجم الأمور أنه لم تكن هناك يوماً أية قضية خلافية أصيلة ومباشرة بين الطرفين وإنما قضايا من صنع ـ أو بسبب ـ أطراف خارجية، ويمكن في هذا السياق أن نورد أيضاً الأسباب التالية: 1) وجود كتلة بشرية كبيرة من المسلمين في الهند. 2) الموقف الهندي الداعم للقضايا العربية. 3) وجود مصالح اقتصادية وتجارية واسعة بين الطرفين تجسدها حاجة الهند للنفط الخليجي بكميات كبيرة تتناسب مع ضخامة سكانها وبرامجها التنموية والتصنيعية.

نستنتج مما سبق أن علاقات الخليج السياسية بالهند وباكستان، رغم بعض التباين من دولة خليجية إلى أخرى بسبب تباين موقع الدين في السياسة الخارجية وتباين النظرة إلى الخطر السوفياتي (حالة السعودية مقابل حالة الكويت مثلاً)، لم تكن بصفة عامة متوازنة، بل يمكن القول إنه في المجال السياسي والاستراتيجي وضعت أقطار الخليج العربية كل بيضها في السلة الباكستانية، واستثنت الهند من التعاون السياسي والعسكري والأمني للأسباب سالفة الذكر، رغم أن الهند بإمكاناتها الهائلة وتفوقها الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي والجيوسياسي، وبنظامها المؤسساتي المستقر ومكانتها الدولية ومواقفها المؤيدة لكافة القضايا العربية كانت أكثر أهلية للتعاون معها وأكثر فائدة لنا من جارتها الباكستانية التي لم تكن لديها ما تقدمه لنا سوى الذراع الأمني وبمقابل. لكن أمن النظام وحمايته من أخطار الأنظمة العربية الراديكالية ومن خطر الزحف الشيوعي، كان هاجساً ما بعده هاجس لدى صانع القرار الخليجي، ومسألة لها الأولوية القصوى في أجندته.

إن هذا يجرنا إلى موضوع بالغ الأهمية هو كيفية المفاضلة ما بين الأيديولوجيا والمصلحة الوطنية عند صنع السياسات الخارجية، والذي يبدو لي أن صانع القرار الخليجي قد فشل فيه، ولايزال إلى اليوم غير قادر على حسمه، ففي معظم الأحيان تم تقديم العامل الأيديولوجي على عامل المصلحة، وفي أحايين أخرى تم الخلط ما بين العاملين. وعلى افتراض أن ظروفاً معينة في الماضي أملت على صانع القرار

الخليجي ذلك، فإن أمامه اليوم فرصة ليحزم أمره مع توجه العالم بقوة نحو مبدأ «أن المصلحة وحدها، هي التي تحدد سياسات الدول وتتحكم في علاقاتها الخارجية». هذا المبدأ الذي يطبقه اليوم جيراننا الإيرانيون البرغماتيون بذكاء فيما نحن على الضفة الأخرى من الخليج مترددون حوله، وذلك بدليل أن إيران، رغم نظامها الثيوقراطي واستناد هذا النظام إلى خطاب فقهي وأيديولوجي إسلامي، ينسق ويتعاون لأسباب مصلحية مع الهند أكثر من الباكستان ومع الصين وروسيا أكثر من الدول الإسلامية، وهكذا.

إن المطلع على التاريخ المعاصر للعلاقات الخليجية ـ الهندية منذ عام 1947 يكتشف أن حالة الشكوك المتبادلة ما بين الجانبين، وما أسبغته هذه الشكوك على علاقاتهما السياسية والاستراتيجية من بطء وبرود تجسده قلة الزيارات المتبادلة على مستوى القمة (خاصة في حالة السعودية التي لم يزر قادتها الهند سوى مرة واحدة مقابل زيارتين للزعماء الهنود إلى الرياض)، لم تكن إلا بفعل ثلاثة عوامل رئيسية متداخلة، وبعضها قد لا ينسحب على كل دول الخليج لكنها تنسحب كلها بالتأكيد على الدولة الخليجية الكبرى والمؤثرة، ألا وهي المملكة العربية السعودية. هذه العوامل هي:

أولاً: العامل الباكستاني/ الإسلامي.

ثانياً: العامل الناصري/ صراع القوى التقدمية والمحافظة.

ثالثاً: العامل السوفياتي/ صراع الشرق والغرب.

وكما نرى فإن العاملين الثاني والثالث لم يعد لهما وجود اليوم، إلا أن العامل الأول لايزال قائماً يوتر العلاقات السياسية ما بين الخليج والهند من وقت إلى آخر، في ظل استمرار العداء الأيديولوجي والسياسي ما بين نيودلهي وإسلام أباد، وتفجر الموقف في كشمير، واستغلال باكستان لصفتها الدينية وموقعها في منظمة المؤتمر الإسلامي في جر الدول الخليجية إلى إدانة الهند بل استصدار قرارات من المنظمة المذكورة بمد المقاتلين الكشميريين بالمساعدة (مثلما تقرر في اجتماع كراتشي لوزراء خارجية الدول الإسلامية في عام 1993)، الأمر الذي عدّته وتعدّه نيودلهي تدخلاً في شؤونها الداخلية.

والمتابع لتاريخ العلاقات الهندية ـ الخليجية يلاحظ أيضاً أنه ما إن كانت الأرضية تتمهد لبدء صفحة جديدة من التعاون والتفاهم السياسي بين الجانبين، إلا وكان حدث أو حزمة أحداث جديدة ذات تداعيات محلية أو إقليمية أو دولية تقع لتطيح الآمال وتعيد الوضع إلى المربع الأول، وفي جميع الأحوال كان العامل الباكستاني/ الإسلامي حاضراً ومؤثراً بصورة أو بأخرى، وهذه النقطة بحاجة إلى المزيد من التوضيح:

في عقد الخمسينيات، وكنتيجة لتناغم السياسات الخارجية للهند ومصر والسعودية، ولاسيما فيما يتعلق بفكرة عدم الانحياز ومقاومة الاستعمار والتصدي لحلف بغداد، تمهدت الأرضية لإقامة تفاهم هندي خليجي وطيد كان يمثل طرفها الخليجي المملكة العربية السعودية باعتبارها وقتذاك الدولة الخليجية المستقلة الوحيدة، وكان أحد تجليات هذا التفاهم زيارة رسمية مطولة قام بها العاهل السعودي الملك سعود الأول للهند في عام 1955، وأسفرت عن اتفاق تام في وجهات النظر وتعهد من الجانبين بإقامة أقوى أنواع التعاون والتنسيق في كافة المجالات، بل إن العاهل السعودي وقف في حفل استقبال بنيودلهي ليقول ما نصه: «أستطيع أن أقول لكل إخواني المسلمين أينما كانوا إن مصير مسلمي الهند اليوم في أيد أمينة» (انظر صحيفة ذ هيندو المدراسية 1955/12/11). وجاءت زيارة جواهر لآل نهرو إلى الرياض والاستقبال الحافل الذي أجري له بعد عام واحد وفي ذروة أحداث السويس لتجسد ما اتفق عليه. وقتها كانت علاقات الرياض بكراتشي يعتريها البرود بسبب تباين المواقف من حلف بغداد، بل إصدار الحكومة السعودية لبيان صحفي عبر سفارتها في كراتشي تعدّ فيه انضمام باكستان إلى الحلف المذكور بمثابة «طعنة في أفئدة الدول العربية والإسلامية» (انظر صحيفة داون الباكستانية ـ 1955/9/26).

إلا أنه سرعان ما تحول ذلك المشهد إلى النقيض مع نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات التي شهدت انقسام العرب إلى معسكرين، ووقوف الهند في صف المعسكر التقدمي بقيادة مصر، بل مبايعة نهرو للرئيس جمال عبدالناصر كزعيم

للقومية العربية، الأمر الذي أضر بعلاقات الرياض مع نيودلهي، فيما كانت الدولة الخليجية الأخرى حديثة الاستقلال وهي الكويت تحاول جاهدة اتخاذ موقف مستقل ومحايد، ولاسيما أن الهند كانت أول دولة غير عربية تسارع إلى الاعتراف بالكويت وتؤيدها في مواجهة الادعاءات العراقية بها وتساند مسألة انضمامها إلى الأمم المتحدة. وقد تجسد التباين ما بين السعودية والكويت في الموقف من الهند خير تجسيد أثناء الحرب الهندية ـ الصينية القصيرة في عام 1962، فبينما وصف أمير الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح تلك الحرب بأنها اعتداء سافر من قبل الصين، وسارع إلى إرسال برقية إلى الزعيم الهندي جواهر لال نهرو يقول فيها: «نقف من أعماق قلوبنا وراءكم في نضالكم ضد العدوان الخارجي على بلدكم»، اتخذت السعودية موقف الحياد رغم عداوتها للصين الشيوعية.

ومع هزيمة العرب في حرب الأيام الستة وتراجع النفوذ الناصري في العالم العربي جزئياً، ثم مع إصرار العاهل السعودي الملك فيصل على ضرورة تمثيل الهند في أول قمة إسلامية في عام 1969، انطلاقاً من حرصه على ألا تحرم دولة تمثل أكثر من سبعين مليون مسلم (أي نصف عدد سكان الوطن العربي وقتذاك) من المشاركة في أكبر تجمع سياسي إسلامي، انتعشت الآمال بإمكانية مد جسور التفاهم السياسي ما بين الهند والخليج في محوره الأهم أي المحور السعودي ـ الهندي، لكن هذه الآمال سرعان ما تلاشت بوقوع حرب البنغال ووقوف دول الخليج بحزم إلى جانب باكستان واتهامها للهند بالتسبب في تقسيم الكيان الباكستاني. بل يمكن القول إن تلك الآمال تلاشت قبل ذلك حينما أصرت باكستان على طرد الهند من القمة المذكورة ورضخت الدولة المضيفة (المغرب) والدولة صاحبة فكرة المؤتمر (السعودية) للمطلب الباكستاني كي تنقذ الاجتماع من الانهيار، فيما نظرت الهند إلى الحدث كإهانة لها ولشعبها، وتعلمت منه درساً مفاده «أنه حينما يتعلق الأمر بالمفاضلة بينها وبين باكستان فإن الدول الإسلامية تصطف مع الأخيرة وإن كانت مخطئة، وتتجاهل كل مواقف الهند الداعمة للقضايا العربية والإسلامية، إضافة إلى تجاهل حقيقة تمثيل الهند لكتلة إسلامية ضخمة من السكان» وذلك بحسب ما قاله أحد كبار الدبلوماسيين الهنود.

وما إن تراجعت آثار حرب البنغال وتداعياتها بالاتفاق الثلاثي الشهير ما بين إسلام آباد ونيودلهي ودكا، وباتفاقية سيملا للسلام ما بين الهنود والباكستانيين في عام 1972، وصارت الأجواء مهيئة لبعث شيء من الحرارة والدفء في العلاقات الخليجية ـ الهندية، خصوصاً مع غياب العامل الناصري بانتقال عبد الناصر إلى جوار ربه، وتحول مركز القوة في العالم العربي من القاهرة إلى الخليج بفعل نتائج حرب أكتوبر، وحاجة الهند إلى الانفتاح على دول الخليج لأسباب نفطية واقتصادية بالدرجة الأولى، وكي لا تترك باكستان وحدها تستفيد من خطط التنمية الخليجية الضخمة)، حتى وقع الغزو السوفياتي لأفغانستان في عام 1979 وبتزامن غريب مع حدث هام آخر هو سقوط نظام الشاه وظهور جمهورية إسلامية راديكالية في إيران تتبنى شعار تصدير الثورة وقلب الأنظمة الخليجية المحافظة. وفي ظل تخوف الحكومات الخليجية من تأثيرات الحدثين البعيدة في أنظمتها وأمن أقطارها، وبالتالي مسارعتها إلى التنسيق الأمني مع الغرب وباكستان وإمداد الأخيرة بشتى أنواع المساعدات، باعتبارها حاجز الصد ضد الزحف السوفياتي نحو مياه الخليج الدافئة كما قيل، وفي ظل امتناع نيودلهي عن إدانة الغزو السوفياتي صراحة واستمرار تعاونها مع موسكو بموجب معاهدة الصداقة والتعاون الهندية ـ السوفياتية لعام 1971، وترحيبها بقيام الثورة الإيرانية وتوثيق علاقاتها مع نظام حزب البعث الراديكالي وقتذاك في العراق، كنوع من إحداث التوازن مع نفوذ باكستان في دول الخليج، كان لابد أن ترتفع درجة الشكوك المتبادلة ما بين الهند والخليج. تلك الشكوك التي لم تفلح في تبديدها لا زيارة وزير الخارجية السعودي التاريخية إلى نيودلهي في عام 1981 (أول وآخر زيارة لوزير خارجية سعودي إلى الهند منذ استقلالها) ولا زيارة السيدة أنديرا غاندي التاريخية إلى دول الخليج في عام 1982، على الرغم من صدور بيانات مشتركة عن تلك الزيارات تتضمن كلاماً عاماً عن تلاقي جهات النظر حيال العديد من القضايا. ولعل أقرب مثال في هذا السياق هو ما تضمنته تلك البيانات من تأكيد ضرورة انسحاب كافة القوات الأجنبية من أفغانستان، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحق شعبها في اختيار النظام السياسي الذي يلائمه، لكن دون الاتفاق على كيفية تحقيق ذلك في ظل تمسك الخليجيين بمبدأ مساعدة المجاهدين الأفغان والدولة المستضيفة لهم (باكستان) وحتى

إتمام الانسحاب السوفياتي، وتمسك الهنود بمبدأ دعم حكومة كابول سياسياً واستخدام الوسائل الدبلوماسية من أجل إقناع السوفييت بالانسحاب بدلاً من إدانتهم وشن الجهاد ضدهم.

لقد توقع المراقبون مع نهاية عقد الثمانينيات أن حزمة الأحداث والتطورات الإقليمية التي شهدتها منطقتا الخليج وجنوب آسيا في تلك الفترة وبتزامن نسبي غريب، مثل ظهور غورباتشوف على المسرح السوفياتي بسياساته الخارجية التصالحية ومصطلحات البريسترويكا والغلاسنوست، ومقتل الجنرال ضياء الحق وعودة الديمقراطية إلى باكستان، وانتهاء الحرب العراقية الإيرانية، ووفاة الإمام الخميني، وانسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان، سوف ترطب الأجواء السياسية وبما ينعكس إيجاباً على علاقات الهند بالخليج على الصعيد السياسي، إلا أن وقوع حرب الخليج الثانية والموقف الهندي المتردد في دعم التحالف الدولي لاسترجاع الكويت في مقابل مسارعة باكستان إلى الانضمام إلى هذا التحالف بأحد عشر ألف جندي وعينها على مكاسب ما بعد الحرب، دوراً ومساعدات، عززت من مكانة الأخيرة في الخليج مقابل تراجع مكانة الهند الضعيفة أصلاً إلى الخلف. ولعل أفضل مثال على الامتعاض الخليجي الصامت من الموقف الهندي هو ما قاله وزير الخارجية الكويتي وقتذاك الشيخ سالم صباح السالم الصباح لوفد هندي زائر بعيد انتهاء حرب تحرير الكويت ونصه: «في حرب الخليج لم تقفوا معنا فيما وقفت باكستان بصلابة إلى جانبها، ونحن قد نغفر لكننا لن ننسى أبداً» (انظر صحيفة ذ هيندو ـ 1991/11/1).

وبانحسار غبار حرب الخليج الذي تزامن مع اختفاء الاتحاد السوفياتي من الخارطة، وانفتاح نيودلهي غير المسبوق على واشنطن زال العامل السوفياتي في العلاقات الهندية ـ الخليجية، الأمر الذي اعتقد معه الكثيرون أن الفرصة باتت سانحة لتأسيس تفاهم سياسي واستراتيجي بين طرفي العلاقة، خصوصاً أن اعتبارات اقتصادية جديدة لدى الجانبين من نتائج حرب تحرير الكويت وسقوط الاتحاد السوفياتي كان يمكن أن تؤدي دوراً مساعداً في ذلك. لكن، ومرة أخرى، تلاشت الآمال بسبب قيام باكستان بإخراج قضية كشمير من سباتها وطرحها بقوة على أجندة منظمة المؤتمر الإسلامي، مستغلة ما خلقه الزخم الجهادي الأفغاني من مقاومة

إسلامية مسلحة في القطاع الهندي من كشمير وما قامت به الهند من رد فعل عسكري وأمني. وكما كان متوقعاً فقد وقفت الدول الخليجية صاحبة النفوذ الطاغي في منظمة المؤتمر الإسلامي مع الطروحات الباكستانية حول كشمير وانتهاكات حقوق الإنسان فيها على أيدي القوات الهندية، وحول وجود تعاون أمني هندي ـ إسرائيلي لضرب المقاومة الكشميرية، الأمر الذي أثار غضب الهنود واستياءهم. ولا أدل على هذه الأشياء من موقف وزير الدولة للشؤون الخارجية الهندي سلمان خورشيد في مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف في عام 1994، الذي طُرح أمام وفوده مشروع باكستاني مؤيد من كبرى الدول الخليجية لإدانة الهند بسبب انتهاكها لحقوق الإنسان في كشمير، حيث غمز الوزير الهندي من قناة السعودية قائلاً: «نحن لم نطلب من المؤتمر فتح ملف انتهاكات حقوق الإنسان والمرأة في دول مثل السعودية» (انظر صحيفة تايمز أوف إنديا - 1994/3/12).

إن غياب الحرارة والدفء من العلاقات الخليجية ـ الهندية بصفة عامة واقتصار هذه العلاقات على التجارة البينية والعمالة وبعض المشاريع الاقتصادية المشتركة والقليل جداً من القروض دونما تشعبها إلى مجالات أخرى، مسؤولية يتحملها كلا الطرفين بدرجات مختلفة. ولعل أهم نقطة يلام فيها الجانبان أنهما لم يضعا في اعتباراتهما الحاجات الأمنية والاستراتيجية لكل طرف، ولم يحاولا منذ البداية تبديد شكوك كل طرف إزاء الطرف الآخر قبل تراكمها وترسخها. وعليه فإن المرحلة الراهنة تتطلب جهداً مخلصاً ونيات صادقة لانفتاح الطرفين بعضهما على بعض بعيداً عن حساسيات الماضي وقيود الأيديولوجيا، الأمر الذي لا يتم إلا بخلق قنوات الاتصال الدائمة وتكثيفها، وعلى أعلى المستويات لمنع سوء الفهم والحيلولة دون تراكم الشكوك. ذلك أن أحد أبرز الصور المفقودة حتى الآن في العلاقات الهندية ـ الخليجية هو غياب التواصل ما بين قيادات الطرفين، في الوقت الذي لا يمر عام دون أن يشهد عدة لقاءات قمة بين قادة الخليج وباكستان.

وفي هذا السياق، فإن رسم سياسة خليجية جديدة ـ جماعية أو فردية ـ أكثر توازناً إزاء دولتي شبه القارة الهندية الكبيرتين هو أمر ملح، وهذا ليس فقط لأنه سوف يفتح المجال أمام دول مجلس التعاون للدخول في شراكة استراتيجية حقيقية

مع الهند، صاحبة الإمكانات الهائلة وخاصة في ظل انفتاحها الاقتصادي وقدراتها العسكرية والتصنيعية والتكنولوجية والمعلوماتية الراهنة، وحاجتها المتزايدة إلى النفط والغاز (تصل حاجة الهند إلى النفط المستورد حالياً إلى 69 مليون طن سنوياً، وينتظر أن يرتفع الرقم بحلول عام 2010 إلى 190 مليون طن، وبحلول عام 2025 إلى 360 مليون طن، أما حاجتها إلى الغاز الطبيعي التي تقف اليوم عند 160 مليون متر مكعب يومياً فينتظر أن ترتفع إلى 390 مليون متر مكعب بحلول عام 2025، مما يوفر فرصاً ذهبية للتعاون والشراكة طويلة الأمد في مجالات النفط والغاز والاستكشاف والتكرير والصناعات البتروكيماوية). فالسياسة المتوازنة سوف تفتح المجال أيضاً أمام دول مجلس التعاون الخليجي للقيام بدور ما في تخفيف حدة التوتر في جنوب آسيا ما بين الهند وباكستان، وتقديم مقترحات لتسوية مقبولة للمشاكل العالقة بينهما تأخذ في الحسبان حقوق الطرفين معاً، وبما ينعكس إيجاباً على استقرار منطقتي جنوب آسيا والخليج معاً. ومن جهة أخرى فإن تلك السياسة المتوازنة ضرورية من أجل الدخول على خط العلاقات الهندية ـ الإسرائيلية المتنامية، التي لم تكن لتصل إلى ما وصلت إليه لولا تهميش العرب عموماً والخليجيين خصوصاً لوجهة نظر الهند حيال ما يتعرض له أمنها من قبل الجماعات المتطرفة المسلحة العاملة في كشمير انطلاقاً من باكستان وأفغانستان، وقبولهم بوجهة النظر الباكستانية وحدها دون أدنى اعتبار للحجج والتبريرات الهندية. فالهند تقول لنا اليوم رداً على اعتراضاتنا حول انفتاحها على تل أبيب، إنها أيدت الحقوق العربية على مدى 50 عاماً وتحملت من أجل ذلك الكثير من الانتقادات الداخلية والغربية رغم عدم وجود ما يلزمها بذلك كونها ليست عربية أو إسلامية، وكانت تنتظر من العرب أن يعاملوها بالمثل فيقفوا معها في مشاكلها مع خصومها، أو على الأقل أن يقفوا على الحياد بينها وبين خصومها، لكنهم لم يفعلوا، سواء فيما يتعلق بالخلافات الهندية ـ الباكستانية أو الخلافات الهندية ـ الصينية. والهند تقول لنا أيضاً إنها تعرف صعوبة أن تتخذ دول الخليج المسلمة موقفاً مناهضاً لدولة مسلمة كباكستان في قضية تسوقها الأخيرة كقضية دينية وقومية، لكنها تتساءل هل من الصعب أيضاً اتخاذ مواقف متوازنة بين باكستان مسلمة وهند بها مسلمون أكثر من الباكستان.

إن أي خطوة من قبل دول الخليج العربية لإعادة صياغة سياساتها الجنوب آسيوية سوف تؤدي دون شك إلى كسب العملاق الهندي وتحقيق فوائد تنسحب آثارها على قضايا المسلمين الهنود وعلى مسائل الأمن والسلام والتنمية والاستقرار في المنطقة بأسرها، هذه المنطقة التي تشهد اليوم نمواً متصاعداً في الأعمال الإرهابية والعنف المسلح وتجارة المخدرات وغسيل الأموال وغير ذلك من الملفات التي تشكل تحدياً لأقطار الخليج والهند معاً.

ولا يعني هذا بطبيعة الحال تهميشاً خليجياً لباكستان من بعد طول تنسيق وتعاون، فالأخيرة قطر يقع على مرمى حجر من شواطئ الخليج، وأي خلل أو اضطراب في بنيتها السياسية أو الأمنية أو نظامها الاجتماعي سوف يؤدي لا محالة إلى أخطار تتجاوز حدودها إلى حدودنا وتؤثر في أمننا واستقرارنا، خصوصاً أن باكستان تمتلك اليوم أسلحة نووية، إن وقعت في أيدي جماعات محلية طائشة أو أصولية متشددة كنتيجة لأي اضطراب داخلي فإن كارثة محققة ستلحق بالجميع. ومن هنا فإن من واجب الأقطار الخليجية أن تعمل على استقرار هذا البلد الجار ودفعه نحو نظام مؤسساتي مستقر يركز على البناء والتنمية الداخلية، بدلاً من التطلع إلى ما وراء الحدود أو القيام بمغامرات وسياسات خاطئة (خلق جماعة طالبان، وإيواء بعض جماعات التشدد وإسقاط إعلان لاهور الشهير مثلاً). ولا يتأتى هذا إلا بمراجعة شاملة للعلاقات الخليجية ـ الباكستانية وتأسيسها من جديد على مبادئ تأخذ بالحسبان المستجدات الدولية الكثيرة منذ انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي، وضرورة أن تكون المنافع الناجمة من تلك العلاقة متبادلة ومتكافئة وتصب في خير البلدين والشعبين واستقرار المنطقة، وليس كما كان الأمر في الماضي. وبعبارة أخرى فإنه إذا كانت الباكستان في سياساتها حريصة على مصالحها القومية، فإن عليها أيضاً أن تراعي المصالح القومية والحيوية لدول الخليج وبالقدر نفسه مادامت تتلقى المساعدات الاقتصادية السخية والهبات والقروض من حكوماتها وصناديقها التنموية وبنوكها الإسلامية، هذه المساعدات التي لولاها لما استطاعت

باكستان أن تتجاوز الكثير من أزماتها خلال المنعطفات التاريخية التي مرت بها، مثل حربيها مع الهند في عامي 1965 و1971 وعملية إعادة البناء بعد انسلاخ جناحها الشرقي، وأخيراً ضائقتها الناجمة عن العقوبات الاقتصادية الأمريكية. واستخدام المعونات الاقتصادية كعامل ضغط لتحقيق مصالح الدول المانحة أو لدفع الدول المتلقية إلى انتهاج نهج معين ليس عيباً ولا هو بالأمر الجديد، فكل الدول المانحة تقوم بذلك وتتنافس فيه إلا دولنا الخليجية، التي لئن كانت قد فعلت في وقت من الأوقات شيئاً من هذا القبيل فهي حتماً لم تفعله مع باكستان، وإذا كان ذلك قد حدث في الماضي لحاجة الأنظمة الخليجية إلى الذراع الأمني الباكستاني بسبب ظروف الحرب الباردة وبسبب ميزة ذلك الذراع كونه ذراعاً إسلامياً غير مثير لمشاعر الشارع الخليجي المسلم، فإن الحرب الباردة قد انتهت، والميزة المذكورة لم تعد لها أهمية في ظل ما حدث بعد حرب الخليج الثانية.

لقد اتضح مما جرى خلال السنوات القليلة الماضية لجهة الملف الأفغاني وصولاً إلى الحرب الأمريكية ضد نظام طالبان، أن باكستان تصرفت في أفغانستان وفق مصالحها فقط وبمعزل عن أمن العرب الداعمين لها ومصالحهم، يوم أتت بحركة طالبان إلى السلطة في كابول ومكنتها من البقاء وتحويل أفغانستان إلى مصانع لتفريخ الحركات الأصولية المتطرفة الساعية إلى قلب أنظمة خليجية وعربية واحتضانها.

إننا نعيش اليوم في عالم مختلف عن عالم الحرب الباردة وتلح عليه قضايا مختلفة عما كان سائداً في العقول الماضية، مثل التنمية المتواصلة ودمقرطة المجتمعات وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، والمحافظة على البيئة وغيرها. وفي ظل غول العولمة الكاسح الذي إن لم نحسن التعامل معه ولم نفهم طبيعته ومساراته ولم نستعد له الاستعداد الكامل، فسوف يلغي أي دور لنا ويلقي بنا على شواطئ العزلة، فإنه من واجب صانع القرار الخليجي، إن أراد فعلاً الحد من المظاهر السلبية لهذه العولمة والاحتفاظ بدور لبلاده في مساراته، أن يراهن على بناء الجسور القوية مع القوى

العالمية الصاعدة من تلك التي لها نفس التحفظات على العولمة ونشترك معها في العديد من القيم والموروثات الحضارية والهموم، ونحتفظ وإياها بتاريخ خال من الأطماع في الأرض أو المياه أو الخيرات، وتمتلك من التجارب والخبرات في الملفات المشار إليها آنفاً ما يعيننا على تجاوز تحديات المستقبل، لا أن يراهن على قوى عاجزة عن التقدم والتأثير الإيجابي في ما يرسم لهذا الكون فقط لأنها أقرب إليه أيديولوجياً.

لقد أثبتت دول في جنوب وشرق آسيا مثل الهند والصين وماليزيا وكوريا الجنوبية خلال العقود الثلاثة الماضية جدارتها وتفوقها في ميادين شتى، وتراكمت لديها خبرات وإمكانات هائلة، وباتت قاب قوسين أو أدنى من احتلال موقع في أندية الكبار، إلا أن كل هذا لم يدفع صنّاع القرار في دولنا إلى حزم أمورهم والتوجه شرقاً بجدية وعقل مفتوح ورغبة أكيدة غير ظرفية لبناء شراكات استراتيجية مع هذه الأقطار، إذ لاتزال ثقافة الاستهانة بكل ما هو آسيوي تحتل موقعاً راسخاً لديهم ولدى قطاع عريض من شعوبهم، فيما العالم كله يتبنى العكس ويتسابق لخطب ود تلك الدول أملاً في تحقيق مكاسب سياسية أو استراتيجية أو اقتصادية أو علمية. وهناك العديد من الأمثلة التي لا يتسع المقام لسردها من تلك التي تثبت كم من الفرص ضاعت وكم من الأموال والطاقات الخليجية أهدرت بسبب غياب رؤية استراتيجية خليجيّة لأولوية التعاون مع الأقطار آسيا الناهضة.

عبدالله المدني

البحرين ـ تشرين الأول/ أكتوبر 2001

المناقشات

الجلسة الأولى

الخميس 17 / 1 / 2002 - 9:30 إلى 11:15 صباحاً

موضوع النقاش: **دول مجلس التعاون الخليجي في علاقتها مع الهند والباكستان.**
المحور السياسي/الأمني

رئيس الجلسة: السيد رسول الجشي

معد ومقدم الورقة: السيد عبدالله المدني. مدير المشروع

افتتح الدكتور عبدالعزيز سلطان الجلسة نيابة عن الدكتورة موضي عبدالعزيز الحمود المنسق العام قائلاً:

بسم الله الرحمن الرحيم

بداية، أود، بالأصالة عن نفسي، وبالنيابة عن اللجنة التنفيذية لمنتدى التنمية، أن أرحب بكم جميعاً أعضاء ومشاركين في اللقاء السنوي الثالث والعشرين للمنتدى، وأعتذر عن تأخر الدكتورة موضي الحمود المنسق العام للمنتدى لأسباب خارجة عن إرادتها، وهي الآن في طريقها إلى البحرين، وسوف تصل في خلال النصف ساعة القادمة.

ولمن يحضر اللقاء للمرة الأولى، أود الإشارة إلى:

النقطة الأول: أن هدف الأوراق المعدة، هو إثارة الحوار حول الموضوعات المطروحة لكي يتسنى لمعدي الأوراق تعديلها قبل نشرها، وبالتالي يصبح الهدف من الحوار، هو إثراء الأوراق، وإضافة المعلومة الجديدة، وليس مجرد توجيه أسئلة إلى معديها.

النقطة الثانية: يعقب عرض كل ورقة، حوار لمدة ساعة ونصف الساعة تقريباً، ونأمل أن ينحصر هذا الحوار في موضوع الورقة، أما الحوار صباح يوم الجمعة الذي يبدأ الساعة 9,30 صباحاً، فسيكون حواراً عاماً حول الأوراق المطروحة، بالإضافة إلى استكمال حوارات هذا اليوم.

وفي برنامج العمل اليوم أربع جلسات، جلستان صباحاً، يعقبهما دعوة للغداء، وجلستان مساءً، (4,30 - 6,00) و (6,30 - 8,00)، وجلسة الحوار صباح الجمعة الساعة 9,30 وتنتهي الساعة 12,30 ظهراً، وسينقسم إلى قسمين، القسم الأول لمدة ساعة، مناقشة عامة لموضوع اللقاء السنوي.

أما القسم الثاني فسيكون لمدة ساعتين تقريباً، لبحث موضوع منطقة الخليج بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

الرئيس: أولاً بادئ ذي بدء أرحب بكم جميعاً في البحرين ولا أريد أن أطيل وآخذ وقت مقدم الورقة لكن لابد من كلمة قصيرة تذكر في هذا المجال، آخر اجتماع عقد في البحرين للمنتدى كان في عام 1985، أي بين هذا الاجتماع وذاك الاجتماع حوالي 16 سنة، ودلالة هذه المدة الطويلة بين الانعقادين لابد أن نتوقف عندها.

كان من الصعب حينذاك، أن نعقد هذا الاجتماع في البحرين، ومعي الدكتور علي فخرو الآن وكان خلال تلك الفترة وزيراً، ورغم مركزه في السلطة التنفيذية إلا أنه لم يستطع أن يقنع السلطة التنفيذية بعقد اجتماعنا في البحرين، وهذه للتاريخ.

أعود إلى الموضوع الأساسي. إننا فعلاً في البحرين الآن وبفضل خطوات سمو الأمير الشيخ حمد نعيش فترة لم نعهدها منذ 25 سنة أو أكثر، في الواقع لم نعهدها حتى قبل الاستقلال سنة 1971. لا أريد أن أتحدث عن هذه المرحلة، كل ما هنالك، أردت أن أذكرها لأؤكد أننا نعيش مرحلة يستطيع الإنسان فيها أن يعبر عن رأيه، وحتى هذا الاجتماع، أود أن أؤكد لكم أنه عقد من دون استئذان، لم نطلب رخصة من الحكومة لعقد هذا الاجتماع، وأخذت أنا شخصياً بحكم موقعي في لجنة التنسيق مسؤولية أن يعقد هذا الاجتماع دون طلب الرخصة، وكما ترون، البحرين ترحب بكم جميعاً حكومة وشعباً لعقد هذا الاجتماع في البحرين، وهذه دلالة أخرى، أننا فعلاً نعيش عصراً جديداً آمل أن يشع على الآخرين ويتمتعوا بما نتمتع به في بقية أقطار خليجنا العربي.

موضوع الورقة التي سيقدمها الأستاذ الدكتور عبدالله المدني «دول مجلس التعاون الخليجي في علاقتها مع الهند وباكستان». كلمة قصيرة أيضاً أنه قبل سنة عندما اجتمعت اللجنة التنسيقية لتحديد موضوع ندوة هذه السنة، طرحت عدة مواضيع ومن بينها علاقة الخليج بالشرق الأقصى، لم نكن حددنا الهند كدولة،

وكما لاحظت من الأوراق فقد استحوذت على معظم النقاش، ولكن كنا نود أنها لو طالت أيضاً جميع دول الشرق الأقصى بما فيها الصين واليابان وماليزيا والفلبين إلى آخره، لأن الصورة بين الهند وبقية الأقطار وعلاقتها بالخليج تقريباً واحدة مع اختلاف بعض جوانبها.

عندما طرح ذلك الموضوع في ذلك الوقت لم نكن بتلك الحماسة هل فعلاً هذا هو الموضوع الذي يمكن أن ندعو له ويجتمع الإخوة كلهم ونتحدث فيه؟ ولكن بعد نقاش طويل أخذنا قرارنا أن يعقد هذا الاجتماع تحت هذا العنوان لشعورنا، ذلك الوقت قبل سنة، أننا انحزنا كثيراً ناحية الغرب واتجهت دول الخليج أكثر من اللازم جهة الغرب ونسينا إخواننا في الشرق الأقصى، وفعلاً دارت السنة لتؤكد لنا الأحداث التي حصلت مؤخراً منذ 11 سبتمبر حتى الآن، أننا فعلاً كنا على خطأ وأننا الآن ندفع ثمن - لا أستطيع أن أقول نكران ولكن أستطيع أن أقول - إهمال العلاقة بيننا وبين أقطار الشرق الأقصى، وجاءت الأخبار قبل عقد هذا الاجتماع لتؤكد لنا ما دار في ذهننا من أننا تركنا الساحة خالية وأعطينا مجالاً لإسرائيل لتثبت أقدامها في الشرق وتثبت أقدامها على وجه التحديد في الهند، وكلكم على اطلاع بما يجري على الساحة الهندية بالنسبة إلى العلاقات الإسرائيلية الهندية ودورها المستقبلي، بالطبع بالنسبة إلى تأثيرها في مجمل القضية العربية وفي قضايا الخليج التي هي بالتالي جزء من القضية العربية الكبرى، من هنا تأتي أهمية البحث في هذا الموضوع في هذه المرحلة، كي لا أطيل، أود أن أقدم الدكتور عبدالله المدني، ربما قسم كبير من الإخوان يقرؤون له في صحف الخليج، خصوصاً صحف الخليج الشرقية وجرائد البحرين، والدكتور عبدالله معروف لنا، نحن أصدقاءه، أنه أكبر مطلع على قضايا الشرق الأقصى، لاعلى مستوى الخليج فقط بل على المستوى العربي بشكل عام، وفعلاً له رأي صائب لأن الدكتور عبدالله لم يكتف بما يطلع عليه كتابة عن الشرق الأقصى، بقدر ما كان يغيب عنا أشهراً - إذا سمح لي أن أقول بعض قضاياه - يغيب عنا أشهراً ولا نعرف أين، لنكتشف أنه يتجول بين مدن الشرق الأقصى ويجلس بين ظهرانيهم فترات طويلة ليستقي الأنباء عن كثب من منابعها، ولذلك جاءت كل تحليلاته ومقالاته عن المنطقة بعلم عالم وليس بعلم قارئ يجمع من بعيد أو يجمع المعلومات، المعلومات هو يستقيها بنفسه ولا

يعتمد على رواية الآخرين، ومن هنا جاءت مصداقية ما يتحدث به عن المنطقة.

الدكتور من أعمارنا، عاش طفولته ما بين البحرين والمملكة، ولذلك ناس تقول هل عبدالله بحريني أم سعودي؟ ونحن في النهاية نقول هو عربي من المنطقة، أنهى دراسته ما قبل الجامعية في مدارس الخبر، درس المرحلة الجامعية والعالية في بومبي وبيروت والقاهرة وبوسطن وأكستر، درس الفرنسية في باريس والألمانية في هامبورج، أي أنه يتكلم أكثر من لغة، وهذه ميزة تنفعه للاطلاع على ما يقوله الآخرون في الغرب عن المنطقة، بجانب لغته الإنجليزية، يحمل درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة بيروت، ودرجة الماجستير في العلاقات الدولية والاستراتيجيات من جامعة بوسطن، ودبلوم التخصص في شؤون شبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا من جامعة بوسطن، حاصل على دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية من جامعة أكستر، لا أريد أن أطيل، لكن الواقع أن سيرته الذاتية طويلة، فهو باحث ومحلل غير متفرغ، وكاتب مشارك كما ذكرت، له العديد من الدراسات والأبحاث المنشورة باللغة الإنجليزية أهمها: الهند والخليج ـ العمالة الهندية في دول مجلس التعاون، العامل الباكستاني في العلاقات الهندية الخليجية، عملية صنع القرار الخارجي في الهند والباكستان، الهند والمملكة العربية السعودية، خمسون عاماً من الشكوك المتبادلة، التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون.

الآن نستمع للدكتور عبدالله المدني في ورقته التي بين أيديكم.

د. عبد الله المدني

شكراً لأخي وصديقي الأستاذ رسول.

أخواتي، إخواني، سعدتم وسعدت أوقاتكم، دعوني في البداية أعبر عن سعادتي وشكري لمنتدى التنمية، الذي قرر مشكوراً أن يختار موضوع الخليج العربي ومحيطه الآسيوي عنواناً لاجتماعه السنوي الثالث والعشرين، طبعاً أنا أتمنى عليكم وأنتم الذين تمثلون النخبة المثقفة الفاعلة في خليجنا العربي أن تكون هذه هي البداية، بداية ما طالبت به وطالب به بعض الزملاء طويلاً، وهو ضرورة أن تولي دولنا وشعوبنا بعض الاهتمام لما يدور في آسيا المجاورة أي شبه القارة الهندية وما خلف شبه القارة الهندية، من تحولات متسارعة وتجارب ثرية وجذابة وذلك تحت عنوان التوجه شرقاً. نحن في الخليج بحكم قربنا الجغرافي من شبه القارة الهندية وبحكم روابطنا

في المنطقة التي ترجع إلى الألف الثالثة قبل الميلاد وبحكم تشابك مصالحنا مع شعوب هذه المنطقة، تاريخاً ونفطاً وعمالة وتجارة وتأثيرات سوسيو ثقافية، أولى من غيرنا بمراقبة ما يجري في هذه المنطقة، وأولى من غيرنا بتعميق روابطنا معها، وأولى من غيرنا بالاستفادة من تجاربهم، علنا نستطيع الخروج من المآزق والإحباطات والقيود التي تعوق حياتنا وتعوق مسيرتنا نحو النهضة والانطلاق. للأسف الشديد، وأقولها بمرارة، حتى الآن ليس هناك توجه حقيقي من قبل صانع القرار الخليجي، وأيضاً من قبل مثقف الخليج، فالتوجه يحمل في طياته كل المعاني التي أسلفتها، بل العكس هناك نظرة دونية تجاه آسيا في الأوساط العامة، وكأنها تقول: كل ما يصدر من آسيا فاشل وغير مجد وكل ما يأتي من الغرب هو الجيد فقط، فإذا كانت العامة لا تعي الأمور على حقيقتها، وتحكم على آسيا من خلال العمالة الآسيوية الرخيصة البائسة الموجودة بيننا، فما هي حجة صانع القرار الخليجي والمثقف الخليجي الذي لايزال حتى اليوم يبحث عن جواب لسؤال أزلي، لماذا تخلف العرب وتقدم الآخر؟ لا أبالغ إذا قلت إن المثقف الخليجي الآن يستطيع أن يعد عشرات الأسماء الغربية في كل مجال لكنه سوف يفشل حتماً أن يعدد بعض الأسماء الآسيوية لأشخاص أو كتب أو مراكز بحثية أو صحف أو مجلات. إن عدم التفاتنا إلى محيطنا الآسيوي بعين متفحصة وإهمالنا له تدل عليه جملة من الحقائق، أول هذه الحقائق أن زعماءنا وأيضاً مثقفينا يحجون سنوياً إلى الغرب إلى لندن و واشنطن وباريس، ولكن لننظر إلى زياراتهم لآسيا، لا توجد زيارات والزيارات عامل مهم توثق الروابط بين الزعماء وصناع القرار، وتزيل بعض الشكوك والهواجس، لا يوجد هذا التوجه إطلاقاً، وهناك بعض الدول العربية مسؤولوها لم يزوروا آسيا إطلاقاً، وهناك دول خليجية لم يزر فيها صانع القرار دولة كبيرة مثل الهند من خمسين سنة، ولا حتى وزير الخارجية، فكيف تنشأ العلاقات وتزال الشكوك وتوثق الروابط ولسان حال صانع القرار، بحسب ما ذكره لي أحد الإخوة، إذا كانت هناك دعوات، يقول «خليهم يولون». فكيف تريد بناء علاقات وتهتم بمصالح وطنك، وأنت لا تهتم، فلان «خليه يولي» وهذا «خليه يولي»، وتقول هذا هندوسي وهذا بوذي، لا يعقل هذا الكلام الغريب، صانع القرار لابد أن يكون أبعد نظراً من ذلك، على كل هناك أدلة أخرى أيضاً، أنه لا يوجد أي دراسة بحثية شاملة متعمقة عن علاقات الدول العربية مع دول شبه القارة الهندية أو أي دولة آسيوية أخرى، لا توجد دراسة كتبها باحث عربي من بيننا، لا خليجي ولا عربي، رغم كثرة مثقفينا، أي أن أدبياتنا الآن لا تشمل إلا مجموعة مقالات متناثرة عن آسيا تفرضها

الأحداث، أحداث معينة، وأتذكر أني حينما كنت في صدد كتابة دراسة عن علاقات الخليج بالهند في العصر الحديث وطبعاً فشلت في الحصول على مراجع بحثية في الموضوع، وصادف أني التقيت أحد السفراء العرب النابغين الموجودين في بريطانيا فاستفسرت عن سر هذا القحط في وجود مؤلفات بأقلام عربية؟ فأجاب أننا أمة ردود الأفعال الفورية، بمعنى أننا لا نعير الأمور أي اهتمام إلا بعد ما يقع الفأس في الرأس، وهو بهذا القول كان يشير حقيقة إلى أن العرب ماداموا لا توجد بينهم وبين الهند مثلاً أي أزمات سياسية حادة من تلك التي تقود إلى تهديدات وحروب فإنهم لا يكترثون بالأمر، يعني بأمر علاقاتهم بهذا البلد، خلافاً لعلاقاتهم مع دول مثل إيران وتركيا اللتين بسبب وجود احتقانات بينهما وبين العرب من بقايا التاريخ القديم أو بسبب الاعتقاد المذهبي مثلاً أو بسبب الأطماع التاريخية، فرضت هاتان الدولتان عقد ندوات ومؤتمرات وإعداد دراسات وأبحاث عن هذا الموضوع في السنوات الأخيرة، فالسفير كان محقاً في هذا الكلام في نظري. الآن إهمالنا لآسيا وما يجري فيها يؤكد أيضاً عدم وجود مراكز للدراسات الآسيوية في جامعاتنا العربية المنتشرة الكثيرة، باستثناء مركز وحيد في القاهرة هو الآخر بات مشلولاً ولا يقدم أي شيء جديد بسبب من يسيطرون عليه من مثقفين وأكاديميين، ومؤدلجين أي محكومين بفكر مغلق. ثم هناك قضية وهي أنني لما شرفتموني بالإشراف على موضوع هذا الاجتماع فشلت في العثور على باحثين أكاديميين من جامعات خليجية متخصصين في هذا الموضوع، وحتى الذين تخصصوا في العلاقات الدولية فهم إما أبدوا عدم استعدادهم للمشاركة أو أنهم اعتذروا وقالوا إننا لا نفهم في هذا الموضوع. أنا حاولت جهدي ولكن فشلت، ولكن في النهاية قررت أن ألجأ إلى بعض الأسماء التي أعرف أنها تعشق آسيا، أمثال الدكتور حسن مدن، والأستاذ فاروق لقمان والأستاذ عمران سلمان، وهؤلاء تحمسوا وصرفوا من وقتهم الكثير في سبيل إعداد هذه الأوراق التي أمامكم، فشكراً لهم.

الآن، السؤال الذي يفرض نفسه بعد كل هذا، ألا يفكر المثقف أو صانع القرار الخليجي؟ ألا يرى ما يجري أمامه من تحولات في آسيا جديرة بالإعجاب والتأمل؟ ألا يسأل نفسه كيف استطاعت دولة مثل اليابان رغم ما تعرضت له من هزيمة

ساحقة ماحقة أن تصبح ثاني اقتصاد في العالم وإحدى أفضل المعجزات خارج نطاق المنظومة الغربية؟ كيف استطاعت ماليزيا أن تنجح في مشاريع عدة، مشروع الوحدة الوطنية، جمع الولايات في اتحاد فيدرالي ناجح، قضية الدمقرطة والتعددية، قضية المزج بين الموروث والحداثة، حتى أصبحت اليوم إحدى معجزات القرن العشرين. مثال آخر كيف استطاعت سريلانكا الفقيرة بلد الخادمات، كما تعرف في الخليج، أن تنجح في محو أمية أبنائها حتى صارت قاب قوسين أو أدنى من الإعلان نهائياً عن محو أمية آخر مواطن من مواطنيها، بينما كبرى الدول العربية فيها نصف عدد سكانها من الأميين؟ مثال آخر، كيف استطاعت الصين أن تحول بلادها وشعبها من مجتمع زراعي بائس ومنهك فقير إلى قوة اقتصادية صناعية عسكرية يهابها العالم ويحسب لها ألف حساب؟ كيف استطاعت الهند المثقلة بالكوارث والهموم والأزمات والفقر والانفجار السكاني أن تبني القلاع التكنولوجية وتحقق السبق أو مركز الصدارة في مسابقات الرياضيات والكيمياء والفيزياء، وأن يكون لديها اليوم عدد من الجامعات في مقدمة الجامعات العالمية المعروفة الشهيرة عند إحصاء عدد الجامعات وسردها أو وضعها في تسلسل، بفضل القلاع التكنولوجية الهندية أصبحت الهند اليوم أكبر مصدر لتكنولوجيا المعلومات في العالم بمبلغ سنوي يتوقع أن يتجاوز هذا العام 200 مليار دولار بفارق 35% عن أرقام العام الماضي، والأمثلة طبعاً تدور والأمثلة تتوالى، أمثلة محرضة ولكنها لا تحرض المثقف العربي ولا صانع القرار العربي لكي يتقدم خطوة واحدة نحو آسيا، وأنا عندما أقول خطوة واحدة أعني تعزيز العلاقات حتى تصل إلى مرتبة الشراكة الاستراتيجية وليس حصرها في موضوع عمالة وتبادل تجاري.

الآن فيما يتعلق بموضوع ورقتي «الخليج في علاقاته مع الهند وباكستان سياسياً وأمنياً» لابد أن أقول ابتداء إن علاقات دولنا مع هذين البلدين غريبة في مضامينها وأبعادها وتطوراتها، بصفة عامة، علاقات الخليج وثيقة جداً مع باكستان، ويقال أو توصف علاقات الخليج مع القطب الهندي بأنها ودية، كما يرد في أدبياتنا، بينما هي في الحقيقة غير ذلك وتخفي تحتها الكثير من الشكوك والهواجس والأزمات

الصامتة التي لئن لم نعمل بجد لاجتثاثها قد تنفجر يوماً ما بطريقة تضر بدولنا وقضاياها، وقد انفجرت نوعاً ما بالعلاقات الهندية الإسرائيلية المتينة، وأنا كلما قابلت مسؤولاً هندياً كبيراً يقول لي بكل صراحة، في العلاقات الدولية هناك مبدأ المعاملة بالمثل، نحن أيدناكم 50 سنة ولم نطلب منكم مقابل هذا التأييد أي شيء، ووقفتم مع باكستان ضدنا في جميع الحروب، وحتى وقفتم مع الصين ضدنا في الحرب الحدودية القصيرة، ولم تكترثوا بأمننا هناك، اليوم 180 مليون مسلم في الهند يشكلون ثاني أكبر تكتل بشري مسلم في العالم، ومع ذلك لم نجد أي توجه، بل بالعكس أنتم فكرتم أن الهند في جيوبكم وأصبحتم تمارسون تأييداً لا أستطيع أن أصفه تأييداً دبلوماسياً وغير دبلوماسي تجاه عدوة الهند التاريخية ومنافسة الهند التاريخية ألا وهي الباكستان. أنا لا أضيف جديداً إذا قلت إن طبيعة العلاقات الودية والتحالفية الوثيقة بين الخليج وباكستان هي سبب فقدان الحرارة في العلاقات الخليجية الهندية كنتيجة للصراع الأزلي ما بين الهند وباكستان وتنافسهما وتنافس الأسس التي قامت كل واحدة منهما عليه، ككيان مستقل منذ تقسيم شبه القارة الهندية الذي أنا أعتبره ويعتبره كثيرون أيضاً جريمة تاريخية لا تضاهيها سوى جريمة خلق الكيان الصهيوني، وأنا عندما أذهب إلى الهند وأجتمع وأتحاور مع الرموز الإسلامية في الهند ولا أقول رموز علمانية، دائماً يقولون نتخيل فقط، نتخيل الوضع لو لم تحدث هذه الجريمة لو لم تقسم الهند، يعني لكان هناك كيان تعددي ديمقراطي كبير يضم نصف مليار مسلم يستطيعون بقوتهم العددية الكبيرة أن يتصدوا لأي جماعة تريد سلبهم حقوقهم أو ثقافتهم أو تفرض عليهم أوضاعاً هم لا يريدونها. وأيضاً أنا أضيف أنه لو لم يحصل التقسيم ما كان هناك أزمة بنجلادش ولا أزمة كشمير ولا أيضاً خلق حركة طالبان التي جاءتنا بالمصائب الكثيرة، ولا حدثت ثلاثة حروب مدمرة، لا ولا ولا . . . وكلمة «لا» هنا لا تنفع. أما وقد حدث ما حدث ودخلت شبه القارة الهندية في تنافسات وصراع سياسي كبير مغلق بطروحات دينية كان من الطبيعي أيضاً أن تقع هذه القارة فريسة لتجاذبات الحرب الباردة وأيضاً تداعيات هذه الحرب على المنطقة العربية المجاورة، في علاقات دولنا مع دول شبه القارة الهندية، في منطقة الشرق الأوسط التي يصر الهنود إلى اليوم في أدبياتهم أن يسموها غرب آسيا حتى وإن كانت تشمل مصر

الإفريقية، وذلك تجنباً لاستخدام مصطلح الشرق الأوسط الاستعماري مثل ما قال به الزعيم جواهر نهرو.

الآن في الورقة المقدمة أمامكم، حاولت أن أستعرض تاريخ العلاقات، علاقات الخليج بالهند وباكستان بصورة مختصرة مع أن الموضوع يمكن أن يتشعب إلى أمور كثيرة، وكان هدفي أن أصل إلى العوامل التي سببت العلاقات الحارة بين الخليج والباكستان والعلاقات التي تنقصها الحرارة بين الخليج والهند، وطبعاً ذكرت أن العوامل الثلاثة متشابكة أحياناً، العامل الأول كان العامل الناصري أو الإسلامي، في فترة من الفترات كانت علاقة الدولة الوحيدة المستقلة التي كانت لها علاقات مع الهند، وهي المملكة العربية السعودية، كانت جيدة جداً مع الهند، وبالعكس كانت متوترة مع باكستان، لكن كان هذا بسبب ظروف الخمسينيات، حلف بغداد وتداعيات حلف بغداد وأيضاً وجود تنسيق سعودي مصري ما بين حكومة المملكة وبين حكومة الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، وكان هذا أيضاً له انعكاسات على علاقات السعودية كقطر خليجي مستقل وحيد مع الهند بسبب العلاقات المتميزة بين نهرو وعبدالناصر وشراكتهما في عدم الانحياز، والقصة تعرفونها طبعاً، لكن حينما طرأ تغيير من 1957 وانفض التحالف الناصري السعودي بدأت العلاقات تبعاً لذلك تتغير بين الخليج والهند وتقوى من جانب آخر بين الخليج وباكستان، وعندما أقول الخليج في هذه الفترة أقصد السعودية، الآن العامل الذي ذكرته هو العامل الناصري وكذلك العامل السوفييتي والحرب الباردة وتداعيات الحرب الباردة وما خلفته من انقسامات في العالم العربي، العامل الثالث والأهم هو العامل الباكستاني، طبعاً هذه العوامل قد لا تنسحب على جميع الأقطار الخليجية، خاصة أن الأقطار الخليجية لم تتشكل ككيانات مستقلة وبالتالي تصنع علاقات مع الطرفين إلا فترات مختلفة، وأيضاً بسبب قوة أو متانة التوجه الديني في صنع القرار الخليجي ما بين دولة وأخرى، يعني نحن نعرف أن السياسة الخارجية الكويتية كانت أكثر انفتاحاً وكان العامل الديني لا يشكل ضغطاً على صانع القرار السياسي في الكويت كثيراً، أي إلى فترة قريبة، وبالتالي كانت سياستهم الخارجية متزنة مع جميع القوى، فيما يتعلق بالمعسكر الشرقي والغربي،

وأيضاً الهند وباكستان، الدول العربية المحافظة والتقدمية، بينما الجانب الآخر النقيض السعودية والمؤسسة الدينية، وكانت تلعب دوراً فاعلاً، لا أستطيع أن أقول في صنع القرار السياسي وإنما هي لها دور مهيمن فيما يتعلق في تمكين العلاقة من جهة خاصة إذا كانت إسلامية وخاصة إذا كانت مثل باكستان ترفع الشعار الإسلامي الكبير بطريقة مستفزة، وفعلاً أضرت بعلاقاتنا، ولكن صانع القرار الخليجي يستمع إلى هذا الطرح، ومن خلال هذا الطرح الديني أو الاختفاء وراء الواجهة الدينية، استطاعت باكستان أن تحصل على مساعدات من الدول الخليجية، مبالغ رهيبة وخيالية، قروض مساعدة سواء مباشرة أو من خلال صناديق التنمية أو من خلال الصناديق المتعددة التي اشتركت بها عدة دول مثل الأوبيك، مساعدات فورية في أوقات الأزمات، وأتذكر أني اطلعت على تقرير كان في وزارة الخارجية الأمريكية بعثه لي أحد الأصدقاء أنه في نهاية الستينيات بعد مؤتمر القمة العربي في الخرطوم بعد أن قررت دول الخليج أن تدعم دول المواجهة، مجموع المبالغ التي كانت هذه الدول تقدمها لدول الصمود لكي تصمد في مواجهة العدو الصهيوني أقل بكثير من المبالغ التي كانت تدفعها هذه الدول لباكستان في هذه الفترة، إذا جئنا نقارن المساعدات، طبعاً الهند حصلت على مساعدات من صناديق التنمية، هذا جانب صغير ويمكن أن تلمسه في حساسية العلاقات، الهند حصلت منذ الطفرة النفطية بالنسبة لكل دول الخليج لكن بالنسبة للكويت لأن صندوق التنمية بدأ يعطي قروضاً ومساعدات منذ سنة 1961، إجمالي المساعدات بما فيها المساعدات التي قدمتها دول الخليج عن طريق الأوبيك كلها سبعمئة مليون دولار خلال العقود الخمسة الماضية، لأن الهند لا تقف على الباب تمد يدها، بينما الباكستانيون يفعلون ذلك تحت الغطاء الديني، هذا المبلغ 700 مليون دولار لا يشكل سوى نسبة ضئيلة جداً من المساعدات التي حصلت عليها الهند من الخارج يعني بالنسبة للكل، فلا داعي لأن يقول البعض نحن ندفع مساعدات وتحويلات بمليارات، أيضاً هذه التحويلات لا تشكل أي شيء، نسبة تافهة جداً، جميع التحويلات التي تحولها العمالة الهندية إلى بلدانهم، في أزهى فترات الطفرة النفطية في بداية الثمانينيات عندما كانت العمالة الهندية كبيرة جداً والأعمال كثيرة جداً والأموال كثيرة، لم تشكل سوى 1,2 من إجمالي الناتج القومي الهندي، يعني أن يقول أحدهم سوف

نعاقب الهند إن وثقت علاقتها مع إسرائيل وسنقطع علاقاتنا معها مثلما فعل القرضاوي في قطر عندما جلب زعماء التطرف في كشمير وأخذوا جلسة وبدؤوا يلعلعون، لا تمارس العلاقات الدولية بهذه الطريقة، هذه قوة فاعلة يجب الاهتمام بها، إذا كنا نريد المصلحة فقط، أما إذا كنا نجري وراء العاطفة وأيديولوجيات فهذا موضوع آخر، أن يجتمع البعض ويهددوا، وأنا تعرضت لهذا الموضوع وأيضاً تعرضت لهجوم، كيف تقول هذا؟ إذا كنا نريد المصلحة يجب أن نغير سياستنا، يجب أن يكون هناك نوع من التوازن بين هاتين الدولتين في شبه القارة الهندية بما يسمح لنا أن نقوم بدور الوسيط أو دور المهدئ، الآن الدول الخليجية لا تقدر، كيف تتوسط وأنت منحاز إلى جانب واحد من جانبي الصراع، والإدانات المتكررة من منظمة المؤتمر الإسلامي أكبر دليل، هذه قوة فاعلة صاعدة جميع دول العالم تجري وراءها، إسرائيل وتركيا والاتحاد الأوروبي وأمريكا وروسيا وحتى الصين ودول آسيان، دول آسيان قررت أن تدخل الهند كشريك، إنما نحن نهملها بسبب عامل أيديولوجي ونقف بسبب العامل العقائدي وأيضاً بسبب أن الإخوان قد يطرحون أن فيه ضغوطاً غربية تفرض على الخليج أن يقف مع باكستان، فيه نوع من الصحة في هذا الكلام لكن لا أعتقد أنه العامل الوحيد في هذا الموضوع، مرة أخرى أقول إنه يجب أن يكون هناك توازن وهذا التوازن أيضاً سوف يصب لمصلحة المسلمين في الهند، لأن التطرف في تأييد باكستان يضر بمصالح المسلمين في الهند، الذين أعرفهم والتقيت بهم في ندوات و ورش عمل و اجتماعات وكانوا دائماً يقولون لي، تأييدكم الحاسم بالخليج لباكستان في أي قضية صراع أو أزمات مع الهند، ينعكس علينا سلباً، هناك اليوم جماعات متطرفة في الهند وتنتهز هذه الفرص، فالتوازن مطلوب، التوازن يعطينا دوراً، وأيضاً التوازن يخلق لنا فرصاً لا مثيل لها اليوم مع الصعود الهائل لهذه القوة الكبيرة في أشياء كبيرة، نحن مقبلون على عالم العولمة، مقبلون على تحديات تكنولوجية، تحديات الإرهاب، تحديات المخدرات، تحديات السلام، تحديات كثيرة، أنا أعتقد أن الهند يمكن أن تساعد كثيراً في هذه الأمور وخاصة أن الهند اليوم نتيجة لهذا التوسع الصناعي والتكنولوجي الكبير تحتاج للنفط والغاز الخليجي، والنفط اليوم رخيص وموجود ولا نقدر أن نقول ونهدد إننا نقطع النفط عنهم، ستذهب وتشتري النفط من مكان

آخر، وهي فعلاً وزعت وارداتها النفطية استناداً إلى تجربة 1973، عندما فرض العرب الحظر النفطي وتأثرت به بعض دول العالم الثالث أيضاً، فالنفط موجود لا نقدر أن نقول «والله محتاجة إلينا» ونحن نقعد صامتين، لأنها لا تقدر أن تمس قضايانا، لأنها محتاجة إلينا فإنها ما تقدر تعمل شيئاً يمس قضايانا مباشرة أو غير مباشرة، بالعكس اليوم النهضة التكنولوجية في الهند نستطيع أن نستغلها والفرص الاستثمارية كثيرة في الهند، ويمكن من خلال علاقات استراتيجية مبنية بناء دقيقاً ولا تؤثر فيها الأزمات الأيديولوجية، وفعلاً نفيد ونستفيد أيضاً، ولا أريد أن أطيل فالورقة موجودة عندكم وأتمنى أن يكون الكل قرأها قراءة هادئة وغير منفعلة، وإذا كانت هناك ملاحظات فأنا أسعد بها وبسماعها وقد تفيدونني فربما غابت بعض الأشياء عني، وشكراً لكم، والسلام عليكم.

حسن الإبراهيم

شكراً، السيد الرئيس، والشكر موصول للأخ الدكتور عبدالله على هذه الورقة القيمة، وأتفق معك في كل ما جاء في هذه الورقة بما فيها أهمية العلاقات الخليجية الهندية وأهمية الهند بالنسبة للخليج، ذكرت أيضاً، بطريقة غير مباشرة دور القوى الضاغطة على القرار السياسي، وأيضاً ذكرت بطريقة غير مباشرة لتعرضك إلى هجوم بعد أن كتبت إحدى المقالات التي تعارض الدور السافر للقوى الضاربة في اتخاذ القرار. . . في السياسة الدولية، وأنت خير العارفين، للقوى الضاغطة دور كبير في التأثير في القرار السياسي، وخير مثال على ذلك هو القوى الضاغطة الصهيونية في الولايات المتحدة، وتأثير الأيرلنديين على قرارات السياسة الخارجية الأمريكية فيما يتعلق بشمال أيرلندا، ولكن الملاحظ في دولنا بالخليج أن تأثير القوى الضاغطة تأتي خارج إطار ما يسمى بالمصلحة القومية العليا، وهنا أعتقد خطورة الموقف لهذه الدول بالنسبة لعلاقاتها مع الدول الأخرى، فأنا أعتقد أن القوة الضاغطة هذه لها تأثيرات كبيرة جداً وفي بعض الأحيان تخرج عن إطار المصلحة القومية.

أنور النوري

شكراً سيدي الرئيس، وشكراً للأستاذ عبدالله على الورقة التي استمتعنا بقراءتها، عندي استفسار في وسط هذه الأحداث الجسام التي مرت بالعالم من سبتمبر الماضي وحرب أفغانستان والقضاء على طالبان والعلاقات المتوقعة الجديدة بين الهند وباكستان، بالتأكيد سيتمخض عن هذه الأحداث الجسام شيء، ويمكن أكثر شيء يتوقع والواحد يتابعه بالأخبار، وأنا لست متخصصاً في العلوم السياسية ولست محللاً سياسياً، ولكن هناك علاقات جديدة ستنشأ بين الهند وباكستان، ويجب أن تنشأ بعد هذه الحرب، وعالم جديد يتكون في جنوب شرق آسيا، وفي دول أخرى، ما تأثير هذا على ما يريد الدكتور المدني أن يقوله بالتوجه نحو الهند أكثر مما هو توجه نحو باكستان؟

حمد الريامي

شكراً سيدي الرئيس، والشكر موصول للدكتور عبدالله المدني على هذه الورقة القيمة، وأتقدم بالشكر لرئاسة المنتدى واللجنة التنفيذية لتقديم الدعوة لي للمشاركة في هذا اللقاء لأول مرة، ويهمني هنا أن أتقدم ببعض الملاحظات، وتعليقاتي أقرب إلى الانطباعات منها إلى الإضافة العلمية فأنا لست باحثاً، وإنما تهمني هذه المداولات كرجل أعمال تشغله الجوانب العملية في موضوع هذه الندوة.

بالنسبة للورقة، ربما تكون دول مجلس التعاون الخليجي أو بعضها على الأقل قد انحاز إلى باكستان لسبب أو لآخر في صراعها مع الهند أو في قضايا خلافية أخرى، كما أشارت الورقة في أكثر من موضوع، وبصورة أعطتني انطباعاً بأن تصحيح هذا الوضع يقتضي مراجعة السياسة الخارجية لدولنا وفقاً لرؤية استراتيجية تراعي مصالحنا السياسية والاقتصادية والأمنية، بمنأى عن أي عواطف أو مشاعر تمليها الانطباعات الدينية، وبينما نجد أن هذا الطرح موضوعي ومنطقي ومقبول، من الناحية النظرية نجد أن الشارع الخليجي له رؤية أخرى سواء عبر عنها تعبيراً صريحاً في الحالات التي تسمح بذلك أو لم يعبر عنها، هذه النقطة التي ذكرتها هي مجرد تقرير واقع لابد من مواجهته، وأتفق تماماً مع ما جاء في الورقة من ضرورة

العلاقة المتوازنة التي تراعي حساسية وضعنا وبالتالي الحفاظ على مصالحنا، من خلال رؤية ناضجة بعيدة عن ردود الأفعال وبعيدة عن أن التعامل والعلاقة السليمة مع إحدى الجارتين لابد أن يتم على حساب العلاقة مع الجارة الأخرى، ويكفي الرجوع إلى أرقام التبادل التجاري والاستثماري وأرقام القوى العاملة وغيرها من البيانات التي وردت في الأوراق المطروحة عموماً في هذا المنتدى، وكذلك الرجوع إلى المؤثرات الحضارية والثقافية المتبادلة بيننا وبينهم في اللغة والعادات والتقاليد إلى آخره، للدلالة على عمق الترابط. مسألة العلاقة بيننا وبين الهند وباكستان لا تنفع فيها حسابات الربح والخسارة، في المفاضلة بين الدولتين الجارتين، فليس فيها خيارات للمفاضلة بينهما، والوقوف مع أي طرف ضد الآخر أياً كان هذا الآخر هو الخسارة بعينها، فمن أي منظور أخذنا ومن أي زاوية نظرنا، لا بديل لعلاقة متوازنة مع الدولتين، تراعي مصالحنا وسط منظومة سياسية وأمنية في غاية التعقيد، بل يجب أن نلعب دوراً إيجابياً في العمل على تخفيف حدة التوتر بين الدولتين المتصارعتين. بالنسبة لسلطنة عمان فأنا لا أدافع عن موقف السلطنة ولكن أطرح حقيقة، مجرد حقيقة موجودة، فلقد وعت السلطنة أهمية العلاقة بين الهند ودول الخليج فكانت الزيارات المتبادلة بين القيادتين، زيارة جلالة السلطان إلى الهند، وزيارة الرئيس وزيارة رئيس الوزراء إلى الهند، مما أسفر عنه الكثير من المواقف المشتركة السياسية والأمنية والاقتصادية وتدعيم الاستثمار بين القطاعين الخاصين في البلدين.

ريما الصبّان

شكراً أخي الرئيس، سأشير إلى موضوع، لا أدري إذا الإخوان من قبلي تطرقوا إليه، وهو بعد العنصرية في العلاقات بين الشعوب، ونحن نرى أن العنصرية في الأحداث الأخيرة بعد أحداث 11 سبتمبر أظهرت وجهاً لشعوب العالم كافة، حتى الشعوب التي أعتقدنا أنها الأكثر وعياً والأكثر عقلانية وتطوراً وربما حضارة كما يدّعون، حتى هذه الشعوب، عامل العنصرية عميق ومؤصّل في بعدها وفي وعيها وفهمها للآخر، وربما نحن لا نختلف كثيراً عن شعوب العالم، ويبدو لي أن عامل العنصرية هو عامل أساسي في العلاقات ما بين العامل العربي والإسلامي والبعد

الآخر لآسيا، فلأي مدى وأنت خبير في هذه العلاقات، تعتقد أن هذا العامل هو عامل أساسي في هذه العلاقات؟ وكيف تعتقد أنه يمكننا أن نتخطاه؟ يمكن أن الشعوب كلها يتهم بعضها بعضاً بالعنصرية، فما هي في رأيك خصوصاً في العلاقات العربية الآسيوية، ما هي آلات تخطي هذه الأبعاد العنصرية؟ نحن نعرف أن هناك معوقات كثيرة في هذه العلاقات، وهناك أيضاً عوامل مساعدة كما ذكرت في الورقة وربما لم تأت على ذكرها في المحاضرة، فما هي في رأيك الآليات لتخطي مثل هذه العلاقات؟

عبدالخالق عبدالله

ثلاث نقاط سريعة:

أولاً قد أختلف مع الدكتور عبدالله إذا سمح لي في بعض التقدير للعلاقة الخليجية الآسيوية، فمن غير المجدي وضع كل اللوم على الطرف الخليجي وإعفاء الطرف الآسيوي من عدم التواصل بين الطرفين، ولاحظت في المقدمة كما في الورقة، ربما وكما في النص العام، أن الدكتور عبدالله يضع اللوم كله على الطرف الخليجي ويعتقد أننا نحن المسؤولون مسؤولية كاملة عن عدم التواصل وعدم الاهتمام بالمحيط الآسيوي، الهندي والصيني والياباني وما إلى ذلك، وأحب أن أعيد التوازن إلى الحديث وأقول إننا إذا كنا مسؤولين عن هذا الخلل بنسبة 50% فالطرف الآسيوي بكل تأكيد مسؤول بنفس القدر، فالطرف الآسيوي بجميع تشكيلاته لم يبذل جهداً بما فيه الكفاية لكي يتواصل مع الخليج العربي لكي يقدر قيمة هذه المنطقة التقدير الحقيقي، رغم أنه يعتمد على هذه المنطقة أكثر ربما من اعتمادنا، خاصة القيمة الاستراتيجية للنفط، ولا أرى في المقابل أن الطرف الآسيوي بذل ما بذله الغرب في البحث والدفاع عن مصالحه في هذه المنطقة، فبالتالي يستحسن أن تكون الصورة متوازنة بعض الشيء، بدلاً من أن نكون دائماً المخطئين وأن نكون نحن دائماً الذين نلام على مثل هذه الأمور.

المداخلة الثانية، أيضاً تتعلق بأن القوة الآسيوية أو الحضور الآسيوي في الوعي العالمي لم يبرز إلا خلال السنوات العشر الأخيرة، الحضور الآسيوي كان دائماً

كالحضور الأفريقي، كالحضور الأمريكي اللاتيني، كأي حضور آخر، لم يبرز بشكله الضخم بهذا الحضور الذي هو عليه الآن إلا خلال السنوات العشر الأخيرة نتيجة للتنامي الضخم في القوة الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية الآسيوية، آسيا كانت مهملة تقريباً إلى درجات قبل 1990، خلال السبعينيات والثمانينيات لم تكن لهذه القارة ذلك الوزن الذي هي عليه الآن، وهذا ليس مقتصراً علينا نحن في الخليج، وإنما في التفكير الاستراتيجي العالمي، وفي الوعي البشري، وفي الميزان الدولي لم يكن للمحيط الآسيوي ذلك الحضور القوي الذي أصبح عليه بكل تأكيد خلال السنوات العشر الأخيرة نتيجة للبروز الياباني وبعد ذلك البروز الصيني وربما بعد ذلك البروز القليل الهندي، عندما نجمع هذه المعطيات، نرى أن هناك بروزاً للمحيط الآسيوي في التفكير الغربي وفي التفكير العالمي، ونتيجة لذلك نرى أن هذا الحضور أيضاً يتزايد لدينا، فنحن الآن خلال السنوات العشر الأخيرة، بدأنا في المنطقة العربية والمنطقة الخليجية نهتم بالمحيط الآسيوي ولم نعد نهمله كما كنا في السابق، فأعتقد أن هناك أيضاً تناسقاً في حجم الوزن الآسيوي في وعينا وإدراكنا واستراتيجياتنا وفي السياسة التي تخترقها استراتيجية الاتجاه نحو الشرق، وهي استراتيجية محقة الآن، ربما لم تكن محقة قبل عشر سنوات، ربما لم تكن محقة على الإطلاق قبل عشرين سنة، فهناك مواكبة حقيقية، وليس هناك إهمال، وهذا المؤتمر ومؤتمرات كثيرة وخطوات كثيرة تدلل على أن الوعي الخليجي للمحيط الآسيوي في تزايد، وليس هناك ذاك الإهمال الذي نتهم به.

ثالثاً وأخيراً، إن النموذج الآسيوي يختلف عن النموذج الغربي في كونه غير موحد، لا يوجد نموذج آسيوي واحد وموحد، كما هو الحال ربما بالنسبة للنموذج الغربي، النموذج الغربي ربما على الصعيد الحضاري وعلى الصعيد التنموي واضح كل الوضوح، هناك حضارة غربية، هناك رأسمالية غربية، هناك معطيات وتكنولوجيا غربية، فالمحيط الغربي عندما نتحدث عنه واحد وموحد، في حين أن المحيط الآسيوي غير موحد، هناك النموذج الياباني الذي يختلف كلياً عن النموذج الصيني، هناك النموذج الماليزي الذي يختلف كلياً عن النموذج الهندي، وهناك أكثر من نموذج في المحيط الآسيوي، اختلاف النماذج والتجارب الآسيوية تجعلنا

نحن في العالم العربي، وخاصة في منطقة الخليج، أمام أكثر من تجربة محيرة ولا نعرف كيف نتواصل مع هذه التجارب المختلفة ككل واحد ومتكامل كما هو الحال بالنسبة للغرب، أقول هذا وأختتم بالقول - وأتفق معك دكتور في ذلك - في آخر جملة في آخر الورقة عندما تقول دكتور عبدالله وتتحدث عن ثقافة الاستهانة بكل ما هو آسيوي، أنا أعتقد ربما هذه الثقافة حان الوقت للنظر فيها ومراجعتها، والتأكيد على خطئها نتيجة للمعطيات الاقتصادية والاستراتيجية الحقيقية التي تشكلها آسيا الآن بالنسبة لنا، فهي دعوة محقة للحكومات، وهي دعوة محقة للمثقفين والدارسين وهذا المؤتمر يأتي ويصب في هذا السياق.

عبدالرحمن الحمود

شكراً سيدي الرئيس والشكر موصول للدكتور عبدالله على الطرح العقلاني الذي قدمه في الورقة، من التقديم الذي قدمه الدكتور ومن سياق الورقة، يبدو لنا أن العلاقة الخليجية الباكستانية كانت مدفوعة بجماعات الضغط الداخلي وبالمنظمات وخاصة منظمة المؤتمر الإسلامي، ومن السياق أيضاً يبدو أن هناك عدم وجود أي فائدة حقيقية اقتصادية بالذات من هذه العلاقة، لكن يرجع الدكتور في صفحة (10) من بحثه يقول بأن هناك ضرورة لرسم سياسة متوازنة في علاقة الخليج مع هاتين الدولتين، أنا أتوقف عند قضية التوازن في هذه العلاقات، إذا كانت العلاقة مع الهند، كما يبدو، أكثر قدرة للتعاون في مجالات كثيرة سواء في مجال التصدير أو في مجال التكامل الصناعي، في مجال وجود فرص استثمارية كبيرة وهائلة في الهند، فلماذا ننظر إلى هذا التوازن؟ لماذا لا يكون هناك توجه استراتيجي لدول الخليج في التكامل مع الهند إذا كان هذا التكامل غير موجود مع الباكستان؟

عبدالمحسن مظفر

بسم الله الرحمن الرحيم، أولاً كل الشكر والتقدير لكاتب الورقة، وقد قدم الموضوع بشكل جيد، هناك ملاحظتان صغيرتان على الورقة، ثم أدخل في الموضوع الأساسي، وأرجو أن يتسع صدر الرئيس لقليل من الإطالة.

في الصفحة (2) حيث يذكر الكاتب ما معناه أن الخليج كان جسراً وحيداً يعبر من فوقه إلى الخليج الزاد الفكري المصنوع في عواصم الشرق العربي الأسبق إلى المدنية والوعي، مثل بغداد والقاهرة وبيروت، الذي لم يكن يصل إلى أبناء الخليج مباشرة بسبب سياسات فرض العزلة والتخلف البريطاني، أكاد أختلف مع الكاتب في هذه النقطة، السبب لم يكن العزلة التي فرضتها الإمبراطورية البريطانية على المنطقة ولكن فقر المنطقة في تلك الظروف وعدم تمكنها من الاستفادة من الخيرات التي كانت تنقلها عبر هذه المنطقة إلى مناطق الشرق.

النقطة الثانية، فيما ذهب إليه من أن حركة المطالبة بالحقوق الأساسية والسياسية في البحرين وكذلك في الخليج من فترة مبكرة في القرن العشرين، لم تكن إلا صدى لما كان يجري في الهند من مطالب على أيدي نخبها الوطنية وتنظيماتها السياسية، هذا صحيح في جانب منه، لكن في الجانب الآخر أنا أعتقد أن الحركة الوطنية في المنطقة كانت في الأساس رد فعل، وتتفاعل مع ما كان يجري في العراق منذ بداية القرن العشرين من حركات وطنية وشعبية، بالذات ثورة العشرين وانعكاساتها على منطقة الخليج وخصوصاً منطقة البحرين، والعامل الأساسي كان عامل اللغة والتقارب الوطني، وأعتقد أن الوضع العراقي كان مؤثراً أكثر في منطقة الخليج من الوضع أو الحركات في المنطقة الهندية، هاتان ملاحظتان على الهامش، نتفق أو نختلف.

الموضوع الأساسي الذي أود التحدث فيه يحتاج أن نتجرد فيه من عواطفنا، ونتجرد فيه من موروثنا الفكري، ونتجرد فيه من التزاماتنا العقائدية الدينية، أنا أعتقد أن هناك خطأين أساسيين تاريخيين حصلا في هذه المنطقة، خطأين أساسيين يقومان على قيام دولة في المنطقة على أساس ديني، والخطآن يتركزان في دولة إسرائيل ودولة باكستان، الدولتان أقيمتا على أساس ديني، وأحاول أن أرسم مقارنة بين الوضع في باكستان مع الوضع في إسرائيل، الجانبان لم يستطيعا أن يحلا مشكلة المجموعات التي قامت الدولة لحل مشكلاتها، يعني في الوضع الباكستاني مايزال هناك مئات من الملايين من المسلمين داخل الهند وخارج باكستان، وكذلك في الوضع الإسرائيلي مايزال هناك مئات من اليهود خارج فلسطين، فلم تحل

مشكلة من جاءت الدولة لحل مشكلتهم، نتيجة لقيام الدولتين، تم تهجير عدد كبير جداً من المقيمين أصلاً في المناطق التي قامت فيها الدولتان سواء في فلسطين أو في باكستان، في حالة فلسطين إلى المناطق العربية، وفي حالة باكستان إلى مناطق أخرى من الهند، وأيضاً تمت هجرة أعداد كبيرة من اليهود من خارج المنطقة، إلى داخل فلسطين، وكذلك تم تهجير مسلمين من بعض مناطق الهند إلى داخل المناطق الباكستانية وأراضي بنجلادش، الدولتان كانتا بؤرتين للتوتر السياسي المستمر في المنطقة وماتزالان كذلك، في حالة إسرائيل القضية معروفة، وفي حالة باكستان أيضاً القضية معروفة، إن وجود دولة على أساس ديني يخلق التوتر الطائفي المستمر مما يجعل التوتر السياسي مستمراً ومتفاعلاً في المنطقة، هناك توترات داخلية في كل من الدولتين داخل الدولة المصطنعة سواء إسرائيل أو باكستان، نتيجة للصراعات الطائفية في حالة باكستان سنة وشيعة، وبنجلادش التي استقلت عن باكستان الغربية نتيجة أيضاً للصراعات التي كانت موجودة، في حالة إسرائيل القضية معروفة، الصراعات الداخلية الموجودة بين اليهود الذين جاؤوا من المشرق واليهود الذين جاؤوا من المغرب واليهود الأصليين المقيمين في المنطقة، والصراعات الدائرة بينهم. يقال إن دولة باكستان قامت على أساس إرادة شعبية، وأنا أعتقد أن هذا أيضاً مغالطة تاريخية، لم تقم باكستان على أساس أرادة شعبية ولكن على أساس منظور سياسي وضعه بعض السياسيين في الدولة الهندية لخلق دولة على أساس ديني وهذا يشابه منظور قيام دولة إسرائيل على أساس ديني، المنظوران للأسف لقيا تأييداً كبيراً جداً من المجتمع الدولي، فنشأت دولة إسرائيل ونشأت دولة باكستان، في تصوري الاثنان خطآن تاريخيان أساسيان لابد من وجود حل لهما، قد يكون الحل في حالة مشكلة القارة الهندية ومشكلة باكستان قد يكون حلاً طويل الأمد، ولكن بالنسبة للحل في فلسطين قد يكون أقصر من حيث الأمد، الحل في فلسطين أن تنشأ دولة ديمقراطية تجمع جميع الطوائف والشعوب والاثنيات الموجودة في أرض فلسطين في دولة ديمقراطية واحدة تنعم بالسلام والرخاء للجميع وتتخلص فيها من التوترات، في حالة الهند وباكستان أقل ما يمكن عمله إن لم يكن هناك إمكانية في إعادة دمج القارة الهندية في دولة عظمى واحدة ديمقراطية، فعلى الأقل الحفاظ على الديمقراطية في الجانب الباكستاني، وعدم الانسياق وراء الانقلابات

العسكرية المتواصلة التي أدت إلى خلخلة الأوضاع السياسية في القارة الهندية، ولعل من بين ما تعانيه المنطقة في القارة الهندية الآن هو فقدان الديمقراطية في دولة باكستان خلال مراحل مختلفة من الزمن.

عبدالملك الحمر

أريد أن أنضم وأشير إلى ملحوظات وتحفظات كل من الأخ أنور النوري والأخ عبدالخالق عبدالله، وكما أشير، وكما توقف الأخ عبدالمحسن المظفر، إلى أهمية ما يمكن الموازنة بين العقيدة وبين العلمانية، وأن هذا الموضوع سيطرح في الجلسة الختامية كمناقشة عامة، الكل يعرف أن من أدبيات الدراسات المستقبلية، أن الهند ستصبح أو أصبحت إحدى الدول الخمس في القرن الواحد والعشرين وهنا تأتي الأهمية، لكن لا أتفق مع السيد المحاضر على التفضيل المزاجي المشار إليه في مؤتمر العالم الإسلامي لباكستان ضد الهند، ويشير نفس المحاضر إلى دعوة الملك فيصل مثلاً للهند للمشاركة في المؤتمرات الإسلامية.

النقطة التي أتساءل عنها، هل بالنسبة لحاجة الخليج ونجاح الهند في الديمقراطية، المفاضلة في علاقات الخليج بالهند، بين نجاح الهند في الديمقراطية أم في التقدم التقني؟ أيهما أفضل لمستقبل العلاقات والتوازن الذي أشار إليه بين الهند ودول الخليج؟

النقطة الأخرى، هناك خطران، الخطر الأول هو الاستراتيجية العسكرية بين الهند وأمريكا، وبين الهند وإسرائيل، والآن ليست هناك حدود جغرافية يمكن ألا تصل إليها التقنية العسكرية، وهذان الخطران، أعتقد، أشرت إليهما في الرياض سنة 1992، وربما أشار إليهما الأستاذ يوسف الشيراوي فيما بعد عن أهمية الهند والتوجه للهند منذ ست سنوات، الخطر الآخر الذي تحدث عنه المحاضر، القنبلة البشرية الهندية وعلاقتها بالتركيبة السكانية في دول الخليج، وهذا أعتقد مهم جداً.

السؤال الأخير، قام المحاضر بالتأكيد على المنهج التاريخي للعلاقة بين الهند ودول الخليج، وفي الأخير يطالب بالمنهج المصلحي أو الاقتصادي فأيهما يريده للمستقبل؟

فؤاد شهاب

شكراً سيدي الرئيس، والشكر موصول للأستاذ عبدالله على هذه الورقة القيمة، صراحة كانت عندي عدة نقاط والإخوة الذين سبقوني سوف يعفونني من الدخول في التفصيل في هذه النقاط، وأود أن أقول كلمة أن العلاقات الهندية أو شبه القارة الهندية بالخليج كانت علاقات اقتصادية حتى العام 1947، وهنا أتفق مع الباحث في ذلك، أما فيما يتعلق بالقحط في المؤلفات، فهذا تطرق له الأخ عبدالخالق، يذكرني أيضاً عندما أعلنت بريطانيا الانسحاب من الخليج العربي، وفي فرنسا أرادوا أن يكتبوا عن هذا الخليج العربي الذي ازدادت أهميته النفطية ولم يكن في فرنسا إلا كتاب واحد وصفي اسمه الخليج العربي، فبالتالي أيضاً شبه القارة الهندية، أنا أركز على الورقة ولن أدخل في آسيا، شبه القارة الهندية برزت أهميتها، كما أعتقد، الآن بالذات لدول الخليج العربي في العقد أو العقدين الماضيين، والكتابات كثيرة في ذلك، وقد ركزت الورقة كثيراً على العلاقات الخليجية الباكستانية، وهنا أتفق مع الأخ حسن الإبراهيم في دور القوى الضاغطة وحددها بالقوى الغربية خاصة القوى الضاغطة الأمريكية التي تبنت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وخاصة في بداية الخمسينيات دور الدفاع، دور محاربة الاشتراكية ومحاربة الاتحاد السوفييتي، وكان لباكستان سواء أثناء حلف بغداد أو حلف السنتو أو حلف السيتو دور كبير جداً، ونحن في الخليج أيضاً دخلنا في هذه الحرب الباردة أو في العالم العربي وقسمنا الوطن العربي إلى قسمين اشتراكي ورأسمالي، ولم نستفد من الحرب الباردة، ووضعنا كل بيضنا في سلة باكستان وبإرادة لا تراعي المصالح القومية. السؤال الأخير وقد تطرق له الأخ عبدالملك، وهي ازدياد العلاقات الهندية الإسرائيلية لاسيما في مجال الدفاع، والهند اليوم وضعها متقدم في النادي الفاعل لذلك الشيء الغامض الذي يطلقون عليه الإرهاب الإسلامي، ماذا لو تحول أي بلد خليجي إلى عدو للهند، أو هدف للهند، نتيجة للعلاقات القوية الخليجية الباكستانية يقولون إن هذه الدولة تدعم الإرهاب الكشميري مثلاً وتتحول إلى عدو، ماذا أعددنا لذلك؟

مجيد العلوي

شكراً سيدي الرئيس وشكراً للدكتور عبدالله، عندي نقاط صغيرة.

أولاً كنت أتمنى من الدكتور وهو يدعو للعلاقة بين الهند وباكستان أن تكون ورقته متوازنة، فهي لم تكن متوازنة بل منحازة انحيازاً كبيراً لصالح الهند.

النقطة الثانية أنا أعتقد أن انفصال كشمير عن الهند سيؤدي إلى آثار كارثية على المسلمين داخل الهند، وأعتقد أن باكستان تعتمد على العالم العربي في تحرير كشمير، فهذا من سوء حظها أن يقف العرب مع هذه القضية حسب ما هو معروف من تاريخهم الحديث.

النقطة المهمة التي أردت أن أشير إليها، هي أن العلاقة بين الباكستان والهند لم يكن انطلاقها الارتباط الديني بين العرب والباكستانيين، وإنما كان ذلك الغلاف للرأي العام، كانت العلاقة تقوم على الاستقطاب بين حلفي وارسو والناتو وكانت باكستان في جانب الحلف الغربي والهند في الطرف الآخر، وبالتالي أملت على العالم العربي وبالذات منطقة الخليج هذا الاستقطاب، فالدول التي تؤيد الاتحاد السوفييتي كانت علاقتها بالهند قوية والعكس صحيح أيضاً.

العامل الآخر الذي كان يؤثر، أن الهند كانت فيها ديمقراطية وتنمو شيئاً فشيئاً، بينما باكستان ديمقراطيتها كانت تحت هيمنة العسكر، وبالتالي هذا يناسب الدول العربية الرجعية أكثر من المثال الهندي.

والعامل الثالث وهو خلال العشرين عاماً الماضية، أصبحت باكستان في التوازن الاستراتيجي في المنطقة تستخدم للتوازن مع إيران.

منيرة فخرو

شكراً سيدي الرئيس، لقد ذكر الباحث في الصفحة (4) بالنسبة للمشروع الذي طرحه بريجينيف عام 1980، حول إعلان منطقة الخليج منطقة خالية من القواعد الأجنبية، ذكر أن هذا سيكون حلاً واقعياً، سؤالي: هل كانت الولايات المتحدة الأمريكية والغرب ستقبل بهذا المشروع؟ شخصياً أعتقد أن صناعة القرار آنذاك

وماتزال في يد الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، وبالطبع سترفض الولايات المتحدة جعل الخليج منطقة خالية من القواعد، ثم ألا تعتقد أن مشروع بريجينيف كان تمهيداً لدخول السوفييت إلى المياه الدافئة في الخليج بدلاً من الأمريكان، طبعاً لم يوفقوا في ذلك.

أيضاً لدي تساؤل حول إشاعة كانت متداولة في بداية الثمانينيات في مرحلة المد الثوري الإيراني، وهي أن المملكة السعودية عندما اكتشفت أن كثيراً من الضباط الباكستانيين الذين يدربون الجيش السعودي كانوا من الشيعة طلبت استبدال ضباط سنة بهم ورفضت باكستان ذلك، وكادت تحدث بينهم أزمة حادة، ما رأيك في صحة هذا الخبر وكيف تم حل المشكلة؟

يوسف الشيراوي

شكراً سيدي الرئيس، الأخوان عبدالملك الحمر والدكتور فؤاد أخذا لب ما كنت سأقوله، سأقتصر فقط على إثارة أربع نقاط هي أسئلة في الحقيقة.

أولاً أود أن أؤكد أن الذي أغلق أبوابه سنة 1947 هي الهند، اتخذت خطاً اشتراكياً، منعت التصدير، منعت الاستيراد، الشيء الذي كانوا يتعاملون فيه هو اللؤلؤ ومات، وكنا نشتري المواد كلها من الهند واضطررنا أن نتجه إلى أسواق أخرى لأسباب وظروف داخلية في الهند وليست في رأيي إلى سبب سياسي، أريد تعليقاً من المحاضر.

النقطة الثانية أشار إليها الدكتور فؤاد، الفجوة بيننا وبين الهند، ما هو تأثير الخط الاشتراكي الذي اتخذته الهند منذ بدء الاستقلال إلى وفاة جواهر لال نهرو، إلى تغييرها الأخير، أنا أعتقد هذا عامل أجدى من العوامل القومية، أريد المحاضر أن يقيّم هذا الشيء بالنسبة لنا في الخليج.

النقطة الثالثة، النفط، برغم ما يقال ونسمعه عن موارد النفط إلى آخره... الواضح أنه في منتصف العقد القادم يعني عام 2015، سوف تستورد الهند حوالي 4 ملايين برميل، لو كان البرميل بـ 40 دولاراً، في ذاك الوقت نحن نتكلم عن 160 بليون دولار، أنا أعتقد أنه من الآن يجب وضع سياسة اقتصادية، لأن الهند لن

تسمح لك بأن تدفع لك 150 بليار دولار، الدولار بالنسبة لأمريكا، أيتها السحابة أمطري، يرجع الدولار لأمـــريكا، فـــمن الآن في رأيي، يجب أن نضع خطة للخمس عشرة سنة القادمة في العلاقات مع الهند، كيف يكرس هذا المال؟ كيف يحـول إلى نشـاط اقتـصادي؟ أو تعـاون إنمائي أو تعليمي أو، أو، أو، أعـتقـد أن الوقت ضيق 10 - 12 سنة.

النقطة الرابعة، التي أعززها أنا، علاقة الهند مع إسرائيل مثل علاقة تركيا مع إسرائيل، اللوبي الصهيوني موجود، لا أعتقد أن الهند التي تقدم الكثير لإسرائيل والعكس، الذي ألمسه الآن وأرجو أن الدكتور يعلّق، أن الهند تتجه إلى شرق آسيا ليس إلى المحيط الهندي، وأنا أتكلم عن دولة فـيـهـا بليـون و200 ألف نسـمـة، تتحدث عن منطقة فيها 500 مليون نسمة ناهضة مستعدة أن تمتص التقنية الهندية، فأرجو من الدكتور أن يعلق على هذا.

جاسم مراد

أشكر الدكـتـور عـبـدالله وورقـتـه القـيـمـة وطرحـه المـمتـاز الذي هو أحـسن من الورقة.

أنا أتفق مع الأخ عبدالمحسن تقي على أن قيام دولة على أساس ديني هذا خطأ، لأننا نحن المسلمين غزونا الهند بالإسلام، وهذا نوع من الغزو الحضاري الذي كان من المفـروض أن نحـافظ عليـه، بل إذا أمكن أن ننشـره أزيد وأزيد، فنحن خلقنا عداوة بين الهندوس والمسلمين، ومزقنا الدولتين وهـذا غلط كبير وما كان يجب أن يحدث، والذي يؤيد باكستان كدولة فإنه كأنما يؤيد إنشاء إسرائيل، والآن بالنسبة لكشـمير يتصور إذا نحن موافقون على أن تقوم دولة فلسطينية ودولة إسرائيلية، فلمـاذا لا تكون المنطقة من كـشـمـيـر المحتلة من الهند للهند، والمنطقـة المحـتلة من باكستان تصير قسماً من باكستان؟ أما أن ننشئ دولة في كشمير أو في أي شيء على أساس ديني فأعتقد هـذا خطأ والهند لن تفرط فيه لأن كشمير منطقة استراتيجية بالنسبة للهند، ولا يمكن تسليمها لباكستان خاصة أن أكثر المياه ستأتي من كشمير.

ثانيـاً، يوم كانت الهند تؤيد العرب كان حـزب المؤتمر هو الذي يحكم، حـزب

تأتي أكثرية أصواته من المسلمين، 180 مليون أو 150 مليون مسلم يصوتون لحزب المؤتمر، بدأ الهندوس يتجمعون حتى لا ينجح حزب المؤتمر، فرقوا المسلمين لم يصوتوا لحزب المؤتمر، سقط حزب المؤتمر وجاء حزب الهندوس، الهندوس متعصبون خاصة من الناحية الدينية لأننا تعصبنا للإسلام وهم تعصبوا للهندوسية وهكذا، إن تسييس الدين ينتج عنه عصبيات، وهذه إحدى العصبيات خسرنا معها الهند، وأنا أعتقد أننا حتى الآن لا نقدر أن نضغط على الهند، لأن العمالة الهندية موجودة عندنا، نحن نحترمها وتحترمنا وتعيش معنا، وهناك اتصالات كبيرة مع الهند، لكنهم يحولون مبالغ كبيرة إلى الهند، الهند تستفيد كثيراً منه كعملة أجنبية لتحديث صناعتها، فيمكن أن تقابلها بهذا الشيء، رغم أنه ليس لنا تجارة معها، في السابق كان عندنا تجارة بالفعل معها ومازلنا نستورد الأرز وأشياء كثيرة تأتينا من الهند، ولكن المنتجات الصناعية الهندية حتى الآن قليلة في منطقة الخليج لاعتبارات، يتصور لي، أنها ليست متقدمة لهذه الدرجة، هذه بعض تصوراتي.

أحمد سيف بالحصا

شكراً سيدي الرئيس، والشكر موصول للأخ عبدالله على ورقته الجيدة، مع أني كنت أتمنى أن تكون ورقة واحدة تكفي لتناول موضوع مع دولة ما، وتكون الورقة الثانية مع دولة أخرى، ورأيت أن الورقتين تناولتا علاقاتنا مع الهند، لا ضرر في ذلك لأن الورقتين كمل بعضهما البعض، لأن هناك بيانات في الورقة الثانية جميلة جداً كذلك بالإضافة إلى الورقة الأولى.

الملاحظة الثانية، التسلسل التاريخي في العلاقة، لا ننس أننا في الفترة التي كانت معظم دول الخليج تحت الاستعمار قبل منحها استقلالها، كانت الهند في ذلك الوقت مرتبطة بحركة المد القومي وعلاقتها بتأسيس دول المؤتمر، دول عدم الانحياز، وبالتالي مع الحركة الوطنية الموجودة أو القومية في العالم العربي، والمناطق هذه كانت ضد هذا التيار، وبالتالي العلاقة الرسمية، نتكلم عن الحركة الرسمية، كان هناك تحفظ كبير على مد العلاقة السياسية مع الهند بشكل جيد وبنّاء، علاقة قوية معها، الأمور تغيرت اليوم، نحن نتعامل مع الواقع حتى قضية الدخول في تفصيص عملية هل باكستان كان إنشاؤها خطأ تاريخياً أو غيره، هذا

واقع الحقيقة، ونحن نتعامل مع الواقع، أنا أتصور اليوم بعد انتهاء دور دول عدم الانحياز، وبعد تحول الهند إلى نظام السوق وإلى النظام الرأسمالي، وبناء علاقة مع أمريكا ومع كل الدول المتقدمة، أتصور أن العلاقة في الأساس كانت ما بين دول الخليج والهند على المستوى الاقتصادي والتجاري، على مستوى كانت أحسن ما يكون، لم تكن هناك مشكلة لدينا، يعني لو سألتني كم مرة سافرت إلى الهند؟ أقول لك: أكثر من مئات المرات سافرت للهند، لكن هل سافرت إلى باكستان؟ أقول لك: لا، عمري ما سافرت إليها، ما لي مصالح فيها، فالقضية هنا أن الشعوب لها مصالح مع الهند ممتدة منذ أقدم التاريخ ومازالت لهذا الوقت، التحفظ هو على المستوى الرسمي فما يحدث الآن أن العلاقات الدبلوماسية موجودة، لكن تطويرها والاستفادة من الواقع الاقتصادي في أن القرار السياسي، لدعم الوضع الاقتصادي، غير موجود على مستوانا العربي أو الخليجي بالذات، وبالتالي هذه غفلة أتصور من الذين يرسمون السياسة الخارجية لدولنا، فأصبح الموضوع اليوم أنه لابد من إعادة الموضوع اليوم خاصة على المستوى الرسمي، وخاصة أن دول الخليج اليوم خلقت لها هذا الكيان وبدأت تتخذ قراراتها على مستوى مجلس التعاون الخليجي، أنا أتصور أن إعادة النظر في السياسة الخارجية على مستوى مجلس التعاون الخليجي تكون مفيدة جداً، بحيث تبقى القرارات أو السياسات الخارجية مرتبطة بالعامل الاقتصادي بشكل ما هو حاصل حالياً. إن العامل الاقتصادي هو المحور الرئيسي لكل الأشياء. العلاقة الدينية، الهند فيها مسلمون وفيها الأعداد التي يذكرونها بالأرقام وباكستان فيها، لكن فائدتنا مع باكستان معدومة على المستوى الشعبي، الحكومات تستفيد من قضية كقضية الأمن مثلما طرحت أن اثني عشر ألفاً، عشرين ألف جندي يأتون إلينا في أوقات الأزمات، اليوم كل الدول الخليجية وقعت اتفاقات مع أكبر الدول في العالم للدفاع عن مصالحها، فأعتقد أن هذا المبرر غير موجود نهائياً ولا حاجة إليه، كذلك الهند لها مصالح معنا، الأخ صالح أشار إلى موضوع العمالة، أنا لو قلت لكم إن دولة الإمارات فيها مليون ونصف عامل يشتغلون، أي مثل سكان الإمارات مرتين، لو افترضنا أن هذه العمالة تحول في الشهر ألف درهم وليس خمسة آلاف أو أربعة آلاف زيادة، ألف درهم شهرياً تصل في نهاية العام إلى حوالي 18 مليار درهم التي

هي أكثر من خمسة مليارات دولار تقريباً تتحول إليهم فقط من العمالة، هذا على مستوى دولة الإمارات البلد الصغير فما بالك على مستوى مجلس التعاون الخليجي؟ أنا أتصور اليوم أنه جاء الوقت على مستوى مجلس التعاون الخليجي أن يعاد النظر في السياسة مع كل الدول الخليجية، من منظور مصالح، كما أن العالم يتحرك فلابد أن نتحرك على هذا الأساس.

عبدالله القويز

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً للأخ المحاضر الذي سلط الضوء على علاقة الخليج بالذات بالهند، وأشارك بعض الإخوان في أن المحاضرة أخذت جانباً واحداً هو الجانب الهندي ولم تركز على دور الهند نفسها في عدم اهتمامها بموضوع الخليج، حيث إنها انطلقت وكأن الخليج هو محمية لدول كبرى ولا تريد أن تتدخل في شؤونه السياسية، ولذلك قامت على تطوير علاقتها مع العراق، وللأسف الورقة لم تشر إلى موضوع العراق إلا في كلمة واحدة مع أن العامل العراقي في علاقة الهند بالخليج وبالذات في موضوع البترول عامل مهم، فأرجو أن يلاحظ الباحث عند إعادة كتابة الورقة، حتى عندما صدر قرار مجلس الأمن الخاص بموضوع الكويت، كانت هناك فقرة تقول: على أن تتفاهم الدول الإقليمية لوضع ترتيبات سياسية في المنطقة، الهند لم تكن مهتمة إطلاقاً بهذا الموضوع، ولم تشارك في اللجان التي تدرس موضوع الترتيبات الإقليمية.

فالحقيقة أن اللوم على الطرفين، على طرف دول الخليج من جهة وعلى الهند بشكل أكثر من جهة أخرى باعتبار أنها دولة كبرى تحاول أن تلعب دوراً إقليمياً.

النقطة الثانية، وهو أيضاً جانب نقص في الورقة، الورقة تشاؤمية لكنها أيضاً لم تقدم آليات في عملية تدارك العلاقات فيما بين دول الخليج والهند، فمن ضمن الآليات التي يمكن طرحها، موضوع منظمة المحيط الهندي، وكيف تستخدم هذه المنطقة لتطوير العلاقات فيما بين الهند ودول الخليج، وأعتقد أن دول الخليج يمكن أن تنشط في هذه المنطقة، ويوجد نوع من الإطار القانوني للتعاون فيما بين دول الخليج والهند.

النقطة الأخيرة هي موضوع المشاريع المشتركة، في السلطنة الآن مشروع كبير، هو مشروع الأسمدة العماني الهندي، وأعتقد أنه سيساهم في هذا الجانب، وأيضاً هناك أفكار مطروحة في موضوع مد خط للغاز بين قطر والهند، وأعتقد أن هذه من الأدوات التي يمكن أن تساهم في تقوية العلاقات بين الهند ودول الخليج، وأعتقد أنه لو سلط الضوء عليها، والأفكار ركزت عليها، يمكن أن تصلح كثيراً من هذه العلاقات.

علي فخرو

شكراً سيدي الرئيس وشكراً للأخ الدكتور عبدالله المدني، سيدي الرئيس أولاً في شكل سؤال، الأخ عبدالله المدني لماذا أغفل ذكر بنجلاديش وموقعها في هذا الموضوع، مع أنها مرتبطة بالهند من جهة وأيضاً بباكستان من جهة أخرى، فأرجو أن يعلق على ذلك.

النقطة الثانية، القضية التي تقلق الكثيرين في الخليج، مستقبلاً، هل موضوع المواطنة للهنود وللباكستانيين في المنطقة سيثار، وأنا أردت أن أعرف من الدكتور عبدالله المدني إذا كان هذا الموضوع مطروحاً في الهند بقوة وبأي شكل؟ بمعنى آخر، هل سيكون هناك إصرار مستقبلاً على أن الهنود الذين بقوا فترة طويلة هنا، عليهم أن يكونوا مواطنين، وهل سيوجد ضغط على هذه الدول من أجل جعلهم مواطنين هنا؟

النقطة الثالثة، أني كنت في اليابان منذ عدة شهور، وأن أهم نقطة يثيرها اليابانيون، أن يكون لهم تواجد لحماية السفن التي تنقل لها البترول لحماية الإمدادات البترولية، ولا يهمهم أي شيء آخر سوى أن السفن التي تحمل البترول إلى اليابان يجب أن تكون آمنة، وأنهم يذكرون إبان الحربين الخليجيتين، إذ كانت اليابان تضع يدها على قلبها بسبب هذا الموضوع، واضطرت أن تستعمل القوى الأمريكية والقوى البريطانية والقوى الأوروبية الأخرى، من أجل حماية إمداداتها البترولية وقالت إنها لن تسمح في المستقبل أن تكون تحت رحمة قوى أخرى تحميها، وأنا أعتقد أن هذا الشيء يمكن أن يثار من قبل دول آسيوية كثيرة بالنسبة

لهذا الموضوع، وأنا أعتقد أن هذا الموضوع بالغ الحساسية والأهمية، ويحتاج إلى تعليق من الإخوان.

والنقطة الرابعة والأخيرة، دعنا لا نحاول أن نوجد مقارنة بين إسرائيل وبين باكستان، صحيح أن دولة الباكستان دولة دينية، وإسرائيل دولة دينية، ولكن هذا ينطبق أيضاً على إيران، على السعودية، وينطبق الأمر على دول كثيرة أخرى، فإذن هذه المقارنة في اعتقادي مجحفة.

الجانب الآخر، لا يمكن مقارنة قيام باكستان بقيام إسرائيل، فإسرائيل أناس جاؤوا من الخارج وأخذوا محل أناس آخرين وأخرجوهم، وبالتالي هي دولة استعمارية استيطانية بالدرجة الأولى، بينما الباكستانيون لم يأخذوا أرض آخرين، كان اتفاق قبل الاستقلال أن الشعب الهندي المسلم يعطى جزءاً صغيراً من القارة الهندية، وبالتالي هناك اختلاف كبير جداً، وأيضاً من الناحية الفكرية البحتة، ومن الناحية السياسية البحتة، أعتقد أن هذا الموضوع لا يمكن أن نأخذه لا من قريب أو بعيد لأن هذا يضر بعلاقتنا بباكستان، ولن يفيدنا مطلقاً بالنسبة للقضايا الفلسطينية.

ناصر الصانع

أشكر الأخ المحاضر على مداخلته الطيبة، واستوقفني ما ذكره عن تاريخ الكويت، وأن السياسة الخارجية الكويتية تتأثر بقوى الضغط الديني الداخلية، حقيقة هذه أول مرة أسمعها، أن الضغط الديني في الكويت متّهم.

المحاضر

لا لم تتأثر.

ناصر الصانع

جزاك الله خيراً، وشكراً على التصحيح.

الرئيس

شكراً للأخ ناصر، الآن نعطي الدور للمحاضر.

عبدالله المدني

أنا في الحقيقة أريد أن أشكر كل متحدث أو معقب دون استثناء، الذين اتفقوا معي والذين لم يتفقوا، والذين أضافوا، أشكرهم جميعاً من الأعماق وأعتقد أن تعقيباتهم سوف تجعلني أستدرك النقص الموجود في الورقة.

كنت أتمنى لو أن الوقت كاف للرد على كل متحدث. الدكتور حسن الإبراهيم، أتفق تماماً مع ما قلت، الأخ الريامي يقول الشارع الخليجي غير متفق مع طرح أنه يجب أن نتوازن، أنا أقول من أجرى استفتاء في الشارع الخليجي؟ ومن أجرى استفتاء بين المثقفين والنخبويين أو حتى العامة؟ هناك صوت، صدى للتيارات الدينية فقط، لا تزعجها أي عملية ولا أي طرح عقلاني أو أي طرح توازني أو أي طرح موضوعي، يريدون فقط أن يخرج الشخص ويقول لهم أنا معكم قلباً وقالباً، وهذا طرح عاطفي، طرح الكثيرين، لكن كوننا مثقفين، كوننا باحثين يجب أن نزن الأمور بمعيار الموضوعية والواقعية، وبما درسناه في علم العلاقات الدولية والعلوم السياسية، كيف نشكل العلاقات هذه؟ ماذا يؤثر فيها؟ أما أن يكون الأمر كذلك لأن هؤلاء مسلمون فقط، ألا يغلط المسلم؟ أنا هذا السؤال رددته، وحان الوقت لنقول إن هناك بيننا نحن المسلمين مجرمين، إرهابيين، قتلة، سفاحين، فلا نبرئهم دائماً لمجرد كونهم مسلمين، هل المسلم ما يغلط يا جماعة؟ هذه قضية طويلة.

يقول الأخ الريامي أيضاً، يجب أن نكون وسيطاً بين البلدين، تمام، لكن كون أن العلاقات غير متزنة، لا نستطيع أن نلعب دور الوسيط، لكي نلعب دور الوسيط يجب أن تكون العلاقات متزنة، أنا كنت أتصور لو أن هناك اتزاناً، الآن أنا أشكرك طرحت قضية عمان والهند أو شبه القارة الهندية، فعلاً كذا مرة كتبت أن من خلال علاقتنا الخليجية مع الهند، العلاقات العمانية الهندية تتسم بوضع خاص نوعاً ما، وهذا ناتج عن قربهما وعلاقتهما القديمة التي كانت قوية، وأيضاً توجه جلالة السلطان بالقيام بزيارته الكبيرة التي رافقه فيها وفد كبير ومنهم أيضاً أكاديميون لبحث العلاقة، وبعد ذلك جاءت المشاريع، وأعتقد أن الكلام الذي قاله الدكتور عبدالله القويز عن أنبوب النفط، هذا كان مشروعاً جميلاً جداً، ولكنه ألغي الآن، وغير وارد لأسباب لا أريد الدخول فيها الآن، وأعتقد أن عمان هي الدولة

الخليجية الوحيدة التي لها علاقات عسكرية مع الهند، لا توجد أي دولة خليجية أخرى، أساطيل باكستان تزور منطقة الخليج كلها وضباطها يعملون هنا ويدربون ويلقون الترحيب، لا توجد علاقات أمنية أو عسكرية مع الهند باستثناء عمان، وهذه العلاقة بدأت منذ عهد قريب، وربما لها تأثيرات أو نابعة من ظروف تاريخية، لأن الكثير من قادة الجيش العماني المخضرمين تلقوا تدريبات في المعاهد الهندية ولم يتلقوها في المعاهد العمانية.

الآن بالنسبة للأخت ريما الصبان العنصرية، خلينا نقولها بصراحة، أحد صناع القرار في الخليج، لا أريد أن أذكر اسمه بإحدى وزارات الخارجية بالخليج، قال لي بالحرف الواحد: يا عبدالله اكتب نحن عنصريون تجاه آسيا، وتجاه تحرير العمالة.

الدكتور عبدالخالق يقول، نضع اللوم على الطرف الخليجي، يعني في المسألة وجهة نظر أحترمها جداً، الطرف الخليجي ملوم، والطرف الآخر ملوم، لكنني أعتقد أن الطرف الخليجي ملوم أكثر. وقال إن الأفضل أن تكون الصورة متوازنة وأنا معه.

الحضور الآسيوي لم ينبعث سوى في السنوات العشر الماضية، كلام سليم، لماذا عشر سنوات، بل أكثر، لنقل 15 سنة، ماذا فعل الخليجي؟ لم يفعل شيئاً لتغيير الواقع، بل مثل ما هو، أشياء صغيرة، ربما زيادة في التجارة، زيادة في العمالة، زيادة بسيطة في الزيارات، لكن ليس هناك استراتيجية لخلق شراكة حقيقية، ويقول إن النموذج الآسيوي غير موحد، لنأخذ الأفضل من كل نموذج، فليس شرطاً أن نأخذ نموذجاً ونطبقه بحذافيره، النماذج الآسيوية متعددة، وكل دولة آسيوية ناجحة في مجال، ولا توجد دولة آسيوية ناجحة في كل شيء. الدكتور عبدالله النفيسي مثلاً، طرح مرة فكرة: لماذا أنشئ مجلس التعاون الخليجي؟ قال لماذا لا نأخذ فكرة الاتحاد الماليزي؟ مثلاً مداولة السلطة، طيب من عنده استعداد من صناع القرار بالخليج أن يترك كرسيه لمدة خمس سنوات مثلاً؟

تساءل عبدالرحمن الحمود: لماذا نهمل باكستان؟ لا، أنا ذكرت في ورقتي أنه بقدر ما أؤيد زيادة التعاون مع الهند نرجو ألا نهمل باكستان، لأنه بحكم القرب

الجغرافي، والآن هي تملك أسلحة نووية، فيجب أن نبذل كل ما في استطاعتنا لخلق دولة مؤسسات في باكستان عن طريق نصحها، يعني نحن لا ندفع لها مساعدات، ولا نقول لها والله أنت مطلوب منك اتخاذ هذه السياسة، لا، باكستان حرة، أقرب شيء أنها خلقت لنا طالبان، وحولت أفغانستان إلى وكر للإرهاب، صناعة المخابرات الباكستانية، هذا شيء معروف، ويجب أن يحسب، قد يتساءل واحد ويقول ما دليلك؟ هناك أدلة، الآن ظهرت الأدلة، الآن باكستان نفسها لا تنفي، وكنا خمس سنوات نسمع، أن ليس لنا دخل وهذه قضية أفغانية، الآن بدأت العلاقات تطلع، الآن كشفت الأوراق، دور وزيرة الخارجية بنازير بوتو نصر الدين في خلق الجماعة، دور جمعية علماء الإسلام بقيادة مولانا فضل الرحمن وسميع الحق، وغيرهم. يجب أن تكون لنا علاقات مع باكستان، نحميها، حتى لا تصل السلطة هناك وتقع السلطة في يد جماعات متطرفة، وبعد ذلك تلوح بالقنبلة الذرية لأي شخص يخالفها في الرأي.

الأخ عبدالمحسن المظفر اعترض على أن الهند كانت الجسر الثقافي، وقال إن البديل كان العراق في العشرينيات، هذا الكلام ربما صحيح بالنسبة للدول الخليجية الأبعد الشمالية كالكويت، بينما بالنسبة للبحرين ودول الخليج الأخرى، الهند كانت فعلاً الجسر الثقافي، لأنه كان هناك يمنيون وخليجيون وتجار ومصلحون يقيمون في الهند، وهؤلاء كانوا مهتمين بأوضاع بلدانهم وبالحركة الوطنية فيها، ويريدون أن ينقلوا بعض النماذج التي رأوها في الهند في تلك الفترة لأنها كانت متقدمة، وفيها أدوات حضارية كثيرة لم نعهدها في الخليج، ورأوا الحركة الوطنية ضد الاستعمار، فكانوا يريدون نقل التجربة، الرسائل التاريخية التي تبودلت بين أجدادنا الذين كانوا مقيمين في الهند وبين أقاربهم المقيمين في الخليج، رسائل موجودة وموثقة، كلها فيها حث على عمل كذا وكذا، أنا اليوم والله رأيت الشيء الفلاني في الهند، لماذا لا ننقل؟ لماذا لا نجرب؟ وفوق هذا هناك وثيقتان بريطانيتان، أنا ذكرت اسم وثيقة في الورقة، واسم الوثيقة الثانية أذكرها بالنص، الوكيل السياسي البريطاني يقول، عندما حدثت أول اضطرابات أيام الزياني في البحرين قال بالحرف الواحد في رسالة سرية مرسلة إلى رئيسه في بومباي، إن

الحركة الموجودة الآن في البحرين ناجمة عن الحركة الإسلامية التي كانت تطالب بإعادة الخلافة في أوساط المسلمين الهنود في الهند، تطالب بإرجاع دولة الخلافة الإسلامية. الورقة الثانية، الميجور دبلي يقول نصاً: إن الاضطرابات التي جاءت لاحقاً في البحرين، هذه الاضطرابات بسبب غاندي ونهرو والحركة الوطنية ضد الاستعمار، البحرانيون هناك يرسلون رسائل، يرسلون كتباً، يرسلون أدبيات، آتية من الشام كانوا مشتركين فيها عبر اشتراكات، تأتيهم من العراق والشام ومصر إلى الهند، ومن ثم تتحول وترجع إلى الخليج، فكانت الهند جسراً ثقافياً والحركة الوطنية الموجودة في الخليج كانت إن لم تكن ناجمة عن صدى كامل للحركة فهو نوع من الصدى على الأقل.

خطأ قيام باكستان، هذا رأيك وأعتقد أنك موافق عليه ليس تماماً كما تفضل الدكتور علي فخرو.

عبدالملك الحمر، أيهما أفضل الديمقراطية أم التقدم التكنولوجي، التجربة الديمقراطية في الهند بزت العالم، باعتراف الغربيين، كانوا يصرون دائماً أن الديمقراطية لا تصلح لدول العالم الثالث، الهند حطمت المبدأ، أكبر ديمقراطية بالعالم، دائماً لا نستطيع أن نقول ديمقراطية كاملة، فيها شوائب، لكن على الأقل فيها تعددية، فيها أحزاب، فيها محاسبة برلمانية، فيها ساعة استجواب في البرلمان الهندي للذي يريد أن يتابع ساعة ثرية جداً، الأشياء النقاشية التي تطرح فيها، ومعظم الأوقات باحترام وأحياناً قد يرفعون أصواتهم، لكن لا يحدث فيها مثل ما يحدث في بعض البرلمانات العربية، من أمور خارجية غير مقبولة، ولا يتلاكمون مثل ما يحدث في تايوان وتركيا أحياناً، فيجب أن نستفيد من الجانبين، من الديمقراطية، والتقدم التكنولوجي، والعلمي، دولة مثل الهند فيها اليوم 700 ألف دكتور، أستاذ جامعي، دولة مثل الهند تنتج 200 ألف عنوان كتاب كل سنة بمختلف اللغات واللهجات والمواضيع، على كل هناك خطران، يقول الأستاذ عبدالملك: الاستراتيجية العسكرية بين إسرائيل والهند، بالنسبة لموضوع إسرائيل أنا كتبت مقالاً وترجم ونشر في جرائد أجنبية، نحن يجب أن نلوم أنفسنا على الانحياز العربي تجاه باكستان، خلق الصراع الموجود، الصراع القائم، خلق

حساسية، وأنا سمعتها عدة مرات، يقال في العلاقات الدولية بمبدأ المعاملة بالمثل، طيب نحن لا نطلب منكم شيئاً، نعرف أنكم مسلمون، لكن نوعاً من التوازن فقط، لا نقول لكم حاربوا باكستان، وقفوا معنا، فأنا أتصور لو أن الدبلوماسية العربية كانت فعالة كما كانت في الستينيات والسبعينيات، وزراء خارجية ذهبت شرقاً وغرباً، وعززنا مواقعنا، وأغلقنا الأبواب في وجه إسرائيل، وارجعوا إلى تاريخ العلاقة الإسرائيلية الهندية، كيف كانت إسرائيل تحاول، وكيف كانت الأبواب توصد في وجهها، قد يقول شخص هذا زمن حزب المؤتمر، لا، أنا أقول إن سنة 1977 كان فاجباي الذي يرأس الحكومة الهندية، وزير الخارجية في أول خروج حزب المؤتمر من السلطة، استقبل موشي ديان، لكنه قال له: لا نقدر أن نقيم معكم علاقات ولا تعاوناً، أعطاه صفعة على وجهه، هذا هو نفسه الآن، تغيرت الظروف العالمية في التسعينيات، تغير كل شيء، وأنا أتصور الآن بعد 11 سبتمبر أيضاً تغير كل شيء، فالآن لا نستطيع أن نلوم الهند، نقول دولة مستقلة ذات سيادة، تقيم علاقات مع من تشاء، لكن أيضاً أن تحترم المشاعر العربية، مشاعر العرب الذين لم يقدموا لها شيئاً، لا تأييد لا في نزاعها مع الصين، ولا في نزاعها مع باكستان، ولا حتى في سنة 1962 عندما عملت لتتحرر من الاستعمار البرتغالي لم يقف معها أحد، فالمأزق حتى في علاقات الدول المحافظة، التي كانت تقاوم الشيوعية، وتحارب الشيوعية، وعندما نشبت الحرب بين الهند والصين، لم تقف مع الهند، بعضها اتخذ موقف الحياد، وبعضها وقف مع الصين الشيوعية، وهذا مثبت، و ليس كلاماً، إنه مثبت تاريخياً.

الأخ فؤاد شهاب، أتفق معك، الأستاذ مجيد العلوي يقول إن الورقة منحازة، هذا رأيه، انفصال كشمير عن الهند يؤدي إلى كارثة، أتفق معك وأنا لي رأي خاص في هذا الموضوع، هناك حركة استقلالية داخل كشمير من الجماعات الانفصالية تقول لا نريد تطبيق القرار الأممي بشأن حق تقرير المصير بالشكل الموجود حالياً، الذي يخيّرهم بين باكستان والهند، نريد دولة مستقلة وهذه الحركة في تزايد، لكن من وجهة نظر غير عاطفية وواقعية، خلق كيان كشميري مستقل يؤدي إلى أزمات أكبر وأكبر وأكبر، خاصةً في ظل التنظيمات السياسية والشكل السياسي

الموجود، كلهم مؤدلجون تأدلجاً متطرفاً شبيهاً بحركة طالبان الذين يقودون الكفاح المسلح، لأنهم تدربوا عند طالبان، في أحضان الجماعات الإسلامية في بيشاور، فوق ذلك نخلق كياناً مشابهاً لما في أفغانستان، فيه تعدد ديني متناقض وأيضاً لا تطل على أي بحر من البحار يؤدي إلى مآزق أكبر وأكبر كما حدث في باكستان.

الأستاذ أحمد سيف، يقترح إعادة نظر في العلاقات من خلال سياسات جديدة في دول مجلس التعاون الخليجي، أوافق عليه، فعلاً العامل الاقتصادي هو الأهم، والحكومات الخليجية كانت تستفيد فعلاً أمنياً لحماية أمن النظام، وهذا ما يريد مزيداً من التفاصيل. وأيضاً بالنسبة للدكتورة منيرة طرحت موضوع تواجد قوات في الخليج وبعدها اكتشفوا أن فيها شيعة. حول العلاقة الأمنية، هناك دراسات كثيرة بين دول الخليج وبين باكستان وتحديداً بين السعودية وباكستان، دراسات موجودة وأجرتها باحثة باكستانية اسمها شيرين طاهر خلي، هذه موجودة في أمريكا أعدت دراسة جميلة جداً عن هذا الموضوع تحديداً، الآن الدكتورة منيرة تقول هل صحيح أن هناك تواجداً عسكرياً كان في السعودية؟ فهناك أخبار كثيرة في هذا الموضوع، الحكومة السعودية في بيانات رسمية نفت، وعلى لسان وزير الدفاع سمو الأمير سلطان نفوا هذا، لكن أنا في مقابلة مع مشاهد حسين وهو رجل نخبوي باكستاني عقلاني وزير إعلام بوتو، والآن يكتب في مجلة بحثية متخصصة اسمها ميدل إيست إنترناشيونال تصدر في لندن، وله مقالات جيدة، هذا الشخص قال لي وهو كان في السلطة ويعرف، قال لي: نعم كان هناك قوات باكستانية زمن الحرب العراقية الإيرانية موجودة في السعودية، وذكر لي العدد أيضاً 12 ألفاً لأغراض أمنية، وبعد ذلك اكتشفوا أن هناك مجموعات كبيرة ضمن القوات من الشيعة، طبعاً نسبة الشيعة في باكستان 15%، موجودة بين هذه القوات وتأزمت العلاقات نسبياً لأول مرة، فدارس العلاقات السعودية الباكستانية يجد أنها تأزمت ثلاث مرات، مرة في الخمسينيات بسبب حلف بغداد وخاصة لما جاء الزعيم نهرو إلى الرياض ولقي حفاوة كبيرة فاغتاظ الباكستانيون وذهبوا يشيعون حتى كتبت إحدى الجرائد الباكستانية أن السعوديين تخلوا عن إسلامهم باستقبال نهرو بلافتة تقول: أهلاً لرسول السلام ولا رسول إلا محمد، لماذا يسمون هندوسياً رسولاً،

الأزمة الثانية حدثت بسبب ما ذكرته الدكتورة منيرة، طلبت الحكومة السعودية سحب الشيعة من القوات المتواجدة في السعودية، حكومة بوتو حينذاك رفضت، هذا في أواخر الثمانينيات، الخلاف الثالث كان بسبب وصول بنازير بوتو إلى الحكم والفتوى التي أصدرها الشيخ ابن باز بأنه لا يجوز لامرأة أن تحكم بلداً إسلامياً، أثاروا هم هذا الموضوع، هذه حقائق، أنا لا أتجنى ولا موقف لي، هذه حقائق.

وأريد أن أشير أيضاً إلى الأستاذ القدير يوسف الشيراوي، وهو متخصص في هذا المجال وعنده تجربة طويلة ولا أريد أن أجادله، ربما بحكم تجربته الطويلة أدرى بهذه الأمور، بحكم منصبه الوزاري السابق، وعلاقاته، من أن الهند هي التي أغلقت الباب، أنا أتصور أن الخط الاشتراكي لعب دوراً في لجم أو عدم اتساع العلاقات الاقتصادية كثيراً في فترة من الفترات، لكن التجارة كانت مستمرة والنفط كان موجوداً، التجارة تأثرت تحديداً بسبب هذا العامل وكذلك بسبب آخر، هو أننا، بعدما ظهر النفط، اكتشفنا أسواقاً جديدة، أسواقاً ما كانت موجودة، ومن يرجع إلى الإحصائيات الموجودة لواردات دول الخليج من الهند في الخمسينيات والأربعينيات يكتشف أن 70%، 80% كله يأتي من الهند، فجأة تغير هذا الموضوع، تغير لأننا ملكنا قرارنا... ربما، وأصبحنا دولة مستقلة وظهر البترول، فتوجهنا إلى أسواق جديدة، وتوجهنا إلى أسواق ما كانت موجودة، في الأول كل شيء يأتي من الهند، حتى بعض الأسماء نأخذها بتسمياتها، هانكا فانكا، كرفاية، أسماء كثيرة ما كانت معروفة وكنا نسميها بنفس تسمياتها.

بالنسبة لمشروع بريجنيف، أتصور أنه كان مشروعاً جيداً، كان يجنب هذه المنطقة أشياء كثيرة جداً، لو كان عقلانياً وكان القرار الخليجي مستقلاً تماماً، لكن الولايات المتحدة عندما طرح بريجنيف هذا الموضوع أمام البرلمان الهندي، وهو اختار البرلمان الهندي لأن الهند كانت زعيمة حركة عدم الانحياز، فاعتبر أن إطلاق المشروع من أمام البرلمان الهندي خطوة مفيدة، لكن ما حدث هو أن الولايات المتحدة قالت إن هذا المشروع لا يستحق الرد، أو رفضت أن تعلق على المشروع بتاتاً، من الذي علق على المشروع؟ باكستان قالت ما دام قد طرح أمام البرلمان

الهندي والسوفييت محتلون أفغانستان، إذاً هي مؤامرة على دول الخليج للإبقاء على الوضع في أفغانستان والدخول والاقتراب من مياه الخليج الدافئة، كان مشروع بريجنيف جميلاً، يتيح الفرصة لجميع الناس يتعاملون ويستخدمون المياه، وأهم بند في مشروع بريجنيف هو الإعلان أن دول الخليج لها كل الحق والسيطرة في التصرف بجميع مواردها الطبيعية الموجودة في باطنها وإخلاء منطقة الخليج بالكامل من جميع القواعد العسكرية، وكان يقصد الخليج ككل بما فيه العراق.

هناك موضوع طرحه أحد الإخوة بالنسبة لموقف الهند في حرب الخليج، أنا أعددت دراسة عن موقف الهند وباكستان تحديداً من العدوان العراقي على دولة الكويت وتداعيات هذا العدوان، وإن شاء الله تطلعون فيه على تفاصيل كثيرة دقيقة، لماذا وقفت الهند موقفاً متردداً أو متوازناً، ولم تشترك ولم ترسل سفناً؟ الهنود قالوا في ذاك الوقت على لسان وزير خارجيتها حينذاك، ثم أصبح رئيس وزراء وكان من قبل سفير الهند في موسكو، قال إن الهند لا تبعث قواتها إلى الخارج أبداً، لكن الذي يضحك هو أنها أرسلت قواتها إلى المالديف، وأرسلت قواتها إلى سيريلانكا، في أزمات مختلفة، طبعاً كانت العلاقات جيدة ومتينة، وكانت الهند توازن علاقات دول الخليج مع باكستان بعلاقات مع العراق، والعراق على فكرة هي الدولة العربية الوحيدة التي وقفت دائماً في جميع الاجتماعات، بما فيها منظمة المؤتمر الإسلامي، إلى جانب الهند سواء في قضية كشمير أو بنجلادش، وبعد ذلك الاستثمارات الهندية في العراق، نعرف أن حجم استفادة القطاع الصناعي والإنشائي الهندي من الدول العربية لا يشكل إلا 15%، 50% منها من العراق، وفي ظل تطورات وتجاذبات انحازت الهند مع العراق، لكن الآن، أثناء حرب الخليج كان موقفها متزناً نوعاً ما، وحاول رئيس الوزراء في ذاك الوقت، تزويد الطائرات القادمة من نيوجرسي إلى الخليج، واتخذ هذا القرار بالتزويد دون الرجوع إلى البرلمان، فحوسب من قبل حزب المؤتمر ومن جميع الأحزاب.

الرئيس

شكراً للدكتور عبدالله حيث قدم لنا ورقة غنية بالمعلومات، وكما ذكرت في بداية الحديث طلبنا من متخصص أن يتكلم في موضوع تخصصه، وهذه فائدة التخصص عندما نتحدث عنه.

باسمكم جميعاً نشكر الدكتور عبدالله المدني ونأمل أن نلتقي معه في مناسبات قادمة ليقدم لنا مزيداً من المعلومات عن بقية المناطق التي لم يتحدث عنها في ورقته.

الجلسة الثانية

التعليم في عصر التكنولوجيا: أين نحن من التجارب الآسيوية؟

إعداد الأستاذ عمران سلمان *

* كاتب ومحلل سياسي - متخصص في مجال المعلوماتية وأنظمة الاتصالات - مدير في شبكة «الجزيرة - نت».

في العقود الأولى التي رافقت اكتشاف النفط في الخليج كان السؤال الذي توجب على التعليم (والمقصود هنا نظام التعليم وأجهزته) أن يجيب عنه: كيف بالإمكان تخريج مدرسين وكتبة كي يخدموا في قطاع الإدارة الناشئ؟

ثم مع اطراد التطور واتساع رقعة العمران ونمو المجتمعات الخليجية، تطور هذا السؤال بدوره، فأصبح: كيف يمكن لمخرجات التعليم أن تتناسب مع متطلبات سوق العمل المتزايدة من ناحية الكم والكيف؟

وبصرف النظر عما إذا كان التعليم في بلدان الخليج قد أجاب عن هذين السؤالين أو لا، وباعتقادي أنه لم يجب عنهما إلا جزئياً، بدليل أنا لانزال حتى اليوم نعتمد في مجال التعليم على العمالة غير المحلية، في حين لايزال سوق العمل في دول الخليج يعتمد على العمالة الأجنبية... فإن السؤال الذي يطرح اليوم وسوف يطرح في السنوات القادمة، هو: كيف يمكن للتعليم أن يلعب دور الأداة، ليس في تحويل جزء من المجتمع فحسب إلى قوة إنتاج كما كان الأمر سائداً حتى الآن، وإنما في تحويل المجتمع كله إلى قوة إنتاجية.

أي بمعنى، آخر، كيف يمكن للتعليم أن يضطلع بدور تحويل المعرفة إلى ثروة عمادها وركيزتها الأساسية الإنسان، أو الأداة البشرية.

إن هذا السؤال الأخير فرضته طبيعة التطور الاقتصادي والتكنولوجي والمعرفي الذي يعيشه عالمنا المعاصر، والذي بنتيجته تحول مفهوم الثروة من المواد الخام التقليدية أو الطبيعية الناضبة (كالفحم والبخار والكهرباء... الخ) إلى نوع جديد من الثروة لا ينضب، وهو التنمية البشرية. فالاقتصاد العالمي اليوم يقوم في جزء أساسي منه، وهو جزء آخذ في الزيادة على نحو سريع، على المعلومات وكل ما يرتبط بها، إنتاجاً واستهلاكاً.

وإذا شئنا الحديث بلغة التكنولوجيا الحديثة فإن المجتمعات البشرية تشهد اليوم مرحلة انتقالية بين عالمين، العالم الطبيعي أو العادي الذي نعيش فيه ونعرفه وعالم آخر افتراضي ومواز.

وفي العالم الجديد الذي بدأت تتشكل معالمه منذ بعض الوقت ولاسيما في الجانب الاقتصادي وفي وضع الأسس العملية التي تمكن من الانتقال إلى التجارة الإلكترونية والتبادل التجاري عبر شبكات الاتصال (الإنترنت)، فإن المعرفة ستكون العنصر الأول في هذا العالم. وبحيث إن من يملك المعرفة ومن يقدر على إنتاجها واستخدامها هو الذي سيملك قصب القوة والثراء.

ونقصد بالمعرفة هنا إنتاج الوسائل الضرورية والأدوات اللازمة لبناء العالم الجديد؛ ففي هذا العالم يأخذ المبرمجون ومصممو المواقع على الإنترنت وشركات الدعم الفني، دور المقاولين والمهندسين المعماريين والمدنيين في العالم التقليدي، وتأخذ شركات إنتاج البرامج والأجهزة الإلكترونية وما يتصل بها من أدوات مكملة أو مساعدة، محل شركات إنتاج المكائن والأجهزة الكهربائية والميكانيكية التقليدية، وبدل المتاجر ومحلات عرض البضائع وشبكات الترويج والبيع، ستتصدر مواقع العرض على الإنترنت، والوصلات الإلكترونية غير النهائية.

وحتى المؤسسات الثقافية والتعليمية ستخرج هي الأخرى من مبانيها وأمكنتها الجغرافية، إلى حيز الطريق السريع والهائل للمعلومات، لتصبح في متناول الجميع، وستتغير تبعاً لذلك مفاهيم وأنماط العلاقات والتبادل التجاري والسلعي الثقافي والتعليمي والمعرفي بين البشر.

بالطبع لن يأكل الناس برامج كمبيوتر ولن يتضاءلوا كي يتخذوا من الأقراص المدمجة وعلب الذاكرة مساكن لهم، فسيظل العالم القديم متعايشاً جنباً إلى جنب إلى جانب مع العالم الجديد، ولكن المقصود أن الجزء الأكبر من النشاط البشري سوف يتحول إلى خدمة النمط الجديد من الإنتاج وفائدته. بل إن هناك من بين دول المنطقة من بدأ بطرح مفهوم الحكومة الإلكترونية وتحويل الخدمات التي تقدمها الوزارات الحالية إلى النمط الإلكتروني، أي عبر شبكة الإنترنت. ولذلك فإن المهمة المطروحة اليوم على التعليم في كل مكان في العالم، هي كيفية تأهيل الطلاب والمواطنين للتعامل مع الواقع الجديد وإدارته.

يقول تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة للعام الجاري 2001: «لا تستطيع كل الدول أن تكون عند الحد الأقصى للتقدم، ولكن في سوق اليوم العالمي

المستند إلى المعرفة تحتاج كل دولة مهما كانت درجة فقرها إلى بناء قدراتها الخاصة للتحكم ومواءمة التقنيات العالمية مع حاجاتها المحلية، وهذا يعني الاستثمار في التعليم الثانوي والبحث الجامعي وخلق الحوافز للشركات لتدريب العاملين فيها».

ويضيف التقرير أن الدول التي ستخفق في تحقيق استغلال فعال للتقنية، غالباً ما ستجد نفسها تتراجع وتتخلف في التنمية البشرية وتتهمش في الاقتصاد العالمي.

من أين نبدأ؟

إن أول خطوة في هذا المجال هي فحص ومراجعة عملية التعليم بأطرافها المباشرة (الطالب والمعلم والمدرسة) لرؤية ما إذا كانت هذه العملية تستجيب للظروف الجديدة، وما إذا كانت تؤمن الشروط الضرورية لمواكبة التطورات في العالم.

إن عملية المراجعة هذه تجري في كل مكان تقريباً اليوم؛ ففي الولايات المتحدة شكل الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون في ولايته الثانية لجنة رئاسية لإعادة النظر في مجمل الأداء التعليمي، ودشن مشروعاً قومياً لرفع مستوى التعليم وربط جميع الفصول الدراسية بشبكة المعلومات عام 2000. وفي خطابه أمام الكونغرس عن حالة الاتحاد في يناير عام 1997 بعد إعادة انتخابه لرئاسة ثانية، انصب تركيز الرئيس كلينتون على قضايا التعليم وعلى ضرورة تطوير نظمه وبرامجه.

وفي فرنسا طلب الرئيس جاك شيراك من روجيه فورو أحد أقطاب الصناعة الفرنسية إعداد تقرير عن متطلبات تطوير النظام التعليمي الفرنسي في إطار التطورات العالمية الراهنة، والشيء نفسه يجري في بريطانيا منذ سنوات.

أما في اليابان فقد أعلن رئيس الوزراء السابق، خلال مؤتمر عقد لمناقشة مسألة التعليم عام 1997، أن القراءة والكتابة والحساب لم تعد كافية، وأن على المدارس أن تعلم الكمبيوتر وأن يتلقى جميع الأطفال تعليمهم ليكون لديهم القدرة على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات. بعدها اتخذت الحكومة اليابانية عدة إجراءات لتنفيذ هذا الأمر وأقامت مشروع الوقاية الافتراضية الذي ينفذ عام 2005، والذي اتخذ له الشعار الرئيسي التالي«لنغير الفصول... لنغير المدارس».

وفي سنغافورة تجري نقاشات واسعة حول تطوير التعليم، وطرحت الحكومة منذ عام 1998، شعاراً هو «مدارس تفكر، أمة تتعلم»، في دلالة على أن المدرسة الجديدة المنوي إنشاؤها لابد أن تركز على التعلم الذاتي لدى التلاميذ من جهة ومن جهة أخرى ربط التعليم بالمجتمع.

ومثل هذا النقاش يجري في أقطار آسيوية أخرى مثل الهند وكوريا الجنوبية وتايوان وإندونيسيا وماليزيا وغيرها.

التعليم... والتقنية

يظهر تقرير التنمية البشرية المشار إليه آنفاً أن الدول العربية مازالت في مواقع مهمشة على الصعيد العالمي فيما يتعلق بتقنية المعلومات والاتصالات وجميع التقنيات الحديثة إنتاجاً واستخداماً؛ ففي حين تبلغ نسبة مستخدمي شبكة الإنترنت في الولايات المتحدة 54.3 في المئة من عدد السكان، فإنها لم تتجاوز في الوطن العربي نسبة 0.6 في المئة من مجموع سكان البلدان العربية.

الواقع أن التطورات في ميدان التقنية والاتصالات قد غيرت الكثير من المفاهيم الاجتماعية والمعرفية المستقرة منذ زمن. وفيما خص التعليم فإنه لا يمكن الحديث اليوم عنه بمعزل عن هذه التطورات، فالتعليم هنا أداة مثلما هو غاية؛ هو أداة لمعرفة التقنية وامتلاكها وتطويرها، وهو غاية لأن من شأن الاستعانة بالتقنية الحديثة والتوسع في استخدامها أن يطور التعليم وينقله إلى مستوى أعلى في سلم التحصيل المعرفي.

وفي حين أن من أبرز أهداف التعليم الحديث تمكين الطلاب وعموم المتلقين من امتلاك الأدوات اللازمة للتعامل بصورة أفضل مع منتجات التكنولوجيا واستيعاب إمكانياتها، فإن استخدام وسائل التقنية الحديثة في ميدان التعليم سوف يدفع به نحو آفاق جيدة ومختلفة عما كان عليه حتى اليوم، وهذا يوضح أن الطريقة التي سيتطور من خلالها التعليم في المستقبل ستكون وثيقة الصلة بالتقنية.

إن الحديث عن التقنية الحديثة لا يجب أن يفهم منه فقط استخدام شبكة المعلومات (الإنترنيت)، فالإمكانيات الرهيبة للاتصالات ووسائل نقل المعلومات

والتحكم فيها، ستغير من شكل ومضمون عملية التعليم، ستغير من شكل الصفوف المدرسية من دور المعلم ودور الطالب والإدارة المدرسية، وسيكون التغيير الأبرز على الصعيد الجامعي.

إن كثيراً من البلدان بدأت تتوسع في إنشاء الجامعات المفتوحة واستعمال تقنية التعليم عن بعد، والتوجه نحو الاستخدام المكثف للإنترنت، والوسائل التكنولوجية التعليمية، حيث يستطيع الطالب أن يتلقى الدروس والمحاضرات ويستشير مدرسه ويناقشه ويؤدي الامتحانات وهو جالس في بيته.

قرأت، وأنا أعد لهذه الورقة، على موقع هيئة الإذاعة البريطانية على الإنترنت خبر قيام ست منظمات تعليمية وثقافية أمريكية وبريطانية بتشكيل مكتبة إلكترونية عالمية ضخمة تنشر مواد وبرامج تعليمية على الإنترنت أطلقوا عليها اسم «فاثوم». وهذه المؤسسات هي كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، ودار نشر جامعة كمبريدج، والمكتبة البريطانية، ومتحف سميثسون للعلوم الطبيعية، وجامعة كولومبيا في نيويورك، ومكتبة نيويورك العامة.

وسيغطي الموقع الذي سيترأسه رئيس وعميد كليات جامعة كولومبيا الأمريكية، مواضيع عديدة مثل إدارة الأعمال والقانون والاقتصاد والعلوم السياسية والطب وعلوم الكمبيوتر والتكنولوجيا والفنون والصحافة والفيزياء.

وسيشمل الموقع الذي لايزال في حالة تطور مستمر دليلاً للبرامج التعليمية عبر الإنترنت، إضافة إلى نصوص كتب ومطبوعات متخصصة وأسطوانات مدمجة وأخبار السفر والترحال داخل العالم الأكاديمي.

وبحلول عام 2002 ستبلغ قيمة موقع (فاثوم) في سوق التعليم الإلكترونية ستة مليارات دولار في الولايات المتحدة فقط.

التعليم. . . عملية إنتاجية

إن عملية المراجعة لمفهوم التعليم ونظمه تقتضي أيضاً إعادة النظر في طبيعة التعليم وصلته بالإنتاج، فحتى اليوم لايزال ينظر إلى التعليم في بلداننا على أنه

عملية خدماتية تقدمها الدولة وتعرض ميزانيته للقضم كلما واجهت الدولة عجزاً بالميزانية أو أزمة مالية.

الواقع أنه لابد من النظر للتعليم على أنه عملية إنتاجية واستثمار تنموي طويل الأمد تقوم به الدولة من أجل خدمة مصالحها الاستراتيجية وتأمين دورها الاقتصادي، فالتعليم هو العمود الفقري لتقدم أي مجتمع، و هو الوسيلة الرئيسية لتأهيل الموارد البشرية التي يقوم عليها كيان المجتمع والدولة، فمستوى أداء جميع المؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية يتوقف في نهاية الأمر على كفاءة القائمين عليه، وهو ما يتوقف على نوعية ما تلقوه والتدريب الذي حصلوا عليه.

ولكي يصبح التعليم عملية منتجة، فهو يحتاج إلى استثمارات ومساهمات مالية من جانب الدولة كما من جانب القطاع الخاص، لكن المؤسف أن هذا الجانب لايزال ضعيفاً ومهملاً إلى حد بعيد في البلدان العربية.

فحتى الآن لا تتجاوز مساهمة القطاع الخاص في الدول العربية في مجال البحث العلمي والتطوير 5%، في حين يساهم القطاع الخاص في الولايات المتحدة بـ 59% من ميزانية البحث العلمي، وفي اليابان بـ 73.4% وفي الاتحاد الأوروبي 52.8%، وفي أستراليا 47.4% وفي كوريا الجنوبية 84% وفي ماليزيا 43% وفي سنغافورة 62.5% وفي إندونيسيا 15.8% وفي تايلاند 12.2%.

وعلى صعيد الشركات صرفت جنرال موتورز في البحوث ما نسبته 5.6% من مبيعاتها لعام (1996)، وفورد 5.8% من المبيعات لنفس العام، وسيمنس 7.7% وهيتاشي 6.1% وآي بي أم 5.2% من المبيعات.

وفي الهند، توضح السيرة الذاتية لإمبراطور الصناعة الهندي تاتا، أنه حينما فاتحته الحكومة بضرورة دعمها مالياً في تطوير برامج البحث العلمي، تبرع لها بنصف ثروته.

وفي دول الخليج توضح دراسة أعدتها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في البحث والتطوير العلمي، قياساً إلى إجمالي مبيعاته بلغت 0.28% فقط. كما توضح الدراسة تدني نسبة العاملين في مجال

البحث والتطوير، حيث قدرت نسبة إلى مجموع العمالة بـ 0.62% .

وخلصت الدراسة إلى أن مراكز البحث والتطوير في الصناعة الخليجية محدودة وهي في أغلب الأحيان مراكز لمراقبة الجودة، كما أن مراكز البحث والجامعات في دول الخليج ينصب اهتمامها على إجراء البحوث في العلوم الأساسية والتي يراد منها النشر العلمي لأغراض الترقية العلمية .

تجارب آسيوية في تطوير التعليم

سنتعرض لثلاث تجارب آسيوية متقدمة في تطوير التعليم لمواءمته مع التطورات الجديدة في العالم، وسيهمنا في الأساس التركيز على رؤية كيف تجري المناقشات وكيف يفكر هؤلاء وما هي نوعية الحلول التي يطرحونها .

إن الهدف لا ينبغي أن يكون هو الاستنساخ أو نقل التجارب بصورة ميكانيكية بقدر ما حفز العقلية على التفكير وإغناء المعرفة، والتجارب أو الإلماحات هي من سنغافورة واليابان والهند، مع تخصيص الحيز الأكبر للدولة الأخيرة نظراً إلى العنوان الذي تعقد الندوة في ظله .

سنغافورة . . . مدارس تفكر أمة تتعلم

في بداية عام 1998 عقد في سنغافورة المؤتمر العالمي السابع للتفكير حضره عشرون خبيراً عالمياً في ميدان الذكاء من بين أكثر من ثلاثة آلاف مشارك، ونظمت في المؤتمر أكثر من 350 ورشة عمل ودراسة، وقد افتتحه رئيس وزراء سنغافورة بكلمة رسم فيها أهم ملامح سياسة سنغافورة الجديدة في ميدان التعليم، ننقل هنا ملخصها : «إن رؤية سنغافورة للتعليم ينبغي أن تتطور، بحيث تجعل مناهج المستقبل الجيل المقبل يفكر بطريقة أفضل، ويحقق شروط المواطنة ويتخذ القرارات الصحيحة، لكي تستمر سنغافورة في نهضتها . وعليه فإن وزارة التربية تقوم بمراجعة المناهج المطبقة ونظام الامتحانات لكي تدرس من خلالها مهارات التفكير وطرائق التعليم المستقبلية، وهذا يتطلب تقليص الدروس النظرية وتحويلها إلى مشاريع يتعاون فيها المتعلمون والمعلمون .

ولابد من الاستخدام المناسب لتقنية المعلومات لكي نتعلم من خلالها مهارات التواصل مع الآخرين وتكون لدى المعلمين مهارة التعليم الذاتي، وهذا بالتأكيد يتطلب حصول المتعلمين على المعلومات الأساسية والمواد الضرورية لمحافظتهم على المستويات العالمية الراقية.

إن هذه المعلومات التي كنا نعمل على أن يحفظها المتعلمون لا تكفي لهذا العصر إذا لم تكن لديهم القدرة على التعلم الذاتي والتي ستميز النظام التعليمي المستقبلي. إن المدارس التي تفكر تدفعنا إلى تدريب المتعلمين على التساؤل والبحث داخل وخارج غرفة الدرس، كما أن هذه المدارس ستعيد تعريف دور المعلم لأن من أدواره الجديدة تشجيع المتعلمين على طرح الأفكار الجديدة، وهذا يتطلب من المعلم، أن يعلم نفسه من جديد، كما هو حال أصحاب المهن الأخرى كالطب، وهذا يتطلب منا أن نوفر لهم الوقت والإمكانيات المناسبة، كما أن هذا النوع من التعليم بحاجة إلى أن يطور أصحاب القرار التربوي قدراتهم في هذه الدولة.

لقد أثبتت الدراسات الحديثة في علم تشريح المخ أن التعليم يبدأ مع اللحظات الأولى لحياة الإنسان، وهذا يدفعنا إلى أهمية تدريب أولياء الأمور على أهمية إيجاد البنية التعليمية في المنزل قبل التحاق الأبناء بالمدارس. كما أن أمة التعلم مثل شأن الشركات اليابانية والأمريكية حيث يتعلم الموظف ويتدرب التلميذ. لقد انتهى العصر الذي يعتقد فيه أن أصحاب المراكز العليا هم الذين يفكرون وغيرهم ينفذون. ما قيل لهم نريد أن نجعل جميع أهل سنغافورة كلهم أهل تفكير يطرح كل شخص حسب مستواه الأسئلة التالية على نفسه: هل بإمكانه أن يقوم بعمله بصورة أفضل؟ ما هي أهداف وظيفته أو مهنته؟ وكيف يستطيع أن يحقق هذه الأهداف بصورة أفضل؟ إننا بحاجة إلى أن يتدرب الطالب في مدرسته والموظف في مهنته على مهارات التفكير وهذه هي خطتنا لإعداد سنغافورة للقرن المقبل: مدارس تفكر أمة تتعلم».

اليابان . . . تجربة هيروشيما

الدكتور كادورو أووكي، وهو باحث ياباني، قدم ورقة عمل في مؤتمر عقد في الإمارات حول توظيف التكنولوجيا لخدمة التعليم في شهر مايو 2000 تناولت خطط إصلاح التعليم في اليابان في القرن الحادي والعشرين يقول فيها :

«كان أسلوب التعليم تقليدياً والمعلم يلقن الطلبة، ولكن في العصر الجديد لابد أن يكون للطلبة دور في تلقي المعلومات، وهذا هو مشروع الحكومة تحت شعار «لنغير الفصول، لنغير المدارس» على أن تكون المدارس تفتح أذهان الطلبة والتفكير المنطقي وتطور التعبير وتنمية المهارات والثقة بأنفسهم. أما تغيير الفصول فيتطلب أن يكون المعلم على دراية باستخدام الكمبيوتر.

أما تغيير المدرسة فذلك يعني أن تكون أجهزة الكمبيوتر وسيلة حية للتعليم، وهذا يعني أن الكمبيوتر لا يقدم فقط المعلومات بل يساعد على إدارة المدرسة ويرتبط بالأسرة والمجتمع، هذه التغييرات سوف تنعكس على المجتمع الياباني.

في هيروشيما تم تطبيق هذه التعليمات؛ فبالنسبة للأجهزة قررت الحكومة أن يكون في كل فصل دراسي كمبيوتر واحد متصل بالإنترنت، وكل الفصول في كل المراحل تتصل بالإنترنت وهذا البرنامج تحت التنفيذ الآن، وسيكون للمدارس بعد ذلك شبكة إنترنت داخلية.

في عام 1998 بدأ تقديم 1290 جهاز كمبيوتر تم توزيعها على المدارس الابتدائية، و1241 جهازاً على المدارس الإعدادية، وفي عام 1999 تم تقديم 1409 أجهزة كمبيوتر للابتدائية و1221 جهازاً للإعدادية.

وأحد البرامج التي تستمر الآن في المدارس هو ربطها بالإنترنت مما يقلل كلفة الاتصال والتواصل. ففي عام 1999 كانت توجد في هيروشيما 7 مدارس ابتدائية مرتبطة بالإنترنت و7 مدارس إعدادية و8 ثانوية. وفي عام 2000 زاد العدد، وفي هذا العام (2001) سوف تصل النسبة إلى 100% بحيث تصبح جميع مدارس هيروشيما متصلة بالانترنت، وتوجد تسهيلات مادية لتحقيق ذلك.

المعلمون تم تدريبهم للتواصل مع الطلاب عبر الإنترنت، وقد استعانت الحكومة بالمؤسسات الخاصة لإعداد برامج تدريبية للمعلمين. ففي عام 1999 كان 75% من معلمي الابتدائية و88% من معلمي الإعدادية لديهم كفاءة استخدام الكمبيوتر. ومنذ عام 1999 - 2000 تم وضع خطة تتضمن وجود مستشارين ومهندسين خاصين بالمعلوماتية متواجدين في المدارس وستكون هناك مقررات خاصة بعمل صفحات على شبكة الإنترنت.

ولكي تحقق الحكومة أهدافها تتعاون مع القطاع الخاص، وكل مجلس تعليمي لابد أن يكون لديه منسق خاص بالكمبيوتر ويهتم بالشبكات المحلية والمدارس أيضاً، وهذا الشخص لابد أن يتواجد في المناطق التعليمية وخاصة المدارس الابتدائية والإعدادية.

ويوجد الآن برنامج مشترك لتطوير هذه العملية وإحدى القضايا الرئيسية هي الوصول المحدد للمعلومات وإلى الإنترنت ومراكز المعلومات».

التجربة الهندية

تبدو التجربة الهندية في ميدان تطوير التعليم واجتياز حاجز التقدم التكنولوجي الذي كان حكراً على الدول المتقدمة، لافتة للنظر، فهذا البلد ذو المليار نسمة والذي يعاني معظم سكانه من الفقر، استطاع في فترة وجيزة لا تتجاوز ثلاثة عقود من الزمن أن يصبح دولة مصدرة للتكنولوجيا والأنظمة المعلوماتية، وبصورة بات معظم المحللين يتوقعون أن يشهد نهضة اقتصادية وتقنية لا تقل عن النهضة اليابانية.

وفي الوقت الذي كانت الأنظار فيه متجهة إلى مراكز المعلوماتية في الدول الغربية طوال السنوات الماضية، بدأت الهند في تشييد «وادي التكنولوجيا» الخاص بها في بنغلور (على غرار وادي السليكون في الولايات المتحدة) الذي ينمو اليوم باطراد ويجتذب إليه المزيد من العلماء والمختصين في مجال التكنولوجيا الحديثة للعمل أو التدريب من كافة أنحاء العالم.

وفي هذا الوادي الذي تعمل به مئات الشركات الهندية المتخصصة في هذا

المجال، بدأت شركة أنفوسيس الهندية، وهي ثاني أكبر شركة لتصدير البرمجيات في الهند، ويعمل بها أكثر من 10 آلاف شخص، تجربة مميزة بدأتها العام الماضي هي برنامج تدريب عالمي تستضيف خلاله طلاباً من بين عشرات مدارس إدارة الأعمال والتكنولوجيا العليا في الولايات المتحدة وكندا للتدريب والعمل في الشركة لمدة تتراوح بين ستة أسابيع وستة أشهر.

وشيدت شركة أنفوسيس قبل عشرين عاماً تقريباً سمعتها من خلال تقديم خدمات لشركات عملاقة مثل شركة سيسكو سيستمز ونورتل نتويركس، وأصبحت أول شركة هندية مسجلة في بورصة سنداك، وتنوي الشركة التي تضاعفت عائداتها السنوية في السنوات الأربع الماضية إضافة 1500 وظيفة في عام يسودة تسريح العمال في أمريكا.

وأنفوسيس هي مثال لمئات الشركات الهندية الناهضة في ميدان البرمجيات والتكنولوجيا، التي استفادت من خطط متواصلة في مجال تطوير التعليم وقاعدة متينة للتدريب التقني وبنية معلوماتية متقدمة، كما استفادت من وجود أكبر طبقة وسطى في العالم (يبلغ عددها حوالي 300 مليون نسمة).

بداية النهضة التعليمية

أعطت الهند منذ خطتها الخمسية الأولى (1951 - 1956) اهتماماً كبيراً لعملية توسعة وتطوير البرامج التعليمية والبحثية ولاسيما في القطاعين الفني والتكنولوجي، انطلاقاً من حقيقة أن هذا الميدان هو أحد مفاتيح التقدم الصناعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

ومن يعد إلى أقوال الزعيم الاستقلالي الهندي جواهر لال نهرو في الفترة السابقة مباشرة لنشوء الهند المستقلة يكتشف أنه لطالما ردد أن لا بقاء ولا تقدم للهند إلا من خلال التركيز على الصناعات الثقيلة ومشاريع الطاقة.

إلا أن الاهتمام الحقيقي بميدان التقدم العلمي والتكنولوجي من جانب القيادة السياسية الهندية لم يبدأ إلا على يد حكومة السيدة الراحلة أنديرا غاندي في بداية السبعينيات وبعد حرب الهند الثانية مع باكستان عام 1971، حينما شعرت الهند أن

استيراد التكنولوجيا الغربية المتطورة بات أمراً مصيرياً.

وهكذا تم إنشاء اللجنة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا بهدف بناء هند صناعية وتكنولوجيا شامخة من خلال تملك تكنولوجيا وطنية خالصة غير مستوردة، ولعبت اللجنة دوراً في بناء ودعم المعاهد العلمية والبحثية وتشجيع النابغين وتخرج طاقات مؤهلة ومقتدرة.

وبمساعدة ما كانت الهند قد ورثته من المستعمر البريطاني من قاعدة صناعية متقدمة نسبياً ومن مؤسسات علمية تنتهج الأسلوب التربوي البريطاني الصارم، ومن خلال البناء على تلك القواعد والمؤسسات وتطويرها، وعن طريق إقناع القطاع الخاص بفوائد الاستثمار في هذه المجالات، استطاعت الهند أن تستخدم طاقتها الذاتية في زيادة كفاءة القطاع الزراعي وبما جعلها اليوم دولة مكتفية اكتفاء ذاتياً في الطعام.

كما استطاعت وبالوسائل والمؤهلات المحلية تحقيق تقدم كبير في مجال الطاقة وتوفير الطاقة والتكنولوجيا البديلة، والذي لولاه لما استطاعت الهند مواجهة وتحجيم طلباتها المتزايدة على النفط والغاز المستورد إلى النصف تقريباً.

وأخيراً فقد استطاعت الهند من خلال التركيز المنهجي على ميادين التعليم والبحث والتكنولوجيا الحديثة أن تطور إمكانياتها النووية بدءاً بتفجيراتها الذرية الأولى عام 1974، وأن تدخل عالم إطلاق الأقمار الصناعية إلى الفضاء لأغراض الاتصالات والبحث العلمي، وأن تطور قدراتها التصنيعية العسكرية.

إن ما نراه اليوم في الهند من قلاع علمية وتكنولوجية في مدارس نيودلهي وبمباي وحيدر أباد، ومن تفوق تربوي وبحثي، ومن مراكز أولى يحصدها الهنود على مستوى العالم في أولمبياد الرياضيات والكيمياء والفيزياء، ومن امتلاكها لأكبر كتلة بشرية مدربة ومؤهلة على مستوى العالم (بحسب مجلة إيكونومست إنتيليجنس يونت. البريطانية الرصينة التي يعول على بياناتها الإحصائية في معاهد البحوث الاستراتيجية العالمية) ليس سوى نتاج النبتة التي زرعتها الهند مبكراً وتعهدتها بالرعاية المستمرة والطموح الدائم.

لقد تمكن النظام التعليمي الهندي من إثبات كفاءته على مر السنين، فنسبة الملتحقين بالمدارس من الفئة العمرية الطبيعية ارتفعت من 61% في عام 1960 إلى 89% في عام 1991. كما ارتفعت نسبة التعليم بين الإناث من 40% إلى 83% لنفس الفترة. وعدد طلاب المدارس الثانوية ارتفع بنسبة تتجاوز المئة (من 20% عام 196 إلى 44% في عام 1991).

أما فيما يتعلق بالتعليم فوق الثانوي فقد ارتفعت النسبة من 3% في عام 1960 إلى 9% في عام 1990، لتصبح الهند بذلك صاحبة، المركز الأول ضمن الدول النامية الأقل دخلاً فردياً. وتتضمن فئة الهنود المدربين والمؤهلين تأهيلاً عالياً اليوم ما مجموعه مليونا مهندس وعالم (كان العدد في عام 1950 لا يتجاوز مئتي ألف).

البنية التعليمية للهند

تمتلك الهند أكبر نظام تعليمي جامعي في العالم بعد الولايات المتحدة، ويضم 237 جامعة و10 آلاف و600 كلية ومعهد منتشرة في مختلف الولايات الهندية، ويدرس بها حوالي 8 ملايين طالب في مختلف التخصصات، وهيئة تدريسية يبلغ عدد أفرادها أكثر من ثلاثمائة ألف جامعي هندي. ويقدر عدد من أنهوا علومهم في المعاهد العلمية ما بعد الثانوية وقبل الجامعة حوالي 50 مليون شخص. أما معاهد المعلوماتية فتنتشر بسرعة صاروخية وكذا عدد المستفيدين من خدمات الإنترنت في ظل تحول البلاد إلى أكبر منتج لبرامج الكمبيوتر على مستوى العالم.

ويلعب الدور الأساسي في هذا النظام ثلاث جهات هي :

■ لجنة المعايير الجامعية university Grants Commission (UGC)

وتتلخص مهمتها في وضع وتصميم النظم الأكاديمية، والمعايير الجامعية. وتضم اللجنة في عضويتها مجالس التعليم الهندية في جميع التخصصات وعددها حوالي 12 مجلساً.

■ الحكومة المركزية Central Government

وتشمل مسؤوليتها وضع السياسات العامة للتعليم الجامعي في البلاد، وإنشاء الجامعات المركزية والإشراف عليها، وهناك حالياً 16 جامعة من هذا النوع على مستوى الهند.

■ الحكومات المحلية State Government

مهمتها إنشاء ورعاية الجامعات والمعاهد على مستوى الولايات، ويتم التنسيق والتعاون بين المركز (نيودلهي) والولايات فيما يتعلق بالسياسات التعليمية عبر المجلس الاستشاري المركزي للتعليم.

مشاريع ومراكز تكنولوجية

تمتلك الهند قاعدة تعليمية قوية فيما يتعلق بالتدريب الفني، وتعتبر المعاهد الرئيسية للتعليم العالي مثل معاهد التكنولوجيا الهندية (IITs) والمعهد الهندي للعلوم (IISc) والمعاهد الهندية للإدارة (IIMs) مساوية من حيث المستوى لنظيراتها المتقدمة في العالم، بالإضافة إلى المركز القومي لتكنولوجيا البرامج (NCST).

وبجانب ذلك يوجد عدد كبير من كليات الهندسة على المستوى القومي والمحلي تساهم في توفير قوة عاملة مدربة ومؤهلة، كما يوجد عدد كبير من مؤسسات التدريب الخاصة التي توفر تعليم وتدريب وفق مستويات متعددة.

وإدراكاً منها للحاجات المتزايدة لوجود عمالة مدربة ومؤهلة لتلبي التقدم الكبير في ميدان الإلكترونيات، تشدد وزارة تكنولوجيا المعلومات على أهمية تنمية الموارد البشرية، وقد شرعت في وضع مجموعة متنوعة من الخطط والبرامج في هذا الاتجاه.

وبعض هذه المبادرات تشمل: بدء مشروع تنمية صناعة الإلكترونيات (EIDB)

المركز القومي لتكنولوجيا برامج الكمبيوتر National Center for Software Technology (NCST)

مدرسة التدريب المتقدم في الكمبيوتر Advanced Computing Training School (ACTS)

مركز الهند للتكنولوجيا والتصميم الإلكتروني Center for Electronics Design and Technology of India (CEDTI)

ونعرض هنا لنبذة مبسطة عن أحد المشاريع الرائدة التي نفذتها الهند في العقد الماضي، وكان علامة على التوجه الجاد والإصرار على إقامة بنية تحتية تكنولوجية متقدمة.

مشروع تطوير صناعة الإلكترونيات (EIDB)

خلفية:

جرى وضع المشروع بالتعاون بين البنك الدولي والوكالة السويسرية للتنمية والتطوير والحكومة الهندية، والهدف منه كان رفع مستوى نوعية التعليم والتدريب في حقول الكمبيوتر وهندسة الإلكترونيات، من خلال تطوير البنية التحتية للمختبرات وتنمية المعرفة والمهارات لدى أقسام كليات الهندسة والمعاهد الفنية وتشجيع الصناعة للتفاعل مع المؤسسات الأكاديمية لتحقيق الاستفادة المتبادلة. الفترة التي حددت لإنجاز المشروع هي بين عامي 1991 - 1997، وتم تقديم التمويل كالتالي: ساهم البنك الدولي بمبلغ (8 ملايين دولار أمريكي) والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون بمبلغ (25 مليون فرنك فرنسي) والحكومة الهندية بمبلغ (400 مليون روبية هندية)، وبحيث أصبح إجمالي المبلغ هو (830.2 مليون روبية هندية).

الأهداف:

1- رفع نوعية التعليم والتدريب لطلاب الجامعة وطلاب الدبلوم في تخصصات الكمبيوتر والإلكترونيات في 14 كلية جامعية و12 معهداً فنياً.

2- تنمية متدرجة لمعارف ومهارات العاملين في ميدان الصناعة من خلال اشتراكهم في برامج التعليم الهندسي المتواصل.

3- تقوية الاتصال بين المؤسسات الأكاديمية والصناعة.

إدارة المشروع:

تشكلت وحدة لتنفيذ المشروع تحت إدارة وزارة تكنولوجيا المعلومات وتحت إشراف الحكومة الهندية، وبالتعاون مع الجهات الداعمة وممثلين عن الكليات والمعاهد الفنية المشاركة، وتولت الوحدة مسألة التخطيط الفني ومتابعة تنفيذ المشروع، بالإضافة إلى توفير الأجهزة والبرامج والمدرسين وتنسيق الارتباط مع الجهات الصناعية.

النتائج:

أول دفعة تخرجت من المشروع كان عددها 1500 طالب في عام 1996، وقد التحقت بالعمل في القطاع الصناعي، الذي شعر بالتحسن الجديد في النوعية، مما انعكس على زيادة توظيفه للمخرجات الجامعية من 30% عام 1991 إلى 95% عام 1997.

إزاء ذلك وأمام الرغبة في المحافظة على المكاسب التي حققها، تم وضع خطة مساندة للاستمرار في المشروع سميت (Sustainability Support Scheme SSS) وبدىء بتنفيذها في بناء في عام 1998، بمشاركة 14 كلية هندسة (تشمل فرعي هندسة الإلكترونيات وعلوم الكمبيوتر)، و11 معهداً فنياً.

جدول تنفيذ المشروع لعامي 1998 و 1999

Sr. No.	Activity	Annual Target	Achievements during 1998	Achievements During 1999
1.	Instruction Enhancement Program			
1.1	No. of Participants	210	Achieved	Achieved
2.	Support Staff Training Program			
2.1	No. of Participants	210	Achieved	Achieved
3.	Up-gradation of Equip. & S/W	Min. RS. 1.6 lakhs (each PI)	Achieved	Achieved
4.	Maintenence	Min. RS. 1.6 lakhs (each PI)	Achieved	Achieved
5.	Industry Attachment Program	40 students for EC 25 studnets for each Poly (average)	Achieved	Achieved
6.	Continuing Engineering Education Program	I Year: 150 II Year: 200 III Year: 260 IV Year: 350 V Year: 450 Each PI (Average)	Achieved Achieved	Achieved Achieved
7.	Montivational Seminars	2 @ 15 Participants	Achieved	Achieved
8.	Curricula Revision		Two Committees have been set up	Meeting of Computer Stream have been held
9.	Revenue to be earned by PIs		Rs. 7376 lakhs	RS. 125.93 lakhs

إضاءة للمستقبل

على الرغم من أن تقديم النصائح أو تدبيج (الينبغيات) يبدو مغرياً في حالة القضية التي نناقشها، لكن مقدم هذه الورقة لا يؤمن أولاً بالنصائح الجاهزة وثانياً لا يؤمن بأن ثمة زراً سحرياً قادراً بمجرد الضغط عليه على تحويل الإخفاقات إلى إنجازات، وثالثا لا يملك مقدم الورقة حلولا جاهزة في هذا الصدد. فمسألة التعليم وتطويره عملية معقدة، ومتشعبة جراء ارتباطها بمجمل البناء المؤسسي في أية دولة، فضلا عن أن للمسألة جانبها الإختصاصي البحت.

لكن بالإمكان تقديم بعض الأفكار أو الإضاءات.

1 ـ من الصعب الحديث عن نهضة تعليمية أو تكنولوجية بمعزل عن الحالة العامة في الدولة، ونقصد بذلك وضعها الإقتصادي والسياسي والإجتماعي، كما من الصعب الحديث عن هذه النهضة بمعزل عن التخطيط بعيد الأمد.

الواقع أن تطوير التعليم ثمرة لكل ذلك وتتويج له، ولهذا من المهم أن تراعي الخطط التي توضع في ميدان التعليم هذا الأمر، وأن يكون الارتباط واضحاً بين الأهداف المرسومة وحاجات المجتمع ودرجة تطوره.

2 ـ من الضروري تحديد الأهداف والأولويات قبل الحديث عن أي مشروع لتطوير التعليم. ففي أحيان كثيرة يتم الحديث عن شيء في حين يتم تنفيذ شيء آخر.

3 ـ لم تعد التكنولوجيا أو برامج التعليم الحديث حكراً على أحد. فهي متاحة لجميع الدول، وهناك مؤسسات إقليمية ودولية معنية ومهتمة بالتعاون لتحقيق أهداف محددة في هذا المجال، ويمكن الاستفادة من الإمكانيات التي تقدمها.

4 ـ تدل تجارب كثير من الدول في ميدان تطوير التعليم على أن أفضل سبيل لذلك هو البدء بالبنيات أو المشاريع الصغيرة، التي تطبق على عدد محدود من المؤسسات التعليمية وفي حالة نجاح التجربة وبعد أن يجري التقييم الجاد لها من كافة الجوانب، يصار إلى تعميمها.

5 ـ أخيراً فإن ما يمكن استخلاصه بقوة من هذه الورقة، أن أمام دولنا العربية، لاسيما الخليجية، تجربة ناهضة في ميدان التعليم والتطور العلمي والتكنولوجي، وهي على مقربة منا، أقصد التجربة الهندية.

فهذه التجربة التي استعرضنا جزءاً يسيراً من جوانبها، تستحق الدراسة والتأمل من جانب صناع القرار التعليمي والعملي في منطقتنا، وهم في سبيلهم إلى التفتيش عن أفضل السبل للحاق بالركب التكنولوجي العالمي، يمكنهم السير مطمئنين على الطريق الذي اختطه الهنود لأنفسهم بنجاح ويكادون أن ينافسوا به الدول المتقدمة لكن عليهم لتحقيق ذلك أن يتحلوا أولاً بتواضع الهنود ودأبهم وحكمتهم.

المصـــــــــــــــــادر :

1 ـ تقرير التنمية البشرية لعام 2001 الصادر عن الأمم المتحدة ـ موقع منظمة اليونسكو على الإنترنت http://www.unesco.org

2 ـ وزارة تكنولوجيا المعلومات (قسم تنمية الموارد البشرية) ـ الحكومة الهندية ـ العنوان على الإنترنت http://www.mit.gov.in/human.htm

3 ـ الجامعات الهندية – العنوان على الإنترنت

http://216.167.16.32/overview/universitieofindia.htm

4 ـ إدارة التربية والتعليم ـ التعليم الأولي ـ الحكومة الهندية ـ العنوان على الإنترنت http://www.education.nic.in/ipgweb/welll.jpg

5 ـ مدارس تفكر.. أمة تتعلم، د. خليفة علي السعدي ـ صحيفة البيان، دبي، الإمارات، العنوان على الإنترنت

http://www.albayan.co.ae/albayan/1998/03/02/ray/5.htm

6 ـ أضخم مكتبة للعلوم والبحوث على الإنترنت – بي بي سي – العنوان على الإنترنت

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/newsid_701000/701858.stm

وعنوان المكتبة هو http://www.fathom.com

7 ـ ندوة البحث العلمي وتحديات العصر - القطاع الصناعي العربي غائب عن دعم البحوث العلمية - صحيفة البيان، الإمارات، تاريخ 20 أكتوبر 1999، العنوان على الإنترنت:

http://www.albayan.co.ae/albayan/1999/10/20/mhl/9.htm

8 ـ التعليم وثروة الأمم، د. علي الدين هلال، صحيفة البيان، الإمارات، 30 مارس 1998، العنوان على الإنترنت:

http://www.albayan.co.ae/albayan/1998/03/30/rayl/5.htm

المناقشات

الجلسة الثانية

الخميس 17 / 1 / 2002 - 11:30 الى 1:30 ظهراً

موضوع النقاش: دور التعليم في عصر التكنولوجيا: أين نحن من التجارب الآسيوية؟ المحور التعليمي/ التقني

رئيس الجلسة: السيد عبد العزيز الجلال

معد ومقدم الورقة: عمران سلمان

رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمن الرحيم

محدثنا في هذه الجلسة هو الأستاذ عمران عباس سلمان، من البحرين وهو حاصل على بكالوريوس هندسة اتصالات من بلغاريا1990، وله اهتمامات فكرية وسياسية وعلمية متعددة تتمثل في كتاباته منذ 1992، في عدد من الصحف مثل الفجر الجديد، أخبار الخليج، صحيفة الأيام البحرينية، صحيفة البيان، غطى كثيراً من الندوات العلمية والفكرية، وشارك في العديد من الفعاليات والنشاطات الداخلية والخارجية، وهو الآن يشغل مساعد مدير التحرير في شبكة قناة الجزيرة على الإنترنت،

نرحب بالأستاذ عمران وأدعوه لعرض ورقته وسأؤجل تعليقي على الورقة، وانطباعاتي الأولى عنها إلى ما بعد عرض أخينا الكريم.

عمران سلمان

في البداية، اسمحوا لي أن أشكر منتدى التنمية على دعوتي للمشاركة في هذا اللقاء الحيوي والمهم، وقد كان مبلغ سروري كبيراً لاختياركم موضوع اللقاء، وهو حول المحيط الآسيوي، فرص وتحديات، والحقيقة أن الفرص كبيرة وكذلك التحديات، ليس في السياسة والاقتصاد فحسب، وإنما في جانب آخر مهم أيضاً، والذي يهمل في العادة ولا يولى أي اهتمام، وأقصد جانب التعليم والتكنولوجيا، موضوع الورقة، سيكون محاولة للفت الانتباه وإلقاء الضوء على التجارب الآسيوية في هذا الميدان، وبالتحديد على التجربة الهندية، أي أن التركيز سيكون على التجربة الهندية، وهذا ليس من فراغ، وإنما لأن الهند هي نموذج للدولة التي خططت ونجحت في هذا الميدان، وخلال الخمس أو العشر سنوات القادمة، من المتوقع أن تكون من الدول الرائدة في هذا الميدان.

في العقود الأولى التي رافقت اكتشاف النفط في الخليج، كان السؤال الذي توجب على التعليم أن يجيب عنه، كيف بالإمكان تخريج مدرسين وكتبة كي يخدموا في قطاع الإدارة الناشط، ثم مع اطراد التطور واتساع رقعة العمران ونمو المجتمعات الخليجية، تطور هذا السؤال بدوره فأصبح : كيف يمكن لمخرجات التعليم أن تتناسب مع متطلبات سوق العمل المتزايدة؟ أما اليوم فالسؤال الذي يطرح، والذي سيطرح في السنوات القادمة هو: كيف يمكن للتعليم أن يلعب دور أداة، ليس في تحويل جزء من المجتمع فحسب، إلى قوة إنتاج، وإنما في تحويل المجتمع ككل إلى قوة إنتاجية، أي بمعنى آخر، كيف يمكن للتعليم أن يضطلع بدور تحويل المعرفة إلى ثروة عمادها وركيزتها الأساسية الإنسان؟

هذا السؤال فرضته طبيعة التطور الاقتصادي والتكنولوجي والمعرفي الذي يعيشه عالمنا المعاصر، والذي بنتيجته تحول مفهوم الثروة من المواد الخام التقليدية أوالطبيعية الناضبة كالفحم والبخار والكهرباء إلى نوع آخرمن الثروة لا ينضب وهو التنمية البشرية، فالاقتصاد العالمي اليوم يقوم في جزء أساسي منه، وهو آخذ في الزيادة إلى المعلومات وكل ما يرتبط بها إنتاجاً واستهلاكاً، وإذا شئنا الحديث بلغة التكنولوجيا، فإن المجتمعات البشرية تشهد اليوم مرحلة انتقالية بين عالمين، العالم الطبيعي أو العالم الذي نعيش فيه ونعرفه، وعالم آخر افتراضي أو مواز، وفي العالم الجديد الذي بدأت تتشكل معالمه منذ بعض الوقت ولا سيما في الجانب الاقتصادي، وفي وضع الأسس العملية التي تمكن من الانتقال إلى التجارة الإلكترونية والتبادل التجاري عبر شبكات الاتصال الانترنت، فإن المعرفة ستكون العنصر الأول في هذا العالم بحيث إن من يملك المعرفة، ومن يقدر على إنتاجها واستخدامها، هو الذي سيملك قصب القوة والثراء، ففي هذا العالم يأخذ المبرمجون ومصممو مواقع الإنترنت، وشركات الدعم الفني، دور المقاولين والمهندسين المعماريين والمدنيين في العالم التقليدي، وتأخذ شركات إنتاج البرامج والأجهزة الإلكترونية وما يتصل بها من أدوات مكملة أو مساعدة محل شركات إنتاج المكائن والأجهزة الكهربائية التقليدية وبدل المتاجر ومحلات عرض البضائع وشبكات الترويج والبيع، ستتصدر مواقع العرض على الإنترنت والمواصلات الإلكترونية غير النهائية، وحتى المؤسسات التعليمية ستخرج هي الأخرى من مبانيها

وأمكنتها الجغرافية إلى حيز الطريق السريع والهائل للمعلومات، لتصبح في متناول الجميع، وستتغير تبعاً لذلك مفاهيم وأنماط العلاقات، التبادل التجاري والسلعي والثقافي والتعليمي، بين البشر، وهناك في المنطقة الآن من بدأبطرح مفهوم الحكومة الإلكترونية وتحويل الخدمات التي تقدمها الوزارات الحالية إلى النمط الإلكتروني - أي عبر شبكة الإنترنت - مثل دبي وقطر، ولذلك فإن المهام المطروحة اليوم على التعليم في كل مكان في العالم، هي كيفية تأهيل الطلاب والمواطنين للتعامل مع الواقع الجديد وإدارته، يقول تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة للعام الماضي 2001: لا تستطيع كل الدول أن تكون عند الحد الأقصى للتقدم، ولكن في سوق اليوم العالمي المستند إلى المعرفة، تحتاج كل دولة مهما كانت درجة فقرها إلى بناء قدراتها الخاصة للتحكم ومواءمة التقنيات العالمية مع حاجتها الملحة، وهذا يعني الاستثمار في التعليم الثانوي والبحث الجامعي، وخلق الحوافز في الشركات لتدريب العاملين فيها. ويضيف التقرير أن الدول التي ستخفق في تحقيق استغلال فعال في التقنية، غالباً ما ستجد نفسها تتراجع وتتخلف في التنمية البشرية، وتكون مهمشة في الاقتصاد العالمي.

طبعاً أول خطوة في هذا المجال، مجال تطوير التعليم وربطه بالمسألة التكنولوجية، هي فحص ومراجعة عملية التعليم بأطرافها المباشرة، لرؤية ما إذا كانت هذه العملية تستجيب للظروف الجديدة، عملية المراجعة هذه تجري في كل مكان تقريباً اليوم، يمكن باستثناء المنطقة العربية، ففي الولايات المتحدة شكل الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون في ولايته الثانية لجنة رئاسية لإعادة النظر في مجمل الأداء التعليمي ودشن مشروعاً قومياً لرفع مستوى التعليم وربط الفصول الدراسية بشبكة المعلومات.

وفي فرنسا طلب الرئيس جاك شيراك من روجيه فورو أحد أقطاب الصناعة الفرنسية، إعداد تقرير عن متطلبات تطوير النظام التعليمي الفرنسي في إطار التطورات العالمية الراهنة، والشيء نفسه يجري في بريطانيا منذ سنوات.

أما في اليابان فقد أعلن رئيس الوزراء السبق خلال مؤتمر عقد لمناقشة مسالة التعليم في أواخر التسعينيات، أن القراءة والكتابة و الحساب لم تعد كافية، وأن على المدارس أن تعلم الكمبيوتر وأن يتلقى جميع الأطفال تعليمهم ليكون لديهم القدرة

على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات، بعدها اتخذت الحكومة اليابانية عدة إجراءات لتنفيذ هذا الأمر، وأقامت مشروع الوقاية الافتراضية الذي ينفذ سنة 2005 والذي اتخذوا له الشعار الرئيسي التالي « لنغير الفصول، لنغير المدارس».

وفي سنغافورة تجري نقاشات واسعة حول تطوير التعليم، وطرحت الحكومة منذ عام 1998 شعار«مدارس تفكر أمة تتعلم» في دلالة على أن المدرسة الجديدة المنوي إنشاؤها، لابد أن تركز على التعليم الذاتي لدى التلاميذ من جهة، ومن جهة أخرى ربط التعليم بالمجتمع، ومثل هذا النقاش يجري في أقطار آسيوية أخرى مثل الهند وكوريا الجنوبية وتايوان وإندونيسيا وماليزيا وغيرها.

ما أريد أن أقوله في مسألة التعليم موجود في الأوراق عندكم، لكن أنتقل إلى جانب مهم في جانب التعليم، وهو كيفية تحويله إلى عملية إنتاجية. إن عملية المراجعة لمفهوم التعليم ونظمه تقتضي أيضاً إعادة النظر في طبيعة التعليم في بلداننا على أنه عملية خدماتية، وتتعرض ميزانيته للقضم كلما واجهت الدولة عجزاً بالميزانية أو أزمة، الواقع أنه لا بد للنظر للتعليم على أنه عملية إنتاجية واستثمار تنموي طويل الأمد تقوم به الدولة من أجل خدمة مصالحها الاستراتيجية وتأمين دورها الاقتصادي، ولكي يصبح التعليم عملية منتجة، فهو يحتاج إلى استثمارات ومساهمات مالية من جانب الدولة، كما من جانب القطاع الخاص، لكن المؤسف أن هذا الجانب لا يزال ضعيفاً ومهملاً إلى حد بعيد في البلدان العربية، فحتى الآن لا تتجاوز مساهمة القطاع الخاص في الدول العربية في مجال البحث العلمي والتطوير 5% في حين يساهم القطاع الخاص في الولايات المتحدة بـ 59% من ميزانية البحث العلمي وفي اليابان بـ 73% وفي الاتحاد الأوروبي بحوالي 52% وفي أستراليا 47% وفي كوريا الجنوبية 84% وفي ماليزيا 43% وفي سنغافورة 62% وفي إندونيسيا 15% وفي تايلاند 12 %، أما في دول الخليج فتبين دراسة أعدتها مؤسسة الخليج للاستشارات الصناعية أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في البحث والتطوير العلمي قياساً إلى إجمالي مبيعاته بلغت 0.28% فقط، كما توضح الدراسة تدني نسبة العاملين في مجال البحث والتطوير، حيث قدرت نسبتها إلى مجموع العمالة بـ 0.62%، وتخلص هذه الدراسة إلى أن مراكز البحث والتطوير في الصناعة الخليجية محدودة وهي في أغلب الأحيان مراكز لمراقبة الجودة، كما أن مراكز البحث

والجامعات في دول الخليج ينصب اهتمامها في إجراء البحوث في العلوم الأساسية التي يراد منها النشر العلمي لأغراض الترقية العلمية فقط.

حاولت في الورقة الموجودة لديكم، أن ألقي بعض الضوء على تجارب تطوير التعليم ومواءمته مع التطورات الجديدة في العالم، في ثلاث دول آسيوية هي اليابان وكوريا الجنوبية والهند، في هذه العجالة سوف أختصر في موضوع الهند مع التأكيد أن الهدف لا ينبغي أن يكون هو الاستنساخ أو نقل التجارب بصورة ميكانيكية، بقدر حفز العقلية على التفكير وإغناء المعرفة، والمهم هو رؤية كيف تجري المناقشات وكيف يفكر هؤلاء، وما هي نوعية الحلول التي يطرحونها. تبدو التجربة الهندية في ميدان تطوير التعليم واجتياز حاجز التقدم التكنولوجي الذي كان حكراً على الدول المتقدمة، فهذا البلد ذو المليار نسمة الذي يعاني معظم سكانه من الفقر استطاع في فترة وجيزة، لا تتجاوز ثلاثة عقود من الزمن، أن يصبح دولة مصدرة للتكنولوجيا والأنظمة المعلوماتية، وبصورة بات معظم المحللين يتوقعون أن يشهد نهضة اقتصادية وتقنية لا تقل عن نهضة اليابان، وفي الوقت الذي كانت الأنظار فيه متجهة إلى مراكز المعلوماتية في الدول الغربية طوال السنوات الماضية بدأت الهند في تشييد وادي التكنولوجيا الخاص بها في بندلور، على غرار وادي السيليكون في الولايات المتحدة، الذي ينمو اليوم باطراد ويجتذب إليه المزيد من العلماء والمختصين في مجال التكنولوجيا الحديثة، للعمل أو التدريب من كافة أنحاء العالم، وفي هذا الوادي تعمل مئات الشركات الهندية المتخصصة في ميدان البرمجيات والتكنولوجيا، مستفيدة من خطط متواصلة في مجال تطوير التعليم وقاعدة متينة للتدريب التقني وبنية معلوماتية متقدمة، كما تستفيد من وجود أكبر طبقة وسطى في العالم يبلغ عددها ثلاثمئة مليون نسمة، وأولت الهند منذ خطتها السنوية الأولى عام 1951 إلى عام 1956، اهتماماً كبيراً لعملية توسعة وتطوير البرامج التعليمية والبحثية، ولا سيما في القطاعين الفني والتكنولوجي، انطلاقاً من حقيقة أن هذا الميدان هو أحد مفاتيح التقدم الصناعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، إلا أن الاهتمام الحقيقي بميدان التقدم العلمي والتكنولوجي من جانب القيادة السياسية الهندية، لم يبدأ إلا على يد حكومة السيدة الراحلة أنديرا غاندي في بداية السبعينيات، وبعد حرب الهند الثانية مع باكستان عام 1971، وهكذا تم إنشاء اللجنة الوطنية للعلوم

والتكنولوجيا بهدف بناء نهضة صناعية وتكنولوجيا شامخة من خلال تملك تكنولوجيا وطنية خالصة غير مستوردة، ولعبت اللجنة دوراً في بناء ودعم المعاهد العلمية والبحثية ودعم النابغين وتخريج طاقات مؤهلة ومقتدرة، تمتلك الهند أكبر نظام تعليمي جامعي في العالم بعد الولايات المتحدة، ويضم حوالي (237) جامعة وعشرة آلاف وستمئة كلية ومعهد منتشرة في مختلف الولايات الهندية يدرس بها حوالي ثمانية ملايين طالب في مختلف التخصصات بهيئة تدريسية يبلغ عدد أفرادها أكثر من ثلاثمئة ألف جامعي هندي، ويقدر عدد من أنهوا علومهم في المعاهد العلمية فيما بعد الثانوية وقبل الجامعة، حوالي 50 مليون شخص، أما المعاهد المعلوماتية فتنتشر بسرعة صاروخية، وكذا عدد المستفيدين من خدمات الإنترنت في ظل تحول البلاد إلى أكبر منتج لبرامج الكمبيوتر على مستوى العالم، ويلعب الدور الأساسي في هذا النظام لعملية بناء البنية التعليمية ثلاث جهات، هي لجنة المعايير الجامعية، والحكومة المركزية، والحكومات المحلية، وسنتكلم هنا عن الهند كقارة ولن نقارنها بدولنا، كما تمتلك الهند قاعدة تعليمية قوية فيما يتعلق بالتدريب الفني، وتعتبر المعاهد الرئيسية للتعليم العالي، مثل معاهد التكنولوجيا الهندية، والمعهد الهندي للعلوم والمعاهد الهندية للإدارة، مساوية من حيث المستوى لنظيراتها المتقدمة في العالم، وبجانب ذلك يوجد عدد كبير من كليات الهندسة على المستوى القومي والمحلي تساهم في توفير قوة عاملة مدربة ومؤهلة، كما يوجد عدد كبير من مؤسسات التدريب الخاصة التي توفر تدريباً وتعليماً وفق مستويات متعددة، وإدراكاً منها للحاجات المتزايدة لضرورة وجود عمالة مدربة ومؤهلة لتلبي التقدم الكبير في ميدان الإلكترونيات، تشدد وزارة تكنولوجيا المعلومات على أهمية تنمية الموارد البشرية، وقد شرعت في وضع مجموعة متنوعة من الخطط والبرامج في هذا الاتجاه، وبعض هذه المبادرات تشمل بدء مشروع تنمية صناعة الإلكترونيات، المركز القومي لتكنولوجيا برامج الكمبيوتر، مدرسة التدريب المتقدم في الكمبيوتر، مركز الهند للتكنولوجيا والتصميم الإلكتروني، وقد عرضت في الورقة الأصلية أحد هذه المشاريع الرائدة بالتفصيل تقريباً.

على الرغم من أن تقديم النصائح والينبغيات يبدو مغرياً في هذه الحالة، حالة القضية التي نناقشها، لكني شخصياً لا أومن بالنصائح الجاهزة فيما يتعلق بمسألة

التعليم، ولا أعتقد أن ثمة زراً سحرياً قادراً، بمجرد الضغط عليه، على تحويل الإخفاقات إلى إنجازات، لذلك سوف نقدم بعض الإضاءات للمستقبل كاستخلاص من هذه الورقة :

أولاً، من الصعب الحديث عن النهضة التعليمية أو التكنولوجية بمعزل عن الحالة العامة في الدولة، أية دولة، ونقصد بذلك وضعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كما أنه من الصعب، الحديث عن هذه النهضة بمعزل عن الحديث عن التخطيط بعيد الأمد.

الواقع أن تطوير التعليم ثمرة لكل ذلك وتتويج له، ولهذا من المهم أن تراعي الخطط التي توضع في ميدان التعليم هذا الأمر، وأن يكون الارتباط واضحاً بين الحاجات المرسومة وحاجات المجتمع ودرجة تطوره، من الضروري تحديد الأهداف والأولويات قبل الحديث عن أي مشروع لتطوير التعليم، ففي أحيان كثيرة يتم الحديث عن شيء في حين يتم تنفيذ شيء آخر، لم تعد التكنولوجيا أو برامج التعليم الحديث حكراً على أحد، فهي متاحة لجميع الدول، وهناك مؤسسات إقليمية ودولية معنية ومهتمة بالتعاون لتحقيق أهداف محددة في هذا المجال، ويمكن الاستفادة من الإمكانيات التي تقدمها، تدل تجارب كثير من الدول في ميدان تطوير التعليم ولا سيما الدول الآسيوية والهند تحديداً، على أن أفضل سبيل لذلك هو البدء بالبنيان أو المشاريع الصغيرة التي تطبق على عدد محدود من المؤسسات التعليمية، وفي حالة نجاح التجربة وبعد أن يجري التقييم الجاد لها من كافة الجوانب يصار إلى تعميمها.

أخيراً، فإن ما يمكن استخلاصه بقوة من هذه الورقة، أن أمام دولنا العربية ولا سيما الخليجية، تجربة ناهضة في ميدان التعليم والتطور التعليم التكنولوجي، وهي على مقربة منا أقصد التجربة الهندية، فهذه التجربة التي استعرضنا جزءاً يسيراً من جوانبها، تستحق الدراسة والتأمل من جانب صناع القرار التعليمي والعلمي في منطقتنا، وهم في سبيلهم إلى التفتيش عن أفضل السبل للحاق بالركب التكنولوجي العالمي، يمكنهم السير مطمئنين على الطريق الذي اختطه الهنود لأنفسهم بنجاح، ويسعدون أن ينافسوا به الدول المتقدمة، لكن عليهم لتحقيق ذلك أن يتحلوا أولاً بتواضع الهنود ودأبهم وحكمتهم.

الرئيس

شكراً للأستاذ عمران على هذه الورقة، وقبل أن نبدأ بتسجيل الراغبين في التعليق أو الاستفسار اسمحوا لي أن أعطي بعض الأفكار أو التعليقات بشأن الورقة وبشأن ما أراه تجاه توجه النقاش ومحاوره.

كما ترون، الورقة تطرقت إلى جزئية فقط وهي التعليم والتقنية بالذات قضايا الاتصالات والكمبيوتر، وأشارت إلى تجارب محدودة لثلاث دول هي سنغافورة واليابان والهند، ومتأكد أن الكاتب أيضاً اطلع على تجارب أخرى أشار إليها في حديثه الشفوي، اللافت للنظر أن هذه الدول سنغافورة واليابان والهند التي جرى التعرض لتجربتها في مجال التعليم وتركيزها على القضايا التقنية والاتصالات، كلها دول تتسم أو تتمتع بسيادة القانون، ويمكن وصفها بأنها دول مؤسسات راسخة تتضح فيها الإرادة وتوجد فيها الإدارة الفعالة.

النقطة الثانية التي أرى أنه يجب التركيز عليها هي أن التعليم يجب أن يسهم بتكوين ثقافة، ثقافة التنمية، ثقافة التطور، ثقافة الانتاج، ثقافة إرادة الفعل...، وأنا متأكد أن تلك الدول الآسيوية كونت تلك الثقافة لدى مواطنيها ثقافة التنمية، ومن عناصرها تنمية ثقافة النقد والإبداع، ثقافة الإنتاج، ثقافة ربط المكافأة بالجهد، ثقافة الحوار، ثقافة التعايش، وكل هذه الأشياء مرتبطة بوجود قرار سياسي وإرادة سياسية تسند العمل الإصلاحي التربوي، وقد أشار الكاتب والمحاضر في ورقته إلى أهمية هذا الموضوع إلا أن الإصلاح والتطوير في مجال التعليم لا يتم بمعزل عن الجوانب الأخرى، وأن ذلك يجب أن يتم وفق إرادة مجتمعية وإدارية لهذه الإرادة، وبطبيعة الحال عندما نقول إرادة، تشمل القرار السياسي والمتابعة الإدارية، فمن هنا ربما يتوجه النقاش لمقارنة ماذا أنجز في الخليج بالرغم من كثرة ما كتب عن التعليم وماعقد من ندوات، وما كتب من بحوث ومن دراسات واستراتيجيات، أصبحنا محملين بكثرة ما نعرف من المشكلات وكثرة ما نعرف من الحلول، ولكن هناك شيئاً مفقوداً ما هو؟ هذا المنتدى منذ أكثر من عشرين سنة وهو يطرح المشكلات ويطرح الرؤى ويطرح الحلول، وعندما تتحول الأمور إلى مجال التنفيذ نجد أن هناك قصوراً، هذه ناحية، والناحية الثانية ربما، ما علاقة نظامنا التعليمي وما أنتجه من

ثقافة ومن توجهات تجاه الوحدة الوطنية وتجاه الوحدة الإقليمية وتجاه العالم الخارجي، ماذا عن تجاهلنا هذا التعليم؟ وربما يكون هذا حديث الغد الذي سيخصص للتطورات العالمية وعلاقة ذلك بأحداث سبتمبر، لكن أعتقد أنه من المستحيل تجنب الإشارة إلى دور التعليم السلبي أو الإيجابي فيما حدث، لماذا لم يتقدم نظامنا التعليمي في الخليج بالشكل الذي نطمح إليه وينقلنا نقلة كبيرة في مجال التنمية والتقدم؟ أود أن أشير إلى أهمية اختيارالكاتب محور التعليم والتقنية فقط، وأتفق معه في أن وجود عنصر من العناصر المتميزة في التعليم، يمكن أن يجر معه أحداثاً أخرى وتغيرات أخرى، فقد يكون فعلاً التركيز على قضايا الاتصالات والكمبيوتر في التعليم، قد يجر إلى تغيرات أخرى، تغيرات ثقافية، تغيرات سلوكية، ومن هنا لا أنكر أهمية المدخل المناسب في قضية تركيز التعليم على التقنية لأنه سيكون مدخلاً مناسباً ونافعاً للإصلاح.

مجيد العلوي

عندي نقطة بسيطة، لأني لا أعرف كثيراً في التكنولوجيا والتقنية، لكن أقول إن هذا مشكل اجتماعي وسياسي أكثر منه مشكلاً تعليمياً، أعتقد مجتمعاتنا الآن لم تحل السؤال السياسي، كيف تحكم نفسها؟ ومازالت الشعوب في أغلب الدول العربية مغيبة عن اتخاذ القرار، وأعتقد أن أغلب المجتمعات والعقول المفكرة في المجتمع، بدلاً من أن تتجه إلى التنمية الحقيقية، كثير من طاقاتها متجهة إلى حل المشكلة السياسية، لذلك كثير من الدول التي حلت المشكلة السياسية الداخلية سواء كان في الكيان الصهيوني أو في الهند أو في دول أخرى بدأت تتطور في مجالات التكنولوجيا والتنمية، فهل يمكن ربط التأخر السياسي في الدول العربية بالتأخر التكنولوجي؟

أحمد بشارة

شكراً لمعد الورقة الأخ عمران لأنه فتح في الواقع مجالاً للتفكير بصوت عال وصوت منخفض عما يدور في هذه الساحات مقارنة بما يدور في ساحتنا، الكاتب

اختار نماذج في الواقع ناجحة، كنت أتمنى أن يختار نموذجين في ماليزيا وباكستان، خصوصاً باكستان مقارنة بالهند، لماذا نجحت الهند وفشلت باكستان؟ لماذا تقدمت ماليزيا التي انسلخت عن الملايو وتفوقت ماليزيا برغم الظروف المشتركة بينهما، أعتقد ان هناك عبرة أريد أن أصل إليها، أعتقد أن الدول التي اختارها، هي دول علمانية فصلت الدين عن الدولة، فصلت التعليم الديني عن التعليم العام، فصلت الفكر الديني وهو بين الإنسان وبين ربه، وبين قناعاته الشخصية، وبين الفكر العلمي الذي يؤدي إلى النتائج التي تفضلت بها في الورقة، هذا يفتح الباب، فهي ليست وليدة صدفة أن الدول التي تفضلت بالحديث عنها خصوصاً الهند، دول فصلت الدين عن الدولة، وربما المثال الذي يقال عن إسرائيل يمكن تشبيهه في هذا وفي كل النجاحات في الواقع، لأن المأساة التي نواجهها نحن اليوم، هي في الثقافة التي تولدها المدارس التي ربطت التعليم الديني بالفكر، وبالتالي قيدته، فلا نجحنا بالفكر الديني، لأنه فكر غير منضبط، فاليوم كل واحد يفسر على طريقته ومنهاجه ومشايخه، ولا نجحنا في غرس الفكر العلمي الذي يولد التكنولوجيا والعلم، فالمنتجات العلمية من السهل أن نستوردها، من السهل أن نتدرب على استخدامها، لكن أن ننتجها ونضيف إليها هو التحدي الذي يتطلب منك تفكيراً علمياً، ثقافة علمية بنظرة متفتحة على العالم، على ثقافاته وأفكاره، هناك اجتماع رهيب بين العلم والدين، الدين قائم على الإيمان الثابت، والعلم قائم على المتحول والمتغير والشك، فإذن تغلغل التفكير الديني في مؤسساتنا التربوية في وزاراتنا في إدارات المناهج في كتبنا، اليوم يتراوح حجم التعليم الديني في بعض مدارس الخليج بين 20% إلى 30%، إذن ما هي المساحة المتاحة للتعليم العلمي لتشجيع الطالب على التفكير؟ الطالب ينتهي من حصة في المناهج الدينية التي تقيد وتتشدد، والقائمة على الحفظ والتكرار والتقليد، ويدخل إلى حصة فيزياء، التي تتطلب مهارات أخرى، الطالب لا يمكن أن يتواكب مع هذه المتطلبات، أن يفصل بين فكر في محاضرات أو منهاج يتطلب منه أن يحجب عقله، إلى مقررات تتطلب منه أن يعمل عقله في نفس اليوم، وفي نفس المكان، هذا في الواقع التحدي الذي وصلنا إليه، كيف يمكن أن نتغلب على هذه العقبات؟ حتى الفكر الديني تقوقع إلى أنه الفكر الإسلامي فقط، وفكر مذاهب وفكر مشايخ، وليس حتى فكراً إسلامياً شمولياً، الإسلام بالمفهوم الشمولي الذي جاء رسالة للعالم كله بأسره، أصبح إسلاماً للشيعة، وللسنة

وللإسماعيلية، وداخل السنة تجد المدرسة الفلانية، وداخل مدرسة الشيعة تجد مدارس...، انغلقنا عن الثقافات العالمية، عن المدارس الفكرية انغلقنا، وبالتالي إلى عدم التسامح مع الغير، وبالتالي مع أفكارالغير التي هي في النهاية ستوصلك إلى الفكر العلمي، في الواقع هي معضلة وكنت أتمنى أنه في هذا المجال، نطرق الباب الذي ذكرته في البداية، لماذا فشل آخرون في مجتمعات آسيوية لصيقة بالورقة التي تفضلت بها، وكيف تقدمت الهند إلى ما وصلت إليه؟ وكيف فشلت باكستان؟ في حين أنهما سارا في نفس الوقت، والمنبع الجغرافي لهماواحد، فلابد أن هناك معضلة.

أحمد فؤاد شهاب

شكراً سيدي الرئيس، أشكر الأخ عمران على هذه الورقة القيمة، وأنا أدخل في الموضوع من ثلاثة اتجاهات، عندما يتحدث عن عملية المراجعة التي تجري في كل مكان تقريباً، وأنا أعتقد أن هذه المراجعة لا تتم إلا في مجتمعات فيها ديناميكية أو حراك سياسي واقتصادي واجتماعي، وفيها حرية سياسية واقتصادية واجتماعية، في حين أن مجتمعاتنا هي مجتمعات اتسمت بالسباب، مجتمعات اتسمت، في مجال التعليم بالتعليم التلقيني، لأن التعليم الإبداعي يتطلب سقفاً من الحرية.

وثقافة التطور، ثقافة الإنتاج تتطلب أيضاً حرية سياسية، حرية فكرية، وهذا غير موجود في مجتمعاتنا، فكنا نعرف هذه النماذج ولكن لم نستطع أن نستوردها أو نطورفي التعليم عندنا، ونتمنى حالياً أن يحدث.

وهذا يذكرنا بزيارة مارجريت تاتشر عندما زارت اليابان وعند عودتها أعلنت انزعاجها الشديد بسبب تخلف التعليم البريطاني عن التعليم الياباني، تقول إن التعليم في اليابان يأخذ بآخر وسائل التكنولوجيا كأدوات تعليمية... إلى آخره، وبدأت بالثورة التعليمية في بريطانيا، طبعاً هذا صار برنامجاً انتخابياً لمعظم المرشحين البريطانيين، بينما نحن إلى الآن نتخذ من النموذج البريطاني أو النموذج الغربي بشكل عام، المثل الذي نحتذي به.

مثلاً نأخذ على سبيل المثال اليابان ؛ خصصت حوالي مئة مليون دولار لباحثين وزعتها لخلق نماذج، سؤالي هو، ماذا فعلنا للاستفادة من التجربة الآسيوية القريبة،

في خلق تعليم من المنافسة والإبداع؟ هل يمكن الآن وهم بحاجة كبيرة جداً إلى نفط الخليج، فالدول التي ذكرتها كلها في حاجة إلى نفط الخليج، فهل بالإمكان أن ندخل معهم بدل من أن يعطونا فلوساً، ندخل في الـ (Know How)، ندخل معهم في عملية تبادل من هذا القبيل؟

وإني أعتقد سيدي الرئيس، أنه يتوجب أيضاً على المناهج التعليمية أن تشغل بالإبداع والتنمية، وأن تبتعد عن السياسة نوعاً ما، لأن مناهجنا في معظمها تركز على السياسة.

حسن الإبراهيم

شكراً أخي الرئيس، أنا طالما تساءلت ذات السؤال الذي سألته أخي الرئيس، والسؤال هو، لماذا لا توجد ردود فعل مجتمعية وشعبية لاقتراحات الإصلاح والتقويم في التعليم؟

وأود الإشارة إلى تجربة الكويت باختصار، فقد بدأ النظام التعليمي في الكويت سنة 1936ومرت في تاريخها التعليمي في مرحلتين تقويميتين، الأولى في منتصف الخمسينيات والثانية في منتصف الثمانينيات، وجاءت المرحلة التقويمية الثانية، جاءت جزءاً من برنامج حكومة 1985، فصدر مرسوم أميري بتشكيل لجنة للإشراف على تقويم التعليم وإصلاحه، وضمت اللجنة مجموعة من الشخصيات الكويتية من جميع التجمعات المتواجدة، سواء كانت دينية أو غيرها، وكنت أتوقع أن تكون هناك فزعة مجتمعية عندما ظهرت نتائج هذا التقويم، ولسوء الحظ لم يكن هناك أي اهتمام شعبي بذلك، فبدأت أتساءل لأنه في نفس السنة كانت هناك نتائج تقويم التعليم في مدينة فانكوفر في كندا، وظلت الصحافة في هذه المدينة، التي تعداد سكانها قريب من الكويت (حوالي مليون ونصف تقريباً)، على مدى ستة شهور تتناول الموضوع (head lines)، بالجرائد كلها ومحطات التليفزيون، وعقدت ندوات عن نتائج لجنة التقويم هناك، أمانحن في الكويت عندما ظهرت نتائج تقويم التعليم، وأعتقد أن الأخ أنور النوري كان وزير التربية في ذلك الوقت، كانت التعليقات في صورة عمودين في الصحف الكويتية، وكنت حريصاً على متابعة هذا الموضوع، فبدأت أسأل نفسي ما هو السبب؟ هل وصلت بلادة الحس عند الشعب

إلى هذه الدرجة؟ وتوصلت إلى قناعة، هي أن الدولة الريعية هي السبب الرئيسي في عدم وجود هذا الحس الشعبي للنتائج التي لا أريد أن أبالغ وأقول إنها نتائج كارثية، وإنما هي نتائج سيئة. سنة 1990 حلت بنا كارثة الكويت كما حلت بالأمة العربية ككل، وأصبح قسم كبير من الكويتيين لاجئين في دول العالم المختلفة، وبعد التحرير وأنا أراقب هذه الظاهرة، قبل الاحتلال كان هناك 20% فقط من الكويتيين بالمدارس الخاصة، ولكن بعد التحرير بلغت النسبة حوالي 80% ومعناها أن المجتمع الكويتي في حالة فريدة من نوعها ويجب على دول الخليج أن تدرسها، لأن هذه الدولة كانت في بحبوحة من العيش، وفجأة فقدت كل شيء خلال ساعات، وأحس المجتمع الكويتي وأفراد المجتمع الكويت، أن الاستثمارالوحيد هو التعليم، لأنه في نهاية الأمر، في المجالات الخارجية، إذا لم تكن متعلماً لن تستطيع أن تعيش فدار في خاطري، أنه ليس من العدالة أن ناس الطبقة الوسطى يضعون كل استثماراتهم المادية في أولادهم وفي الرسوم التي يدفعونها للمدارس الخاصة، والحكومة تظل تصرف كل هذه المبالغ الطائلة على التعليم، كلفة الطالب الكويتي من الابتدائي إلى المرحلة الثانوية تصل إلى حوالي (1500- 2000) دينار في المدارس الحكومية، فلماذا لا تقرر الحكومة توزيع (فاوشر) على المواطنين الكوتيين بمبلغ (1000-1500)دينار، وتترك للمواطن الكويتي الحرية في أن يختار المدارس الحكومية، إذا أراد أو يختار المدارس الخاصة، ومستوى التعليم فيها أعلى وأرفع وأحسن من مستوى التعليم في المدارس الحكومية، وكنت أتوقع أن تكون هناك ثورة في هذا الموضوع، لأني عرضت هذه المقالة على شخص أثق به، فقال لي «أنصحك ألا تنشر هذه المقالة لأنك تدعو إلى ثورة ضد الدولة»...، ونشرتها وقبلت أن أتحمل مسؤوليتها، ولم يكن هناك أي ردود فعل ما عدا من اثنين أو ثلاثة اتصلوا بالتليفون وقالوا: جزاك الله خيراً، يمكن أن نحصل على (الفاوشر) ونقلل من مصاريف تعليم أبنائنا في المدارس الخاصة.

ماليزيا عملت نفس الشيء خصخصت التعليم العالي، وأعطت للطلبة (فاوشر) وبدأت الجامعات تقديم برامجها كـ (Menu)، قائمة طعام في مطعم، إذا وجدت هذه القائمة جيدة تدخل وتدفع وتأكل، وإذا لم تعجبك تذهب إلى مطعم آخر، وإني أعتقد أن التعليم يحتاج إلى نظرة جذرية لتغييره، وإن الورقة القيمة المعروضة، فجرت فينا جميعاً هموماً وشجوناً.

وآخر ملاحظة، التعليم العالي عندنا جامعات، يوم أمس كان عندنا زيارة لجامعة الخليج، هي الآن فيها حوالي 800 طالب خليجي أغلبهم في كلية الطب، ميزانيتها للآن لم تتغير على مدى الأربع عشرة سنة الماضية (Zero growth)، هل من المعقول أن جامعة تمثل دول الخليج، وكنا نعتقد ونحلم في الكويت في السبعينيات عندما قدمنا هذا الاقتراح، أن هذه (Europian University)، التي في نهاية الأمر ستقرب بين شعوب الخليج، وتكون في نهاية الأمر فيه (Networkin)، بين خريجيها، هل من المعقول أن ميزانيتها لم تتغيرعلى مدى أربع عشرة سنة؟ وهل يدفعون؟ وهناك قسم لا يدفع؟ وجامعات المنطقة أيضاً، هل من المعقول أن الميزانيات تتوزع بالتساوي؟ أين وجود ما يسمى بالـ (Quality assurance agen-cy)، إنها موجودة في بريطانيا وهي التي على أساسها تدفع ميزانيات الجامعات.

ناصر الصانع

شكراً الأخ الرئيس، وأنا فعلاً أشارك بالرأي في أن تخلف التعليم عندنا في الخليج، هو جزء من التخلف العام في التنمية في دولنا، ولا أشارك التحليلات عن أن الدين هو السبب في كل شيء وسبب تخلفنا... هذابلا شك رأي لا نتفق معه، بالعكس أنا أعتقد أن الدين هو أكبرمحفز يجب أن نستخدمه لإعطاء أولوية لبرامجنا التعليمية في مجتمعاتنا، فعندما نتذكر في تراثنا كلام علي بن أبي طالب رضي الله عنه «علموا أولادكم لزمان غير زمانكم»...، يقول لهم فكروا، هذا التفكير التقدمي الذي لابد أن نقحم فيه أولويات التنمية في دولنا، أن يكون الدين عنصراً رئيسياً في مجتمعاتنا، إذا وظف كحافز للتنمية، وليس كما ينظر إليه بأنه مدخل للتخلف والتراجع والجمود...

عندما نرى حقوق الإنسان منتهكة، عندما نرى المواطن ليست له قدرة على المشاركة واتخاذ القرار، عندما نرى كل هذه السمات في مجتمعاتنا، ليست لدينا حرية التعبير عن الرأي، ولاحرية تكوين تجمعات...، شيء طبيعي أن يأتي موضوع التعليم في أسفل سلم الأولويات في مجتمعاتنا، كذلك لم نعرف في مجتمعاتنا تكريماً للعلماء أو أبطال يناصرون ثورة التقدم التكنولوجي والعلمي،... أتذكر عندما ذهب بل جيتس إلى جنوب أفريقيا، سلم عليه نلسن مانديلا، وعرضوا صورة

نلسن مانديلا في التليفزيون، وقال : لن أغسل يدي لمدة سنة اعتزازاً مني بهذا الرجل الذي صان صحته وأثره على التكنولوجيا في بلده. عندما نرى الرئيس كلينتون يوجه خطاباً معيناً لشعبه، وفي نهاية الخطاب يقول : أنصحكم بمزيد من العلم والمعلوماتية، مما يدل على أن قمة القيادة السياسية تحترم العلماء وتقدر الثروة التكنولوجية، كنت أبحث عن أي واحد مسؤول بالخليج يتكلم عن الثروة التكنولوجية، عندنا وزير المواصلات بالكويت تحمس للتكنولوجيا، أعلن أن من يرغب في مقابلتي، لا يلتزم بأخذ موعد لذلك، وعرف بعنوان بريده الإلكتروني، وقابلته بعد أسبوع وقال لي إنه كل يوم يشغل (email)، فلا يتصل أحد يقول «الله بالخير». هناك فجوة كبيرة جداً، أنا أعتقد أنها السبب الرئيسي، أو أنها أحد مخرجات التنمية المتخلفة في مجتمعاتنا التي فعلاً تحتاج لأن نقف لها.

وأخيراً مثال أذكره، إن رئيس شركة (شيسكو سيستمز) المشهورة في تطوير البرمجيات على الإنترنت، عندما ذهب إلى قمة دافوس، سألوه لماذا جئت وكلهم زعماء سياسيون ورؤساء دول، فبدلاً من أن يقول حضرت لأتعلم وأسمع، قال إني أعتقد أنهم يحتاجون أن يسمعوا منا، فجئنا لنكون في خدمتهم، ونقدم لهم النصح والتوجيه، هذه الأمثلة التي نتمنى أن نقدر على تبنيها في مجتمعاتنا كـ (role mod-els)، إنها يمكن أن تدفع التعليم على سلم الأولويات.

حمد الريامي

شكراً سيدي الرئيس، والشكر موصول للأستاذ عمران سلمان على هذه الورقة القيمة والجيدة. في الحقيقة أن موضوع هذه الورقة ـ القيمة ـ هو ولا شك الموضوع الأهم، ليس فقط في هذه الندوة فحسب، وإنما بالنسبة لقضية التنمية الشاملة بمفهومها الواسع، ولمستقبل هذه التنمية واستدامتها في هذه المنطقة، ففي الواقع موضوع الأمس واليوم والغد يعتبر محوراً أساسياً، أوهكذا يجب أن يكون، ولكن للأسف الشديد عندما كان الناس في شرق وغرب القارة يقومون بتغيير نظم تعليمهم، كنانحن مازلنا نفرخ موظفينا التقليديين لشغل وظائف أغلب الظن أن معظمها سينقرض في ظل بيئة عمل جديدة يسيطر عليها مايسمى بالاقتصاد الجديد أو الاقتصاد الرقمي كما يحلو للبعض أن يسميه، وهذا واقع أصبح أقرب مما نتصور.

المهم أننا أمام تحدٍّ كبير يتوقف عليه موقفنا في خارطة النظام العالمي الجديد، تحد يتمثل في إصلاح نظم التعليم في منطقتنا، (من ساسها إلى رأسها مثلما يقولون)، وهو تحد كما تعلمون عظيم، وفي رأيي أن هناك خمس متطلبات لتحديث التعليم في منطقتنا.

أولاً، يتطلب التحديث، القيادة السياسية المدركة لحتمية التحدي والوعي بضرورة التعجيل به.

ثانياً، يتطلب إحداث تغييرات جوهرية في مفاهيم المجتمع، وفي عقلية يهيمن عليها مفهوم سد احتياجات سوق العمل بمعناه التقليدي المسيطر على نظام التعليم ومناهجه حالياً.

ثالثاً، يتطلب المشاركة الجماهيرية في وضع أسس التحديث ومبادئه ومناهجه عن قناعة وقبول تام، وهي أمور ليست بالهينة في مجتمعات مثل مجتمعاتنا.

رابعاً، يتطلب تحديث التعليم موارد ضخمة كانت في متناول أيدينا في وقت ما، ولم نلتفت إلى أهمية تنمية الموارد البشرية وقتها وأصبحت اليوم شحيحة وعزيزة ونادرة في وقت أدركنا أخيراً أن ثروة الأمم الحقيقية هي مواردها البشرية وليست مواردها الطبيعية.

خامساً، وأخيراً أعتقد، يتطلب التحديث والإصلاح الاستفادة من تجارب الآخرين، وهنا أقف لأقول إن تجارب الآخرين الصالحة لنا في نظر صناع القرار وواضعي السياسات التعليمية في منطقتنا بل السياسات عامة، وفي نظر كثير منا للأسف الشديد، هي تجارب الغرب المتقدم فقط، وكانت محاولات الإصلاح عندنا هي عبارة عن غرس نبتة في غير بيئتها، وحسناً فعلت الورقة بدعوتها إلى الالتفات إلى تجارب واضحة وقريبة منا في كل شيء كتجربة الهند العظيمة التي نأمل أن ننهل منها قبل فوات الأوان إن لم يكن قد فات.

علي فخرو

شكراً سيدي الرئيس، وشكراً للأستاذ عمران على ورقته، وأنا فقط أريد أن نعود إلى عنوان الورقة، الورقة تتكلم عن التعليم في عصر التكنولوجيا وهي تحاول أن

تقدم التجارب الآسيوية بالنسبة لاستعمال التكنولوجيا في التعليم وليس الإصلاح الكلي في التعليم، لأن هذا الموضوع، أعتقد أنه كبير ومعقد، وسيظلم ظلماً شديداً إذا أعطي ساعتين من أجل مناقشته، وكما تفضلت سيدي الرئيس في البداية أن موضوع التعليم ليس تقنياً ولا موضوعاً تكنولوجياً، وإنماهو موضوع سياسي اجتماعي اقتصادي فكري بحت، ويستطيع أي واحد منا أن يتكلم ساعات وساعات حول إصلاح التعليم، لكني أريد أن أبين بعض نقاط صغيرة حول هذا الموضوع.

أولاً، نحن يجب أن نفرق بين استخدام التكنولوجيا في التعليم وبين إدخال التكنولوجيا في التعليم، استخدام التكنولوجيا في التعليم جاء في تقرير اليونسكو منذ بضع سنوات عندما طلب من لجنة أن تقدم مقترحات، كان أهم مقترح قدمته هو أنه من أجل حل مشكلة عدم وصول التعليم للملايين من البشر هو استعمال التقنيات التكنولوجية - الكمبيوتر وغيره - إنما نفس اللجنة في كثير من المناقشات على نقطة هامة، هي أن التكنولوجيا ما جاءت مع الكمبيوتر فقط، ولا جاءت مع الإنترنت، يعني تحدث العالم عندما جاءت الإذاعة، أن التكنولوجيا سوف تحول التعليم وتقلبه رأساً على عقب، ولم نعمل ذلك، عقبها جاء التلفزيون وتكلموا عن التلفزيون التعليمي وأنه سيغير الأوضاع... وإلى آخره، ولم يغير الأوضاع وعقبها جاء الفيديو وكل ما هناك من تكنولوجيا...، إذن ليست القضية دخول تكنولوجيا...، أشكال وألوان ستدخل من التكنولوجيا، وأشكال وألوان لن تحل مشكلة التعليم، لأنها مرتبطة بالقضايا الاجتماعية، والذي يريد أن يعرف تماماً كيف أن دولة حديثة مثل فرنسا ونظامها التعليمي طويل الأمد، ومع ذلك، هناك شكاوى مرة لا تطاق، إذا قرأ الشخص لواحد مثل بيير بورجوا، الذي يعتبر من أكثر الناس نقداً للحركة التعليمية كلها ليس فقط في فرنسا وإنما في العالم كله، حتى يدرك أن القضية أعمق بكثير وأنها لا يمكن أن تختصر في أن الهند نجحت في أن تصدر بعشرين مليون دولار...، لأن موضوع الهند وتصديره لهذا الشيء وخلق (another cilicon vally)، هذا كان قراراً سياسياً اقتصادياً وليس تعليمياً على الإطلاق، تجميع مجموعة كبيرة من العلماء إلى آخره في مكان واحد وإعطاؤهم كل الإمكانيات، وبالمناسبة كان هناك اعتماد كبير جداً على الهنود الذين دعوهم من

الخارج... من أمريكا وأوروبا... إلى آخره، فإذن ليس هذا موضوعاً تعليمياً، هو موضوع سياسي اقتصادي بالدرجة الأولى، إذن هذه نقطة استخدام التكنولوجيا، أما نقطة إدخال التكنولوجيا فحتى هذا أيضاً أصبح موضوعاً مختلفاً عليه (Contravention)، أنا منذ سنة واحدة كنت أقرأ كتاب لشخص بعد بل جيتس في قدراته، هذا الرجل كتب كتاباً اسمه (technology haratic)، رجل يعتبر في داخل الحقل التكنولوجي خارجاً على العرف وخارجاً على التقاليد، يقول : أنا في اعتقادي أن إدخال التكنولوجيا في المرحلة الابتدائية كلها غلط في غلط وكلها قضية مظهرية ليس لها قيمة مطلقاً، والإخوان المهتمون بهذا الموضوع فليقرؤوا الكتاب ليروا الأسباب التي قدمها، وأعتقد بأهمية الاحتكاك والنقاش الدائم بين المعلم أو الأستاذ والطالب، وطريقة التعليم، وماذا تعلم، وإن قضية الكتابة والقراءة والحساب والجغرافيا والتاريخ أهم بكثير من أنهم يتعودون، ويبدي شيئاً واحداً يقول إن تعليم كيف تستعمل التكنولوجيا لا يحتاج إلا أسبوعين، ما يحتاج أنك تدخل بهذه الفترة الطويلة وسنة بعد سنة ويضربون في التكنولوجيا، ويدخل في موضوع لماذا يستعمل هؤلاء؟ كيف يستفيدون؟ ماذا يتصلون؟ هذه قضية يصعب على الإنسان الآن أن يتحدث فيها، أنا أريد أن أقول إن أمريكا منذ سنة 1982 جاءت بقضية (nation at risk)، وكل الإخوان قرؤوا ما فيه، مع ذلك لتكتشف بعد عشر سنوات أن (30 ـ 40%) من طلبتها الخريجين من الثانويات، لا يعرفون القراءة والكتابة، ولا يعرفون كتابة بيانات أوراق، إذن القضية ليست قضية إدخال التكنولوجيا، القضية أكبر بكثير من ذلك، فأنا أريد فقط أن أحذر، إذا أردنا أن نتكلم عن هذه الورقة، يجب ألا نأخذ فقط هذا الجانب الصغير جداً المتعلق بالتكنولوجيا فقط دون الدخول في القضايا الكبيرة، فإن القضايا الكبيرة، في اعتقادي، يجب أن يعطيها المنتدى يومين وليس ساعتين.

محمد الرميحي

أخي الرئيس أشكرك، وأود أن أقول بعض وجهات النظر :

أولاً، أعتقد أن هناك مشكلة في المنهج، وأنا أتحدث بشكل عام في الورقة الأولى وفي الورقة الثانية، فالمقارنة بين الهند بملايينها البشرية الكثيرة (بليون ومئتي مليون)،

وبين 30مليون بني آدم، فهذه من الأخطاء المنهجية في المقارنة، أيضاً في الورقة تتحدث عن العرب تارة والخليج تارة، وعندما نتحدث عن الخليج أيضاً واضح أننا ليس بالضرورة نتحدث عن وحدة واحدة إلا في الأمل، ولكن في الواقع الأمر مختلف... سعدت كثيراً سيدي الرئيس بحديثك عن الثقافة، وأعتقد أن هذا أحد الموضوعات الرئيسية وأعتقد بأن هناك ما يسمى بالثقافة الجانبية في دول الخليج لها مواصفات تتعارض كثيراً مع مانأمل أن يحدث في مجتمعاتنا، الأخ أحمد بشارة أيضاً تحدث في هذا الموضوع، (Poletics)، في الخليج (is a family busines) دعونا نعملها (polotics is a comunity business)، فإذا ما حولنا مثلما قال الأخ الدكتور حسن الإبراهيم إذا كانت ستستمر (Family business) هنا إشكالية حقيقية نحن ندور حولها ونلف، حتى الـ (family business)، التجار يأتون بخبراء لإدارة عملهم، حتى (بل جيتس) الذي تكلمتم عنه كثيراً لو لم يكن عنده خبراء تقنيون لما أصبح مليونيراً، نحن نتكلم عن الـ (FAMILY BUSINESS)، البسيط وربما قريباً من التراثي.

الموضوع الثاني الذي أردت أن أتحدث عنه، أن هناك الثقافة بمعناها الشامل لها علاقة بمستوى وطبيعة الإنتاج القديم الصحراوي، وربما القائم على بعض المناطق الزراعية إلى آخره...، بسبب الدولة الريعية كما ذكر الدكتور حسن...، إلى الآن لا نستطيع أن نقفز على ما هو موجود لدينا، علاقات الإنتاج...، العلاقات السائدة في مجتمعاتنا هي علاقات مبنية على وسائل إنتاج ماتت وتوفيت إلى رحمة الله، ومازلنا متمسكين بهذه الثقافة التي تكلم عنها أكثر من واحد، أعتقد أن التعليم وكل ما تحدثنا عنه للآن له علاقة بثقافتنا، لفت نظري أن الشخص الذي ذكر في الورقة، بأننا لن نصل إلى الهنود حتى نصل إلى تواضعهم ودأبهم...، هذا كلام عاطفي جداً لأن القصة ليست تواضعاً ودأباً ولكن القصة وضع اقتصادي اجتماعي ثقافي في الأساس، فأنا أريد أن أنتهي بالقول دون النظر إلى ثقافتنا، ما هي المعوقات الحقيقية التي أمامنا من أجل تطوير مجتمعاتنا، وهي صغيرة؟ سوف نظل في بكائياتنا السنوية هذه.

جاسم مراد

أشكر الأخ عمران سلمان... العلم الحديث بأي لغة؟ باللغة الإنجليزية، ونحن نتكلم اللغة العربية، ولا توجد ترجمات لكل العلوم حتى الآن، أعتقد أن لغتنا لا تصلح إلا للحصول على المرتب، وللمسجد، و يمكن لبعض الجرائد، لكنها لا تصلح للتقنيات الجديدة إلا إذا بدأنا بالترجمة، ويجب أن تكون الترجمة في البلاد العربية كلها، وليس في البحرين أو الكويت فقط، فقد لا يصلان إلى تعداد بعض أحياء بعض الدول.

التقنية، ونوعية التقنية التي نريدها في دولة مثل البحرين، ما هي الصناعة التي نريدها؟ وماهي التقنية اللازمة لها؟ وماذا نعلم أولادنا؟ ما هي الصناعات التي يمكن إنشاؤها في البحرين دون تخريب البيئة؟ والعالم الآدمي اللازم لذلك، وما اللغة التي يتكلمها؟ وما التعليم الذي نعلمه له؟ وكيفية تدبير أموال لهذا التعليم؟ وما هي مجالات العمل المتاحة؟ اليوم توجد بطالة في البحرين، وإذا أردت تشغيل العامل، فإنه لا يعرف غير اللغة العربية، والتعامل أصبح باللغة الإنجليزية، حتى الدواء يوصف باللغة الإنجليزية، وهذه إحدى المشاكل،... فهل نجعل التعليم الابتدائي باللغة الإنجليزية أسوة بالهند؟

في الهند يتكلمون الهندية في البيوت، ولكنهم في المدارس يتعلمون باللغة الانجليزية، وهناك أيضاً الفكر الديني المتقدم الذي يحث الناس على العلم، وقد قال ماركس إن الدين أفيون الشعب، تقدر ترقيه وتقدر تعالج به، عندما استخدم الدين في ثلاثين سنة لتحطيم الشعب... كله الرزق على الله، بعد ما يشتغل الشخص، لا أدري لماذا يذهب إلى المسجد أثناء العمل، حتى لو تذهب إلى الدوار هنا، ترى أن العاملين في الساعة الحادية عشرة قبل الظهر، تركوا مركز عملهم وذهبوا للوضوء لمدة ساعة، وللصلاة لمدة ساعة، ومن الطبيعي أن يتأثر الإنتاج سلباً بسبب ذلك، وأيضاً القرار السياسي فهو في يد من حكم، وليس في يد من رأى، فأنا رأيت وأنت رأيت، ولكن ماذا يعني ذلك؟ والمسؤول هناك لا يتكلم عنك، وإنما يتكلم عن طيره، عن فلوسه، عن سيارته، لا يتكلم عن مهمتك أنت، فهذه إحدى المشاكل التي ما زلنا نواجهها، فإلى متى؟ يجب أن نتكلم بصراحة، ونقول إن الناس الذين يديروننا غير

قادرين على ذلك، خلاص، يجب أن يتقاعدوا ليأتي جيل جديد من الشباب الذين تعلموا في الخارج لإدارتنا، وأعتقد أن أكبر مثال على ذلك هو الكويت.

علي المناعي

شكراً السيد الرئيس، وشكراً لمعد الورقة، وإن ما أود أن أقوله قاله أكثر من أخ وبالأخص الأخ ناصر الصانع والدكتور علي فخرو قالا ما فيه الكفاية من أفكار وآراء، كنت أعتقد أني مختلف معهم ولكن تبين أني أتفق معهم كثيراً، وأتصور، ما قيل حول أسباب التخلف عندنا والتقدم عندهم، وأقصد طبعاً الهند وآسيا الأخرى، قيل الكثير من الكلام عن المناهج وتخلفها، وضعف الميزانيات، والبيئة التعليمية، والبعد الثقافي، والحقيقة الفعلية التي نلف وندور عليها، عندنا حكومات لا تريدنا أن نتعلم، تريدنا أن نتلعثم، إن صح التعبير، تريدنا معوقين أكثر من متعلمين، فلا نلف وندر على الموضوع، فعلاً، في منطقة الخليج المشكلة الأساسية لوجه المقارنة بيننا وبين الآخرين بما فيه آسيا التي كنا ننظر إليها في يوم من الأيام على أنها متخلفة، السبب الرئيسي هو حكوماتنا وليس هناك أي بعد آخر إذا ما أصلح البعد السياسي، إذا ما أصلحت الحكومات أهدافها وغاياتها، يصلح التعليم ونستطيع بعد ذلك أن نقارن أنفسنا بالآخرين سواء كانت آسيا أو غيرها، أتصور أيضاً النقطة الثانية من الحديث في التقنية والتعليم، يدعونا إلى ضرورة الاهتمام بالبعد الياباني، وهو رغم أنه اقتصادياً وسياسياً ينتمي إلى الغرب ومصنف على هذا الغرب، إلا أنه حضارياً وثقافياً ينتمي إلينا نحن أو ينتمي إلى الشرق عموماً أو إلى آسيا بالتحديد، يعني في المقارنة يجب ان نضع البعد الياباني في هذا الأمر، وأنا اتصور أن الورقة ربما، قرأتها أكثر من مرة وبتعمق، أغفلت هذا الجانب الياباني، جانب اليابان وضرورة المقارنة بيننا وبينها، ضرورة التفاعل بين التعليم والبعد الاجتماعي الحضاري، والسؤال الذي يطرح، وأعتقد أن الأخ جاسم طرحه، ماذا نريد ان نحققه من التعليم؟ أتصور أن البيئة الاجتماعية والبعد الحضاري، لمجتمعاتنا لا تسمح بالمقارنة، بين أهداف التعليم ومساراته في المجتمع الهندي والآسيوي، وأهداف ومسار التعليم في مجتمعاتنا نحن في الخليج، لنأخذ البعد التقني أو التكنولوجي كما أشار الدكتورعلي فخرو، نحن شعوب نستهلك التقانة ولا نتقنها، وأنا أتصور في التعليم هذا قد يكون أحد

الأسباب فعلاً، تصوروا ماذا لو أن طالباً من المتعلمين أجاد اختراع آلة أو اختراع، ماذا يا ترى سيكون جزاؤه؟ حتماً السجن، وهذا حدث في أكثر من دولة خليجية، أحد الأشخاص توصل إلى اختراع آلة أو جهاز جاءت المخابرات وكسرت أجهزته في مختبره وقادته إلى السجن، وأنا أتصور أن المشكلة والأزمة هي في الحكومات وليست في أي سبب آخر.

فريال الفريح

أنا عندي تجربة، كان وزير الدفاع في زيارة لنا في المركز، وعملنا له (demonestration on line)، وكانت هناك صفقة لشراء أسلحة، فكنت أناسعيدة أن أوضح للوزير أننا عن طريق الإنترنت نجمع المعلومات، فأبى استعراض هذه المعلومات، وكان متجهماً متسائلاً كيف تحصلون على هذه المعلومات؟ هذه سرية، ويجب أن نقطع عنكم الاتصال، فأنا حقاً خفت وهذه التجربة لم أكررها مع أي وزير، هذا للمعلومات، عودة مرة أخرى، ربما الدكتور حسن كان عنده أمل في فزعة شعبية في موضوع قضية التعليم، وحتى الدكتور عبد العزيز الجلال تساءل عن قضية التعليم، فاسمحوا لي، عندي تجربة، إني حالياً أقرأ كتاب لفاطمة حسين، اسمه «أوراقي» وهذه تجربة لامراة كويتية، وبدأ التعليم للمرأة الكويتية كما تعرفون في الأربعينيات، تقول إنه في بداية التعليم كانت المدرسات فلسطينيات وحاول عبد العزيز حسين أن يغير المدرسات إلى مدرسات مصريات، فأضربن عن الذهاب إلى المدرسة، فأنا أقول إن هناك مشكلة حقيقية في مجتمعاتنا، في الأربعينيات وكانت المراة الكويتية في حاجة إلى موضوع التعليم، أضربت عن الذهاب إلى المدرسة وعاد عبد العزيز حسين وأعاد المدرسات الفلسطينيات إلى المدرسة، أرجع إلى الموضوع الذي طرحه المحاضر، ربما هناك تقرير من اليونسكو تكلم عن قضية دول العالم الثالث، يقول إن العالم أو الباحث في العالم الثالث يقضي 80% من وقته يبحث عن المعلومة و 20% هي للبحث العلمي، وعندما نتكلم عن الموضوع التكنولوجي، ربما تكلم الأخ عمران وتكلم عن موضوع التكنولوجيا، وتكلم عن أن الموضوع المفقود في حوارنا هو قضية المعلومات، خاصة بالنسبة إلى المعلومات العربية، فالثقافة العربية أو الثقافة العلمية العربية غير موجودة، اسمحوا لي أن أتكلم عن تجاربي، وأنا

أشتغل في معهد الكويت للأبحاث العلمية، في المركز الوطني للمعلومات، الرأسمال أو الميزانية لشراء مصادر المعلومات 300 ألف دينار، وحددنا 5000 دينار لشراء كتب عربية أو مجلات عربية، لم نستطع صرف 5000 دينار من 300 ألف، لعدم وجود كتب أو معلومات اللغة العربية العملية و لأن هناك مشكلة في قضية الإنتاج الفكري العربي، حتى نحن الآن أصبحنا بالنسبة لمعلوماتنا مستهلكين، فنحن نستوردها من الخارج، فمن الأسهل لي أن أحصل على معلومة من البنك الدولي ولا أطلبها من وزارة التخطيط، عندنا مشكلة حقيقية في قضية المعلومات وعندما نتكلم عن التكنولوجيا، نتكلم عن أنه يجب أن نربطها بقضية الإنتاج الفكري أو إنتاج المعلومات، الدكتور ناصر الصانع متبحر في هذه القضية، نعرف أن الكويت ذات أعلى النسب في موضوع استخدام الإنترنت، لكن استخدام الإنترنت في أي مجال؟ في الثرثرة Chating)...، لا أحد يستخدمه للمعلومات، لا أحد يدخل على قضية معلومات، وربما تكلمتم عن قضية اللغة، اسمحوا لي أن أرجع مرة ثانية وأحكي عن تجارب...، كان هناك اجتماع مغلق في اليونسكو، كان الفرنسيون قلقين على موضوع استخدام التكنولوجيا خاصة الإنترنت، كانوا قلقين على لغتهم الفرنسية..، لأن 96% من الإنتاج الفكري الموجود في الإنترنت هو إنتاج من دولة واحدة...، والمساهمات 4% من العالم الآخر، لذا الفرنسيون قلقون على موضوع قضية اللغة والإنتاج فما بالك بنا...، نحن فعلاً مستهلكون...، فيجب التفكير في موضوع قضية إنتاج المعلومات، أما قضية استخدام التكنولوجيا فيمكن استخدامها وتعليم الطلبة فيها...، هناك على الأقل وقفات جميلة موجودة عندنا...، نعرف أن (UNDP) والصندوق العربي أنشأ المركز الإقليمي للبرمجيات في مصر وهو من أحسن المراكز، والآن افتتح واحد (كونتر بار) في الكويت، ونأمل أن هذه المراكز يكون لها دور في تطوير هذا القطاع...، قبل يومين كانت الـ (CPS) تعرض تحليلاً عن موضوع، الوظائف المطلوبة خلال العقد القادم، لم أر في هذه الوظائف أي شيء عن الـ (IT) فأتأمل ألا يكون مجال موضوعنا ونقاشنا حول هذا الموضوع متأخراً، لأننا دائماً نناقش المواضيع متأخرة.

رسول الجشي

سأختصر، الواقع أريد أن أشكر الأستاذ عمران سلمان على هذه الورقة القيمة، ولو أني كنت أود لو أنه ربط بين بحثه وعنوان الندوة، عنوان الندوة «الخليج العربي والمحيط الآسيوي ـ الفرص والتحديات » واستعرض لنا مايجري في تلك البلدان المعنية من تقدم تقني لكن، لأنه للأسف الشديد لم يحاول ربط ما يحدث هناك ومقارنة التأخر الذي لدينا بالتقدم الذي لديهم، لأننا ساعتها سنضع أصابعنا على الأقل على مواقع الضعف في أوضاعنا، وربما نستطيع أن نعمل شيئاً، ولو أن تقاريرنا النهائية تبقى لنا ولا تصل إلى المسؤولين.

النقطة السريعة التي أود أن أذكرها أيضاً، نقطتان : أننا للأسف الشديد، رغم قناعتنا كما ذكرنا صباحاً وكماذكر الدكتور عبد الله بالنسبة إلى التقدم العلمي والجامعات الموجودة في الهند على سبيل التحديد لم تتحرك جامعاتنا حتى الآن للاستفادة من أوضاع هذه الجامعات، فلا أعتقد أن هناك حلقة اتصال بين جامعاتنا وجماعات الهند، يعني لا نستفيد من بحوثهم ونرسل أي شيء قد يضيف إلى ما يعلمون إذا كان لدينا ذلك الشيء، طوال هذه الفترة الطويلة، ونحن ننظر إلى الهند للأسف الشديد نظرة فوقية، نتصور أن الهند متأخرة وبقي هذا المفهوم الخاطئ في أذهاننا ودفعنا إلى الابتعاد عن الهند هذه السنوات رغم ما ذكروه صباحاً أو ذكره الأستاذ عمران عن مراكز البحوث العديدة والجامعات، ومع هذا حتى الآن لم نستفد منها، بجانب ذلك، أعداد كبيرة منا ونحن في البحرين، وسأعطي مثالاً، الآباء تتسلف المبالغ من البنوك لتدريس أبنائها في أمريكا، وفي إنجلترا، وفي مناطق تدفع لها ما لا يقل عن 25 ألفاً إلى 30 ألف دولار كل سنة، وأعتقد أن الجميع يعلم ذلك، ومع هذا لم يتقدم أحد من الأعداد القليلة التي تذهب إلى الهند...، أنا لا ألوم المواطن صراحة لأنه لو وجدت جهة رسمية تبث الوعي للمواطن وتخبره بالجامعات التي هي في مستوى الجامعات الأمريكية والمجالات التي يمكن أن يتخصص فيها أبناؤهم، أنا على قناعة بأن الكثيرين سيبعثون أبناءهم إلى الهند، وخصوصاً أننا نلاحظ أننا بجانب المصاريف المادية فإن معظم الطلاب للأسف الشديد كثير منهم يرجعون بمفهوم، على الأقل في مجتمع الخليج، أنهم منحرفون.

النقطة الثانية والسريعة أيضاً، تحدثنا صباحاً عن أعداد كبيرة من العلماء الموجودة بين أيدينا، لماذا لا نتحرك، نقول لا بأس، فليبق في الإمارات، كما ذكر الأستاذ أحمد، مليون ونصف عامل هندي، ولكن أن نفرض على المعاهد الهندية بالمقابل، أعداداً معينة من الذين يحتاجون التدريب...، فإننا نصرف هنا في البحرين كذا مليوناً، رغم إمكانياتنا المحدودة، على التدريب ولا زلنا نشكو من البطالة، أعتقد أننا يجب أن نتحرك بعض الشيء كي نستفيد عملياً من الوضع بجانب الاستفادة النظرية.

يوسف اليوسف

شكراً سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، الواقع لدي بعض ملاحظات سريعة:

أولاً، إنني كنت أتمنى أن يكون عنوان الندوة وهذا اللقاء هو «أسباب تخلف العالم العربي» لأننا من الصباح وحتى الآن، ونحن نتكلم عن أسباب التخلف بدلاً من أن نتكلم عن أسباب التقدم لدى الآخرين في الواقع.

ثانياً، حقاً تحدث بعض الإخوة عن مجموعة متغيرات أو محددات للتقدم أو التخلف، وهي التكنولوجيا، والدين والريع النفطي، والسياسة، واللغات الأجنبية، وفي تصوري، أنه إذا أردنا بالفعل أن نستفيد مما يدور حولنا في الواقع، أتصور أن نأخذ هذه المتغيرات أو بعضها، فقد يكون متغير معين، مثل التقنية، قد تكون منتجة ومثمرة ومؤدية إلى التنمية في دولة مثل ماليزيا، لأن مكونات البيئة الأخرى مساهمة، يعني مؤدية إلى التنمية، بينما في دول مثل الدول الخليجية، قد تكون التقنية هذه سبب تخلف وتبذير وهدر للطاقات.

الدين كان في يوم من الأيام، ولا ينكر أحد في تصوري حتى الغربيون يدركون أو يؤكدون هذا الأمر، أن المسلمين في يوم من الأيام كان الدين من أهم عوامل انتشار الحضارة العربية الإسلامية، وكان في الواقع عامل نمو وعامل تحضر وعامل نهضة في كل ميادين الحياة، اليوم قد ينظر إلى الدين على أنه قد يكون له دور سلبي، ولكن ليس الدين بذاته، ولكن كيف نفهم هذا الدين كيف نمارسه، وإنما لا نستطيع أن نقول في يوم من الأيام إن المسلمين وصلوا أوج حضارتهم من خلال الدين،

والغرب وصل أدنى مستوى في تقدمه من خلال الدين، لأن الدين في الغرب في العصور الوسطى، كان بصفة عامة عقبة أمام التحضر والتقدم، والإسلام كان سبب تقدم، فإذن الاثنان سبب في الواقع، ونحن لا نستطيع أن نصل إلى نتائج مثمرة، ونحن نصدر الأحكام من غير ما تكون لنا دراسة لحيثية هذا المتغير وأين يمارس؟ وأين يطبق؟ وكيف يطبق؟ وما هي العوامل الأخرى المحيطة بنا، المؤيدة له أو المؤيدة عليه؟

الريع النفطي كذلك، الريع النفطي يفترض أن يكون نعمة وبالفعل كان في بداية السبعينيات، نعمة، لأنه ساعد هذه الدول على أن ترتقي مستويات المعيشة فيها، بعد أن كان المجتمع يعتمد على الغوص وعلى الحياة القاسية، حتى اللؤلؤ الصناعي الياباني ضرب الاقتصاد في الدول الخليجية، فنحن ينبغي أن ننظر إلى هذا المتغير على أنه نعمة، لكن عندما أسأنا استخدامه أو إدارته إدارة سليمة، أصبح نقمة كما نرى الآن.

كذلك اللغة الأجنبية، أحياناً هناك من يقول يجب أن ننتقل إلى لغة أجنبية حتى نتحضر ونتقدم، وهناك من يقول بغير ذلك، وهناك الأمثلة كثيرة، اليابان، الصين، كوريا، سنغافورة، فرنسا، ألمانيا، حافظت على لغتها وتحضرت وتقدمت، حتى إسرائيل، هؤلاء شذاذ الآفاق، استطاعوا أن يتقدموا بلغتهم، أحيوها في الواقع.

فحقيقة هذه المتغيرات لا يجب أن نأخذها بمفهوم، يعني أنا سمعت صباح اليوم، بعض الإخوة حكموا بأحكام، وأنا أحترم آراءهم، ولكني أتصور أنه بهذه الطريقة لا نستطيع أن نصل إلى نتائج مرجوة...، عندما نقول إن الدين عامل تخلف أو كما أشار بعض الإخوة، إلى الباكستان، وإسرائيل، وبعض الإخوة قال: لا، الباكستان شعب اختار هذا المنهج بحريته على أرضه، بينما إسرائيل، اليهود أتوا واحتلوا أرض شعب آخر، فالمقارنة في الواقع مع الفارق.

وددت أن أنبه إلى قضية أن هذه المتغيرات، عندما نقول إن النظام السياسي عامل تخلف أو عامل تأخر، أضرب مثالاً بسيطاً، اليوم التقنية، الآلات الحاسبة التي تستخدم في دول الخليج، وكنت أتكلم مع أحد الهنود فيقول، هل تعلمون أننا في

الهند لا نترك الطالب في المرحلة الابتدائية خاصة، يستعمل الآلة الحاسبة وذلك حتى يدرب ويمرس ذهنه على أن يحسب من غير آلة حاسبة، وبالفعل من يرد أن يتأكد من هذه الحقيقة، يطلب من ابنه في الثانوية العامة أن يحسب معادلة بسيطة، فلن يستطيع أن يحسبها إلا بالآلة الحاسبة، وبالتالي أين تنمية الذهن؟ لم تعد هناك تنمية للذهن.

فهذه بعض الملاحظات فإن أصبت فذلك من الله سبحانه وتعالى، وإن أخطأت فمن نفسي، وجزاكم الله الخير.

الرئيس

في الواقع نقطة اللغة ونقطة الدين تحتاج إلى بعض التفصيل لكن الوقت ضيق، ربما في جلسة قادمة تغطى بطريقة أو بأخرى، لأنني أعتقد أنه كان هناك سوء فهم وخلط للأمور في القضيتين، ومن حق من طرح قضية الدين وهو الدكتور أحمد بشارة ومعه بعض الإخوان، أن يوضح ماذا يقصد، وكذلك من حق الآخرين أن يردوا على الأخ جاسم مراد عندما قال إن لغة العلم هي اللغة الإنجليزية لكن الوقت قصير.

سعد الزهراني

شكراً سيدي الرئيس، وشكراً لمعد هذه الورقة، الحقيقة أود أن أركز مداخلتي على الأسباب التي أدت إلى التخلف، وأعتقد أنها كانت السبب وراء تخلف التعليم في دول الخليج وتقدمه في الدول التي لديها تجارب واضحة، هناك أسباب عديدة لا يمكن حصرها، ولكن سأركز على أربع نقاط في تصوري لها دور كبير.

السبب الأول يتعلق بالأهداف، أنا أتصور أنه أحد إشكالياتنا في دول الخليج ونحن نعرف إشكالياتنا، أن نتكلم عن أهدافنا التنموية يعني، إذا اتضحت لنا الأهداف والطموحات التي نرغب أن نحققها في المستقبل يبقى التعليم هو وسيلة لتحقيق هذه الأهداف، فنحن في هذا الجانب يبدو ليس لدينا وضوح لا في أهدافنا التنموية، ولا في أهداف التعليم التي تساعد على تحقيق هذه الأهداف، وحتى لو وضعنا أهدافاً جميلة سواء للتعليم أو للتنمية تبقى أهدافاً حبراً على ورق وليس لها

علاقة بالواقع ولا بالتنفيذ، ولو أخذنا التعليم العالي وحاولنا أن نراجع بعض أهداف الجامعات لوجدناها تكاد تكون أهدافاً تقليدية هدفها، أن تبقي الأولاد في المدرسة وتساهم في تخريج بعض الموظفين، ولم يكن من ضمن أهدافها تخريج شباب يسهمون في قضايا معينة، ونحتاج نقلة نوعية في مجال التنمية.

السبب الثاني يتعلق بدور التعليم في حل المشكلات، العالم ينظر إلى التعليم بأن له دوراً كبيراً في حل مشكلات المجتمع التنموية، الآن أصبح التعليم بحد ذاته مشكلة يبحث عن حل، كثير من المشاكل التي يبدأ يخلقها لنا التعليم الآن، أضافت إلينا مشكلة جديدة إلى المشكلات الاجتماعية : موضوع تخلف التعليم، الحاجة إلى تطويره، مشكلة البطالة التي بدأ يخلقها، مشكلة العادات التي بدأ يؤصلها عند الشباب، كل هذه القضايا يخلقها التعليم، فمع الأسف هذه من النقاط التي أدت إلى تخلف التعليم.

السبب الثالث يتعلق بمقومات النجاح، فقد يكون عِندنا تعليم، ولكن لا نسعى إلى أن نغرس فيه مقومات إنجاحه، قد تنشأ مؤسسة تعليمية ولكن بعد فترة قليلة نجدها تتساقط لماذا؟ لأننا لم نغرس فيها مقومات النجاح، ولم نسع إلى المحافظة على هذه المؤسسة من خلال هذه المقومات.

السبب الرابع يتعلق بالأولوية، التعليم عندنا ليس بذي أولوية لدى الحكومات وصناع القرار، وأعتقد أن هذه إشكالية كبيرة، لأنني لا أعتقد أن التعليم يمكن أن ينجح بمبادرات شعبية ولا بدعم جماهيري في أوضاعه الراهنة، وإنما يحتاج إلى إرادة سياسية للتغيير والتطوير، وأعتقد أن هذه الإرادة غيرموجودة على الأقل في الوقت الراهن، والتعليم ليس له أولوية من حيث الصرف، وليس له أولوية في الجهود المبذولة في عملية الإصلاح.

شملان العيسى

سيدي الرئيس، بخصوص دور القطاع الخاص في الدول الأخرى، فإن مساهمته في دول الخليج تمثل (0.028) فلن يلعب القطاع الخاص دوراً أساسياً في الخليج، ما دام مفهوم الدول الريعية مازال موجوداً، اللوم ليس على القطاع الخاص، اللوم على

الدول والشعوب التي لم تعط الأولوية للبحث العامي من خلال تشجيع القطاع الخاص، لقد توقعت أن يثير رجال الأعمال هذه النقطة، فلذلك من الطبيعي أن الاشتراكية ماتزال موجودة في بعض دولنا في الخليج رغم سقوطها في موسكو وبكين، حتى الصين تغيرت، وعندنا بعض نواب مجلس الأمة، وبعضهم موجود الآن معنا، مصرون على عدم إعطاء القطاع الخاص فرصته، فالمشكلة هي كيف يقدم القطاع الخاص دعماً مالياً للبحث العلمي مادام مهمشاً وليس له أي دور؟

عبد الله المدني

شكراً، باختصار من قراءاتي في أوضاع التعليم في اليابان والمعجزة اليابانية اكتشفت وجود تركيز على دور الأسرة وليس دور الدولة، في تحقيق أحد عوامل معجزة التنمية، دور الأسرة كان يتمثل في دفع الصغار منذ اليوم الأول، أو ترسيخ مفهوم في أذهان الصغار منذ اليوم الأول، هذا المفهوم يقوم على أنك تذهب إلى المدرسة لأن التعليم واجب مقدس تجاه البلد، تجاه الإمبراطور، تجاه الأرض، تجاه الأسرة الكبيرة، والأسرة الصغيرة، فهو واجب مقدس، وليس مجرد الذهاب للتعلم في المدارس، والإبداع مطلوب، فإذا أنت لم تبدع فأنت خائن لوطنك وللإمبراطور وخائن للدولة، أماعندنا (يلا يا ماما، يلا يا بابا تروح للمدرسة علشان لما تكبر تجيب عربية وشقة وتتوظف) ليس لأنه واجب مقدس.

النقطة الثانية أن أحد أسباب تخلف التعليم في الوطن العربي في اعتقادي، وأعتقد أنه يشاركني بعض من كتبوا في هذا الموضوع، هو أنه كان عندنا نظام تعليمي قديم أبقينا عليه كما هو، بجانب نظام تعليمي جديد، لم نمزج أو نكون نظاماً تعليمياً حديثاً متطوراً واحداً، وكانت النتيجة، تخريج أفواج من النظام القديم، وتخريج أفواج من النظام الحديث، وبدأ الصراع بين الفئتين في المجتمع، صراعاً بين من يسمون علمانيين وملتزمين متطرفين، وغير ذلك.

ثم هناك نقطة رد على الأستاذ رسول الجشي، يقول بأن نفرض على الهند أن يدرب أبناءنا في معاهدها، أذكر الدكتور فقط بأنه لم يفرض أحد على الهند شيئاً ولكن بعض الناس في الهند وفي بعض الجهات مع التطور، عندما قالوا مادام هناك

عمالة كثيفة هندية، وهناك عائلات كثيرة في دولة الإمارات، ننشىء كلية تكنولوجية حديثة لخدمة أبناء هؤلاء وأيضاً مفتوحة لتخريج مواطنين من الإمارات، فمن يريدون الالتحاق بها بدلاً من التغرب، قامت القيامة وجميع الصحف في الإمارات كتبت ضد الفكرة.

عمران سلمان

في البداية، أشكر جميع المعقبين على ما أدلوا به وأتفهم جميع التساؤلات، لأن موضوع التعليم والتكنولوجيا موضوع حديث أصلاً وما يزال يتطور، ولا توجد ردود جاهزة، الشيء الآخر، واضح أن شجون التعليم كثيرة بدرجة أن بعض الإخوة أخذ يستعرض تجارب وهموماً ومشاكل، والحقيقة هم معذورون بعض الشيء نتيجة للوضع المتردي الذي تعيشه بلداننا في هذا المجال، لكن أردت أن أذكر أن موضوع الورقة هو ليس التعليم بشكل عام، فالهدف هو تناول جزئية محددة وهي أن الناس هناك حلوا هذه المشكلة، وربما نحن نستطيع أن نستفيد من الكيفية التي حلوا بها المشكلة، وليس بالضرورة أن نقلد الهنود، أو غير الهنود فهم عندهم ظروفهم وإمكانياتهم وكل دولة عندها ظروفها وإمكانياتها، فليس المطلوب هو استنساخ التجارب بقدر ما هو التعلم من الأفكار وطريقة الطرح.

المسألة الأخرى هي موضوع ربط التعليم بالتكنولوجيا، الواقع أن التكنولوجيا لم تعد بضاعة أو سلعة، هي الآن غدت، أو في طريقها أن تغدو، نمطاً للحياة، حتى التعليم نفسه ليس كما نتصوره حتى الآن هو صفوف ومدارس... الخ، التطور التكنولوجي والتقنية سينعكس حتى على شكل التعليم نفسه، لم تعد بالضرورة المدارس كما نعرفها الآن، أو الصفوف أو دور المعلم أو علاقته مع التلميذ أو الطالب، عندي مجموعة أرقام في دراسة حديثة الشهر الماضي تقريباً عن الوضع في العالم حول تطور الإنترنت والتكنولوجيا، تشير إلى أرقام هائلة صراحة، فهناك تطور مذهل في هذا الجانب، وقد يهم الاقتصاديين أكثر، عندنا معدل انتشار شبكة الإنترنت تطورت طبعاً من عام 1998 كان هناك 100 مليون مشترك، وفي عام 1999 أصبحوا 300 مليون، ومن المقدر أن يرتفع العدد إلى حوالي 320 مليوناً بحلول هذا العام 2002 وإلى 520 مليوناً بحلول عام 2003 وإلى مليار بحلول العام

2005، هناك كذلك بالنسبة لحجم المبادلات المالية والتجارية الإلكترونية، كان الرقم حوالي 45 مليار دولار عام 1998 أصبح 2.3 ترليون دولار عام 1999، يعني تجاوز أضعافاً، ويتوقع أن يصل إلى 9 ترليونات دولار عام 2004، وهذا عن سنوات متقاربة فقط، كذلك ارتفعت قيمة المعاملات التي تتم بشكل فوري ومباشر على الـ (on line)، أي أن عملية الشراء والبيع من حوالي 100 مليون دولار عام 1995 إلى حوالي 377 مليار دولار عام2000 ويتوقع أن تزداد إلى 717 مليار دولار أو زادت عام 2001 وإلى ترليون و 234 مليون دولار عام 2002 هذا العام، نحن مقبلون على تطورات مذهلة في هذا المجال، وبالتالي هذا التطور الاقتصادي سيتطلب أيضاً كوادر، يتطلب بشراً تتعامل مع هذا النوع الجديد من الاقتصاد، وهذا طبعاً يؤدي إلى أن نتكلم عن التعليم ومخرجات التعليم وكيف نؤهلها لتتناسب مع الوضع الجديد، وبالتالي هي حقيقة تحد كبير بالنسبة لدولنا العربية، ويمكن للناس الضالعين الذين عندهم باع طويل في مجال التعليم، يمكن أن يدلوا بدلوهم في هذا الاتجاه، بالنسبة للتساؤلات طبعاً لاشك في أن الموضوع السياسي والاجتماعي والثقافي له دور حاسم وكبير في مسألة التعليم، لا يمكن أن تطلب من دولة متواضعة في هذه الجوانب، أن تتقدم بشكل مذهل في مجال التعليم، فالحرية السياسية تقريباً هي إذا شبهناها أو الحرية الاقتصادية مثل العجلة، والتعليم يمكن أن يكون ترساً من هذه العجلة، فكيف تنعكس أو تكون سبباً في تقدمه أو تأخره. بالنسبة لموضوع التعليم، والعلمانية، والدين، أنا لم أرد أن أدخل في هذه المسألة، لأنها مسألة ذات جدال ومثيرة أيضاً، لكني كنت أركز على موضوع التكنولوجيا، لكن طبعاً لا ينفصل بالضرورة الروح العلمية في أي مجتمع لابد أن تتطلب ظروفاً صحية لكي تنشأ، وهذه الظروف تعني أن يكون هناك تطور في الجانب الاجتماعي والثقافي والمعرفي بالنسبة لأي شعب، موضوع علاقة الدين بهذه المسألة لا أريد أن أخوض فيها تحديداً.

وجرى الحديث أيضاً عن كيفية الاستفادة من العلاقات مع الهند ودول آسيوية أخرى وبما ينعكس إيجاباً على وضعنا التعليمي، مسألة التبادل أو الاستفادة من المبادلات هم يعتمدون على النفط عندنا ونحن نستفيد منهم في الجانب التعليمي،

أيضاً مسألة جائزة لماذا لا يكون ذلك، فهناك كثير من الدول تحاول أن تستفيد وتفيد حاجاتها وإمكانياتها.

المقارنة بين الخليج والهند مجحفة...، هذا صحيح، نتكلم هناك عن مليار نسمة ونحن نتكلم عن 30 مليوناً، لكن الحدث ليس الحجم والكم وكذا.

نحن نريد بهذه الفقرة أن نلقي الضوء على هذا الموضوع وبالتالي يمكن تطويره، ويمكن الحديث فيه بشكل مطول، فلايوجد شيء بشكل جاهز، لاشيء بزر سحري تضغط عليه وبالتالي تحل المشاكل كلها، ولا يوجد شيء في العالم أصلاً، أن أحداً يقول لك أفعل كذا تحصل على كذا، الإنسان هو يتعلم ويستفيد من تجارب الآخرين، لكن الاعتماد عليه هو بشكل أساسي، أما لماذا لم نأخذ اليابان وأخذنا الهند؟ طبعاً نحن ركزنا على التجارب الوسيطة في هذا الموضوع، الهند بدأت منذ ثلاثة عقود واستطاعت أن تحقق هذه الإنجازات، يعني الفجوة ليست بعيدة بيننا وبينهم بشكل هائل، أما اليابان فأخذت طريقها، كان يمكن أن نتعرض إلى دول غربية لكن هذه وصلت إلى مستوى متقدم، فعندنا المستوى الوسيط والمستوى الأدنى فنحن أخذنا الوسط تقريباً.

أيضاً بالنسبة لعنوان الندوة وعنوان الورقة، الحقيقة أنا في البداية عندما تمت دعوتي لإعداد هذه الورقة، ما كانت الصورة واضحة بالتحديد، هل الحديث عن كل آسيا أو عن دول معينة في آسيا، فتم الإتفاق أو التصور، عن الدول الأقرب لنا في آسيا، واخترت أنا ثلاث دول، أعطت أهمية أكبر للجانب الهندي لأسباب وضحتها خلال الورقة.

الرئيس

أشكر الأستاذ عمران سلمان باسمكم على ورقته وعلى ما قدمه من تعليقات وإيضاحات وأعتقد أن النقاط التي أثيرت وبخاصة قضية الدين والتعليم الديني والإسلام، سيكون هناك مجال لنقاشها في الجلسة العامة غداً، لأنها مرتبطة بالقضية، وقرار الرئيس الباكستاني مشرف له علاقة مباشرة بالموضوع تجاه المدارس والمساجد وما إلى ذلك، سيكون المجال خصباً لإشباعها.

الجلسة الثالثة

الهند ودول مجلس التعاون الخليجي
ورقة المحور الاقتصادي

إعداد الأستاذ فاروق لقمان*

المملكة العربية السعودية

* كاتب ومستشار صحافي ورئيس تحرير صحيفة «مايالام» (الناطقة بلغة أهل كيرلا والصادرة من جدة) رئيس تحرير سابق لصحيفة «عرب نيوز» السعودية .

الهند ودول مجلس التعاون الخليجي

أدى انتهاء الحرب الباردة إلى حدوث تغييرات كبيرة في النظام الدولي مما دفع معظم الدول إلى التكيف مع الواقع الجديد واللجوء إلى إعادة ترتيب سياساتها الدولية، وكان لا بد للهند هي الأخرى أن تتكيف مع التغييرات الجديدة ولاسيما إثر انهيار الاتحاد السوفييتي الحليف الاستراتيجي والاقتصادي الرئيسي لها. وقد أدى بروز قوة واحدة مسيطرة على العالم إلى إجبارها على التحرك بعيداً عن مبدأ عدم الانحياز والبحث عن معادلات جديدة في التسعينيات من القرن المنصرم.

سعت الهند إلى التكيف مع النظام الجديد جراء انتهاء الحرب الباردة بتحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة والعالم الغربي عموماً. وفي شرق آسيا أسفر بحث الهند عن علاقات جديدة إلى حدوث مزيد من الاتصالات مع دول منظمة جنوب شرق آسيا بموجب سياسة «الاتجاه شرقاً» التي بدأتها الدولة في التسعينيات. كما قامت بتنويع علاقاتها ببناء معادلات جديدة مع إسرائيل وتركيا وإيران. وفي الوقت الذي تسبب فيه هذا الاتجاه في حدوث بعض القلق لدى الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، فإن الحقيقة تظل متمثلة في أن العوامل الاستراتيجية والاقتصادية والثقافية قد دفعت بالهند إلى الحفاظ على علاقاتها التاريخية مع دول مجلس التعاون.

عاملان آخران في حقبة التسعينيات لعبا دوراً في إعادة رسم سياسة الهند الخارجية، الأول يتمثل في التغيير الواضح الذي أدخلته الهند على سياساتها الاقتصادية بالتخلي عن الأسلوب الاشتراكي المتزمت والمتمثل في هيمنة الدولة على عملية التنمية، فطبقت إلى حد ما السياسات التي تعطي الأولوية لقوى السوق والقطاع الخاص والسعي لإحداث مزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي. وقد تجاوب الاقتصاد الهندي بصورة جيدة مع السياسات الجديدة وبرز كواحد من أكثر اقتصادات العالم نمواً. وقد أدى ذلك بالإضافة إلى حصول الهند على القوة النووية

والصواريخ البالستية إلى جعل العالم يسعى لإعادة مكانة الهند ضمن التركيبة الاقتصادية العالمية الآخذة في الظهور. وعليه فإن هذين العاملين إلى جانب بروز الخطوط العريضة للنظام العالمي الجديد يشكلان الإطار الذي نقوم من خلاله بتقييم الوضع الراهن لعلاقات الهند مع دول مجلس التعاون الخليجي واتجاهها المستقبلي.

تاريخياً وجغرافياً ظلت التجارة والروابط الاقتصادية الأخرى تمثل المحرك الرئيسي لعلاقات الهند مع الخليج، نتيجة لذلك ساهم انتشار الإسلام في الهند منذ القرن التاسع على تقويتها. وعليه فإن من الطبيعي جداً، وبعد انتهاء عهد الاستعمار والإمبريالية في القرن العشرين عندما نالت الهند ودول مجلس التعاون الخليجي استقلالها، أن تنمو العلاقات الثنائية بسرعة. وفي حقيقة الأمر فإن التقارب التاريخي بين الهند ودول مجلس التعاون يبدو واضحاً من حقيقة أنه وحتى بداية الستينيات كانت العملة الهندية الروبية متداولة بشكل قانوني في بعض دول المجلس. وقد ساهمت الثروة المتزايدة لدول مجلس التعاون بارتفاع أسعار النفط وزيادة استهلاكه في الخارج منذ السبعينيات إلى إعطاء مزيد من قوة الدفع للتعاون الاقتصادي الهندي الخليجي، وبمرور السنين صار هذا التعاون يأخذ أشكالاً متعددة بمافي ذلك ازدياد حركة التجارة والعمالة والموارد المالية والاستثمارات. وقد أوضحت الأحداث خلال العقدين الماضيين بجلاء أن مصالح الهند صارت متشابكة مع استقرار ورفاهية دول مجلس التعاون لدرجة ان هذه العلاقات صارت تشكل جزءاً حيوياً من استقرار الهند الاقتصادي والاستراتيجي.

تعتبر الأزمة التي سببها غزو العراق للكويت مثالاً حياً على كيفية تأثير عدم الاستقرار في مجلس التعاون على الاقتصاد الهندي، كما حدث في عام 1990 عندما أثّرت الأزمة بصورة خطيرة على ميزان المدفوعات الهندي. فقد أدى غزو العراق للكويت إلى تعطيل النشاط الاقتصادي في المنطقة ورفع أسعار البترول الخام، وانهار ميزان المدفوعات الهندي مع ارتفاع فاتورة واردات البلاد من النفط وانخفاض تحويلات المواطنين الهنود العاملين في المنطقة. ومع تلاشي احتياطي البلاد من العملة الأجنبية كان لابد للهند أن تبحث عن قروض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كذلك أجبر غزو الكويت الهند على القيام بأكبر عملية

إجلاء جوي منذ الحرب العالمية الثانية لنقل مواطنيها العاملين في الكويت والعراق.

الأثر الذي أحدثه غزو الكويت وتسبب في هذه الحالة من عدم الاستقرار كان نتيجة للنمو المتسارع في علاقات الهند الاقتصادية مع مجلس التعاون في فترة السبعينيات والثمانينيات. ومع نمو الاقتصاد الهندي الذي تطلب زيادة في استهلاك الطاقة كان على الهند أن تتجه إلى مجلس التعاون لمواجهة احتياجاتها من النفط الخام ومشتقات البترول. ومن ناحية أرى أنه ومنذ إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والارتفاع في أسعار النفط، وجهت دول مجلس التعاون المصدرة للطاقة فائض بترولها لتطوير وتحديث اقتصادياتها. وقد أدى ذلك إلى حدوث طلب كبير في هذه الدول على عمال ومهنيين حيث أصبحت الهند التي يوجد لديها عدد كبير من العمالة المدربة المصدر الرئيسي لتوفير هذه العمالة. كذلك أدى تطور دول مجلس التعاون والارتفاع في مداخيلها الوطنية إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المنتجة في الهند.

وبمرور الزمن تضافرت كل هذه العوامل لبناء علاقات اقتصادية وتجارية قوية، ومع نهاية القرن كان هناك أكثر من أربعة ملايين هندي يعملون في الخارج ويرسلون إلى بلادهم تحويلات سنوية تبلغ نحو ستة مليارات من الدولارات. وتشير التقديرات إلى أنه ومن بين العمال الهنود فإن أربعة ملايين وخمسمئة ألف هندي يعملون في دول مجلس التعاون وحدها، وأن تحويلاتهم تصل إلى حوالي أربعة مليارات دولار. ويشكل الهنود أكبر جالية أجنبية في مجلس التعاون، متفوقين في أعدادهم على أولئك القادمين من دول مثل بنجلاديش ومصر وباكستان وسريلانكا والفلبين، وفي بعض دول المجلس تفوق العمالة الهندية أي عمالة أخرى ومن ضمنها الوطنية.

وإلى جانب التحويلات المالية فإن الهنود العاملين في دول المجلس أثبتوا أنهم يشكلون مصدراً هاماً لتحريك الموارد المالية. في عام 1998 وعندما قامت الهند بإصدار سندات مالية لجلب العملة الصعبة لدعم احتياطيها من العملات الأجنبية، شكل الاكتتاب بواسطة العمال الهنود الموجودين في دول المجلس حوالي نصف المبلغ الذي استطاعت الهند توفيره والبالغ خمسة مليارات دولار. كذلك توجه

القطاع المالي الهندي ممثلاً في البنوك وصناديق الاستثمار نحو الهنود العاملين في مجلس التعاون سعياً وراء الإيداعات والاستثمارات.

كذلك توفر دول مجلس التعاون سوقاً جيدة للصادرات الهندية، وفي عام 1999- 2000 بلغت قيمة صادرات الهند لدول المجلس 4.95 مليارات دولار. الجانب الآخر من المعادلة لا يقل أهمية حيث بلغت صادرات دول المجلس للهند 1.05 مليارات دولار، وعليه فإن التجارة في الاتجاهين وصلت إلى 12 مليار دولار. من الواضح أن كلاً من الهند ومجلس التعاون يقفان على رأس قائمة أهم الشركاء التجاريين لبعضهما البعض. وإذا نظرنا إلى تفاصيل هذا التبادل التجاري من جانب كل دولة على حدة، فإننا نجد أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر الشريك التجاري الأكبر للهند، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما 4.4 مليارات دولار في عام 1999 - 2000، وبلغت صادرات الهند للإمارات في نفس العام 2.07 مليار دولار وارداتها 2.3 مليار دولار، وليس كل هذه التجارة متعلقة بدولة الإمارات وحدها حيث إن صادرات كل من الإمارات والهند وارداتها تأتي من وتتجه إلى دول أخرى حيث إن جزءاً من التجارة غير الشرعية بين الهند وباكستان تتم عبر الإمارات.

تأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية كأكبر شريك تجاري للهند حيث يبلغ حجم التجارة بين البلدين 3.75 بليون دولار. في عام 1999 - 2000 بلغت صادرات الهند للمملكة 741 مليون دولار وارداتها 3.01 بليون دولار، وتحتل الكويت المركز الثالث حيث بلغ إجمالي حجم التجارة 2.07 بليون دولار في عام 1999 - 2000 شكلت صادرات الهند للكويت 154 مليون دولار وارداتها 1.91 بليون دولار. الشريك الرابع هو البحرين حيث بلغ حجم تجارتها مع الهند 435 مليون دولار حيث كانت صادرات الهند منها 60 مليون دولار عام 1999 - 2000 وارداتها 375 مليون دولار. في المرتبة الخامسة تأتي قطر حيث بلغ حجم التجارة مع الهند 245 مليون دولار كانت صادرات الهند منها 35 مليون دولار وارداتها من قطر 209 ملايين دولار. في المرتبة السادسة تأتي سلطنة عمان التي بلغ حجم تجارتها مع الهند 194 مليون دولار عام 1999 - 2000 كانت صادرات الهند منها 132 مليون دولار وارداتها من السلطنة 62 مليون دولار.

من هذه الأرقام يتضح أن عمان هي الدولة الوحيدة من بين دول المجلس التي تحظى معها الهند بفائض في ميزان المدفوعات.

توضح الإحصائيات التجارية أنه خلال التسعينيات تعرضت الهند لعجز مستمر في ميزان المدفوعات مع دول المجلس عموماً. في عام 1999- 2000 بلغ العجز مايربو قليلاً على ملياري دولار. ولكن إذا نظرنا إلى الوضع إجمالياً مع الأخذ في الاعتبار التحويلات التي تحصل عليها الهند من دول المجلس فإن الصورة سوف تختلف. فالعجز التجاري يتم تعويضه بتدفق التحويلات كما أن المعادلة تشير إلى حدوث فائض في الميزان الخارجي لصالح الهند. ولكن بخلاف ذلك فإن إجمالي المبالغ التي حصلت عليها الهند من التبادل الخارجي من دول المجلس كانت في حدود 9 مليارات دولار في العام 1999- 2000، وسيكبر المبلغ لأن هذه الأرقام لا تشمل صادرات الخدمات مثل برامج الكمبيوتر من الهند. وبصورة عامة فإن حوالي سدس أو ما يزيد على 15 في المئة من عائدات الهند من التبادل الخارجي تأتي الآن من دول المجلس.

التواجد الكبير للعمالة الهندية في دول المجلس مع تركيبة السلع التجارية التي تشملها التجارة بين الجانبين يوضح أن اقتصاديات الهند ودول المجلس أصبحت مكملة بعضها لبعض لتلبية احتياجات الجانبين الملحة. وكما هو متوقع فإن واردات الهند من دول المجلس يطغى عليها النفط الخام ومنتجات البترول التي تغطي حوالي 40% من إجمالي واردات الهند البترولية التي تبلغ حالياً حوالي 15 مليار دولار سنوياً. كذلك فإن دول المجلس تمثل مصدراً هاماً لمواد مثل النافتا والبروبين السائل وغاز البيوتين إلى جانب المنتجات البترولية السائلة الأخرى. ومع تطور دول المجلس ودعم مقدراتها الصناعية فقد تنوعت قاعدة الواردات. وعليه فإن دول المجلس بدأت أيضاً في تزويد الكيماويات العضوية وغير العضوية، المواد الراتنجية، المواد البلاستيكية، الأسمدة، المواد الحديدية وغير الحديدية، المعادن، الحديدالخرده، الورق، الجلود وبعض المواد المعدنية والمكائن. وتعتبر الإمارات العربية المتحدة المصدر الرئيسي لواردات الذهب إلى الهند.

قاعدة الصادرات الهندية تشمل تشكيلة من المواد التي تضم السلع الزراعية

والمنتجات الصناعية الخفيفة والثقيلة، وعليه فإن صادرات الهند الرئيسية لمجلس التعاون الخليجي تشمل أرز بسمتي وأنواعاً أخرى من الأرز والقمح والبهارات واللحوم والمنتجات البحرية والملابس الجاهزة والقطن والمنسوجات والأدوية والمنتجات الصيدلانية ومنتجات المطاط والبلاستيك والسلع المستخدمة في المشاريع والإنشاءات والمكائن والآلات ومعدات النقل. كما استطاعت الهند إحراز نجاحات في قطاع الخدمات وبرامج الكمبيوتر الذي أصبح يشكل مجالاً بارزاً لصادرات الشركات الهندية.

خلال السبعينيات والثمانينيات وفي الوقت الذي حصلت فيه دول المجلس على احتياطيات كبيرة من الدولارات من مبيعات النفط بدأت في تنفيذ برنامج لمساعدة الدول النامية، وحصلت الهند بدورها على مساعدات من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت لتمويل مشاريع تنموية. وعلى الرغم من أن الدعم الذي تم الحصول عليه من هذه الدول يشكل جزءاً يسيراً من إجمالي الدعم الذي حصلت عليه الهند من الدول المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية فإنه يمثل مؤشراً على متانة العلاقة بين الهند وهذه الدول.

أما خلال التسعينيات ومع انخفاض أسعار النفط ومواجهة دول المجلس التعاون نقصاً حاداً في السيولة نسبة لتدني العائدات انخفض بطبيعة الحال الدعم الاقتصادي للهند. وبدأت الهند أيضاً بتحرير اقتصادها والبحث عن تدفق الاستثمارات الأجنبية. وبالتالي فإن الاهتمام تحول إلى الاستثمارات في مشاريع مشتركة خاصة من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت، وقد أصبح هذا التوجه بمثابة طريق ذي اتجاهين حيث بدأت بعض الشركات الهندية أيضاً في الاستثمار في بعض دول المجلس.

ضمن أهم الاستثمارات المقترحة مشروع مشترك بقيمة مليار دولار بين مؤسسة النفط الكويتية ونظيرتها الهندية لبناء مصفاة بطاقة ستة ملايين طن في ولاية أوريسا، وفي المرحلة الأولى بينما كان نصيب كل من الجانبين 26 في المئة من المشروع مع قيام المؤسسة الكويتية بتزويد خمسين في المئة من احتياجات النفط الخام للمصفاة، قامت المؤسسة الكويتية بخفض التزامها ليصبح نصيبها في المشروع حصة اسمية. كذلك

بحثت الكويت إمكانية الاستثمار في مصفاة أخرى على الساحل الغربي للهند وأبدت الهند بعض الاهتمام بإنشاء مصانع للأسمدة تستخدم الغاز في الكويت وتهدف إلى استغلال فائض الغاز في الكويت لمواجهة احتياجات الهند المتزايدة من الأسمدة الكيماوية الرخيصة. ودرست الدولتان إمكانية التعاون في مجال البتروكيماويات، وأبدت الكويت رغبة جادة في نقل خبرتها في مجال الصناعات النفطية. وكانت الشركات الهندية قد لعبت دوراً في إعادة بناء الكويت بعد الغزو العراقي.

بدورها ظلت المملكة العربية السعودية هي الأخرى حريصة على الاستثمار في مشروع المصفاة في البنجاب غير أن المشروع لم يحرز تقدماً ملموساً. ورغم ذلك فإن هناك 15 مشروعاً سعودياً هندياً مشتركاً حالياً في مختلف مراحل التنفيذ، وقد جرت بعض المناقشات حول اتفاقية لحماية الاستثمارات، وأقامت الإمارات العربية المتحدة حوالي 20 مشروعاً مشتركاً في الهند معظمها في القطاع الخاص. ومن أهمها مشروع لتصنيع منصات حفر آبار البترول في البحار وعلى الشواطئ في ولاية ماهراشترا- عاصمتها مومباي قلب الهند الاقتصادي. الشركات الهندية لديها هي الأخرى حضور فعال في الإمارات، وفي منطقة جبل علي الحرة ومن بين 900 شركة أقامت لها وحدات في المنطقة هناك 161 شركة هندية وهو أكبر عدد من أية دولة. ومن بين هذه الشركات 56 مشروعاً مشتركاً. وتبحث الشركات الهندية الآن عن فرص في منطقة السعديات الحرة. ومؤخراً قامت بعض شركات الكمبيوتر الهندية الرئيسية مثل ساتيا وإنفوسيس بفتح مكاتب لها في دبي في إشارة إلى أن برامج الكومبيوتر يمكن أن تشكل المجال التالي للنمو في التجارة الثنائية. كذلك فإن عمان وقطر والبحرين قامت بنشاطات لإنشاء مشروعات مشتركة مع الهند من أهمها المصنع الهندي العماني للأسمدة في عمان.

إن تنوع علاقات الهند مع دول مجلس التعاون الخليجي تشير إلى توافق متنام، وعلى كل فإن فترة التسعينيات شهدت الهند وهي تقوم بتنويع علاقتها مع دولٍ بخلاف مجلس التعاون الخليجي مثل إيران وتركيا وبالخصوص إسرائيل. وقد تسببت علاقات الهند المتزايدة مع إسرائيل في إثارة بعض القلق في أوساط الدول

الخليجية، وهناك شعور بأنه، وعلى الرغم من التوافق المتزايد في المجال الاقتصادي، فإن علاقات الهند الدبلوماسية والسياسية مع مجلس التعاون الخليجي ليست في ذات الدرجة من القوة كما كانت في السابق، وأن هناك شيئاً من التباعد. ومن دون شك فإن سياسة الهند الخارجية في منطقة غرب آسيا قد شهدت تحولاً. لقد تخلت الهند عن أسلوبها الذي اعتادت عليه في الماضي عندما كان اهتمامها منصباً على علاقاتها مع الدول العربية الواقعة على الخليج ووقفت معها في كل القضايا في المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة.

وخلال التسعينيات كان هناك عاملان قد أثرا في الهند، أولاً ازدياد المقاومة في كشمير واعتقاد الهند بأن دعم باكستان للجماعات الإسلامية قد حظي ببعض الدعم من العالم العربي، كذلك فإن الهند تشعر بالانزعاج من الموقف المؤيد لباكستان من جانب العرب في منظمة المؤتمر الإسلامي، وتقول الهند إن منظمة المؤتمر الإسلامي قد تجاهلت حقيقة أن الهند تضم واحدة من أكبر التجمعات الإسلامية (150 مليوناً) في العالم.

وتزامنت الأزمة في كشمير مع انهيار الاتحاد السوفييتي الذي لعب دوراً أساسياً في تكوين مواقف الهند الأمنية والاستراتيجية كما أن الأزمة أيضاً تزامنت مع الحرب الأهلية في أفغانستان ووصول حركة طالبان المدعومة من باكستان إلى السلطة. وعليه فإن الهند سعت إلى حشر باكستان في زاوية ضيقة عن طريق تقوية علاقتها مع تركيا وإيران، هذا الدافع نفسه جعل الهند تعمل على زيادة روابطها مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وتتذرع الهند بحجة أنه إذا كان بإمكان الولايات المتحدة الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع كل من إسرائيل والعرب فإنه ليس هناك ما يمنع الهند من عمل نفس الشيء.

كذلك فإن انهيار الاتحاد السوفييتي والغطاء الأمني الذي كان يقوم بتوفيره، إلى جانب القوة المتزايدة للصين والوضع المتوتر في كشمير، دفع الهند إلى إكتساب وضع الدولة النووية لتقوية مناخها الأمني. وعلى الرغم من أن تفجيرات الهند النووية في عام 1998 قد أدت إلى رد فعل قوي في الولايات المتحدة والغرب، استطاعت الهند احتواء الأضرار باستغلال التنافس المتنامي بين الولايات المتحدة

الأمريكية والصين. وخلال العامين الماضيين كان هناك تحسن ملحوظ في العلاقات الهندية الأمريكية، وتعتبر الولايات المتحدة الشريك التجاري الرئيسي للهند وأكبر المستثمرين الأجانب، كما أن البلدين يقومان حالياً باستكشاف مجالات للتعاون في الدفاع والأمن.

هذا التحول في سياسة الهند الخارجية كان له أيضاً أثره في علاقات الهند مع مجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من أن الهند ما تزال مستمرة في التصويت لصالح القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة فإنه ومن دون شك خفت حماسة الهند للقضية العربية. ويبدو أن التحول في العلاقات السياسية كان له أثره في الروابط الاقتصادية خلال حقبة التسعينيات. وليس من المستغرب أن نرى عدداً من المقترحات خاصة تلك المتعلقة بالاستثمارات في المشاريع المشتركة في تكرير النفط والبتروكيماويات قد انتهت إلى لاشيء. ومن ناحية أخرى يمكن القول إنه وبما أن القطاع الخاص الهندي نشيط للغاية ولا يحتاج إلى دعم الحكومة من أجل المشاريع المشتركة، فإن غياب النمو السريع في العلاقات التجارية لا علاقة له بحالة العلاقات الثنائية. وسيكون من المفيد بحث علاقات الهند التجارية مع الولايات المتحدة حيث إنه خلال التسعينيات ازدادت المبادلات التجارية والاستثمارات بصورة كبيرة على الرغم من أن الانفتاح في العلاقات الدبلوماسية حدث بنهاية العقد. وتعزى حقيقة أن الولايات المتحدة تمثل الشريك التجاري والاستثماري الأكبر للهند إلى ديناميكية القطاع الخاص في كلا البلدين.

ربما لاحظت دول مجلس التعاون الخليجي أنه وبعد تحرير الهند لاقتصادها في بداية التسعينيات أصبحت مبادرة القطاع الخاص وليس الحكومة هي المحرك الرئيسي لتدفق التجارة والاستثمارات والأموال. على سبيل المثال في شهر يوليو من عام 2001 قامت مؤسسة تنمية التجارة الهندية المملوكة للدولة بإغلاق مكتبها في دبي لأسباب غير سياسية البتة. فقد أغلقت المؤسسة نشاطاتها لأنه لم يكن هناك تبادل تجاري كاف يتم عبر هذه الوكالة، على الرغم من أن تجارة الهند مع دبي ظلت في ارتفاع نسبة للنشاط المتزايد للقطاع الخاص. ومثال آخر فإن الاستثمارات الهندية في جبل علي بالإمارات العربية المتحدة يعود الفضل فيها بالكامل للقطاع الخاص وليس

لدعم الحكومة، لكن ذلك لا يعني أن العمل الحكومي غير ذي أهمية. وحين تعترض الاستثمارات الخاصة عوائق مثل الأطر القانونية وسياسيات الضرائب فإن الغرف التجارية الرئيسية في الهند تعمل بنشاط كبير مع مثيلاتها في بعض دول المجلس من أجل تحديد العوائق والسعي لدى الحكومات لإزالتها، ويمثل هذا الاتجاه فعلاً المدخل إلى النمو المستقبلي في العلاقات الاقتصادية. ويتعين على الغرف التجارية في دول المجلس زيادة تعاونها مع الغرف الهندية، وعلى الجانبين العمل مع حكوماتهم لإزالة العوائق التي تعترض تدفق التجارة والاستثمارات.

يبدو جلياً مما سبق أنه وخلال السنتين الماضيتين لاحظت الهند التحول في علاقاتها السياسية مع العالم العربي وقامت ببعض التحركات الجديدة. في شهر يناير عام 2001 قام وزير الخارجية الهندي جاسوانت سنج بزيارة المملكة العربية السعودية وكانت الأولى التي يزور فيها وزير خارجية هندي الرياض. وكذلك قام وزير الداخلية الهندي أدفاني مؤخراً بزيارة الإمارات العربية المتحدة. هذه المبادرات وغيرها تزامنت مع التقارب الهندي المتزايد مع إيران، ومن الواضح أن الهند تركز اهتمامها مرة أخرى على منطقة الخليج.

تقول تريسيا شافر الخبيرة في شؤون جنوب آسيا لدى مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن إنه قبل عشر سنوات كانت الهند تنظر إلى الشرق الأوسط بحثاً عن حلفاء إقليميين، ولكن تغير ذلك منذ نهاية الحرب الباردة. وتقول شافر: «ما حدث في السنوات العشر الأخيرة هو أن علاقات الهند مع الدول العربية قد تحولت من ناحية الاهتمام. وفي الأيام الأولى لحركة عدم الانحياز كانت مصر أكبر شركاء الهند الإقليميين كما أن الهند أقامت علاقات هامة مع العراق التي لم تكن على وفاق مع الباكستانيين، غير أن العقد الذي أعقب نهاية الحرب الباردة شهد انحساراً في العلاقات الهندية المصرية بسبب غياب الدوافع الاقتصادية للحفاظ على هذه العلاقات. كما أنه ومنذ عام 1990 ظل العراق معزولاً تحت طائلة العقوبات الدولية على الرغم من رغبة نيودلهي في أن ترى نهاية لها، وقد دفع ذلك الهند إلى تحويل اهتمامها بصورة متزايدة نحو الدول الخليجية وإيران» وتقول شافر: «الجهات التي تعمل الهند معها بحيوية هي تلك الدول التي تستورد منها كميات

مقدرة من النفط والغاز، وهي المملكة العربية السعودية وإيران وبعض الدول الخليجية الصغيرة بينما تهدف محاولات بناء العلاقات السياسية إلى تعزيز الاقتصاد».

تبقى الحقيقة وكما أبرزتها أزمة الكويت أن مصلحة الهند الاقتصادية والاستراتيجية في دول مجلس التعاون الخليجي كبيرة بحيث يصعب تجاهلها، لأن الهند تتأثر مباشرة بأية حالة من عدم الاستقرار في المنطقة، ولا ترغب في حدوث أية نزاعات تؤثر في سلام وأمن الدول الخليجية. وكما قلت آنفاً فإن اعتماد الهند على إمدادات الطاقة من المنطقة والخير الذي يجنيه مواطنوها المغتربون في دول المجلس سوف تستمر في دفعها للمحافظة على علاقاتها مع هذه الدول.

حدد المدير السابق لمعهد الدراسات والتحليلات الدفاعية في الهند جاسيت سنج بوضوح العوامل التالية باعتبارها التي تحكم مصالح الهند في المنطقة :

- الروابط التاريخية/ الثقافية / الحضارية.
- الإمدادات المستمرة من النفط بأسعار معقولة.
- الحصول مستقبلاً على الغاز الطبيعي.
- سلامة وأمن ممرات الاتصالات البحرية.
- الوصول إلى آسيا الوسطى عبر إيران.
- مراقبة أي تطرف ديني و/ أو إرهاب عبر الحدود (أو دعمه) يأتي من المنطقة أو المناطق المحيطة بها.
- سلامة وأمن المواطنين الهنود (3.8 مليون) المغتربين في المنطقة.
- استمرار التحويلات المالية للعمالة الهندية في الخارج.
- علاقات صداقة جيدة مع الدول الإسلامية.
- السعي للتعاون من أجل السيطرة على تجارة المخدرات وانتشار الأسلحة في المنطقة.

- تسهيل سفر الحجاج إلى الأراضي المقدسة.

فينما تلعب كل هذه العوامل الدور المطلوب منها وبالنظر إلى المستقبل فإن مجلس التعاون سوف يستمر يمثل لاعباً هاماً عندما يتعلق الأمر بتحديد الأمن الاقتصادي للهند.

خلال التسعينيات أدت الإصلاحات الاقتصادية إلى تحسين أداء الهند، ونما إجمالي الناتج المحلي بنسبة تزيد على ستة في المئة سنوياً مما جعل اقتصاد الهند واحداً من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم.

استهلاك البلاد من الطاقة يرتفع بسرعة، ومع تذبذب نصيب الإنتاج المحلي في استهلاك البترول فإن اعتماد الهند على واردات النفط يزداد هو الآخر. لقد ارتفعت الواردات بدرجة كبيرة من منتصف الثمانينيات حينما غطت حوالي خمس استهلاك البلاد من البترول. ومع توقف إنتاج الهند المحلي في حدود 3.3 مليون طن طوال التسعينيات فإن الواردات حالياً تشكل ما يزيد على ثلثي استهلاك البترول السنوي الذي يبلغ 90 مليون طن.

التوقعات تشير إلى أن إجمالي الناتج المحلي للهند سوف يستمر بالنمو بالمعدل الحالي وهو من ستة إلى سبعة في المئة سنوياً، وسوف يصبح اقتصاد الهند بحجم ترليون دولار ليصبح واحداً من أكبر خمسة اقتصادات في العالم بحلول عام 2010 أو في حدود ذلك التاريخ. يتوقع أن يرتفع استهلاك منتجات البترول إلى ما بين 350 و 400 مليون طن بنهاية العقد الحالي، وسوف يجعل هذا الهند مع الصين إحدى أكبر سوقين للطاقة في آسيا.

ومع النفط سيلعب الغاز الطبيعي الذي يشكل حالياً حوالي عشرة في المئة من استهلاك الطاقة في الهند دوراً متزايداً. الطلب الحالي على الغاز الطبيعي يزيد قليلاً على 100 مليون متر مكعب يومياً مقابل الكمية المتوفرة وهي 76 مليون متر مكعب. متوسط إنتاج الغاز الطبيعي خلال فترة 1997 / 1998 كان 23 مليار متر مكعب ويتوقع أن يرتفع في السنتين إلى الثلاث سنوات القادمة. بحلول عام 2007 فإنهم يتوقعون أن يبلغ الطلب إلى حدود 200 مليون متر مكعب يومياً. وعلى الرغم من أن

الهند لا تستورد أي غاز طبيعي في الوقت الحالي فإن من المتوقع أن تبدأ الواردات اعتباراً من عام 2001 - 2002.

برز بحث الهند عن إمدادات النفط والغاز كعامل هام في علاقاتها مع الدول الآسيوية، وفي السنوات الأخيرة سعت البلاد إلى تنويع مصادر الإمداد، وتقوم مؤسسة النفط والغاز الطبيعي الهندية المملوكة للدولة بتوسعة مشاركتها في عمليات الاستكشاف والإنتاج الخارجية، وقد وقعت في شهر يونير اتفاقية لاستثمار ما يزيد على مليار دولار في أحد حقول النفط الروسية. وتقوم المؤسسة بالتفاوض حول شراكة في اليمن وتونس وإيران والعراق وفيتنام وجزيرة سخالين وماليزيا. لقد كان من ضمن العوامل التي أدت إلى عقد قمة يوليو بين الهند وباكستان في منطقة أجرا الاقتراح الخاص ببناء خط أنابيب للغاز الطبيعي بتكلفة 3 مليارات دولار من إيران إلى الهند عبر باكستان. وسوف يساعد هذا الخط الدول الثلاث دون استثناء كما سيؤدي إلى خفض سعر الغاز في الهند بنسبة كبيرة ويساعد إيران على إيجاد سوق مستقر على المدى الطويل لاحتياطيها من الغاز، كما يمكن باكستان التي تحتاج إلى العملة الصعبة من الحصول على 500 مليون دولار سنوياً في شكل رسوم ترانزيت. غير أنه في ظل العداوة المستمرة بين الهند وباكستان فإن خط الأنابيب سيبقى في طور التخطيط، كذلك فإن الهند ظلت تقوم بتطوير مصادر لإمدادات الغاز الطبيعي عبر عقود للغاز السائل مع قطر ودول أخرى، وتأمل الهند في حدوث تغيير في سياسة بنجلاديش تتيح لها استيراد الغاز من ذلك البلد.

كان هناك الكثير من التكهنات بخصوص الغاز الوارد من آسيا الوسطى، ولكن هذا الأمر سوف يتطلب إما بناء خط أنابيب عبر إيران أو آخر عبر أفغانستان. ومن الواضح أنه إذا قدر للحرب الأهلية في أفغانستان أن تنتهي (لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية) وإذا نجحت الهند وباكستان في تسوية خلافاتهما، فإن الهند لا محالة سوف تتجه إلى آسيا الوسطى كمورد لإمدادات الطاقة. وعلى كل حتى لو نجحت جهود التنويع فإن إحتياجات الهند يقدر لها أن تزداد بسرعة تجعل دول المجلس المصدر الرئيسي للنفط لسنوات عديدة قادمة. وبينما سيؤدي ذلك فعلاً إلى حدوث تناقض واضح حيث تتعرض المصالح الهندية إلى الضرر كلما سجلت أسعار النفط ارتفاعاً

كبيراً فإنه إذا ما انهارت هذه الأسعار فإن الفوائد التي تجنيها الهند سوف تكون محدودة بسبب الانكماش في الفرص الوظيفية وفي أسواق التصدير في دول مجلس التعاون الخليجي.

عامل الطاقة هذا يشير بوضوح إلى أن للهند مصلحة في السلام والاستقرار في منطقة الخليج وحماية الممرات البحرية المستخدمة في نقل النفط. ومع مقدرتها النووية وطاقاتها العسكرية الكبيرة فإنها قد تصبح شريكاً طبيعياً في أي اتفاق أمني مستقبلي في الخليج، كذلك بإمكانها أن تلعب دوراً بالعمل سوية مع دول المجلس لضمان أمن وسلامة الملاحة البحرية في المنطقة.

باستطاعة دول المجلس استخدام الطاقات المتوفرة لدى الهند للمساعدة في تنويع اقتصادياتها. وقد أظهرت حقبة التسعينيات أن الاعتماد على االنفط وحدهيجعل دول المجلس عرضة لتقلبات أسعار البترول، ويتعين على هذه الدول تطوير مصادرأخرى للدخل، وبما أن الزراعة والصناعة يوفران مجالاً محدوداً، فإنه يتعين على مجلس التعاون استكشاف الطاقات الكامنة في قطاع الخدمات خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات. وتعتبر الهند واحدة من أكثر الدول تقدماً في تطوير برامج الكومبيوتر. ومن المتوقع أن تزيد صادرات الهند من برامج الكومبيوتر على 8 مليارات دولار في العام الحالي وتصل إلى 50 مليار دولار بحلول عام 2008، وتقوم حالياً أكثر من200 شركة من كبرى شركات العالم الخمسمئة الواردة في تصنيف مجلة فورشن بالحصول على احتياجاتها من برامج الكمبيوتر من الهند. وحالياً فإن حوالي 40 في المئة من كافة المشاريع التكنولوجية الجدية في وادي السيليكون مهد صناعة الكومبيوتر في الولايات المتحدة يقوم بها الهنود.

بإمكان مجلس التعاون أيضاً التوجه إلى الهند لتحديث خدمات التعليم والصحة في دوله.

ونحن نتطلع إلى المستقبل فإن مجال التعاون الاقتصادي الثنائي بين الهند ودول المجلس سيظل قابلاً للاتساع إلى عدة عقود قادمة إلا إذا حدث ما لا يقع في الحسبان في الوقت الحاضر والمستقبل المنظور.

المناقشات

الجلسة الثالثة

الخميس 17 / 1 / 2002 - 4:30 إلى 6:00 مساء

موضوع النقاش: الهند ودول مجلس التعاون الخليجي: المحور الاقتصادي

رئيس الجلسة: السيد عبد الملك الحمر

معد ومقدم الورقة: السيد فاروق لقمان

الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم،

نبدأ الجلسة الثالثة، ومحاضرنا الأستاذ فاروق محمد علي لقمان، من مواليد عدن ومقيم في المملكة العربية السعودية، ومن رجالات الرأي العام، بمعنى أن له باعاً في الصحافة حيث بدأ والده بإصدار أول جريدة في عدن 1939 ثم أصدر مع آخرين في المملكة العربية السعودية أول جريدة باللغة الإنجليزية اسمها (Arab News)، كما أصدر جريدة خاصة بلغة كيرالا ميلانم، ويقال شعبياً إن كيرالا أصلاً من خير الله، أي خير الله حولت إلى كيرالا، وللأستاذ فاروق لقمان عمود خاص بـ « عالم بلا حدو د» في الشرق الأوسط ثم في « الاقتصادية» لفترة طويلة، كما ألف بعض الكتب، منها كتاب له لمسات خاصة عن الهند، حيث إنه درس كذلك الهند، وعنوان هذا الكتاب «توابل هندية » وهي ليست التوابل المأكولة ولكنها عبارة عن (80) حكاية عن الهند، وقد درس في عدن ثم درس في الهند، ثم درس في نيويورك وحصل على ماجستير في الصحافة، موضوعه كما تعلمون هو «الجانب الاقتصادي للهند وتعاونها مع دول الخليج ».

فاروق محمد علي لقمان

بسم الله الرحمن الرحيم، الصلاة والسلام على نبينا الكريم، أيها الإخوة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

علمتني الصحافة فيما علمتني ضرورة الإيجاز، ولهذا أنا لاختصار الوقت سأقدم موجزاً للورقة التي أمامكم حتى لا أكرر نفسي، الشيء الآخر أنه في علم الصحافة، العنوان يدل على المادة أو يدل على الخبر، ثم المقدمة التي تعطي ملخصاً لما سيأتي، ولهذا بعد ما أعددت الورقة عملت موجزاً تقريباً بحجم العمود الذي كنت أواظب على كتابته عدة سنين بعنوان «عالم بلا حدود» كان في الشرق الأوسط ثم في الاقتصادية، وهناك بعض صحف أخرى تنشره في اليمن، تعيد نشره، فما

كتبت مقالاً تجاوز (300) كلمة إلا فيما ندر، وهذه واحدة من أندر الأوقات التي اضطررت أن أكتب فيها مقالاً مطولاً، وهذا أسميه «مقالاً مطولاً» وليس ورقة، لأني حرصت أن يكون بأسلوب المقال الصحفي، ولذلك فهو يخلو من التنظير، يخلو من التفلسف، معلومات استقيتها من مصادر، ذهبت هناك لمقابلتها في نيودلهي، وذهبت هناك لمدة ثلاثة أسابيع في نيودلهي في أغسطس الماضي، لكنه كان علي أن أقدم الورقة في أكتوبر، وسأقرأ عليكم الموجز، وأنا لا أدافع، ولا أعتذر عما قاله الآخرون في هذا المقال في الورقة التي عندكم، فأنا عملته بأسلوب التحقيق الصحفي (FACTS) بقدر الإمكان، فالموجود كما يلي :

خلال ثلاثة أسابيع قضيتها في العاصمة الهندية لإعداد هذه الورقة أو بالأصح هذا المقال المطول، تبين لي مدى الأهمية البالغة التي تعلقها الهند على علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع دول مجلس التعاون العربية، والأسباب واضحة كما ترون في المقال منها : أولاً، هناك حوالي أربعة ملايين هندي مغترب في المنطقة، يحولون سنوياً إلى بلادهم ما لا يقل عن 6 مليارات دولار، هذا التقدير وأنا أعتقد أنه أكثر، لأنهم عندما يعودون إلى بلدانهم في الإجازات، يأخذون معهم المزيد من المال، وهذا المزيد من المال لا يعلن عنه، وليس عن طريق البنوك، وإنما نقداً (cash) أو عن طريق ما يسمى بالأردو " الحوالة " وهذه صناعة متكاملة في حد ذاتها كبيرة جداً، فلا أحد يعلم كم المبالغ التي تروح عن طريق الحوالة، لأنه أرخص من البنوك، وليس فيها خدمات تلكس، ولا عمولات بنكية، فلا نعرف كم من ملايين أخرى تحول ثم إن نفقاتهم أثناء إقامتهم في الخليج محدودة جداً، وأنا كرئيس تحرير جريدة تصدر باللغة الهندية، وقبلها كنت رئيس تحرير جريدة تصدر باللغة الإنجليزية، وقمت بتدشين جريدة بالأوردو ثم الاقتصادية، أعرف أن مصاريفهم محدودة للغاية، لأنه في بعض الأحيان (121) شخصاً يعيشون في شقة واحدة، كل أربعة في غرفة، يستأجرون طباخاً، ويشتركون في الإيجار، وفي فواتير الكهرباء والمطبخ طبعاً، فأكثرهم تبذيراً ربما ينفق (450) ريالاً في الشهر تقريباً المعدل (350) بما فيه الأكل، وبعد سنتين يأخذ (الكاش) معه، إما عن طريق الحوالة كما قلت، أو عن طريق شيك مصرفي، فالإنفاق محدود والجماعة الذين يتكلمون عن وجوب إغراء بعضهم بالتجنيس، أعتقد كانوا يفكرون، كما دار في الصحافة السعودية، أن كثيراً

من الناس إذا ما جنسوا يبقون دون سفر، أو إذا أعطيت لهم إقامات طويلة الأمد يبقون حيث هم ويصرفون فلوسهم ويشترون عقارات في بلد إقامتهم، اطمئناناً إلى أن هذا وطنهم، لكن هذا شيء قد لا يتحقق في حياتنا، أن نجنس مئات الألوف أو حتى عشرات الألوف من الهنود، والأمل وطيد في أن اليمن بدخولها مجلس التعاون تضيف حوالي (20) مليون مواطن عربي إلى دول مجلس التعاون.

ثانياً، حوالي نصف المغتربين من الهنود ينتمون إلى ولاية واحدة وهي كيرالا التي تعاني نسبة عالية من البطالة تبلغ حوالي ثلاثة ملايين من عدد سكان لا يتجاوز (30) مليوناً، هناك 3 ملايين عاطل وعندنا مليونان أو أكثر في السعودية وفي الإمارات، أي في كل دول مجلس التعاون، فاعتماد ولاية كيرالا على مجلس التعاون اعتماد كامل شامل، والله ما لقيت واحداً في ولاية كيرالا إلا وله قريب أو نسيب في دول مجلس التعاون خصوصاً في منطقة واحدة اسمها مال بوروم أعطت وحدها دول مجلس التعاون مليون نسمة.

ثالثاً، بالمقابل تستورد الهند معظم احتياجاتها النفطية ومشتقاته من دول الخليج، وتسدد ثمنه من المال الذي يحوله المغتربون، هي تصدر لناعمالة ماهرة وشبه ماهرة، وتسدد قيمة النفط من الحوالات يعني 6 مليارات أو 8 مليارات، عندها ما يكفي لذلك، العمالة الهندية، تحويلات المغتربين، شراء النفط، هو الذي يسمى بالإنجليزية (quid pro quo) أعطينا لكم عمالة أعطينا لكم نفطاً.

رابعاً، تصدر الهند منتجات متعددة الأنواع إلى المنطقة، لكنها لا ترقى نوعاً أو كماً إلى مستويات الدول الغربية واليابان، ومع ذلك باستطاعة دول المجلس الاستفادة من إنتاج الهند الغزير من برامج الكمبييوتر، وأهم من ذلك الاشتراك مع الشركات الهندية في إقامة مصانع مشتركة بالمعرفة الهندية، ورأس المال العربي، والتدريب المهني لأبناء المنطقة، هنا وهناك، وهذا موضوع أثير من قبل، حتى نستكمل المعاهد الضرورية، أنا أعتقد أن هذه ضرورة ملحة، كما أنه مثلما ذكر أحد الإخوان بالمقارنة بتكاليف التعليم في أمريكا وتكاليفه في الهند نستطيع أن نستورد الخبرات الهندية اليوم بسعر أقل من أسعار المهارات والكفاءات الإنجليزية والأمريكية والكندية والأسترالية وغيرها.

خامساً، الهند ستظل في حاجة متزايدة للنفط العربي ومشتقاته، كما سنظل نحن في حاجة إلى العمالة الماهرة وشبه الماهرة الهندية في المستقبل المنظور، وأمامنا الولايات المتحدة وأوروبا وطبعاً ألمانيا التي تستورد قطاعات هندية بأعداد كبيرة جداً، وأخيراً انضمت إليهم، وهذا الذي أثار استغرابي، تايوان، تايوان الآن تطلب 20 ألف هندي للـ (Software)، فهذه الحاجة للنفط أكدها الاتفاق الأخير بين الهند وقطر لاستيراد الغاز الطبيعي، طبعاً مشروع استيراد الغاز تحت البحر ألغي، الآن يتم بالناقلات.

سادساً، سنظل في حاجة إلى عمالة هندية، أنا قرأت في مقالة في إحدى الجرائد البحرينية منذ شهرين عندما كنا هنا، تقول إنه حتى عام (2025) وأنا اعتقد أنها ستكون أطول، وأنا أقول إنه ليس هناك ما يمنع من أن نستعين بمهارات قليلة التكلفة من كل الأنواع ومن كل مراحل التعليم، هذا قد يؤدي إلى تقوية الروابط عموماً بين الكتلتين، كما كان في الماضي، حتى قبل الإسلام وبعده، في الدرجة الأولى بين ساحل ملبار الذي هو كيرالا حالياً، وبين حيدر أباد، ولاية حيدر أباد، أيام نظام الأمير علي خان، والخليج وما كان يسمى حضرموت يعني جنوب اليمن، كما كنا في الماضي نهاجر إلى ملبار أو إلى حيدر أباد للعمل أو للتجارة، الآن هم يأتون إلينا، وهذا ذكرته في أكثر من مقال عن الهجرة المعكوسة الآن، وهذه الهجرة الهندية ليست جديدة، هم أول من جاؤوا إلى جنوب اليمن جاؤوها مع الغزو البريطاني لعدن سنة 1839، الجيش كان هندياً والقيادة فقط بريطانية، ثم جاءت القيادة هندية، الخدمة العامة هندية، الأطباء طبعاً هنود، وهذا يشير إلى التقدم العلمي الكبير للهند في الماضي، المحامون هنود، والمهندسون هنود، عمال الطرقات هنود، الذين كانوا يفرشون الإسفلت هنود، ولأنهم كان بعضهم مسلمين تزاوجوا مع أهل اليمن واستوطنوا، بريطانيا كانت تستعمر الهند ومستعمرة عدن، فكان الهندي لا يحتاج تأشيرة، إلا بجوازه الهندي إلى وقت قريب بانتهاء الاستعمار البريطاني، وهكذا نحن كنا بالنسبة للهند، وكثير منا درسوا في الهند، وتعليقاً على الأخ الكريم الذي تكلم أولاً، الدراسة في الهند رخيصة إلى الآن، فربما 3 آلاف روبية تغطي نفقات طالب كل شهر أي 300 درهم، حقيقة، إن الاستعمار البريطاني لعب دوراً في توثيق هذه العرى بين المنطقة وبين الهند من زمان، وكثير من أهل اليمن درسوا في الهند،

متأثرين بالمدرسين الذين جاؤوا يعلموننا، معظم المدرسين الذين كانوا في المنطقة جنوب اليمن، عدن خصوصاً، كانوا هنوداً، علوم جغرافية، رياضيات، رياضة بدنية، وغيرها، وبعد ذلك راحوا درسوا هناك، وأنا درست هناك لكن أولادي رفضوا أن يدرسوا هناك، يريدون لندن.

سابعاً، يجب أن ننتظر وننتظر نتائج الأحداث التي جرت وتجري في أفغانستان على المنطقة بأسرها بما فيها دول شبه القارة ومجلس التعاون، بعد أن قدمت ورقتي، ينقصها الكثير لأنني قدمتها في أكتوبر للدكتور عبد الله.

نقطة أخرى هي، تزايد أواصر التعاون بين الهند وإسرائيل، هذه أضفتها بالقلم مؤخراً لأن هذا واضح الاتجاه.

هذا الآن موجز الورقة التي معكم، لكن هناك بعض النقاط التي أود أن أقرأها والتي أخذتها من مصادري.

أنا كتبت مصادري كلها بالإنجليزية، الكتب إنجليزية، الأساتذة إنجليز، وكتبت المقالة بالإنجليزية، حيث وجدت كل المادة التي أمامي إنجليزية، أسهل لي أن أفتح الكمبيوتر وأكتب المقال وبعد ذلك ترجمته إلى العربية، فالجواب على الأخ الذي أشاد بدور الترجمة، فالمقال هذا موجود باللغة الإنجليزية عند الأستاذ مدير المشروع الدكتور عبد الله، لمن شاء أن يأخذه مرجعاً.

هذه الأهداف التي ذكرتها لي المصادر منها (GASET SING)، المدير السابق لمعهد الدراسات والتحليلات الدفاعية في الهند، قال : هذه مصالحنا وهذه أهدافنا في دول المجلس، مع الاحترام والتقدير الكبير لدول المجلس، لأنهم معتمدون عليكم.

الروابط التاريخية والثقافية والحضارية، السلام والاستقرار في منطقة الخليج والمناطق المحيطة بها، هذه أهدافهم وتمنياتهم، المصالح الاقتصادية التجارية، طبعاً اليوم تصل إلى (10) مليارات دولار، عملة صعبة، لو باعوا كل إنتاجهم للمانجو، لما تجاوز (10) ملايين دولار، الإمدادات المستمرة من النفط بأسعار معقولة، الحصول المستقبلي على الغاز الطبيعي، هذا كان قبل قراءتي خبر الاتفاق مع قطر بتزويد الهند

بالغاز الطبيعي، سلامة أمن ممرات الاتصالات البحرية، الوصول إلى آسيا الوسطى عبر إيران، هذا قبل أحداث سبتمبر، وما حدث وما يقال عما يجري من تقارب بين إيران والولايات المتحدة، والتقارب كبير بين الهند والولايات المتحدة أيضاً، الآن مراقبة أي تطرف ديني أو إرهاب عبر الحدود أو دعمه، يأتي من المنطقة أو المناطق المحيطة بها، سلامة أمن المواطنين الهنود حوالي (4 ملايين) وأنا أعتقد أن العدد أكثر، وأميل إلى زيادة 20% على الأرقام التي لدينا في المنطقة أو التي تصرفها السفارات، استمرار التحويلات المالية للعمالة الهندية في الخارج، التحويلات - أنا قلت ثلاثة أنواع، واحدة عن طريق البنوك وواحدة يأخذها في جيبه، وواحدة عن طريق الحوالة - علاقات صداقة جيدة مع الدول الإسلامية، طبيعي هذا، السعي للتعاون من أجل السيطرة على تجارة المخدرات وانتشار الأسلحة في المنطقة، تسهيل سفر الحجاج إلى الأراضي المقدسة، هذا الرجل الذي يتكلم مسؤول معهد الدراسات والتحليلات الدفاعية، فيما تلعب كل هذه العوامل الدور المطلوب منها والنظر إلى المستقبل، فإن دول مجلس التعاون سوف تظل تشكل عاملاً هاماً فيما يتعلق بأمر تحديد الأمن الاقتصادي الهندي.

هذا موجز المقال، وأنا مستعد للاستفادة من ملاحظات الآخرين ومداخلاتهم، المقال حقائقي وليس تنظيرياً، وتفاديت التفلسف وتفاديت أن أقدم أي نظريات أو أن أقدم أي حلول، لكن (FACTS)، في نفس الوقت أرحب بالاستماع إلى ملاحظات الآخرين ومداخلاتهم قدر الإمكان.

الرئيس

شكراً للأستاذ فاروق محمد لقمان على هذا الموجز الصحافي كما أسماه، والورقة التي أمامكم تختلف كثيراً عما قدمه في هذا الموجز، ولكن الموجز عبارة عن توجهات من جانبه بحسب خبرته وزيارته الميدانية للهند التي أضافت أبعاداً أخرى غير مذكورة في ورقته التي أعدها في بحثه.

الأرقام التي ذكرها في الصفحتين (8،9) هناك مشروعات مشتركة في حقلين أساسيين للتنبه إليهما، حقل النفط من جهة، وحقل التقنية من جهة أخرى، والنفط هو شريان الحياة التجارية بين الهند ودول الخليج، وكذلك التقنية التي أشار إليها في

الصفحة (9) ستزداد قيمة الصادرات الهندية من التقنية من (5) مليارات حالياً إلى حوالي (50) مليار دولار في المستقبل، هذا البعد الذي أضافه في الورقة يجب أن ننتبه إليه وننظر بجدية مسألة اقتصاديات الهند.

سؤال من جانبي، هل الهند تصل في اقتصادياتها، إلى أن تتجه إلى جهة الغرب، يعني دول الخليج، بعد أن كانت في فترة العقدين الماضيين مستمرة في الاتجاه نحو الشرق، أي كتلة الشرق الأقصى، أم لا؟

كذلك لاحظنا في الصفحة التاسعة أن العجز التجاري الحالي الذي في مصلحة دول الخليج على ما يبدو، وقدره الأستاذ لقمان في صفحاته بمليارين، يقابله التحويلات الهائلة التي وردت في بعض الأوراق من (9-26) مليار دولار، وهذا طبعاً يرجح دور الهند في تعاملها التجاري مع دول الشرق الأقصى، هذه أرقام وردت في ورقة الأستاذ فاروق محمد علي لقمان، هذه بعض النقاط التي أردت أن أنقلها من الورقة، وأؤكد على نقاط استراتيجية، في الناحية العسكرية، وفي الناحية النفطية، وفي ناحية العمالة التي ستناقش في الورقة الرابعة بعد هذه الجلسة.

المنسق العام، الدكتورة موضي الحمود

شكراً للدكتور فاروق على هذه الورقة، وعلى الوقت الذي أعطانا كمنتدى لإعدادها، لاشك منذ الصباح حاولنا في نقاشنا السنوي هذا، أن نضع بعض الخطوط فيما يتعلق بالتوجه إلى المحيط الآسيوي كدول مجلس التعاون، وقد أعطينا فرصة لمدير المشروع الدكتور عبد الله المدني وحدد المشروع، وكان التركيز على العلاقات الهندية والباكستانية إلى حد كبير، وهذا ما يخل في حرية الباحث في أن يتجه إلى بعض المناطق الأخرى، ورأينا في ورقة التعليم بعض تجارب أخرى بخلاف الهند، أما في نقاشنا هذا المساء فهو يتعلق بجانبين مهمين جداً، هما الجانب الاقتصادي وجانب العمالة، وفي كلا الجانبين، دول الخليج ينبغي أن تنظر نظرة أخرى، ونحن محتاجون في المنتدى، أن ننظر نظرة متأنية، ربما مستقبلية إلى درجة كبيرة، فلتكن الورقة التي أمامنا هي المدخل، لكن أرجو أن يفتح النقاش أبواباً أخرى غير العلاقة الاقتصادية مع الهند، فهناك علاقة مع دول أخرى في المحيط الآسيوي، ربما أيضاً نستفيد من هذا التجمع لإثراء النقاش فيها، الورقة شملت بعض

المعلومات، لاشك أني متأكدة أن حول الطاولة كثيراً من الخبرات الاقتصادية التي يمكن أن تثري هذه الورقة وتثري النقاش بصورة عامة. فيما يتعلق بعلاقاتنا كدول الخليج بدول الخليج الآسيوي، ليكن التركيز على الهند وباكستان ولكن لنفتح آفاقاً أخرى حتى لا نحصر النقاش فيها، فأرجو أن تكون النظرة شمولية بدرجة أكثر وأن تفتح مجالات أخرى، بالإضافة إلى التحويلات النقدية، ربما الآفاق أو الأسواق المستقبلية، للنفط في دول المنطقة، وربما أيضاً لكثير من عمليات التبادل التجاري بيننا وبين الدول التي يشملها المحيط الآسيوي، فقط دعوة ألا ينحصر النقاش في الورقة، لأن الورقة تتعرض لجانب محدد ربما إلى درجة كبيرة، أرجو أن يفتح النقاش أو أفق النقاش مجالات أخرى، علاقاتنا بدول أخرى، ويمكن أيضاً التبادل التجاري، لنأخذ ما جاء في الورقة انطلاقاً إلى آفاق أرحب.

ابتسام الكتبي

شكراً الأستاذ الرئيس، ستنصب مداخلتي تماماً في الجانب الاقتصادي، لكن حول مادار منذ الصباح في الأوراق أو من مداخلات الإخوة الحضور، قدر لي أن أحضر ندوتين مع الإخوة من الهند، وتحديداً مركز الدفاع الهندي، الرئيس السابق جازيت سنج، وكانت العلاقات بين دول المجلس والهند، والتركيز دائماً من الجانب الهندي على النفط وأهمية النفط لهم، لكن في كل النقاش لم يكن الجانب الهندي باستثناء البرمجيات التي هي تصنيع (Software)، عربي أيضاً باستثناء ذلك، ما كان الجانب الهندي يعرض شيئاً، كان فقط يقدم مطالبه باستمرار سواء في جانب العمالة، وأنه يجب أن تراعي دول الخليج المصالح الهندية، وأنهم يرون أن المصالح الباكستانية هي التي تؤخذ أكثر في الاعتبار، وهذا يقودني إلى النقطة الثانية، هل هي العلاقة إما هذا وإما ذلك، أي هل عندما تكون علاقتنا حسنة مع باكستان، هذا يكون على حساب الهند أو بالعكس، وبالتالي السؤال كيف ندير علاقاتنا مع منطقة آسيا؟ أتصور أن هناك للأسف غياب عقل جماعي في إدارة كل العلاقات، بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، لا توجد عقلية العقل الجماعي في إدراة علاقتنا بالخارج، وتحديداً منطقة آسيا التي هي غائبة تماماً عن إدراك صانع القرار الخليجي اقتصادياً وسياسياً.

أيضاً سألت الإخوة الهنود عن مسألة توجههم إلى إسرائيل فكان كلامهم طبعاً هو أن الهند ما تزال دولة محايدة، وأن التعاون فقط في مجال البرمجيات، فعندما واجهته بحقيقة أصدرها مركز جافي الإسرائيلي عن التعاون العسكري بين الهند وإسرائيل، أجاب جازيت سينج، أن الدول الخليجية أيضاً هي تقصد من تشاء في التعاون العسكري فللهند أيضاً الحرية في اختيار حليفها، النقطة التي أريد أن أركز عليها، والتي كان يجب أن يفرد لها ورقة، التوتر في منطقة آسيا وانعكاسه على دول مجلس التعاون، هذا الجانب لم يلق عليه ضوء و لم يحظ بدراسة معمقة، فعلاً ماهو تأثير الصراع الدائر هناك على دول المنطقة، هل هو فقط كامن في العمالة الموجودة وبالتالي ما يمكن أن تثيره من قلاقل من تصاعد التوتر في تلك المنطقة، أم أن المسألة أكبر من ذلك وأبعد، أتصور في علاقاتنا بآسيا كلها، وكذلك في علاقتنا بالعالم كله، النفط شيء رئيسي، ونحن لا نستثمر هذا الجانب أبداً في إدارة علاقاتنا المختلفة في العالم، آسيا محتاجة إلى النفط والغاز، ولكن لا أعلم، صانع القرار الاقتصادي كيف يضع لنا آليات للتعامل معهم، وهم متعطشون للطاقة في مجال النفط والغاز؟ الآن هناك توجه بعد ترتيب الوضع في آسيا، خصوصاً بعدالحرب على أفغانستان، وإمكانية تصاعد أهمية كازاخستان وأهمية نفط بحر قزوين ككل، أين سيكون موقعنا في ذلك؟ وبالتالي كيف سنعظم مصالحنامع منطقة آسيا ككل؟

حمد الريامي

شكراً سيدي الرئيس والشكر موصول للأستاذ فاروق لقمان، اسمحوا لي بتعليقات بسيطة وإيضاحات، للإضافة أوللتوضيح لبعض ما ورد في هذه الورقة.

ورد في الصفحة (6) أنه من الأرقام يتضح أن سلطنة عمان هي الدولة الوحيدة التي تحظى مع الهند بفائض في نظام المدفوعات، طبعاً هذا كان قبل العام 2000، في العام 2001 بعد تصدير شحنات الغاز إلى الهند لمحطات الطاقة في بيجرات، طبعاً تغير الوضع.

المعلومة الثانية، هي في إطار التعرف على الاستثمارات المتبادلة أو المشتركة بين الهند ودول مجلس التعاون، وطبعاً يتمثل هذا الاستثمار في مشروع السماد العماني الهندي، الذي يعتبر تتويجاً لعلاقات اقتصادية تزداد متانة بين البلدين يوماً بعد يوم،

فبالإضافة إلى العديد من المشاريع المتوسطة أو الصغيرة بين مستثمرين من القطاع الخاص في البلدين، يجيء هذا المشروع وهو مشروع السماد العماني الهندي المشترك، الذي تقدر تكلفته بمليار دولار، ويتوقع أن يبدأ الشروع في هذا المشروع العام 2001، وهو إضافة حقيقية لعلاقات اقتصادية امتدت لسنوات طويلة، أما النقطة الثالثة والأخيرة التي أحب أن أتطرق إليها، فهي تتعلق بما نتوقعه من دفعة قوية للعلاقات الاقتصادية بين سلطنة عمان والهند في إطار التجمع الإقليمي للدول المطلة على المحيط الهندي، هذا التجمع الذي تأسس سنة 1997 يضم في عضويته بجانب السلطنة وجمهورية الهند واليمن، التي سعت عمان إلى ضمها إلى ذلك التجمع، كلاً من ماليزيا وإندونيسيا وأستراليا وجنوب أفريقيا وسنغافورة وسيريلانكا وكينيا وموزمبيق ومدغشقر وموريشس، ويهدف هذا التجمع إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء وزيادة وتقوية التعاون التجاري والصناعي والعلمي، مع مراعاة ترتيبات التعاون الإقليمي الأخرى، وتوحيد المواقف في المجتمعات والمنتديات الدولية فيما يتعلق بالقضايا التي تخدم المصالح المشتركة، وكذلك تعزيز التعاون في مجالات تنمية الموارد البشرية ومؤسسات التعليم والتدريب في البلدان المشاركة.

جاسم مراد

أشكر الأستاذ فاروق لقمان عل ورقته الجيدة، عندنا مقولة في البحرين تقول «إن من يهاجر من بلده، يوفر واجبه، ويأكل واجبه، ويرسل واجبه، مثله مثل البديوي، في فمه لقمة، ويأكل لقمة، وعينه على الثالثة»، لما نتكلم عن الهند، الأحسن أن نتكلم عن الهند وباكستان والبنجاب وسيريلانكا، لأنها تعتبر مجموعة واحدة دولاً واحدة، وأنا آمل أن تكون الهند واحدة، طيب نحن نعرف منذ خلقنا حتى الآن أن أجدادنا كانوا يتعاملون مع الهند حتى قبل الاستعمار البريطاني، ولهم تأثير على الخليج أزيد من تأثير العرب على الخليج، فلم يكن هناك اتصال مع الخليج، الخليج العربي، الذي سمي الخليج العربي والذي هو الخليج الفارسي، إلا بالبصرة، والباقي كله مع الهند في تجارتنا وقليل مع أفريقيا، وعلى المدى الطويل تروح عمالة وتأتي عمالة، ويأتي هنود ويذهب هنود وإلى آخره، هل من الممكن الآن نستغني عن هذه العمالة؟ وكيف تكون الطريقة للاستغناء عنها؟

إذا أردنا تشغيل العمالة المواطنة، يلزم أن نرفع من مستوى دخلهم، فلا يمكن تشغيل عامل بحريني أو كويتي مقابل أجر (100 – 200) دينار بحريني شهرياً، لأنه غير كاف بالنسبة لمستوى المعيشة، أقل شيء يريد ابني (300) دينار بحريني يعني (3000 ريال)، في حين أن الهندي يشتغل مقابل (150 – 200) دولار على الأكثر، وطبعاً هذا في دولته يعادل (6000– 7000) روبية، وهو يعتبر مبلغاً كبيراً في بلاده، في حين أنه عندنا قد لا يغطي فاتورة الكهرباء والماء.

هل نحن نقدر أن نفرض ضريبة على الغني أو المقاول الذي يطلب عمالة أجنبية، بحيث نرفع من دخل المواطن، من خلال هذا المردود الضريبي، في ضوء أن حكومة البحرين مثلاً، تصرف على العامل الأجنبي من خدمات وعلاج وغير ذلك، ما لا يقل عن 100دينار شهرياً، فهل يمكن أن نطلب من المقاول أو الذي يطلب تشغيل العامل الأجنبي مقابل 100 دينار، بحيث يتحمل بجانب أجر العامل الأجنبي، مبلغ (100 دينار) شهرياً، ويتم تجميع هذا المبلغ (100 دينار) شهرياً في سلة للصرف على العمالة المواطنة، حيث يتعذر أن يكون للمواطن إجراء وللأجنبي إجراء، فلا يجوز لقانون في بلد أن يخص ناساً من دون ناس، فالقانون يطبق على الجميع...، هل يمكن أن نعمل لتطبيق ذلك الآن؟ فالبنك يريد أن يفتح في البحرين، تكون شروطنا عليه أنه إذا رأى تعيين عمالة أجنبية، فهو يتصور أن الأفضل له تعيين عامل هندي متمرن ومتدرب وأجر أقل...، فلا نقف في طريقه، ونوافق على تعيينه لمدة ثلاث سنوات على أساس أن يتولى تدريب بحريني خلال تلك الفترة، مع تحصيل ضريبة عن هذا الموظف (100–200) دينار شهرياً إلى أن يتم إحلال البحريني محله...، هل يمكن تطبيق مثل هذا الإجراء، حتى نحد من دخول العمالة الأجنبية التي تزاحم أبناء الو طن.

ثانياً، لو فرضنا ذلك في بعض الصناعات، مثل صناعة الذهب مثلاً في البحرين، صناعة رائجة، ويشتغل فيها هنود، البحريني ليس لديه وقت، هو يجلس سنتين ثلاثاً من عمره يتمرن إلى أن يصير عمره 50 سنة وهو يجلس.

يعني هذا شغل فني غيرمتوفر إلا في الهند وباكستان وسيريلانكا والبنغال، حتى في أوروبا هذا الشغل اليدوي ما يشتغلون به، السجاد أيضاً نفس الشيء، في إيران،

هل نقدر على تقديم شيء، طريقة التعليم عندنا، هو يقرأ ويكتب ثم نقول له «روح دور لك شغل»، من أين يتوفر له شغل؟ فإذا فرضنا ضريبة على من يطلب العمالة الأجنبية، فأنا يتصور لي أننا نوفر الشيء الكثير، ونتيح للمرأة أن تجلس في البيت ولا تطلب خادمة، حيث يصبح الأفضل لها أن تجلس في البيت وتربي أولادها بدلاً من أن تشتغل مقابل 150 ديناراً، وتعين مربية، وفي نفس الوقت العامل الذي لا يريد أن يشتغل، في بعض الأعمال، إذا أغريناه بالمادة (300-400) دينار، أنا متأكد من أنه حتى الجامعي سيقبل العمل، الآن، المواطنون الجامعيون في البحرين لا يرغبون في مثل هذه الأعمال، فإذا شجعناهم على هذا الطريق يبدو لي أنه قد يكون ذلك حلاً في المستقبل.

عبد الملك الهنائي

شكراً للسيد الرئيس، وشكراً لمعد الورقة الأستاذ فاروق لقمان على الجهد الذي بذله في ورقته هذه، لكن كنت أتمنى أن تكون الأوراق المقدمة في هذا اللقاء على قدر عنوانه ولا تركز على الهند وإلى حد ما على باكستان، لأن هناك دولاً أخرى في المحيط الهندي، وكنت أتمنى في هذه الورقة بالذات أن تتناول موضوع رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي، وهي تكتل إقليمي اقتصادي بالدرجة الأولى، وهناك المزيد من الدول التي بدأت تبدي اهتماماً بهذه الرابطة، حتى من خارج المحيط الهندي، مثلاً فرنسا الآن تسمى بشريك حوار، وكذلك اليابان، وقد طلبت تركيا أن تكون شريك حوار في الرابطة، الرابطة أنجزت إلى حد ما بعض الأمور وهذا نتيجة لجهد الدول العربية، الآخرون الذين تكلموا هنا وقالوا إن الدول العربية هي التي تلام على تقصيرها في توثيق العلاقات مع الهند، أنا أعتقد أنه في بعض الدول مثل الهند وفي غيرها من آسيا، هناك صراعات داخلية في هذه الدول تحول دون توثيق علاقاتها، خاصة في السنوات الأخيرة، مع دول الخليج بالذات لأنها ترى أن من مصلحتها أن تناور لحساب علاقات أخرى مع جهات أخرى، رابطة المحيط الهندي من ضمن ما أنجزته حتى الآن هو أنها مكونة من ثلاثة فروع رسمية تناقش قضايا اقتصادية بالدرجة الأولى، أقول اقتصادية وليست سياسية، وهناك أيضاً الأكاديميون وقد اتفقوا على إنشاء كرسي لدراسات المحيط الهندي في كل الجامعات، أو على

الأقل في جامعة واحدة من جامعات الدول المطلة على المحيط، كما أن هناك رجال الأعمال وقد أنجزوا عدداً من الدراسات المتصلة بتنمية العلاقات فيما بينهم، وإن كانت قدتأخذ بعض الوقت حتى تطبق، ومن أهم هذه الدراسات، مشروع دراسة موضوع المواصفات والمقاييس، التي لا بد لها أن توحد إذا ما أريد زيادة التبادل التجاري البيني، فيما بين هذه الدول، ثم هناك مشروع دراسة لمركز الدراسات التجارية وشبكات الإنترنت، وهناك دراسة أنجزت حول تطوير وتأهيل وإدارة الموانىء البحرية والنقل البحري والتأمين، وهناك عدد من الدراسات الأخرى، كنت أتمنى - كما قلت - أن هذه الدراسة، هذا المحور خاصة، الاقتصادي، أن يتناول دولاً أخرى غير الهند وباكستان على أهميتهما، نحن لا ننكر أن الهند وباكستان أقرب دول آسيوية إلينا، لكن هناك دولاً أخرى قد نستفيد منها أكثر، أعتقد أنه كان يمكن أن ندرس الدولة الماليزية بصورة أعمق، لأن هناك أشياء كثيرة، فيها تشابه، وحجم السكان في ماليزيا أقرب إلى دول الخليج عما هو مع الهند والباكستان، وكذلك العلاقات الثقافية، نحن لا ننسى أن لدينا علاقات ثقافية وتاريخية أيضاً مع ماليزيا.

عامر التميمي

شكراً سيدي الرئيس، في الواقع سأركز على الجانب الاقتصادي كما هو عنوان الورقة، ورقة المحور الاقتصادي، بالرغم من حجم الاقتصاد الهندي الكبير واتساع رقعة الطبقة الوسطى وزيادة قدراتها الشرائية في الهند، مازالت العوامل الهيكلية للاقتصاد الهندي غير جاذبة للاستثمار، خاصة منطقة الخليج العربي، وربما يفسر الباحث أسباب ذلك، التي وحسب تقديراتي المتواضعة، تعود إلى طبيعة قانون الاستثمار في الهند الذي يحول دون زيادة نسبة الملكية على 40% وهذا أدى إلى تراجع كثير من المستثمرين، عن توظيف أموالهم في الهند، هناك أيضاً أسباب أخرى تتعلق بالاقتصاد الهندي تحول دون تدفق الاستثمار، هو موضوع عدم استقرار سعر الصرف للروبية الهندية، أيضاً بالرغم من الحديث عن تطور الاقتصاد الهندي وارتفاع معدلات النمو، مازال مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لبلد مثل الهند ذات البليون نسمة، متواضعاً، لا يتجاوز الترليون دولار في السنة، وهذا يؤكد أن مستوى دخل الفرد أو متوسط دخل الفرد لا يتجاوز الـ 1000 دولار سنوياً، وهو

رقم أعتقد أيضا أنه متواضع، فكل هذه العوامل ستحول دون تدفق الاستثمارات المالية الخاصة داخل الهند، بالرغم من قيام بعض المشاريع المشتركة في قطاع النفط والغاز على المستويات الحكومية، لكن الآن أعتقد أنه يجب تحفيز القطاع الخاص لتطوير استثماراته في الهند من خلال المحادثات المباشرة مع المسؤولين الهنود، لتطوير القوانين بحيث تكون أكثر جاذبية، والحقيقة أن هذا الحال مستمر منذ عشرين سنة ولم يحدث أي تطور في البنية القانونية التي تعالج القضايا الاقتصادية في الهند، الجانب الآخر، يمكن الباحث أن ينورنا، موضوع وجود معاهد متطورة لتطوير القدرات للعمالة، بحيث تصبح هذه العمالة أكثر قدرة على التعامل مع التقنيات الحديثة ومع أساليب العمل الحديثة، هناك مايطلق عليه باللغة الإنجليزية (Locational Training)، الذي يمكن أن نستفيد منه لتطوير العمالة الوطنية في دول الخليج بحيث يكون هناك برامج مشتركة قد نستفيد منها لتنمية القدرات المهنية للخليجيين.

فهد الدوسري

شكراً سيدي الرئيس، وشكراً كذلك للأخ فاروق لقمان على المعلومات القيمة التي وردت بالورقة، نحن عرفنا اليوم لماذا صار التركيز على الهند وباكستان، والدكتورة موضي قالت إنه من الأفضل توسيع الإطار، وأنا أريد أن أتطرق في ملاحظات قليلة على إطار أوسع، أنه ليس فقط الهند، الهند طبعاً دولة مهمة، لكن في إطار جنوب آسيا ودول جنوب شرق آسيا، أعتقد أنه من المهم البدء من أن المفروض، أن السياسة التجارية الخارجية تنبع من السياسة الاقتصادية الداخلية، أي من المصلحة الاقتصادية، بالنسبة للمصلحة الاقتصادية الداخلية، بالطبع هناك أهمية انتهاج استراتيجية اقتصادية ترمي إلى تحقيق كمية مستدامة، من منطلق إمكانية تنوع مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد على البترول، ودول الخليج، كلها تقريباً، تعتمد على البترول، وهذه الاستراتيجية، والأمل في أن الموقف الجماعي يزداد ويتقوى، إن مثل هذه الإستراتيجية في هذا العصر مهمة جداً جداً، أن تعتمد على أهم ركائزها الأساسية وهو التصدير، والتصدير بالطبع، ليس فقط تصدير البترول عندنا، ولكن أيضاً هناك تصدير الكيماويات وسلع أخرى، والأمل في تنويع هذا التصدير، لأنها

تقوم على مقومات أساسية، يجب أن يكون هناك زيادة في الكفاءة، اقتصادية في الإنتاجية، وأيضاً يترتب على زيادة التصدير تحسين المهارات للعمالة الوطنية، هذا طبعاً ينسحب على أهمية نوع التعليم والتدريب، وهذا موضوع طبعاً طويل، ولعله يكون هناك فرصة للكلام عنه في العمالة بعد قليل، مع أهمية التصدير، والتصدير يمكن أن يبدأ من التجارة البينية العربية، ويمكن أن يمتد إلى الدول الآسيوية ودول أخرى، أنا من القراءات القليلة عن تجربة الدول الآسيوية خصوصاً ما يسمى بالنمور الآسيوية، أن هناك ما يمكن أن نتعلم منهم فيه، كيف بدؤوا؟ وكيف حصل ما يسمى بالـ (TAKE OFF)، وكان من العناصر الأساسية أيضاً التعليم، والتدريب، والإهتمام بقيم العمل والانضباط، وطبعاً هناك قيم اجتماعية مهمة، والـ (INFRASTUCTURE)، والأجهزة المختلفة، وطبعاً الجانب السياسي، يكون هناك حريات و نظام مساءلة، وهذا ذكر، إنه مهم جداً ومترابط بالموضوع، فهذه أشياء نستطيع أن نتعلم منهم فيها، وكذلك، الهند لها تجارب يمكن الاستفادة منها، وسوف يأتي كلام عن كيف تطورت الهند، من هذا المنطلق، أنا أوافق على ما ذكره الدكتور عبد الله هذا الصباح، عن أهمية زيادة التوازن في علاقاتنا الاقتصادية، أن نستهدف هذه البلدان في جنوب شرق آسيا وآسيا، وطبعاً الهند بلد عملاق في سكانه، كبير جداً، أن نطور هذه المصالح، وفي أكثر من مناسبة، قابلنا هنوداً كثيرين يأتون وهم فعلاً راغبون في زيادة العلاقات الاقتصادية، ويعرفون أن سوق الخليج سوق شرائية كبيرة، وأن يكون هناك علاقات متوازنة خصوصاً فيما يتعلق بين الهند وباكستان، وألا تطغى العلاقات الأخوية الإسلامية على المصالح الاقتصادية العليا لدول الخليج، ولعله أن يساعد في ذلك إذا حاولنا أن نساهم في حل مشكلة كشمير، وأن يكون هناك علاقات أفضل، لأن استمرار هذه العلاقات في صورتها الحالية أضرنا ويضرنا كثيراً، فأقول بأهمية التوازن الاقتصادي والانطلاق من نظرتنا الاقتصادية التنموية ومن مصلحتنا الاقتصادية.

نقطة أخيرة على علاقة الهند مع إسرائيل، حتى كانت هناك فرصة للكلام معهم، أنا أعتقد أنه مع خيبة الأمل فيما فعلوا في سياسة التقارب الهندي الإسرائيلي، أن الحقيقة الآن بعد الحرب الباردة لايستطيع أحد أن يلومهم، ويستطيعون أن يقولوا بعين ملأى إن عندكم دولاً عربية تتعامل مع إسرائيل، فهذه مصلحتهم لايستطيع

أحد أن يقول لا تتعاملوا بمصلحتكم، يمكن ما عندنا الآن نفوذ كبير بحيث إننا نؤثر على العلاقات، أعتقد من الصعب أن نقول لهم أو نلومهم في علاقة التقارب مع إسرائيل رغم خيبة الأمل في ذلك.

ناصر القعود

شكراً سيدي الرئيس، شكراً للأستاذ لقمان على هذه الورقة القيمة أو المقال القيم، يبدو لي أن الحد الذي وضعه الأستاذ لقمان على الملخص في الواقع هناك أمور كثيرة في الورقة كان يحسن عرضهاحتى يحدث توازن مع ورقة الدكتور المدني، كانت متشائمة كثيراً، في الورقة الاقتصادية على الأقل، فيها مجالات للتعاون في مجال الاقتصاد بين المحيط الخليجي والمحيط الآسيوي، وهنا المفروض أن ننظر مرة أخرى إلى الهند كحالة، ولا نتحدث عن المحيط الآسيوي بشكل عام كما قالت الدكتورة موضي، ماذا يهمنا في المحيط الأسيوي بالنسبة للجانب الاقتصادي؟ الدكتور فهد والدكتور الهنائي والأخ حمد الريامي غطيا كثيراً من النقاط التي كنت أود أن أذكرها، وسأتكلم باختصار.

في علاقاتنا مع المحيط الآسيوي، الحقيقة هناك ثلاثة جوانب، التبادل التجاري في السلع والتي هي النفط والبتروكيماويات التي تحدث عنها الدكتور فهد منذ قليل، وهذا الذي يهمنا، ما يهمنا التصدير، يهمنا الاستيراد، وأعتقد أن الورقة عن أرقام التبادل التجاري مازالت في صالح دول مجلس التعاون، وإن كان دخل ميزان المدفوعات الذي هو تبادل الخدمات، الذي هو العمالة والتحويلات المالية سواء، حتى مهما كانت قليلة خلال السبعينيات والثمانينيات، وكانت هناك مساعدات إنمائية، يهمنا في العمالة بالإضافة إلى تأثيرها على ميزان المدفوعات، نوعيتها، وكيف نحد من العمالة غير الماهرة، وهذا يتطلب نوعاً من التواصل بين الدول الآسيوية عموماً، سواء بين الهند وباكستان أو حتى دول شرق آسيا، لابد أن يكون فعلاً تواصل بين المحيطين للاستفادة من العمالة بشكل يؤدي إلى زيادة الإنتاجية في بلدان المجلس ككل، الجانب الثالث هو الاستثمارات المشتركة ودور القطاع الخاص، التطورات التي حدثت في الهند، خاصة في الثمانينيات والتسعينيات، نقلت العبء

كله على القطاع الخاص، الذي صار يدير الاقتصاد بعد ما كان في الستينيات والسبعينيات يدار في الواقع من الحكومة صار يدار من القطاع الخاص، وبالتالي يجب أن يتم التعاون الآن بين القطاعين في المحيطين وهذا هو الجاري الآن، هناك اتحاد غرف مجلس التعاون، وهناك قطاع الأعمال في الهند، هناك اجتماعات، هناك تواصل على الأقل، والورقة ذكرت عديداً من المشاريع، سواء المشاريع الهندية السعودية، المشاريع الهندية الإماراتية، وهنا نأتي لنستثمر هناك، الآن الهدف أن نستثمر هنا، نجذب استثمارات حتى من الهند، والهند الآن لها استثمارات في الإمارات في منطقة جبل علي، وعندها استثمارات حتى في المملكة، أخذت تراخيص بمشاريع استثمارية في المملكة وهذا الذي يجب أن نسعى له، وهو كيف نجذب الاستثمارات ونزيد الصادرات على مختلفها، كماذكر الدكتور فهد سواء النفط، طبعاً مبعثه الطلب وهذا الذي يهمنا في الأسواق الآسيوية، في الحقبة القادمة ستكون أسواقنا في آسيا وليست في أوروبا أو أمريكا، ستصير أسواقاً رئيسية، بالإضافة إلى اليابان التي تشكل نسبة كبيرة، حتى الصين وحتى الهند ستكون هي الدول الرئيسية المستوردة للنفط.

العلاقة الاقتصادية قد تكون مهمة، الذين أعطوا حجماً كبيراً لموقف الهند مع إسرائيل، ليس له تأثير في حل الصراع الإسرائيلي العربي، فيهمنا المصالح الاقتصادية في دول شرق أسيا، حتى إن دور الآسيويين في السياسة العالمية، خاصة منطقة الشرق الأوسط، محدود جداً.

يوسف الشيراوي

شكراً سيدي الرئيس، عندي ثلاث ملاحظات، أولاً أنا أؤيد فتح المحيط الهندي كله على بعضه البعض أسوة بالمحيط الأطلسي أو المحيط الهادي، أريد أولاً أن أضيف إلى دور السلطنة الرائد، أن تنضم كتلة مجلس التعاون لإثراء هذا التجمع، هناك الصين...، أتكلم عن المحيط الهادي وهي الهند، هناك النفط العربي، ثروة أفريقيا، يمكن أن تحول المحيط الهندي إلى محيط عربي هندي مثل المحيط الأطلسي والمحيط الهادي.

الموضوع الثاني هو عن العمالة، يوجد في أوروبا 25 مليون عربي وتركي

وأفريقي، ويوجد في أوروبا 10 ملايين عاطل، كل سنة أوروبا تدرس حاجات العمالة، وتفتح كذا 100 ألف في إيطاليا وكذا عشرات الألوف في فرنسا لما تحتاج له من العمالة، بصورة عامة هي العمالة الدنيا، فيجب ألا نخاف من ثلاثة ملايين، وألا نخشى وطأة العشرة والـ 12 بليون دولار، في عقد من الزمن لو ضاعفنا العمالة الهندية وضاعفنا الـ 8.7 إلى عشرين، دخل النفط العربي في منتصف العقد القادم سوف يبلغ 220 إلى 250 بليون دولار، عشرة بلايين منه لن تؤثر علينا.

الملاحظة الثالثة أحسن تجربة بالنسبة للعمالة، وأنا هنا أكمل ما بدأ به الأخ جاسم مراد، سنغافورة، وجدت أن الدرجات 3 إلى 7 من الخبرة والمهنية وإلى آخره، متوفرة في سنغافورة، 8،9، 10، مراكز قيادية، إدارة بنوك، فتحوا للغربيين، 1،2، من الوظائف الدنيا، أحضروا عمالة رخيصة من الهند وإندونيسيا، للوظائف التي يحتاج إليها أي مجتمع، لكن أبناء البلاد يعزفون عنها، فهم فتحوا الدرجات الدنيا للتي أرخص، وفتحوا الدرجات العليا للتي يحتاجونها، وحافظوا على الدرجات الحرفية والمهنية والجامعية لسائر الأوضاع، وأعتقد أن هذا يجب أن يكون همنا، لا نطنطن على العمالة الهندية، ونطنطن على ارتفاع الرواتب، ما نحتاج له نستورده، نركز على الدرجات التي تبدأ الرواتب فيها من 300 إلى 1500 وأنا أتكلم عن البحرين الآن، فأنا لا أعتقد أن إثارة هذا الموضوع بهذه الشدة سوف يخدمنا، يجب أن نكون موضوعيين في هذا الموضوع، وأن نعتمد على الإحصاء، ونعتمد على المعلومات.

الرئيس

شكراً يوسف الشيراوي ولو أني اختلف معك، ليس من باب الرئاسة، ولكن وجهة النظر المختلفة من الناحية المجتمعية، المستقبلية، ونواحي القوانين الدولية، وبدل أن نطرح الآسيوية الخليجية، لماذا لا نطرح الخليجية الخليجية أولاً، هذه إشكالية يجب أن نفكر بها ربما في الجلسة القادمة الرابعة، تأتي هذه النقطة وأذكر إشكالية النواحي القانونية الدولية بالنسبة للعمالة الدولية.

نادية الشراح

شكراً سيدي الرئيس، لدي إضافة قصيرة وتساؤل، كنموذج يمكن أن نتحدث عنه

كدولة نفطية، وأود أن أستعرض طبيعة علاقة الكويت بدول المحيط أيضاً كأمثلة، الكويت تزود باكستان على سبيل المثال بـ 70٪ من احتياجاتها من النفط الخام، والهند تحولت احتياجاتها بعد استثماراتها في المصافي من المشتقات إلى النفط الخام، والصين لدينا تعاملات تجارية معها بسيطة جداً أقل من الطموح، وطبيعة القوانين التجارية في الصين تفرض علينا أو تجعلنا نواجه صعوبة - كدولة نفطية - في الدخول في هذا السوق، بالرغم من أن الصين من المتوقع أن تكون من الدول التي يكون لها تأثير على الطلب العالمي على النفط، اليابان وهي دولة متشددة وقاسية جداً في شروط ومتطلبات البيئة، السؤال الذي يطرح نفسه كدولة نفطية، ماذا فعلنا ككيانات نفطية صغيرة في مواجهة هذه الكيانات والتكتلات الاقتصادية المتغيرة بتغيير متفاوت، الهند تتطور أكثر من باكستان في الاستثمار على القطاع النفطي، اليابان ومتطلبات البيئة، والصين وقوانينها التجارية المعقدة، فهل نستطيع ككيانات صغيرة منفردة نفطياً أن ندخل في هذا الجانب ونكسب لنا دوراً أو موقعاً في هذه الدول؟ سؤال تحدٍّ يطرح نفسه.

عبد الله المدني

الأستاذ فاروق لقمان أشار في ورقته إلى موضوع يسترعي الانتباه، أتذكر حينما قامت الدول العربية خلال حرب أكتوبر 1973 بقطع النفط، ثم ارتفاع الأسعار، وقعت الهند في مشكلة كبيرة، كانت محتاجة إلى كميات أكبر من العملة الصعبة لكي تدفع فواتير النفط، التي ارتفعت فجأة، قبل هذا التاريخ كانت تستورد النفط لأن النفط كان رخيصاً فلم يكن عندها مشاكل، فأتذكر سنة 1975 قام وزير النفط السعودي حينذاك الدكتور الشيخ أحمد زكي يماني بأول زيارة لوزير نفط سعودي إلى الهند، وكانت الزيارة فرصة لم تسبقها زيارات مماثلة، وجرت اجتماعات، وطلبت الهند مراعاة ظروفها أو تحديد سعر خاص للدول النامية مثل الهند أو الدول الصديقة، وضعت طبعاً اعتبارات التأييد الهندي للقضية العربية وخلاف ذلك، وطالبت أيضاً بتسهيلات في الدفع، فكان رد الشيخ أحمد زكي يماني في مؤتمر صحفي في نيودلهي، أن سعر النفط سعر واحد للجميع، والدفع نقدي. الذي أفاد الهند بعد ذلك أن الدول الخليجية دخلت مرحلة الخطط التنموية واحتاجت إلى

عمالة هندية، فجاءت العمالة، مئات الآلاف وتزايدت وتزايدت وخاصة في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات، التحويلات هذه ساعدت الهند في دفع فواتيرها النفطية، كل ما يتحول من المنطقة في صورة عملات صعبة، تحويلات، تعود إلى المنطقة مقابل النفط، وهذه نقطة ثانية، إن التحويلات كلها تشكل نسبة صغيرة جداً من حجم الناتج القومي الهندي، هذا الرد كاف على الذين يقولون قاطعوا الهند لأنها تتعامل مع إسرائيل، نوقف عمالتها، نوقف عنها النفط، اليوم هناك مقال منشور في الأيام دون إحصائيات دون أن يرجع إلى أي شيء، كلام فقط في الهواء قبل مدة أيضاً واحد كتب في نفس المفهوم، فطلب مني أحد المسؤولين العرب أن أرد عليه وأقول له إذا قاطعنا الهند ماذا ستفعل إذا الهند قطعت عنك الأرز البسمتي، كيف ستأكل المكابيس؟

عمران سلمان

أنا قدمت صيغة مكتوبة، سؤالاً، ذكرت أن ما يحوله العمال الهنود من الخليج إلى بلادهم بحدود 6 مليارات على الأقل، كم يشكل هذا الرقم بالنسبة للدخل القومي الهندي.

أحمد بالحصا

شكراً، الورقة لاشك أنها احتوت على كثير من المعلومات الطيبة، وفيها جهد كبير، لكن بما أنها تعتبر وثيقة من وثائق المنتدى، لابد أن يشير الإنسان إلى بعض النقاط التي يريد أن يوضحها.

الورقة أشارت إلى أن عدد العمالة في دول الخليج هو مليونان ونصف، هناك خطأ، إن العدد 4 ملايين في دول الخليج، لأن الإمارات نفسها 1.5 مليون.

في الصفحة رقم 10، موضوع شكلي ولكن له مضموناً، ذكرت الخليج الفارسي، وهذه أيضاً غلطة مطبعية.

ذكرت أخي الفاضل أن معظم الهنود يأتون من كارايلا، وأنا أعتقد أن هناك مبالغة في هذه النقطة، لأن العمالة خاصة العمالة في قطاع المقاولات لا يشتغلون

فيها من كارايلا، معظمهم يشتغلون في المطاعم والفنادق، لكن من راجستان ومن أماكن أخرى كثيرة.

هذه ملاحظات على الورقة، لكني أردت أن أبين اهتمامات الهند، فإنها تعطي أولوية للعمالة أن تكون في الخارج، وتستفيد منها - الأخت ابتسام الكتبي ذكرت ذلك - هذا من خلال بعض الاجتماعات واللقاءات لما التقينا بهم في الهند قبل سنتين ضمن وفد تجاري، فكانوا يعطون العمالة الأولوية في علاقاتهم لأن العائدات من وراء العمالة وتحويلاتها يقدرون أن يشتروا بها الطاقة وأي شيء آخر من أي مكان، سواء من دول الخليج أو من غيرها.

الهاجس الثاني هو الغاز وليس البترول، البترول كذلك يمكن توفره من مصادر كثيرة، لكن هاجسهم الغاز، ويخططون للحصول على الغاز من عمان ومن قطر وهذا بالتركيز.

عندهم الاهتمام الثالث وهو، الاستثمار المتبادل، أي الاستثمارات العربية الخليجية يريدونها في الهند، ويريدون أن يستثمروا بشكل محدود في الخارج، أنا أتصور أننا لابد أن يكون لنا هدف من مناقشة هذه الأوراق، أي، ما هو همنا نحن في الهند، فالعملية أننا نعرف حجم المصالح المرتبطة بين الدول الخليجية وبين الهند، نزنها حتى نعرف كيفية التعامل مع الدول العظمى، هي أصبحت دولة عظمى، وكيفية إيجاد السياسة التي تنسجم مع هذه المصالح الموجودة، ليس فقط أن نطلع على معلومات في هذه الجلسة ونخرج، أنا في اعتقادي أن نتائج هذه الأوراق التي بذل فيها جهد، وهذا النقاش خلال يومين في هذه القاعات، لابد أن نصل إلى نتيجة في الأخير، أن نبحث عن هذا التوازن، كذلك هل هذه المصالح تمثل جانباً إيجابياً أو جانباً سلبياً، فإذا كان هناك جانب سلبي لابد أن نبرزه ونعد أنفسنا وشعوبنا لمواجهته، وإذا كانت تمثل مصالح نعززها، فلابد في الأخير أن نصل إلى نقطة محددة ترتبط بتوصيات ما نصل إليه، ومن ثم إذا وصلنا إلى التوصيات هذه، ماكيفية آلية تنفيذها وعلى أي مستوى، وفي أي اتجاه، هذه المفروض أن نبحثه، أتصور، في النقاش الذي سيكون غداً إن شاء الله.

فؤاد شهاب

شكراً سيدي الرئيس، تساؤلي هو موقفنا من التجمعات الاقتصادية الكبيرة، خصوصاً أننا نعرف أن في آسيا نوعين من هذه التجمعات، نوعاً يضم مجموعة الدول الآسيوية، مثل ذلك التجمع الذي اجتمع مؤخراً في نيبال، ونوعاً يضم مجموعة الدول التي تطل على الباسيفيكي، وعندنا أيضاً مجموعة الدول التي تطل على الأطلنطي، هذه التجمعات الاقتصادية تضع العالم العربي بين محورين اقتصاديين، وخوفنا أن يصبح العالم العربي مجرد معبر للبضائع وللأشخاص، وسوقاً يطلق أنماطاً استهلاكية من إبداع هذين المحورين، أعني الآسيوي والأوروبي بامتداد الباسيفيكي والأطلنطي، ويحرمه أيضاً من أي تأثير أو قدرة على التأثير في الاقتصاد العالمي أو الاستفادة من الفرص المتاحة الآن للتنمية، يجعلنا فقط مصدراً لتصدير الطاقة. سؤالي للمحاضر هو، ماذا نستطيع عمله الآن من موقع قدرتنا البترولية التي تمثل شريان الحياة لهذه الدول للارتباط بهذه التجمعات الاقتصادية.

فيصل الشايع

شكراً أخي الرئيس، رداً على استفسارات الأستاذ جاسم مراد، بالنسبة للعمالة وإمكانية أخذ رسوم عليها، نحن في الكويت شرعنا في مجلس الأمة سنة 2000 قانون العمالة الوطنية، وبالذات أيضا من ضمن القانون، تحديد أخذ رسوم على العمالة الوافدة وكنا محتارين بين قضيتين، أن نأخذ رسوماً على كل العمالة الوافدة أم جزء من العمالة الوافدة، فتم تحديد العمالة الوافدة المتوفر منها مهن كويتية أو مخرجات تعليم كويتية بالعمالة الوطنية، وبالتالي هذه التي نأخذ عليها رسوماً، وترك تحديدها لمجلس الوزراء يحدد بناء على مخرجات التعليم والأعداد الموجودة عنده، فياليت كل دول الخليج تطبق هذا القانون أو مثل هذه القانون، أنا أعتقد أنها ستحل كثيراً من القضايا.

فاروق لقمان

أولاً أنا أشكر الجميع على هذه الإضافات، أنا استفدت منها، لهذا الإثراء، فأنا شاكر ومقدر لكل من شارك أو علق على الورقة، الدكتورة ابتسام سألت لماذا لا

نطلب من الهند شيئاً مقابل هذه المصالح الكبيرة التي نتعامل بها؟ فأنا أسألها بدوري، هل طلبنا منها شيئاً معيناً ورفضت؟ وما هو؟ لأنه بالنسبة للاستثمارات بالنسبة للمشاريع المشتركة،حصل شيء من هذا القبيل وليس الكثير.

الأستاذ حمد تحدث عن رابطة المحيط الهندي وهذا شيء جيد جداً، وكان لعمان دور ريادي، لكن هذا بعيد المنال، طموح جداً جداً، وهناك تجمعات أصغر منها لم تحقق شيئاً حتى الآن، أو حققت شيئاً بسيطاً جداً، الدليل على ذلك، شرق شبه القارة الهندية مع نيبال وسيريلانكا، تقريباً صفر، رغم الضجة الكبيرة التي حصلت وعندها صعوبات جمة، فلهذا المحيط الهندي سيبقى إلى وقت طويل جداً حتى يتحقق إلى عام 2025، أنا أتكلم عن 2025 لأنه شيء بسيط، أستاذ جامعة ياباني قال لي عام 1980 إننا خططنا لما سنفعله من الآن إلى عام 2050، حتى أنا لم أصدق، فنحن في العالم العربي متعودون عدم التخطيط أبعد من سنة أو سنتين، قلت له وبعد، قال قبل 20 سنة من وصولنا سنة 2050 نخطط من 2050 إلى 2100.

سؤال الأستاذ جاسم مراد، هل يمكن أن نستغني عن العمالة، لماذا نستغني عن العمالة ونحن في حاجة إليها، والأستاذ الشيراوي جاوب عليها، والعمالة خاضعة لقانون العرض والطلب، لايوجد وظائف مع السلامة، هناك وظائف أهلاً وسهلاً، وعندي مثل على ذلك، في سنغافورة دولة المدينة المتقدمة هذه، عرضت الجنسية السنغافورية على شرط أن يكون عند الشخص مؤهل DC، دبلوم، كمبيوتر، طبيب، سنغافورة هذه التي يقطعها الإنسان في ساعة إلا ربعاً، لماذا نستغني عن الناس ثم نحن في حاجة إليهم، وكما قلت راجعة للعرض والطلب.

الأستاذ عبد الملك الهنائي، أريد أن أؤكد له وأؤكد للآخرين، أن موضوع محور الورقة ليس من اختياري، كان اقتراحاً من القائمين على المشروع وأنا وافقت، لأنه صادف هوى في نفسي أيضاً، وعندي بعض معلومات عن الهند. والأستاذ عامر التميمي، قانون الاستثمار محبط، قانون متخلف محبط مرهق، يرهق أعصاب أي واحد يفكر في الاستثمار في الوقت الحاضر، وهذه تركة الاشتراكية القديمة، أو الماركسية البغيضة، لكن الآن بدؤوا شيئاً فشيئاً، وأنا الآن أتكلم عن الـ 20 سنة

القادمة، ربما غير مشجعة، وأضيف إلى أن دخل االفرد الهندي أقل من 1000 دولار، 650 دولاراً بالكثير، ولكن 650 دولاراً أضربها في1200 مليون نسمة، مبلغ كبير جداً، بالنسبة للاستثمار، البيروقراطية الهندية ما زالت من أتعس البيروقراطيات في العالم، خصوصاً الحكومية، تصور الهند ظلت 40 سنة بعد الاستقلال تنتج سيارة واحدة فقط، نوعاً واحداً، يسمونها إمباسادور، الآن بدأت تنتج سيارة أخرى، تكسر الظهر إذا كان عندك مشوار طويل، وما تزيد سرعتها عن 50 كيلومتراً.

بالنسبة إلى موضوع الهند وإسرائيل الذي ذكره أكثر من واحد من الزملاء، سؤالي أنا عرضته على الإخوان في نيودلهي، وكان السؤال، أنتم أصدقاء أمريكا، وأمريكا أصدق أصدقاء إسرائيل، فماذا حصل؟ نحن قضينا 40 سنة الأولى من حياتنا لا علاقات مع إسرائيل إطلاقاً، وحتى بعد الاتفاقية المصرية الإسرائيلية.

الرئيس

شكراً للأستاذ فاروق لقمان على هذه المحاضرة وإضافاته الموجزة جداً، ولكن أختلف معه في الأخير بالنسبة للخطط، هناك في البلدان الآسيوية وحتى في عدد من البلدان العربية خطط مدونة وموجودة، لكن كما تعلمون كلكم والعاملون في مجالات الأمة والاختصاص، أهم الخطط هو التنفيذ والتفعيل، أما الخطط فهي متوفرة في أغلب الدول العربية، وأفضل خطة مررت بها نمذجة التجربة الماليزية التي تقسم 20 سنة، 5 سنوات، وسنوياً وشهرياً ويومياً وهكذا، هذه كانت أفضل نمذجة للخطط الاقتصادية.

الجلسة الرابعة

ورقة محور العمالة

إعداد الدكتور حسن مدن*

دولة البحرين

* كاتب وأديب ورئيس قسم الدراسات والبحوث في دائرة الثقافة والإعلام في الشارقة .

لن يكون بالإمكان دراسة أو حتى مجرد التوقف أمام موضوع : «الخليج العربي والمحيط الآسيوي» دون فحص أحد مفاصل العلاقة التي تشد خليجنا إلى محيطه الآسيوي، بالنظر إلى الحجم الهائل للعمالة الآسيوية في مختلف الأقطار الخليجية المنضوية في إطار مجلس التعاون الخليجي، وهو حجم من الضخامة بحيث لا يمكن تصور راهن ومستقبل هذه المنطقة من دونه ومن دون آثاره، خصوصاً أنه إلى هذه العمالة بالذات يعود الدور الأكبر في تحقيق معدلات النمو الراهن في بلدان المنطقة، وفي إنجاز مرافق البنية الأساسية.

على أن ما لا يجري الالتفات إليه كفاية إلا فيما ندر من دراسات بينها دراسات الدكتور باقر النجار مثلاً، هو أن لوجود هذه العمالة في ظهرانينا تاريخاً طويلاً يمتد إلى أكثر من قرنين، وأن ثمة أشكالاً من العلاقة التجارية، والاقتصادية عامة، بين الخليج العربي ومحيطه الآسيوي نشأت منذ وقت مبكر، ونجمت عنها آثار في مجال الثقافة والإدارة وسواها.

ولن نعود كثيراً إلى وقائع تاريخية تكشف عن علاقات تبادل تجاري بين الهند مثلاً وبين دول الخليج حتى لا نغرق في التفاصيل. حسبنا هنا أن نذكر تلك الإشارة التي وردت في الخطاب الذي ألقاه ممثل الهندوس عند زيارة اللورد كروزون إلى الخليج عام 1903، والتي أشار فيها إلى أن الهنود موجودون في الخليج منذ مئتي سنة مضت، وهذا يعني أن الوجود الهندي في الخليج سابق بكثير للهيمنة الإنجليزية على شؤون المنطقة التي تكرست عام 1820، حين عقدت بريطانيا في 8 يناير من هذا العام المعاهدة العامة للصلح مع كل مشيخات الساحل المتصالح، والتي انضم إليها فيما بعد حكام قطر والبحرين.

إن تكرس الهيمنة البريطانية في الخليج أتاح مناخاً أكثر ملاءمة، على الأقل من الناحية السياسية، لتزايد وفود الهنود إلى المنطقة، وهو أمر وجد أحد تجلياته في وقت لاحق بقيام السلطات البريطانية بوضع القواعد الإدارية التي تضمن حقوق الهنود،

رغم أن بعض الباحثين يتحدثون عن تمييز تعمده الإنجليز في معاملة الهنود الهندوس عن نظرائهم من الهنود المسلمين، ويشيرون إلى قصة أحد التجار الهنود المسلمين الذي تواجدت أسرته منذ فترة طويلة في مسقط، فتقدم إلى المقيم السياسي البريطاني عام 1875، طالباً الاستفادة من المزايا التي توفرها بريطانيا للهنود الهندوس بصفته هو الآخر رعية بريطانية، إلا أن المقيم رفض هذا الطلب وأشار إلى أن تلك الرعوية تقتصر على الهندوس الذين قدموا إلى الخليج بعد أن أصبح لبريطانيا اليد الطولى فيه، ويستدل من بعض البيانات والوقائع التاريخية أن الهنود شكلوا حينها النواة الأقوى في النخبة التجارية المقتدرة، وأنهم كانوا لذلك الدائنين الرئيسيين للعاملين بصناعة اللؤلؤ من أبناء المنطقة، ويعتقد أن أحد الأهداف الرئيسية للمعاهدة التي أبرمتها بريطانيا مع مشايخ ساحل عمان عام 1879، والتي وقعها حكام الشارقة ودبي وأبوظبي ورأس الخيمة وأم القيوين وعجمان هو منع المدينين من الهروب عن دائنيهم الهنود، لأن المعاهدة ألزمت حكام الإمارات يومها بمنع رعاياهم من الهروب من مشيخة إلى أخرى، وفرضت عقوبات على الشيخ الذي يؤوي هارباً أو يسمح لهارب بالخروج لصيد اللؤلؤ. وبلغ التدخل البريطاني لحماية مصالح الهند في الخليج مدى جديداً بإبرام «معاهدة الصداقة والملاحة والتجارة» بين بريطانيا العظمى ومسقط والتي تضمنت كل العناصر اللازمة لحماية الرعايا الهنود في عمان أولاً، ثم بقية أنحاء الخليج بعد ذلك.

لكن رغم هذه الحماية، ورغم الامتيازات الكثيرة التي كان التجار الهنود يحظون بها بفضل الدعم البريطاني لهم، لم يخل الأمر من توترات كثيرة بينهم وبين أهالي المنطقة وحكامها. لقد حدث هذا في عمان وفي البحرين وفي قطر وكذلك في مشيخات ساحل عمان، ففي عهد الشيخ محمد بن خليفة (1843 ـ 1868) في البحرين هاجرت الجالية الهندية كلها إلى بوشهر احتجاجاً واستقر أكثر تجارهم ثراء هناك ورفضوا العودة إلى البحرين. وفي قطر عبر الهنود في «البدع» عن رغبتهم في ترك البلدة عام 1875، إلا أن الشيخ محمد بن ثاني حاكم قطر يومذاك دافع عن نفسه أمام الوكيل السياسي رداً على اتهام الهنود له بإساءة معاملتهم. وفي البحرين خاصة نظرت الحركة الوطنية في بداياتها المبكرة إلى الهنود بوصفهم حلفاء للإنجليز،

وانعكس ذلك على النظرة إليهم باعتبارهم جزءاً وثيق الصلة بالسيطرة البريطانية، ينعمون بالامتيازات بسبب ذلك، بل كانت المفارقة أن الوطنيين في البحرين طالبوا بالمساواة مع الهنود، فيما كان العكس هو المطلوب.

وبصرف النظر عن هذه الملابسات فإن الهجرة الهندية، بوصفها النموذج الأبرز، للهجرة الآسيوية إلى الخليج ليست ظاهرة حديثة، نشأت مع اكتشاف النفط أو مع طفرة أسعار هذا النفط، إنها سابقة لذلك بكثير، حيث كان الخليج منطقة جذب لأعداد من الهنود منذ وقت مبكر، خاصة بسبب تجارة اللؤلؤ الناشطة، وهو أمر شجعهم على الاستقرار فيها، فيما كان للتبادل التجاري بين الهند والخليج الذي يمتد بعيداً في التاريخ، أحد عوامل تطلع الهنود لزيادة نفوذهم الاقتصادي في المنطقة، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل إن بعض الهنود تبوّءوا مناصب رئيسية في أجهزة الإدارة المحلية، بسبب خبرتهم التي جاؤوا بها من بلادهم، بالنظر إلى عراقة الهند في هذا المجال.

إذن، عرفت المنطقة هجرات سابقة من الهند، كما من فارس ومن أفريقيا، والدارس لبواكير تشكل المدينة الخليجية الحديثة، وآليات تكون النخب التجارية في مطالع القرن الآفل، سيلاحظ أن هذه الهجرة كانت عاملاً «أصيلاً» في رسم صورة المجتمع يومذاك، وأنها تركت فيما بعد آثارها العميقة في الحقول المختلفة التي يمكن ملاحظتها اليوم في حقيقة أن النسيج السكاني الأساسي الذي ندعوه اليوم بمواطني دول الخليج تفريقاً لهم عن المقيمين من أبناء الجاليات الأخرى بما فيها الجاليات العربية، انطوى على عناصر مختلفة استطاع المجتمع يومذاك أن يدمجها ضمن نسقه الثقافي العربي ـ الإسلامي بعد أن امتص منها مؤثرات إيجابية كثيرة نلحظها مثلاً في الفنون على أنواعها، خاصة في الإيقاعات وفي الموسيقى بشكل عام، ونلحظها في ما يمكن أن ندعوه بالمطبخ الخليجي أي في الوجبات والأكلات التي وفدت إلينا من البلدان المجاورة، ونلحظها كذلك في أشكال العمارة التقليدية التي اكتسبت جماليات معمارية وفدت إليها، وتكيفت مع عناصرها المحلية مشكلة فيما بعد صورة خاصة للعمارة الخليجية.

إنا نرمي إلى القول بأن هذا التلاقح الثقافي تم بسلاسة وببطء وعبر فترة زمنية

طويلة، واستطاع المجتمع الخليجي المحلي أن يغني ثقافته وفنونه بهذه المؤثرات وأن يهضمها ويستوعبها حتى غدت ملمحاً من ملامحه، وبحيث بات من المستحيل تصور أشكال التعبير الثقافي والفني بإسقاط هذه الحقيقة من الاعتبار.

وبالمناسبة فإن الخليج ليس حالة فريدة أو خاصة في مسألة التلاقح هذه. إن الدارسين والمؤرخين يعرفون أن المدن المصرية الكبرى كالقاهرة، والإسكندرية بشكل خاص، كانت في مطالع القرن العشرين كذلك ساحة تفاعل بين عناصر ثقافية من جنسيات مختلفة : يونانية وإيطالية وسواها، ساهمت في ما بعد في رسم صورة النهضة الثقافية الحديثة في مصر في مجالات الموسيقى والتشكيل والعمارة والمسرح والصحافة وسواها، بعد أن تفاعلت واندمجت في البيئة المحلية وعناصرها المختلفة. وما يصح على مصر يصح على بلدان عديدة أخرى تعرضت لمؤثرات مشابهة.

لكن ما يقال عن الهجرة الآسيوية المبكرة لا يصح أبداً على الموجات الجديدة منها التي اقترنت بالطفرة النفطية وبالحاجة إلى أيد عاملة لإنجاز المشاريع العملاقة، خاصة في مجال البنية التحتية التي تدفقت تحت تأثير عوامل عدة، بينها معدلات الإنفاق العالية في القطاعين الحكومي والخاص، فضلاً عن مرونة التشريعات والتدابير التي تسهل استقدام هذه العمالة دونما ضوابط جدية تذكر. فقد أدت التوسعة الكبيرة للمدن واستحداث الجديد منها، وإنشاء المطارات والموانئ وشبكات الطرق والمجاري وكذلك شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء والمياه وإقامة المناطق الحرة وغيرها إلى تضاعف الحاجة إلى أيد عاملة تنجز هذه المشاريع. وإلى ذلك يضاف نشاط القطاع الخاص، وخصوصاً المقاولين ومالكي الشركات المساهمة وأصحاب الأموال والتجار وسواهم، الذين توجهوا نحو إقامة مشاريع كبرى، على شاكلة المراكز التجارية المنتشرة في بلدان خليجية عدة، وتجد تجليها الأوضح في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي ظل بنية تشريعية مرنة كما ذكرنا لا تضع أية قيود على استيراد العمالة الآسيوية، فإن بلدان المنطقة شهدت تدفقاً من هذه العمالة على شكل أفواج تجر أفواجاً. يضاف إلى ذلك أن تدني رواتب هؤلاء العمال وحرمانهم من الحقوق النقابية والمهنية الأساسية وتطويقهم بعقود عمل صارمة تشجع على جلب المزيد، خاصة في ظل عزوف السكان المحليين وحتى العرب عن العمل اليدوي، مما

أنشأ مع الوقت سايكولوجيا استهلاكية طاغية في المجتمع الذي ألف الاتكالية وازدراء العمل اليدوي، وأصبح ميالاً أكثر فأكثر للاستفادة من قوة العمل الأجنبية، بما في ذلك في مجالات ليست حيوية، كخدم البيوت مثلاً الذين يجلبون بأعداد كبيرة وبصورة مبالغ فيها. ولم تفلح المطالبات المتعددة وتوصيات الندوات المتخصصة التي تقام لفحص هذه الظاهرة وتلمس آثارها السلبية على المجتمع في حث الجهات المسؤولة على اتخاذ تدابير صارمة للحد منها أو ترشيد استخدامها، بل إنه يجري في غالب الأحيان تجاوز التشريعات المحلية التي تتضمن بعض قواعد تنظيم وتقنين هذه الظاهرة باستثناءات معنية، خاصة حين يتعلق الأمر بقوى اجتماعية نافذة أو حتى أفراد بالوصف إياه. لذا فإن هذا الحال أدى إلى نشوء نوع من «الثقافة» الهجينة، لأن مؤثرات هذه النوع من الاستقدام العشوائي للعمالة الوافدة شديدة السلبية، والمثل الساطع على ذلك هو هذه اللغة «العربية» المكسرة التي أصبحت وسيلة تفاهم أساسية في الشارع وفي الأسواق وفي أماكن العمل بديلاً ليس فقط عن اللغة العربية، وإنما أيضاً عن اللهجة المحلية ذات النسق الخاص بها والذي يستمد قواعده من اللغة الفصحى الأم شأنها في ذلك شأن كل اللهجات العربية الأخرى.

إن نمط المهاجرين الهنود الأوائل الذي تحدثنا عنه في البداية كان أقرب إلى المفهوم العصامي، الطموح والمثابر من الناس الذين يعرفون سلفاً أنهم ذاهبون إلى بلدان فقيرة أقرب إلى الصحراء وخالية من مرافق التقدم التي نعرفها اليوم، وجزء مهم من هؤلاء، كحال التجار الذين قدموا كماأشرنا في حينه إلى البحرين ودبي ومسقط وسواها من مدن الخليج، في البدايات كانوا من منابت اجتماعية راقية، متعلمة، وكان لديهم ما يقدمونه من خبرات ومعارف إلى المجتمعات التي وفدوا إليها، على خلاف العمالة الآسيوية التي تعج بها مجتمعاتنا اليوم، فجل أفراد هذه العمالة هم منحدرون من فئات اجتماعية فقيرة وأمية وقروية، تبيع قوة عملها اليدوية أو العضلية فقط ابتغاء تحسين أوضاع أسرها في بلدان المنشأ عبر التحويلات المالية المنتظمة التي تبعثها إلى هناك، مكتفية هنا بعيش الكفاف الذي يفتقد لأدنى شروط المعيشة الإنسانية، وبالتالي فإن صورة الخليج في أذهان هولاء هي صورة

معسكر العمل الذي يتعين قضاء سنوات فيه وتحمل صعوبات هذا المعسكر ومشاقه في سبيل «المجد» الذي يحلمون به في بلادهم بعد العودة استناداً إلى مدخراتهم المالية. هذا النوع من الفهم يجعل إقامة هؤلاء مهما طالت حتى لو امتدت العمر كله، تحمل الطابع المؤقت الذي يكرس عزلتها عن المجتمع وعزوفها عن التفاعل معه، وعجزها بالتالي عن إحداث مؤثرات ثقافية واجتماعية إيجابية في بنيته.

لكن ذلك يحدث أيضاً بسبب الخلل المخيف في التناسب العددي بين السكان الأصليين وبين العمالة الوافدة الأجنبية ذلك أن المجتمعات التي تأثرت بالهجرات الخارجية إليها، كما هو حال بعض دول أمريكا اللاتينية والوسطى مثلاً، أو حتى الولايات المتحدة أو كندا هو أنها، في الأصل، مجتمعات مستقرة وراسخة يستطيع الجسم الأساسي، الأصلي من السكان أن يستوعب المؤثرات الوافدة ويدمجها في نسيجه بعد أن يكون هو نفسه قد أكسب المهاجرين إليه ما لديه من خصائص ثقافية وحضارية في عملية تفاعل صحيحة.

إن هذا الخلل يجعل المجتمعات الخليجية المحلية، وهي على حق في ذلك، تبدي كل أسباب الحذر تجاه هذه العمالة كثيفة العدد من أن تبتلع المجتمع المحلي وتهمشه وتحاصره لأنه في حقيقة الأمر بات مجتمعاً صغيراً للغاية إزاء المحيط الأجنبي الوافد.

والأرقام في هذا السياق شديدة الدلالة، فحسب آخر البيانات الرسمية الصادرة عن الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي فإن عدد العمالة الوافدة في دول المجلس بلغ نحو عشرة ملايين وافد من مجموع سكان دول المجلس البالغ 28 مليوناً، أي أن نسبة العمالة الوافدة تصل إلى نحو 36٪ من إجمالي عدد السكان، وتتباين نسبتها من دولة إلى أخرى، حيث تصل نسبة العمالة الوافدة في سلطنة عمان على سبيل المثال إلى 25٪ بينما تصل في الإمارات إلى نحو 70٪، وعلى الرغم من ارتفاع حجم المساهمة الوطنية في قوة العمل خلال عقد التسعينيات من 28٪ إلى أقل بقليل من 30٪ إلا أن العمالة الأجنبية تظل هي المسيطرة على سوق العمل الخليجي.

وحسب دراسة أعدها المركز الديبلوماسي للدراسات الاستراتيجية في دولة الكويت فإن بيانات حديثة نسبياً(تعود إلى عام 1997) تشير إلى أن حجم التمثيل الأجنبي في سوق العمل الخليجي يقدر بـ 75% وهذه النسبة تتفاوت من دولة إلى أخرى، حيث تبلغ أعلى قيمة لها في دولة الإمارات العربية المتحدة (89.5%) من إجمالي قوة العمل، تليها قطر (85.6%) ثم الكويت (83.1%) وتبلغ أدنى نسبة لها في البحرين، حيث تصل نسبة التمثيل الأجنبي في سوق العمل (62.3%) على الرغم من أن حاجز هذه النسبة لم يتجاوز في عقد السبعينيات الماضي 45%.

وحسب الدراسة المشار إليها فإن ثمة مؤشراً آخر لايقل خطورة عن المؤشرات السابقة، يتصل بحجم المساهمة الاقتصادية للسكان الوافدين، قياساً إلى نظيرتها عند المواطنين. فحين يرتفع معدل المساهمة الاقتصادية للسكان المحليين إلى نسبة (74.1%) من مجموع السكان الوافدين، يصل معدل المساهمة الاقتصادية للسكان المحليين (21.4%) من مجموع السكان المحليين، ويعكس هذا التفاوت الواضح في نسب المساهمة الاقتصادية عجزاً في استغلال الموارد البشرية الوطنية. وهذه النسبة تتفاوت من دولة إلى أخرى، حيث تبلغ أعلى نسبة مساهمة اقتصادية للسكان المحليين في البحرين 28% وأدناها في دولة الإمارات العربية المتحدة 17.1% في حين يتحقق أعلى معدل للمساهمة الاقتصادية للوافدين في سلطنة عمان بنسبة 34.7.

ورغم فداحة الدلالة في هذه الأرقام فإنه ليس بوسع الفاحص الموضوعي للظاهرة إلا أن يلاحظ، كما أشرنا في مكان آخر، إلى أن العمالة الآسيوية لعبت الدور الأهم في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإنجاز مرافق البنية الأساسية، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي والدخل القومي، وليس واضحاً أن صناع القرار بصدد التفكير الجدي ليس في الاستغناء عن هذ العمالة، لأنه استغناء بات مستحيلاً، وإنما على الأقل الحد من الظاهرة، ولهذا علينا توقع المزيد من الانعكاسات السلبية لاستمرارها، خاصة في البلدان الأقل دخلاً، حيث تسهم العمالة الوافدة والآسيوية منها تحديداً أو بصفة خاصة في الحد من فرص إحلال العمالة الوطنية أو المحلية وهو أمر ينجم عنه زيادة البطالة بالأرقام المطلقة، وكنسبة مئوية من إجمالي قوة العمل النشطة اقتصادياً، وتشير بعض الإحصائيات إلى أن

معدلات البطالة ارتفعت بين مواطني الدول الخليجية إلى ما يتراوح بين 14% ـ 20% وأياً كان الأمر فإن المعضلة مرشحة للتفاقم في المستقبل المنظور، حيث يتوقع أن يرتفع عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي إلى حوالي أربعين مليون نسمة بينهم أكثر من النصف دون التاسعة عشرة من أعمارهم، وهو أمر سينجم عنه بالضرورة الحاجة إلى استيعاب هؤلاء في سوق العمل وتوفير فرص العمل المناسبة لهم، حيث يقدر أن حوالي ثمانية ملايين مواطن خليجي سيدخلون إلى سوق العمل حتى عام 2010 هذا طبعاً بالإضافة إلى البطالة المقنعة التي تعاني دول مجلس التعاون منها، نظراً لتزايد التوظيف الحكومي للمواطنين، خصوصاً أن الاستقدام العشوائي للعمالة الأجنبية أدى إلى التركيز الشديد للعمل المحلي في القطاعات غير الإنتاجية، وعلى وجه الخصوص قطاع الخدمات الذي يمتص حوالي 58% من قوة العمل في الكويت و 62% في دولة الإمارات و 60% في قطر و 24% في البحرين.

وتدل إحصائيات مشابهة على تكدس العمالة المحلية في القطاع الرسمي والقطاعات غير الإنتاجية، فعلى سبيل المثال يستحوذ قطاع الخدمات الشخصية والاجتماعية في الكويت حتى عام 1997 على ما نسبته 84.8% من العمالة الكويتية كما يستحوذ القطاع الحكومي في قطر على قرابة 80% من العمالة القطرية في نفس السنة.

إن أكثر الجوانب مفصلية في التداخل الخليجي ـ الآسيوي، هو حجم التحويلات المالية الخاصة بالعمالة الآسيوية. ورغم أن الأرقام المتاحة بين أيدينا لا تفصل جنسيات هذه العمالة حين الحديث عن تحويلاتها، إلا أننا نستطيع التقدير بأن للعمالة الآسيوية بالذات تعود حصة الأسد ؛ إذ قدرت حصص التحويلات المالية للعمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الست إلى بلادهم الأصلية بنحو 26 مليار دولار سنوياً، وقد بلغت تحويلات هذه العمالة في السعودية وحدها خلال خمس سنوات نحو 58 مليار دولار وفقاً لتقديرات مؤسسة النقد السعودي، منها عشرة مليارات دولار هي تحويلات عام 2000 وحده، وفي البحرين بلغت هذه التحويلات 130 مليون دينار بحريني في عام 1998 مقارنة بـ 134 مليون دولار في عام 1998، كما بلغ ما تم رصده من تحويلات في الإمارات نحو 14 مليار درهم في عام 1998، كما

تتجاوز تحويلات باقي دول المجلس (الكويت ـ قطر ـ عمان) مليارات الدولارات السنوية، وتمثل هذه التحويلات نزيفاً مالياً غير محدود في ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها دول المجلس، مع الأخذ في الاعتبار انخفاض أسعار النفط وعجز موازين مدفوعات هذه الدول.

وإضافة إلى الضغوط الجدية التي تمثلها العمالة الآسيوية على موازنات الدول الخليجية في الجانب المتصل بالإنفاق الحكومي على خدمات الصحة والتعليم الأمن والإسكان والمواصلات والمياه والكهرباء، والتي تقدمها الحكومات الخليجية بصورة شبه مجانية لكل المقيمين على أرضها، فإن لوجود هذه العمالة تكاليف أخرى تقرب من 29 مليون دولار سنوياً من أموال المنطقة على هيئة رواتب فقط لستة ملايين عامل بمتوسط 400 دولار شهرياً للعامل الواحد، وبحساب خدمات الإعاشة من مدارس ومستشفيات نجد أن متوسط كلفة العامل الأجنبي الواحد المقيم تصل إلى 250 دولاراً، وبهذا تكون التكلفة الإجمالية لاستضافة ستة ملايين عامل و 4 ملايين من أفراد أسرهم نحو 2.5 مليار دولار سنوياً.

وإذا سلمنا بأن دول مجلس التعاون الخليجي قد ألفت التعايش مع هذه الأعباء في ظروف الوفرة السابقة، فإن المستجدات باتت تطرح أسئلة صعبة حول قدرة هذه الدول على الوفاء باستحقاقات وجود هذا العدد الكبير من العمالة الآسيوية في مجتمعاتها.

وفي مقدمة هذه المستجدات بلوغ عمليات إنجاز البنى التحتية نهاياتها في غالبية دول المجلس، إن لم يكن فيها جميعاً، وبالتالي فإن المبررات الوجيهة التي حكمت استيراد هذه العمالة بالمعدلات التي كانت عليها لم تعد قائمة، وهذا يثير تساؤلاً عن مدى مشروعية وجدوى استمرار هذا الاستيراد بذات المعدلات، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار، ما تشير إليه بعض الدراسات من أن نحو ثمانية ملايين مواطن خليجي سيدخلون سوق العمل مع حلول عام 2010، وهذا يستدعي التأمل في فرص إحلالهن محل العمالة الوافدة، وليس معروفاً بعد ما إذا كانت حكومات المنطقة قد حسبت هذا الأمر جيدا أو لا؟!

وأكثر العوامل حسماً في هذه المستجدات هو وضع أسعار النفط، فقد كانت الأسعار المرتفعة للنفط عاملاً حاسماً في استقدام هذه العمالة بمعدلات مرتفعة نظراً للفرص التي أتاحتها هذه الأسعار لزيادة الاستثمار. ومع استمرار تذبذب وتراجع أسعار النفط فإن المنطق يقول بأن حجم العمالة الوافدة سيتقلص، لكن من تجارب سابقة في منتصف الثمانينيات وكذلك في التسعينيات، فإن تراجع أسعار النفط لم يؤد إلى تقليص في حجم هذه العمالة، بل على العكس فإن استقدامها ظل على حاله بل زاد و وهو أمر يشير إلى أن الظاهرة قد تغلغلت في ثنايا التكوين النفسي لأفراد هذه المجتمعات وعاداتهم، الناجمة عن تعودهم على نمط سهل من المعيشة توفره هذه العمالة دون التبصر في أبعاد الموضوع. ولا نظن أن الأمر آيل في المدى المنظور وفق ما نرى من معطيات إلى تغيير جوهري في هذا النمط، وبالتالي إلى معالجة سليمة لهذه الظاهرة لا تؤدي إلى إنهائها أو التخلي عنها فذلك بات أمراً مستحيلاً خاصة في عالم اليوم، وإنما لترشيد استقدامها وترشيد توظيفها في المجالات التي تحتاجها هذه المجتمعات.

عوالم مغلقة / عوالم مفتوحة

إن الخليج العربي الذي هو في الأصل سلسلة من المرافئ والثغور المفتوحة على العالم، كما لم يكن في أي وقت مضى، وهو في هذا الانفتاح يأخذ ويعطي، يضيف وينبذ، ولكن إزاء العمالة الوافدة الراهنة نحن بصدد حالة مرضية متضخمة، لا بصدد حالة تفاعل ثقافي وحضاري صحي وخلاق رغم أن هذه الفسيفساء البشرية من الأعراق والأديان واللغات تسهم في تشكيل صورة المدينة الخليجية المعاصرة التي تبدو في حالة «انتقالية» دائمة بسبب وتائر التحولات الديموغرافية والعمرانية في شكلها الخارجي والحراك في نسيجها الاجتماعي، وهي حالة تبدو استثنائية في إطار التحولات في المدينة العربية عامة في العقود القليلة الماضية. لكن مالم يجر التمعن والتمحيص فيه كفاية هو «العوالم» الخاصة للجاليات غير العربية، الآسيوية منها خاصة : كيف تفكر وكيف تعيش وكيف تتواصل فيما بينها، وكيف تنظر إلى أهالي المنطقة أو للجاليات الأخرى المقيمة، بما فيها الجاليات العربية، وماهي ضوابط أو معايير العلاقة بين هذه الجاليات.

الشاعر اللبناني أحمد فرحات المقيم في دولة الإمارات قام بتجربة لافتة حين ترجم نصوصاً شعرية لعدد من الشعراء الآسيويين المقيمين في الإمارات، ويلاحظ أن جل هؤلاء إن لم يكن كلهم في عمر الشباب، بل إن بعضهم ولد وتربى ونشأ في الإمارات، ولا تخطئ العين أن مفردات البيئة المحلية، أو الخليجية تنعكس في الشحنة الشعرية والعاطفية والنفسية في هذه النصوص، رغم أن هذه النصوص في تماسها مع الهم الإنساني العام تعكس مالدى إنسان اليوم بصرف النظر عن جنسيته أو لغته من توترات ومظاهر قلق وانكسار أو خيبة، خاصة إذا ترافق مع مشاعر الغربة والفشل والتصالح مع الجو المحيط. لكن الشعر، والإبداع عامة، حقل له حساسية خاصة تجعله غير كاف وحده للولوج إلى عوالم هذه الجاليات بكل ما فيها من تعقيدات وتناقضات مازلنا وسنبقى طويلاً على ما يبدو جاهلين بها أو بتفاصيلها. ويلاحظ أن الإعلام الذي يهتم بأمر هذه الجاليات هو إعلام ناطق أو مكتوب بغير العربية. إنه إعلام من داخل هذه الجاليات بلغاتها ولهجاتها، ويعكس تراثها الثقافي واللغوي والديني، صحيح أن الجرائد الإنجليزية الصادرة في المنطقة، والموجهة هي الأخرى لهذه الجاليات أو لشرائحها المتعلمة والقارئة تولي عناية أكبر لقضايا هذه الجاليات وثقافاتها، لكن يبقى القارئ العربي مواطناً كان أو مقيماً، في جهل مطبق بهذه القضايا والثقافات، وتبقى هذه الجاليات أشبه ما تكون بـ «الغيتوهات» البشرية المغلقة على نفسها في أصداف صلبة.

لكن إذا كانت هذه الجاليات الآسيوية تشكل عوالم مغلقة بوجه المحيط المحلي في هذه البلدان، فإن هذه الجاليات شأنها شأن أمور كثيرة في مجتمعات مفتوحة على الخارج.

ولكن بأي معنى؟

في الدرجة الأساسية فإن دول المنشأ أو المصدر لهذه الجاليات أو أوطانها الأم معنية بشكل كبير بأوضاع هذه الجاليات، ليس فقط لأن حقوق المواطنة تقتضي مثل هذا الاهتمام من قبل حكومات هذه الدول بأمر مواطنيها الذين يعيشون ويعملون في بلدان الخليج النفطية، وإنما أيضاً لأن التحويلات المالية لأفراد هذه الجاليات في الخليج إلى أوطانهم تشكل أحد عوامل تنشيط الدورة الاقتصادية في بلدان المصدر،

وبالتالي فإنها معنية برعاية أمور أبنائها في هذه البلدان والسعي لتأمين الظروف الملائمة لعمل ومعيشة هؤلاء، وهي قد تطالب في المستقبل ولعلها بدأت في المطالبة وربما الضغط من أجل سن ما يلزم من التشريعات لتأمين مثل هذه الظروف، وهي قد تحث مواطنيها في المستقبل، ولعلها بدأت في حثهم بالفعل على إبداء أشكال من التكافل والتضامن الرامي لتأمين مثل هذه الظروف، وهو أمر جدير بأن ينال منا العناية الكافية حين ننصرف إلى التأمل في مستقبل التنمية في مجتمعات الخليج ومستقبا , التركيبة السكانية فيها.

وإذا كنا قد قررنا أن معدلات النمو الحالية في بلدان الخليج ونمط المعيشة السائد فيها بما ينطوي عليه من رفاهية ويسر بالنسبة لأبناء المنطقة ما كان يمكن أن تتحقق دون هذه الكثافة الكبيرة من العمالة الآسيوية، فإن الاطمئنان إلى ذلك والنوم على أسرة من حرير دون التبصر في المستقبل وعواقبه ينم عن سوء تقدير لحجم الظاهرة ولعواقبها غداً عندما «تروح السكرة وتجيء الفكرة»، ولابد من التذكير بتلك المقولات التي ترى في هذا الاعتماد المبالغ فيه على الخارج قنبلة موقوتة، لن نكون قادرين على تجنب انفجارها خصوصاً أن الصاعق ليس في أيدينا.

إن العولمة فرضت هذا التدويل الواسع للظواهر والحالات، ومجتمعات الخليج بحكم ما فيها من ثروات وما تحتله من موقع لا يمكن إلا أن تكون في قلب هذه العولمة على الأقل من زاوية استراتيجية سلعة النفط الموجودة في أحشائها. وآليات العولمة لا يمكن أن تستخف بقضية جوهرية ومصيرية وحيوية بالنسبة لبلدان المنطقة كقضية العمالة الأجنبية التي قد تستخدم، وربما بدئ في استخدامها من قبل الدوائر الدولية النافذة والمنظمات العالمية، كورقة ضاغطة على بلدان المنطقة.

ومن العبث القول إن الوقت قد آن للتفكر في الأمر، الأصح القول إن الوقت يكاد يكون متأخراً، والأجدى هو السعي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه عبر الخطوات العملية التي تتطلب قرارات جريئة لابد منها.

مراجع :

1 ـ د. نورة القاسمي : «الوجود الهندي في الخليج العربي 1820 ـ 1947 ـ ط. ثانية ـ الشارقة ـ دولة الإمارات العربية المتحدة 2000.

2 ـ أسامة عبد الرحمن : النفط والقبيلة والعولمة ـ بيروت 2000.

3 ـ د. أحمد احداد : «العمالة الوافدة في الإمارات» «مجلة الشؤون العامة» ـ عدد 14 ـ نوفمبر 2001.

4 ـ المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية : «العمالة الوافدة في الخليج» ـ جريدة البيان ـ دبي العدد 26 / 12 / 2001

المناقشات

الجلسة الرابعة

الخميس 17 / 1 / 2002 - 6:30 إلى 8:00 مساءً

موضوع النقاش: محور العمالة

رئيس الجلسة: السيد عامر التميمي

معد ومقدم الورقة: الدكتور حسن مدن

رئيس الجلسة

يسعدنا أن نرحب بكم في الجلسة الرابعة، وموضوع الجلسة الخليج العربي والمحيط الآسيوي / الفرص والتحديات، ورقة محور العمالة، وهذه الورقة من إعداد الدكتور حسن مدن، وهو من دولة البحرين، ونرحب بالدكتورحسن فهو من مواليد البحرين، وحاصل على الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، وباحث وكاتب مهتم بقضايا التحول الاجتماعي الثقافي في بلدان الخليج، ويكتب زاوية يومية في جريدة الخليج بالشارقة منذ عدة سنوات، كما يكتب زاوية صحفية في جريدة الأيام البحرينية، وله إصدارات منها (مازال العالم يتغير ـ 2001)، (الثقافة في الخليج)، (أسئلة في رسم المستقبل ـ 2000)، (خارج السرب) وقد صدرت عام 1999 (زهرة النيلوفر / نصوص ـ1999).

موضوع اليوم، يمثل موضوعاً مهماً بالنسبة لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجية، فكما نعلم، فإن إشكالية اقتصاديات هذه المنطقة تتمثل في عنصرين أساسيين، هو الاعتماد المتأصل والهيكلي على النفط، وكذلك الاعتماد الهيكلي على العمالة الوافدة، ومشكلة العمالة الوافدة أيضاً مشكلة معقدة، وهي تمثل نسبة عالية من إجمالي العمالة في مختلف دول مجلس التعاون، وأعتقد أن الباحث سيزودنا ببعض المعلومات والبيانات فيما يتعلق بهذا الموضوع المهم خلال مداخلته.

حسن مدن

شكراً سيدي الرئيس، في الحقيقة « العمالة الآسيوية» بصفتها محوراً من محاور علاقة الخليج بمحيطه الآسيوي، جرى التعرض إليها بشكل أو بآخر في جلسات هذا اليوم، خاصة في الجلسة الأخيرة، ولكن هناك بعض الإضاءات التي سأحاول أن أقدمها في عجالة، سأحاول أن أتحدث في أقل من الوقت المخصص، لنترك فرصة أكبر للنقاش.

يلاحظ أن موضوع العمالة الآسيوية في مجتمعات الخليج ليست ظاهرة حديثة أو جديدة، وعلى خلاف ماهو شائع أوهو معتقد، فإن الظاهرة ليست وليدة الطفرة النفطية، وإنما كانت هناك على الدوام علاقات تجارية وثقافية واجتماعية واسعة مع المحيط الآسيوي، وخاصة مع الهند، الهند بالمفهوم التاريخي وليس الهند ما بعد التقسيم، عندما نتحدث عن الهند، وأثناء إعدادي لهذه الورقة وجدت في أحد المصادر إشارة إلى أن ممثل الهندوس في الخليج أي أحد زعماء الهندوس في الخليج خاطب اللورد كروزن أثناء زيارته للخليج عام 1903، متحدثاً عن أن للهنود تاريخاً في الخليج يعود إلى مئتي سنة، وهذا الكلام في بداية القرن العشرين، فلنا أن نتصور أن علاقة الخليج بالهند علاقة تقليدية وقديمة، ويبدو لي أنه من الصعب أو من المستحيل بالنسبة لأي باحث في التاريخ الثقافي والاجتماعي والاقتصادي حتى لمنطقة الخليج ولصورة مجتمعات الخليج بوضعها الراهن، ألا يلاحظ أن الوجود الهندي والثقافة الهندية والثقافة الآسيوية بشكل عام هي مكون من مكونات صورة هذه المجتمعات حتى الآن، وأنها دخلت في النسيج الثقافي والاجتماعي لمجتمعاتنا سواء في المجالات التي تتصل حتى بالرموز بالموسيقى وبالفنون وفي الإيقاعات إلى آخره، وحتى في نمط الحياة اليومية والدليل على ذلك ما يسمى الآن بالمطبخ الخليجي وهو في جزء كبير من مكوناته مطبخ هندي، أو على الأقل يتضمن كثيراً من عناصر المطبخ الهندي.

فلذلك لا يمكن الحديث عن تاريخ الخليج منفصلاً عن علاقاته بالهند وعلاقاته بآسيا، وهذه المؤثرات الثقافية والاجتماعية للوجود الآسيوي في مجتمعات الخليج، تمت بسلاسة لأنها مرت عبر رحلة زمنية طويلة، ولم تشكل نوعاً من الصدمة الذي نلاحظه الآن عندما نتحدث عن العلاقة مع العمالة الآسيوية الموجودة، وهذا يذكر بكثير من عمليات التفاعل التي شاهدتها المجتمعات الأخرى التي جاءت إليها عناصر وافدة من بلدان أخرى، من تكوينات ثقافية أخرى مختلفة عنها، ولكنها استطاعت أن تستوعبها وأن تدمجها في نسيجها عبر مدى زمني طويل، بحيث لا تبدو عناصر نافرة دخيلة على الثقافة المحلية.

لاشك أن الكثيرين في هذه الندوة قرؤوا الكثير من الأدب الذي يلقي الضوء على هذه المسألة، وفي ذهني تحديداً كمثل رباعية الإسكندرية لروناس داريل التي

يتحدث فيها عن ميناء الإسكندرية في الثلاثينيات، ونلاحظ أن هذه الرواية مليئة بالزخم الذي يشير إلى تلاقح هذه العناصر الثقافية مثلاً اليونانية والإيطالية وإلى آخره، التي تشير إلى العناصر التي شكلت بواكير للنهضة الثقافية التي نعرفها في مصر في ذلك الزمن، وأعتقد أن شيئاً، بملابسات مختلفة، حدث أيضاً في مجتمعاتنا الخليجية، لذلك يجب ألا ننظر إلى الموضوع الآسيوي أو لموضوع العمالة الآسيوية بصفتها كارثة أو بصفتها عنصراً دخيلاً علينا أو جاء فقط مع النفط، أعتقد أننا نقع في منطقة واحدة، ومن الطبيعي أن نتعرض للمؤثرات المختلفة القادمة من هذا المحيط، خاصة أن هذا المحيط غني وعميق، مليء بالعناصر الحضارية الراسخة والقوية التي من شأنها أن تؤثر على مجتمعات صغيرة مثل المجتمعات العربية أو في بلدان الخليج.

هذه المقدمة ضرورية للتفريق بين أمرين أو موجتين أو مرحلتين أو شكلين من أشكال الهجرة الآسيوية أو الوفود الآسيوية إلى مجتمعات الخليج، الشكل الأول أو الموجة الأولى هي هذه الموجه التقليدية الممتدة والتي من الصعب الحديث عنها بصفتها موجة، لأنها كانت عملية مستمرة ودائمة ولم تبد على شكل طفرة أو صدمة إلى آخره، وبين نمط الهجرة الآخر الذي جاء كما نعرف جميعاً مع اكتشاف النفط، وبشكل خاص مع الطفرة النفطية في وقت لاحق أو فيما بعد، عندما احتاجت مجتمعات الخليج المعروفة بالهشاشة السكانية، وقلة عدد السكان فيها، وضخامة المشاريع التنموية الكبيرة التي تطلبتها المرحلة الأولى من التنمية في هذه المجتمعات، خاصة إنجاز مرافق البنية الآساسية من شوارع وجسور ومطارات وموانئ إلى آخره، مجمعات سكانية وتجارية، وكان من المستحيل أن تنجز هذه المشاريع بدون الاعتماد على العمالة القادمة من آسيا من الهند وباكستان وما حولهما، ولا يمكن طبعاً تصور معدلات التنمية التي حققتها هذه المجتمعات، كانت ستتم لولا هذا العدد الهائل أو هذا العدد الكبير من العمالة الأجنبية، وطبعاً ساعد على ذلك مرونة التشريعات التي وضعتها حكومات هذه الدول، والتي مكنت من انسياب العمالة الأجنبية إلى هذه البلدان بسهولة، رغم أن كثيراً من بلدان الخليج مثلاً كالإمارات، بين حين وآخر عندما يفتح موضوع أو ملف التركيبة السكانية يجري التحدث عن وضع تدابير أشد للحد من تدفق هذه العمالة أو انسيابها، لكن نجد أن الثغرات دائماً تكون موجودة

بسبب مرونة التشريعات الموجودة التي تنظم هذه العملية، وأيضاً وجود مصالح مرتبطة بقدوم العمالة الآسيوية إلى مجتمعات الخليج، طبعاً الورقة الموجودة عندكم، للأسف وزعت في وقت متأخر بسبب تأخري شخصياً في إنجازها في الوقت المطلوب، وهذه فرصة للاعتذار عن ذلك أمام منظمي الندوة والأخ الصديق عبد الله المدني أيضاً، ولكن هناك أرقاماً لن أتعرض إليها ولكنها تبين الحجم الكبير للعمالة الآسيوية في مجتمعات الخليج، والتي تكاد تصل إلى حوالي 36% من إجمالي عدد السكان، تتباين طبعاً نسبتها من دولة إلى أخرى، ففي بعض الدول قد تصل إلى حوالي أكثر من 80% بينما في دول أخرى قد تصل إلى 60%، وأقل من ذلك، وهذا يدل على درجة الارتباط الوثيق العميق جداً بين نمط التنمية ونمط المعيشة وسيكلوجيا الاستهلاك الموجودة في مجتمعات الخليج وبين وجود هذه العمالة، وأعتقد أنه من الصعب جداً تصور مجتمعات الخليج بمعزل أو بغياب هذا العدد الكبير من العمالة الآسيوية، ولا أتوقع حتى في ظل أي تطورات مفاجئة اقتصادية، أن يجري الاستغناء بشكل مطلق أو نهائي أو حتى جزئي عن هذه العمالة، ربما أن توضع بعض القيود أو هذه العمالة تضطر إلى الهجرة تلقائياً أو طوعاً عندما لا تجد مغريات البقاء، ولكن لا أظن أو لا توجد المؤشرات التي تدل على أن حكومات المنطقة أو حتى السكان بوضعهم يمكنهم الاستغناء عن هذه العمالة بحكم نمط المعيشة الذي اعتدناه وألفناه ورغم كل الكلام الكثير الذي يقال حول هذا الموضوع وحول مخاطره.

لا يمكن لباحث إلا أن يلاحظ التحولات التي شهدتها مجتمعات الخليج في السنوات الأخيرة، هناك مستجدات جوهرية ورئيسية لا يمكن إلا أن تترك أثرها وظلالها على موضوع العمالة الآسيوية في مجتمعاتنا، وفي مقدمة هذه المستجدات أن مرافق البنية الأساسية الرئيسية أو الكبرى أنجزت في مجتمعات الخليج، قد لا تكون هناك حاجة إلى المزيد من المطارات أو المزيد من الجسور أو المزيد من الطرق، ما يجري الآن هو إضافات، تعديلات، تحسينات للبنية الأساسية الموجودة، أما البنية الأساسية فهي منجزة بشكل متطور وتكاد تضاهي ماهو موجود في البلدان المتقدمة، وأعتقد أن المبرر الشرعي أو مشروعية الجلب الواسع للعمالة الآسيوية في السابق يتناقص أو يفقد مشروعيته بالتدريج.

يضاف إلى ذلك تراجع أسعار النفط، فلم تعد كما كانت عليه في بداية طفرته الأولى، رغم أن تجربة تراجع الأسعار في منتصف الثمانينيات وفي التسعينيات تدل على أن دول الخليج لن تتخلص من هذه العمالة، فلم نشهد تناقصاً في العمالة الآسيوية، ولا محاولة الاستغناء عنها، وهذا يدل على أن الاقتصاد الخليجي لديه المرونة الكافية لكي يستوعب هذه العمالة، وأعتقد أنه في الجلسة السابقة، قدمت بعض المؤشرات أو الأرقام التي تدل على أن هذا الأمر سيظل قائماً.

طبعاً من المستجدات أيضاً حسب بعض المؤشرات، أن سوق العمل الخليجي في السنوات، في خلال هذا العقد، وحتى نهايته، سيدخله حوالي 8 ملايين مواطن خليجي بحاجة إلى فرص عمل، ولا أعرف كيف ستتعاطى حكومات المنطقة والقطاع الخاص مع هذا الموضوع، أخذاً بعين الاعتبار أن أبناء المنطقة اعتادوا الوظائف الإشرافية أو الحكومية أو الإدارية أو ماشابه، وما زالوا يترفعون عن ممارسة الأعمال التي تقوم بها العمالة الآسيوية في الوقت الحاضر.

هذا أحد الأمور التي يمكن أن نتبادل حولها الرأي، أنا في نهاية الورقة وتحت عنوان «عوالم مغلقة عوالم مفتوحة»، حاولت أن أوجز أو ألخص رسالة أو جوهر الفكرة التي كانت في ذهني وأنا أكتب هذه الصفحات، وهي أنه عندما نتحدث عن علاقتنا بمحيطنا الآسيوي، طبعاً جرى كلام كثير منذ الصباح أننا نجهل آسيا، هذا المحيط الذي نحن جزء منه ونتفاعل معه ولا نعرف ما يدور فيه بشكل دقيق، معرفتنا بالغرب أكثر، وهناك نوع من الاستعلاء في النظر إلى هذه الدول، ولا يؤخذ بشكل كاف أهميتها وعراقتها الحضارية ودورها في السياسة الدولية والإقليمية الراهنة، يعني لا يمكن الاستخفاف بهذه الدول، ولكن على الصعيد الداخلي لا تبدو الصورة أفضل، يعني هذه العمالة الآسيوية الموجودة في بلدان الخليج هي أشبه (بالجيتو) الذي لا نعرف ماذا يدور فيه، ومن إحدى الظواهر اللافتة أنه لا توجد دراسات، أي لا توجد دراسات محلية لكتاب من أبناء المنطقة أو حتى من خارج المنطقة لمعرفة عوالم هذه الجاليات، الجالية الهندية والباكستانية والفليبينية، إلى آخره، كيف يفكرون؟ كيف ينظرون للمحيط الذي حولهم؟ العلاقات بين الجاليات أنفسها، حتى الجاليات أيضاً بينها حواجز، لا يوجد التفاعل الكافي، لا يمكن الحديث عن أن هذه

الحالة التي نعيشها الآن هي حالة من التفاعل أو التعددية الحضارية أو الثقافية، هناك مجموعة من المعسكرات أو المجموعات أو المنظومات السكانية المنفصلة بعضها عن البعض، وهذا موضوع محير، وأنا أشرت إلى تجربة أدبية بحكم اهتمامي بالثقافة، أن شاعراً لبنانياً يعيش في الإمارات اسمه أحمد فرحات ترجم بعض النصوص لشعراء آسيويين شباب يعيشون في الإمارات، كان من الطريف أن نقرأ شعراً لمواهب من أبناء هذه الجاليات ونحاول أن نعرف عوالمهم، لكن هذا الشعر يبقى مجازاً أو غير كاف أو لا يغني عن الدراسات الميدانية التي تستخدم أدوات البحث والتحليل الاجتماعي الثقافي لمعرفة عوالم هذه الجاليات، ومعرفة الطريقة التي يتعين علينا نحن كسكان هذه المنطقة وأبنائها أن نفهم ما يدور حولنا، ونفهم عوالم هذه الجاليات، هذا جانب مهم من الموضوع.

أما الجانب الآخر وهو الجانب المفتوح في ظل العولمة، فلا أعرف إن كانت مجتمعات الخليج أوحكومات الخليج تفكر جدياً في أن آليات العولمة ستطرح أجلاً أو عاجلاً موضوع هذه التركيبات السكانية وموضوع هؤلاء الناس الذين ولدوا وتربوا ونشؤوا و يموتون في هذه المجتمعات، هل ستسمح هذه المجتمعات، خاصة في ظل الحديث المتزايد عن حقوق الإنسان وحقوق الأقليات وإلى آخره، بأنه يمكن لهؤلاء ببساطة أن يقولوا نحن بنينا هذه المجتمعات، أو نحن أنجزنا مرافقها الأساسية ولنا الحق في خيراتها مثل أبنائها، أعتقد أن هذا موضوع مثبت عندنا بشكل غريب، ولا أتصور، ربما هناك اعتبارات سياسية ملحة بالمجتمع الدولي تستدعي تأجيل هذا الملف مؤقتاً، لكن أتوقع أن مثل هذا الملف لابد أن يفتح لأن طبيعة التطور العالمي تطرحه بإلحاح، خاصة أن العالم لم يعد مغلقاً ولم يعد مفككاً، أصبح كما يقال قرية واحدة ويدخل على بعض، ويجري الحديث الآن التكلم عن هوية عالمية واحدة، طبعاً مع بعض التحفظات التي يمكن أن يردها الإنسان على هذا المفهوم، لكن لا يجب أن نستخف بما يدور حولنا.

طبعاً، يلاحظ أن الكثير من الدراسات أو الندوات التي تناقش موضوع العمالة الآسيوية، هو هذا التحسن بالذات، التحسن بمكونات الهوية المحلية، وهو أيضاً نزوع مشروع يتفهمه الإنسان خاصة في المجتمعات الخليجية التي يشكل فيها السكان أقلية

بالقياس للعمالة الآسيوية، فالطبيعي أن تشعر هذه المجتمعات بخطورة الموضوع، ولكن هذا التحسس المعنوي أو الرمزي بعناصر الهوية، والخوف على اللغة وإلى آخره، وعلى المعتقد الديني، تظل مثل الصرخة في برية، بمعزل عن دراسة حقيقية لهذه الظاهرة للتعاطي معها بشكل مركب، بمعنى أخذ عناصرها المختلفة، وإيجاد السياسات اللازمة لفهمها، وكما أشرت فإن المجتمع الدولي لن يسكت عن هذا الموضوع خاصة في ظل غياب الحريات النقابية، وكثير من هذه العمالة تعيش في ظروف صعبة جداً وغير إنسانية، واعتبارات كثيرة أعتقد أن الملف هذا لابد أن يفتح، هذه هي بعض الأفكار التي أردت أن تشكل بعض مفاتيح النقاش أو مداخل للنقاش.

الرئيس

نشكر الدكتور حسن مدن على هذا العرض الجيد الذي أتاح لنا التعرف على بعض الملامح وتركيبة العمالة الآسيوية الوافدة.

بشكل مختصر سأتيح لنفسي بعض الملاحظات السريعة على الورقة :

في الصفحة رقم (5) في الورقة ذكر الباحث أن عدد سكان دول مجلس التعاون يبلغ (28) مليوناً، أعتقد أنه قد يكون فيه مبالغة في بعض البيانات الديمجرافية لبعض دول المجلس.

الملاحظة الأخرى، وقد تكون نتيجة لخطأ في الصياغة أو أن تكون خطأ مطبعياً أيضاً، ورد في الصفحة رقم (6) أن المساهمة الاقتصادية للسكان المحليين تصل إلى نسبة (74.1%) من مجموع السكان الوافدين، فأعتقد أن الباحث يقصد السكان الوافدين.

في الصفحة (7) قدرت تحويلات العمالة الوافدة بـ 26 مليار دولار، أنا أعتقد أن هذا الرقم يمكن أن تكون فيه مبالغة أيضاً.

ونفتح الباب للمناقشة.

جاسم السعدون

شكراً سيدي الرئيس، أنا عندي ملاحظتان :

الملاحظة الأولى القصيرة، هي خلاصة حديث يتكرر في كل جلسة للمنتدى، يعبر عن الواقع، وطرح تساؤل... وماذا بعد؟ وذلك عندما كنت منسقاً، والآن يبدو أن عندي نفس القناعة، وأحاول بقدر الإمكان دائماً توصيل القناعة بأننا لسنا على خطأ، فهل ترى الآخرين على خطأ؟ في كل دول العالم المتقدمة أو الراغبة في النمو، هناك حلقات من هذه الدول من مشكلات لها علاقة بالتنمية، وتصل إلى آراء...، الآن، هل يلتقطها أحد؟ أو لا يلتقطها أحد؟ إذا لم يلتقطها أحد، العيب ليس فينا، العيب بالآخرين، لن نكون شعراء السلطان، لن نطرق باب أحد ونحاول أن نستجديه لكي يقبل، أطرح مجموعة من الأمثلة....، كل ما ذكر الآن سبق لنا ذكره، العمالة، عجز المالية العامة، أزمة التنمية، أزمة السكان، التعليم والتنمية، بما فيها انتقاد مجلس التعاون....، بعد 20 سنة يأتي الانتقاد عنيفاً بقدر ما قلناه نحن في البداية، من ولي العهد السعودي....، يقول ما قلناه منذ 20 سنة، هناك فجوة عادة بين هذه التجمعات، ما بين الإدارات بشكل عام، هذه الفجوة قصيرة، سنتان ثلاث سنوات، في الدول المتقدمة، وطويلة جداً في الدول المتخلفة، عندنا في دولنا، تصل إلى ربع ما يذكر، وما يمكن أن يتحول إلى سياسات، الآن نحن نستمر فيما نحن عليه، إن شاء الله هم يتقدمون ويلحقون بالركب، وتكون الفجوة لديهم أقصر، لكن لدينا تكون أكثر من ذلك، ولا نشعر بالإحباط، لأنه في النهاية هذه حدود دورنا...، لن نحمل سلاحاً ونغير...، سنقول مانعتقد أنه صحيح، وينتهي دورنا عند هذا الحد.

الملاحظة الثانية، سواء في العمالة أو في كل الأوراق الثانية، أنا أعتقد أنه رضينا أو ما رضينا قدرنا آسيوي، قدرنا آسيوي بالأرقام، بالحقائق، قدرنا آسيوي في المستقبل، وبالتالي علينا أن نهتم بآسيا.

أقول للأخ عبد الخالق إن الغرب يعتبر نموذجاً نحن ندرسه، والشرق نماذج مختلفة، هذا كلام غير صحيح، من نحن حتى نقرر أنه يجب أن يصيروا نموذجاً مقبولاً حتى ندرسه وإلا فلا، نحن في حاجتهم أكثر بكثير مما هم في حاجتنا، الهند

أو الصين أكبر من كل العالم الغربي، وسيظل أكبرلفترة طويلة من الزمن، حتى الدول الصغيرة ستكبر، فأعتقد أن علينا أن نقوم بفهم هذا العالم الجديد علينا، لا نعرف لغته، لا نعرف طباعه، لا نعرف ثقافته، ولكن الحاجة تربطنا به وأنا أذكر بعض الأرقام حتى نعرف ماذا تعني هذه الحاجة في المنطقة، والعلاقات التي تربطها مصالح....، هل نحن مرتبطون ارتباط مصالح بالغرب أم بالشرق؟ قديماً كان هذا صحيحاً، مستقبلاً هذا أيضاً صحيح، في القديم جدي كان يقول «الهند هندك لي قل ما عندك» يعني «إذا قل ما لديك الهند هندك»، كانت الهند ليس لأن الهند غنية، لكن لأننا فقراء جداً، ليس عندنا شيء، بعدها طبعاً تغير الحال، وأصبح الهنود هم يهاجرون إلى هذه المنطقة، الآن وفي المستقبل مجموع احتياطي النفط في المنطقة ـ إذا كانت الأرقام صحيحة ـ ثلث احتياطي النفط موجود في هذه المنطقة، 50٪ من احتياطي الغاز موجود في هذه المنطقة، لكن النفط في معظمه، حتى وقت قريب، على الأقل مستهلك في الغرب وليس في الشرق، الآن في الشرق 60٪ من سكان العالم، منهم 37٪ من سكان العالم بالهند والصين، إذا أضفنا إليهم بنجلاديش وباكستان نصل إلى قرابة 50٪ من سكان العالم في هذه المنطقة، لكن هذه المنطقة الآن تنمو اقتصادياً بمعدلات حوالي ضعفين ونصف معدلات نمو العالم الغربي، هذا يعني أن الطفرة في استهلاك الطاقة عندها، كبيرة وتكبر بمرور الزمن وستكبر أكثر بمرور الزمن، قبل 10 سنوات الصين كانت تستهلك أقل من ثلاثة ملايين برميل، مع نهاية سنة 2000 الصين تستهلك 5 ملايين برميل، كانت مصدرة للنفط، اليوم الصين تستورد مليوناً و800 ألف برميل في اليوم، الهند ملياراً و 100 مليون نسمة، اليوم لا تستهلك سوى مليوني برميل، استهلاكها أقل قليلاً من ألمانيا ولكن أكثر من إيطاليا، الآن تخيلوا أن مستوى المعيشة في الهند يرتفع إلى مستوى المعيشة في بلد أوروبي صغير، كم تستهلك من النفط؟ وكم ستكون حاجتها من النفط؟ أمريكا تستهلك 18 مليون برميل، الصين تستهلك اليوم 4.8-5 مليون برميل، لو أن الصين صارت في مستوى أمريكا لوجب أن تستهلك 50 مليون برميل، كيف يمكن أن تلبي حاجات هذا العالم النامي جداً في ظل وجود معدلات الطفرة في معدلات التنمية، في سنة 2000 منطقة الخليج تصدر 60٪ من نفطها إلى دول الشرق، لآسيا، هذا الكلام لم يكن صحيحاً في القديم، الآن 60٪ من نفط الخليج يذهب إلى آسيا،

ويذهب إلى آسيا وفيه مزايا، نبيع النفط لآسيا أغلى، فليس عندهم ضرائب، في الغرب هناك تمييز ضد النفط وتحديداً نفطنا، في الغرب في بعض الدول يصل سعر النفط للمستهلك، ما نأخذه نحن 20% من سعر النفط المستهلك، هناك لا تمييز ضد النفوط، وهذا الكلام ينفذ، فرق بين مسؤولينا ومسؤوليهم مسؤولي الغرب على الأقل، ما تسمعه على لسانهم وتلاحظه بالأرقام تجده صحيحاً، أمس الأول سمعت الرئيس بوش يحاضر في مجموعة مزارعين في ولاية في وسط أمريكا، ويقول لهم و نحن مثلما استغنينا عن العالم زراعياً، سنستغني عن العالم بالطاقة، وهذا كلام يأخذونه على محمل الجد، يقول لهم أمريكا سنة 1930 كان 40% من العمالة الأمريكية تشتغل بالزراعة، وكان عندهم عجز زراعي، في سنة 1990 4% من العمالة تشتغل بالزراعة وعندهم فائض زراعي، يقول لهم سننفذ ما فعلناه في الزراعة في حقل الطاقة، لا يمكن أن نترك الأجانب يتحكمون في أقدارنا، الآن التمييز قد يكون ضريبياً، قد يكون بروتوكول كيوتو الذي انسحب عنا لأسباب اقتصادية، ليس لها علاقة طبعاً بما شاع، وقد يكون النمو في الطلب على الطاقة بشكل عام عندهم أضعف....، تجد في أوروبا لم ينم استهلاك الطاقة عندها في السنوات العشر الماضية إلا بجزء بسيط، وكل استهلاك النمو في الطاقة جاء من روسيا، فقد زادت صادراتها 2.5 مليون، فكل الاستهلاك جاء من روسيا لأسباب استراتيجية، من ربط أوروبا ببقايا روسيا على الأقل.

أقول في النهاية، نحن الآن نعتمد في كل علاقاتنا، في الهند، في باكستان، في بنجلاديش، ثلاث دول، ليس معهم الآن علاقة تجارية حقيقية، ستنمو بشكل كبير، لكن نتكلم عن موضوع العمالة، في الهند وباكستان وبنجلاديش (540) مليون فقير، 40% من السكان يحصلون على أقل من دولار في اليوم بالقوة الشرائية للدولار (93)، فهم من جانب قنبلة موقوتة، ومن جانب هناك علاقة تبادل تجاري بيننا وبينهم، والنزوح إلينا، إذا لم تتحسن الأحوال عندهم، وبالتالي نحن كدول صغيرة، حتى الآن نفكر، حتى داخل الدولة، نفكر برأي حاكم موحد، ودولة صغيرة، بينما العالم يتعامل معهم، فترى اندماجهم في الاقتصاد العالمي جاء نتيجة تغيرات حقيقية حدثت في العالم، يعني اندماج الصين كله نتكلم عن تكنولوجيا وكيف لحقت الهند، هناك 60 ألف شركة عابرة للقارات تستغل الهند في الإنتاج ليس حباً في الهنود، تستخدم الهند في الإنتاج للمنافسة، فمع التحول الذي يجري في العالم، الشركات الكبرى هي التي تحكم العالم تستخدمه لأنه يعني إنتاجاً

رخيصاً جداً، ويجعلها منافسة في الأسواق العالمية، وبالتالي هم يستخدمون العمالة الموجودة في الهند داخل الهند، ولا يجلبونها عندهم.

النتيجة، أن التغيرات التي تحدث في العالم، علينا أن نفكر بها بشكل مختلف، دورنا في منتدى التنمية، في طرق هذا الموضوع تحديداً، نرى تحولاً جوهرياً في تعاملاتنا التجارية، وبالتبعية في تعاملاتنا السياسية والثقافية التعليمية إلى آخره، ناشئة من هذا التطور الذي يحدث في العالم، ربما حكامنا لا ينتبهون إلى ذلك إلا بعد 20 سنة، لكن ما مقدار المخاطر التي سنتحملها من الآن حتى 20 سنة إذا لم نفكر فيها بشكل مسبق؟ فخلاصة حديثي، أنه يجب أن نكون على قناعة بأن نطرق الأمور مسبقاً قبل حدوثها، ونحاول أن ننبه إليها، بصوت عال، فإذا لم ينتبهوا إليها، لن نتحول إلى مستجدين حتى يأتي من يرضى علينا ويتنبه لها....، لكن أعتقد أننا الحلقة الصحيحة في هذه الحلقات، والحلقات الأخرى هي الخطأ، ويجب أن تتبع الحلقات الخطأ الحلقة الصحيحة وليس العكس، نحن نتذمر ونحبط ونقول خلاص لا داعي لكل حديثنا مادام لا يتحقق شيء، لا....، أعتقد علينا أن نؤدي رسالتنا، صحيح نحتاج جهداً أكبر حتى يتحول إلى قرار، لكن دون استجداء، نملك فقط التنبيه وهذا هو ما نفعله.

أحمد الربعي

شكراً سيدي الرئيس، أعتقد أن الأخ جاسم لخص المشكلة التي أمامنا في عجالة مكثفة، وما أعتقد أن موضوع النقاش هو أهمية أو عدم أهمية، نقاشنا هو في درجة أهمية علاقتنا بالقارة الآسيوية، وأنا أعتقد أنه على بعد كيلوات منا يوجد كنز اقتصادي، لو نجيد التعامل معه، كسوق مستهلكة وأسواق ناشئة، ولا أعتقد أن الرئيس كلينتون يحضر من أمريكا ليوقع اتفاقية، حتى يأخذ فرقة من 100 ألف من الهند، وهناك حديث عن أعداد أكبر، ونحن على بعد كيلومترات، ليس عندنا خطة منظمة للتعامل مع الهند، بسبب غياب الوعي في هذا الشأن، وإني اختلف مع الأخ جاسم في موضوع نستجدي ولا نستجدي، أنا أعتقد إن هناك شيئاً غير الاستجداء، أن هناك شيئاً علينا أن نوصله، لابد من آليات، بعد 20 ـ 22 سنة من عملنا، أن نوصل مثل هذه الأفكار بطريقة أو بأخرى، أو بصيغة أو بأخرى ـ بدون استجداء ـ

إلى متخذي القرار السياسي... نقرع الجرس، هناك وعي، أنا أذكر في حديث مع السلطان قابوس قبل ست سنوات، وكان يقول تشبيهاً بالنص «رقبتنا تعودت إن بس تشوف الغرب، لازم نعود رقبتنا أن تلتفت وراء تشوف الشرق»، كان يقول، «الهند وجنوب شرق آسيا، هم جيراننا الذين بدونهم ما كنا نقدر نعيش في الماضي، وعلينا أن ننتبه لأهمية هذه الكتلة البشرية التي بجوارنا»، وقد ترجمها إلى مجموعة مشاريع، وأعتقد أن معظم الأوراق الآن اتفقت على أن عمان أكثر دولة متقدمة في مجال التعاون مع آسيا.

دعونا نفكر في آليات على الأقل نقدمها، يعني فكرة الشركات المشتركة في حقل الإلكترونيات وغيره، لماذا نفتش عن أسواق وعندنا أسواق ناشئة وقريبة، عندنا موضوع البتروكيماويات، ياجماعة هناك حرب بيننا في آسيا، وأنا أتذكر تجربة كنت طرفاً فيها أيام العمل الرسمي، صراع بيننا في إحدى الدول الآسيوية على بيع البتروكيماويات، السعودية والكويت وقطر، يعني أيضاً هذه مشكلة أننا لا نعرف أن نوحد أنفسنا...

الملاحظة الثانية، أني أتمنى، بعد كل هذه السنوات في عملنا، أن ننتبه إلى خطورة الرقم في أوراقنا، وأنا لا أتكلم على ورقة بعينها، يا إخواننا إذا كان مقبولاً أن الرقم يسيب ويضيع في أماكن أخرى، في هذا المكان لا، فهذا منتدى للتنمية منتدى للعلماء، وأنا أذكر أثناء عملي في الدكتوراه عملت بحثاً، حالياً أنظر إليه وأتأسف لأنني لم أكمله، عن مفهوم الرقم في الثقافة العربية الإسلامية، مفهوم ميت ضائع، وقف على جسر بغداد 50 ألفاً، ولو تفتش عن الجسر تجده كله 30 متراً فقط، وفي حديثنا اليوم، ابن 60 ألف كذا، ما يكفي واحد لا، 60 ألفاً، الرقم ليس له معنى عندنا، الآن نحن في نقاشنا، إلى الآن مختلفون على عدد سكان المنطقة، مختلفون على حجم العمالة الوافدة، مختلفون على حجم التحويلات، فهي مسائل جوهرية أتمنى أن يتولى المتخصصون فينا في هذا الجانب، في كل سنة في منتدى التنمية، مراجعة الأرقام، على الأقل إذا الباحث يعتقد برقم معين، دعونا نضع كذا مرجعاً، حتى إننا كغير متخصصين، نرى الرقم أمامنا، لو تقول إن عدد العمالة الأجنبية (10 ملايين) أو تقول (مليون)، أكيد أن التحديات في المليون مختلفة عن التحديات في

(10 ملايين)، لما تقول التحويلات (60) مليوناً، أنا قرأت وكتبت مقالة في الشرق الأوسط قبل فترة، عن رقم صدر رسمياً في السعودية عن مؤسسة النقد السعودية، إن مجموع التحويلات للعمالة الأجنبية من السعودية في السنوات العشر الماضية كان 55مليار دولار، تخيل 55 مليار دولار تم تحويلها من دولة واحدة، وهذا رقم رسمي من مصدر رسمي سعودي، فأرجو في موضوع الرقم، أن نكون دقيقين، لأننا على أساس الرقم، نبني نتائج.

أحمد بشارة

شكراً الأخ الرئيس، موضوع الأرقام في الواقع، حتى اليوم الأوراق، الثلاث الأخيرة فيها أرقام مختلفة، فأرجو مستقبلاً أن تكون هناك مرجعية للأرقام، قاعدة بيانات، البيانات تكون منشورة، فلا يحتاج أن يجتهد فيها أحد، حتى تكون لأوراق المنتدى في السنوات القادمة مرجعية، أما الأفكار فهي مفتوحة.

أنا دائماً في الواقع، موضوع علاقة العمالة الآسيوية الوافدة في الخليج، أجد فيها نوعاً من الشعوبية والعنصرية، هذه المنطقة، كما ذكر، كان وجهها الأساسي للشرق، في الخمسينيات بتأثيرات كثيرة منها الحركة القومية وغيرها، استدرنا 180 درجة ووجهنا وجهنا نحو الغرب، ونسينا هويتنا الشرقية بالمرة، حتى تنكرنا للغة والثقافة وأواصر العلاقات الأسرية، تنكرنا وأصبح الذي يتكلم الفارسية منبوذاً في المجتمع، بينما المنطق يقول إن الدولة عبر محيط (160 ـ 120) كيلومتراً عليك أن تعرف لغتها، لذلك، عندما يأتي ذكر موضوع العمالة، يذكر كأنهم جيش غاز على المنطقة، الواقع لها دور في تنمية دول المنطقة، أحد الأدوار أن تفتح الأسواق للعمالة، لكن انتقاءها هذا راجع لنا، الغرب يستورد عمالة هندية، هو يختار العلماء والفنيين، ونحن من نختار، العمالة الهامشية والعمالة المنزلية، نحن لم نقم بدورنا للاستفادة من أسواق العمالة الموجودة والقدرات البشرية في مخازن البشرية في الهند وباكستان وغيرهما، وبالتالي لا نربط الموضوع بمنظور كأنه يوماً ماسنستغني عنهم، لأنهم احتضنونا في فترة الخمسينيات وماقبلها.

عبد الله المدني

فقط تعقيبات مختصرة وسريعة صارت العمالة الآسيوية في منطقة الخليج سبباً لكل كوارثنا، هي متهمة بتخريب الثقافة، هي متهمة بحوادث السير، هي متهمة بالمخدرات، بالجرائم، كل شيء مسؤولية العمالة الآسيوية ونحن ملائكة لا نرتكب شيئاً، حتى وصل الأمر إلى درجة أن أكاديمياً إماراتياً مرموقاً في العام الماضي كتب مقالة يقول إنهم سوف يستولون على السلطة مثلما حدث في فيجي، تصوروا إلى أين يصل خيال الإنسان، وهذا أكاديمي، الآن ما سمعته أنا من المسؤولين الهنود يقولون ما يحتاج إلى كل هذا الكلام والاتهامات الظالمة، يقولون: لاتريدونهم، اطردوهم، فأنتم طلبتموهم ولم نفرضهم عليكم. سمعنا هذا الكلام من عدد من المسؤولين، وزير الدولة للشؤون الخارجية السابق خورشيد أحمد، التقيت به أثناء رحلة بالطائرة، قال لي إن عيدي أمين طرد الهنود، إنهم ليسوا مجرد عمالة هندية، لا إنهم مواطنون هنود تجنسوا وسلمهم ممتلكاتهم وطردهم، لم نرسل له أساطيل هندية، وكنا قادرين على أن نرسل أساطيل ونؤدبه، الآن قبل سنتين أو ثلاث، 1993، 1994 قامت دولة الإمارات وقطر وأعتقد السعودية بحملة لطرد الهنود المتخلفين والموجودين بطريقة غير شرعية، وبلغت أعدادهم عدداً كبيراً، تعطلت بعض المصالح، المخابز تعطلت، أشياء كثيرة من المصالح والأعمال التي لانقدر نحن عليها.

بعض الدول الخليجية نتيجة لكثافة العمالة الآسيوية أو العمالة الهندية بصفة محددة قامت بإغلاق باب استيراد العمالة من الهند وفتحتها على دول أخرى، من ضمن هذه الدول المملكة العربية السعودية فتحت فجأة باب العمالة لاستقدام الصينيين، لأول مرة يحدث هذا، ابن ماو، كنا نرتعد منهم، وإذا وجد واحد يتكلم مع واحد منهم، رحنا لإشكالات، فتحوا الباب اتفضلوا تعالوا، التجربة فاشلة، لم يحضر أحد، لأن الصيني لا يجيد اللغة، لا علاقة ولا تجارب في المنطقة، فشلت التجربة نهائياً، فتحوا العمالة لفيتنام، وفشلت أيضاً.

أنا أعتقد أن أفضل عمالة تلائمنا، نتيجة تجارب تاريخية طويلة، هي العمالة الآسيوية الهندية والعمالة الآسيوية.

الأخ الدكتور حسن مدن قال إن المواطنين الهنود سوف يسعون في المستقبل إلى طلب الإقامة، الجنسيات في هذه الدول، أنا أعتقد أنه ينبغي أن نفرق بين طبيعة العمالة الآسيوية في منطقة الخليج، والعمالة الآخرى مثل العمالة التركية في ألمانيا، العمالة المكسيكية، هؤلاء ذهبوا إلى هذه البلدان ليقيموا فيها بحثاً عن حياة أخرى، أما العمالة الهندية، نحن أحضرناهم بعقود لفترة زمنية، لا أعتقد أن أحداً في تايلاند أو في الهند أو في الفلبين يطلب التجنس، وهذا رد على استفسار الدكتور علي فخرو صباح اليوم، يريدون جنسية أوروبية، جنسية أمريكية، جنسية كندية، لكن لا أحد يريد أن يعيش إلى الأبد في هذه المنطقة، ربما الباكستانيون وحدهم هم الذين يريدون أن يعيشوا في هذه المنطقة، والأفغان أيضاً جرى تجنيس سراً لعدد هائل من الأفغان..

القضية الأخيرة، الدكتور حسن مدن يقول بأنه لا توجد دراسات حول العمالة الآسيوية والخليج، نعم لا توجد دراسات حول العمالة الآسيوية والخليجية بقلم عرب أو خليجيين، لكن هناك دراسات كثيرة وخاصة في جامعة الأمم المتحدة في طوكيو، هناك قسم خاص يسلط الضوء على العمالة الآسيوية في دول الخليج، هؤلاء الباحثون أعرفهم شخصياً ـ طلبوا ذات مرة من دول الخليج أن تسمح لهم بالمجيء لعمل دراسات ميدانية، رفضت دول الخليج، فكان البديل أنهم انتشروا في مطارات الدول الآسيوية ليعملوا استبياناً واستفتاء من العائدين القادمين في إجازات من دول الخليج، حول أوضاعهم، وعملوا دراسات، وهذا عيب الدراسة لأنها ليست ميدانية، وإنما اكتفت باستفسارات العائدين في إجازاتهم إلى بلدانهم.

ريما الصبان

شكراً، عندما طلبت الكلام كانت النقطة التي رغبت أن أتكلم فيها، هي العمالة كجسر بين دول الخليج ودول شرق آسيا، ولكن بعد كلام الدكتور عبد الله المدني، وجدت ضرورة للتوضيح خصوصاً من خلال تجربتي في الإمارات، ودراسات أجريتها، واستبيان، ولقاءات يومية بالجالية الهندية الموجودة بكثافة في دولة الإمارات حتى الطلبة الهنود الموجودين في الجامعات في دولة الإمارات. غير صحيح أبداً أن الهنود لا يسعون للحياة في دول الخليج والتجنس فيها، وخاصة في

الإمارات، وأنا من خلال حواراتي مع طلبة من الهنود، يقولون نحن ولدنا ونشأنا في هذا البلد ولا نتمنى أن نغادره، نحن عندما نذهب في الإجازة إلى الهند نشعر بغربة، لا نشعر بأي انتماء إلى الهند، انتماؤنا الأساسي لهذا المكان، وهم سعداء جداً بالمشروع الجديد في دولة الإمارات الذي يعطي الهنود حق التملك وحق الإحساس أنه يمكنهم بأن تكون لهم ملكية على هذه الأرض، وخلال الأحداث الأخيرة بعد أحداث (11 سبتمبر)، صحيح أننا رأينا الطلبة العرب يعودون إلى بلادهم، ورأينا أيضاً في الإمارات، وأناعندي نماذج من طلبة هنود عادوا من أمريكا بعد هذه الأحداث وغير مسلمين، شعروا بأن هذا المكان فيه أمان أكثر من وجودهم في أمريكا، وأن هناك توجهاً عنصرياً، وهم يشعرون بانتمائهم أكثر إلى العالم العربي، أقول هذا وأرجع إلى النقطة الأساسية التي أردت أن أنطلق منها، وهي أن العمالة في دول الخليج يمكن أن تكون جسراً، إما لتطوير العلاقات وتعميق المصالح المشتركة، أو يمكنها أن تكون قنابل موقوتة لتفجير أزمات اقتصادية سياسية، وأزمات هوية وأزمات تواجد، ومختلف أنواع الأزمات، البحث والسؤال الأساسي، ماذا نريد؟ هل نريدها قنابل؟ أم أننا نريدها جسوراً؟ ويمكننا أن نحولها إلى جسور بدل أن نتركها تعيش فيما بيننا كقنابل، توجهنا الأساسي، إحساسنا الأساسي، وفهمنا وتعاملنا هو الذي يحدد هذا البعد، إذا استمررنا بالتعامل مع هذه العمالة وكأنها مخاطر موجودة حولنا، هذا الشيء سيحولها بضرورة الحال إلى قنابل موقوتة، إذا استمررنا نتعامل معها بخوف وبرهبة، ودون أن نفهم بعدها ودورها، ودون أن نبادر إلى التعامل معها بأبعاد إيجابية وحضارية، ويمكن أن نطيل في الحديث عن الأبعاد الحضارية التي يمكن أن نقوم بها؟ ولكن لن أدخل في ذلك، وسأقدم نموذجاً صغيراً عن الفلبين، كنا تحدثنا اليوم عن الهند وسريلانكا وأغفلنا الفليبين، أنا سأتحدث عن الفلبين لأنه نموذج متميز في أنه يسعى إلى تحويل العمالة غير المؤهلة المهاجرة و يحاول تحويلها إلى عمالة مؤهلة من (Unskilled labour) إلى (Skilled labour)، يسعون لتحويل هذا الشكل من أشكال العمالة المهاجرة، وهم ينجحون ويبدو أنهم استطاعوا أن ينجحوا بنسبة 35٪ ومحاولتهم مستمرة في هذا الاتجاه، وقد رأيت هذا بنفسي في القنصلية في دبي، وفي السفارة نماذج من هذه الأعمال،

يوم الجمعة الذي هو يوم عطلة، يتحول إلى يوم دراسي وتعليمي، يأتي الفليبينيون المدربون في مجتمع الإمارات لتدريب الفلبينيين غير المدربين، وتأهيلهم لتحسين فرص عملهم وتطوير واقعهم، أنا أقول نحن لدينا هيئات، جامعات، مؤسسات، ممكن أن نستثمر هذه العمالة غير المؤهلة، وعندما تحدثنا من قبل، قلنا يجب علينا أن نستثمر النفط، نقول لهم نحن نعطيكم النفط مقابل إعطائنا تقنيات، نحن نقول ممكن أن نطور لكم العمالة، وممكن أن نساعدكم في وضع العمالة مقابل تبادل، هذا أمر مشروع، وبالعكس هذا سينقل العلاقة من علاقة شد وتوتر إلى علاقة تواصل وتعامل إيجابي وحضاري.

نقطة أخيرة، هي عندما تكلم في ورقة عن الجاليات الآسيوية وتشبيهها بـ (الجيتوهات)، وكل الإخوة الذين سبقوني وتحدثوا عن فقدان الدراسات والأبحاث في هذا المجال، وأنا أقول من جرح خاص، جرح الباحث الخليجي، لا يمكننا أن نذهب إلى مواقع تركيز العمال، ومواقع العمال لنجري أبحاثاً، فهذا الشيء (جيتو)، ممنوع على الباحثين، وممنوع علينا أن نكتب في هذه القضايا، ومن الصعوبة علينا أن نحصل على أرقام، ولكن أنا أقول لكم أيضاً في مجال التجربة، في كاريلا التي تحدثنا عنها كثيراً، هناك مراكز أبحاث ومجلات ودوريات تنشر، وهناك باحثون هنود يأتون ويأخذون منحاً دراسية عالمية ويأتون إلى الخليج ويدرسون أوضاع العمال ويعودون ينشرون هذه الدراسات ويستفيدون، أما الباحث الخليجي فهو محروم من هذه الأوضاع، وأكثر من ذلك أقول إن الباحثين الأجانب في الخليج الذين يعيشون ويدرسون ويعملون في الخليج، عندما يريدون أن يدرسوا العمالة في الخليج، يذهبون إلى الهند وكاريلا، يحصلون على المعلومات هناك، ويستثمرون الأبحاث هناك، ولكن ينطلقون من عمقهم في الخليج، فأين الخلل في هذا.

سعد الزهراني

شكراً سيدي الرئيس، أبدأ من موضوع العمالة الأجنبية، بعض الإخوان طرح العمالة كأنهم ملائكة وما لهم أخطاء ولا يمكن أن نتخوف منهم، أنا أعتقد أن التخوف من العمالة الأجنبية تخوف مشروع، من حيث كثرة تمثيلهم في السكان، ومن حيث تواجدهم أيضاً، نحن في بعض دول الخليج، في بعض الأحياء عدد

العمالة الأجنبية فيها تصل إلى 99%، أحياناً يصعب اختراقها، أو الوصول إليها، أو معرفة الذي يصير في داخل هذه الأحياء، وفي نفس الوقت بعض الأحياء صارت وكراً للمخدرات وإدارة بعض العمليات غير النظامية، وكلها بسب كثافة العمالة في هذه الأحياء ومن جنسية واحدة، أعتقد إحدى السياسات التي تتخذها بعض الدول في تنويع العمالة له ما يبرره، في نفس الوقت أعتقد أن العمالة يجب أن ننظر إليها من منطلق منافستها للعمالة المحلية، الآن أصبحت هاجساً كبيراً، أصبح كثير من الدول تعاني من البطالة، في المملكة موضوع العمالة أصبح مشكلة كبيرة، نفكر في عملية حلول لها، والحلول لن تكون على حساب التغاضي أو التسامح في موضوع العمالة الأجنبية، لابد أن يكون هناك نوع من الإحلال، حتى لو ترتب على ذلك سياسات مختلفة مع العمالة الأجنبية.

النقطة الثانية، هي موضوع التعليم في الهند، مع الأسف الأوراق ركزت على الهند ونسيت تجارب في الحقيقة أجمل بكثير من التجربة الهندية، وأنا شخصياً لم أجد في هذه الأوراق أي نموذج هندي يمكن أن أقتدي فيه، الهند ربما لها تجربة في التعليم التقني، هناك نوع من الإشادة والاعتراف فيه عالمياً، لكن التجربة الهندية في التعليم بشكل عام ما سمعنا أن التجربة تستحق أن تكون نموذجاً يحتذى به، ولا يزال حتى بمقاييس اليونسكو، التعليم في الهند يعتبر من المستويات أقل من المتوسط، ويمكن التجربة إذا امتدت إلى اليابان وإلى ماليزيا وإلى بعض الدول الأخرى تكون هناك تجارب تشجع على أن نستفيد منها في بعض الجوانب.

عبد المحسن مظفر

شكراً سيدي الرئيس، أنا أعتقد أن هناك أزمة في قضية العمالة الوافدة بصورة عامة، سواء هندية أو غير هندية، لأنه باستمرار ينظر إليها نظرة استعلاء واستكبار، وهناك تمييز شديد جداً ضد العمالة الوافدة أياً كانت جنسيتها، حتى العمالة الوافدة العربية، وأنا سأضرب مثلاً في طلبات العمالة الوافدة المصرية في الكويت على سبيل المثال، فلنبحث بجد وبتجرد عن أسباب هذا التمرد في طبقة العمالة الوافدة المصرية في الكويت، هذا مؤشر لما تلاقيه العمالة الوافدة من سوء المعاملة، وعدم الاعتراف بحقوقها الأساسية، وحقوقها الأساسية كثيرة جدًا، أولها الراتب والأجر الذي يأخذه

العامل، هناك تجاوزات في منح الحقوق المستحقة للعمالة الوافدة الأجنبية من بينها الهندية والمصرية وغيرها، تجاوزات كثيرة جداً حصلت وما تزال مستمرة في منعها من حقوقها في الأجر، هناك تجاوزات في الحريات الإنسانية المطلوب توفيرها في أي عمالة وافدة في أي منطقة، هنا في المنطقة حتى حرية العبادة بأديانهم ممنوعة أو محصورة في نطاق ضيق أو لها حدود كثيرة جداً، بعض الأجناس التي لها ديانات مختلفة يمنع عليها أو تحرم من ممارسة طقوسها الدينية ضمن اعتقاداتها الخاصة لأسباب تافهة جداً، حتى بالنسبة للديانات السماوية، حتى بعض الطوائف المسيحية المقيمة في منطقة الخليج لا يسمح لها بممارسة جميع طقوسها الدينية كما هو مطلوب أو كما هو حق لمجموعة من الناس تقيم في منطقة معينة، وأضرب على سبيل المثال ـ وأرجو أن أفهم بطريقة صحيحة ـ حتى الكنائس الموجودة في بعض الدول الخليجية ممنوع عليها قرع الأجراس في مناسباتها الدينية، وأنا أضرب مثلاً في هذا أتذكر منذ حوالي 4 أو 5 أشهر، كان هناك نداء لقرع الأجراس، أجراس الكنائس في العالم تعاطفاً مع الإخوة في نضالهم في فلسطين، قرعت أجراس الكنائس في كثير من بقاع العالم، ولكن أجراس الكنائس في المنطقة العربية ظلت صامتة.

عبد الوهاب الهارون

شكراً الأخ الرئيس، في البداية أود أن أعبر عن تقديري للأخ الباحث الدكتور حسن مدن لما احتوت عليه الورقة من بيانات ومعلومات، وبالفعل كانت ملخصاً جيداً للانطلاق في هذا النقاش المهم.

في البداية، يجب أن ننظر إلى العمالة الآسيوية ودورها في التنمية، وبالتالي نحن ما نتكلم عن دورها في مرحلة التنمية التي مرت بها دول الخليج منذ أوائل الخمسينيات بعد ظهور النفط إلى هذه اللحظة، الآن طبعاً يجب أن أتوقف عند هذه القضية، وهي قضية أن في الوقت الذي فيه عمالة وطنية تبحث عن عمل، مازال هناك تدفق كبير من العمالة الوافدة إلى منطقة الخليج، وهذه معادلة لافتة للنظر ومضحكة في نفس الوقت، كيف أن أبناءنا يبحثون عن عمل، وما زالت الأعداد الهائلة تأتي للعمل، أنا لا أتكلم عن العمالة الهامشية التي تعمل في مجال الخدمات التي لا تقدر عليها العمالة الوطنية في الوقت الحالي، لكن على الأقل هناك عمالة

إدارية وعمالة فنية، نحن في الكويت أمكن حصر أن هناك 120 ألف فرصة عمل موجودة، الكويتيون قادرون على العمل فيها فوراً، إذا ما أوقفت العمالة الوافدة، ويمكن أن تعمل فيها في القطاع الخاص على الأخص، وحسب الدراسة التي قام بها مجلس التخطيط بالكويت، فإنها تصل إلى 400 ألف فرصة عمل يمكن أن يحل فيها المواطنون الكويتيون بدلاً من العمالة الوافدة، لكن أيضاً في نفس الوقت، إننا مازلنا ونتيجة لتنافس تجار الإقامات في دفن البلد بالعدد الهائل من العمالة الهامشية التي تأتي للبحث عن عمل في البلد، تأتي إلى الكويت وتبحث عن عمل بعد الوصول، رغم أن هناك عقداً بينها وبين صاحب المؤسسة، العقد طبعاً غير حقيقي بل عقد شكلي حتى تمر الإجراءات الإدارية بين وزارات الدولة وحتى أعتقد أن هذا في دول الخليج كلها، وحين يأتي المتخصص صاحب المؤسسة أو الشركة لجلب عمالة متميزة خاصة يقال له: لا، رح خذ من الشارع في البلد، لأن البلد فيها عمالة، وبالتالي يضطر أن يأخذ عمالة أقل من المستوى ويضطر أن يدربها، وهذه طبعاً عمالة مكلفة وغير عادية، في الوقت الذي فيه العالم كله يذهب إلى دول آسيا وينتقي ـ مثلما قال الدكتور أحمد الربعي ـ 100 ألف شخص من الهند للعمل في أمريكا، طبعاً لابد أنها عمالة غير هامشية، لابد هي عمالة تسهم في بناء التكنولوجيا والتطور، ويمكن الكثير من الإخوان قرؤوا في (ويست جورنال)، بأن وادي السيليكون في كاليفورنيا وصلت نسبة العمالة الهندية، بالأخص في الملاك الهنود للشركات المتخصصة، والأمريكان الذين من أصل هندي، أو هنود عاملين، إلى 30% من العمالة العاملة في هذا المجال، في الوقت الذي نحن نبحث عن قوة تساعدنا في التنمية السريعة والتطور، نتجه إلى العمالة التي تعيق تطورنا وعمالتنا، هذا الموضوع الذي نتكلم فيه ليس موضوعاً جديداً، هذا موضوع قديم جداً، وأنا أعتقد أن كثيرين بحثوا فيه وحصلوا فيه على الدكتوراه، متخصصين في هذا المجال، ولا تجد أي تيار سياسي أو مرشح لمجلس الأمة في الكويت منذ بدأت الحياة الديمقراطية في الكويت، منذ أوائل الستينيات في الكويت، إلا وقضية العمالة هي أحد محاور النقاش، وأحد برامج السياسة، لكن كما قال الأخ جاسم السعدون، القرار عندنا يتأخر، وقد رصدنا أكثر من موضوع تبين بالفعل، أن القرار يأخذ (20) سنة حتى يطبق، بين التوصية وبين التنفيذ، في حالات كثيرة يأخذ (20) سنة أو أكثر، نحن محتاجون إلى مركز أساسي

قد يتبناه مجلس التعاون الخليجي، ويكون هذا المركز فقط لدراسة العمالة الوافدة وعلى الأخص العمالة الآسيوية، وأعتقد، إذا جمعنا كل ماكتب في هذا المجال، والكثير من الأوراق، سواء في ندوات أو في محاضرات أو في بحوث دراسية، أو بحوث دكتوراه، أصبح عندنا كم هائل جداً من البيانات والمعلومات التي تساعدنا في دراسة الموضوع بشكل استراتيجي بعيد المدى أتمنى ذلك، وأعتبرها توصية .

علي الموسى

شكراً الأخ الرئيس، في تقديري أن طرح الموضوع ليس محاولة لمعالجة قضية العمالة الوافدة أو حتى العمالة الوافدة بالمنطقة، بقدر ما هو إبراز لقضية تبادلية بيننا وبين الدول الآسيوية بالذات، باعتباره أحد المحاور الذي قد يشكل مصلحة متبادلة، أو قد يكون كما قالت الدكتورة ريما الصبان، نقطة أزمة، إشكالية كبيرة جداً، فأنا أرى أننا إذا أردنا أن نعالج الموضوع، نعالجه من هذه الزاوية، وأيضاً ليس من منطلق المحبة أو الكره أو الخوف، وإنما من منطلق المصلحة، أنا أتذكر أن أول إضراب عمالي حدث في الكويت، كان في شركة نفط الكويت، في أواخر الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات، وهو إضراب عمالي منظم نقابي، وهذا نجمت عنه اتفاقية بين أصحاب العمل وبين العمال، وليست قضية الهندوس كما قيل في الورقة، بل هي قضية عمال يضربون يطالبون بحقوقهم، في الهند في ذلك الحين كانت هناك حركة نقابية موجودة قديماً، انعكست في الكويت، أنا اشتغلت في ديوان الموظفين سنة 1970، وكان عندنا إدارة اسمها إدارة شؤون الهنود، أيضاً مراقبة تنفيذ اتفاقية موجودة تحفظ حقوق هؤلاء العاملين في الجهاز الحكومي في ذلك الوقت كنا نتكلم عن عمالة إنتاجية منتجة، نتكلم عن عمالة تعمل في القطاع النفطي، نتكلم عن عمالة تدير قطاع الكهرباء والماء، طبعاً الآن نسبتهم تغيرت بالكامل، وبالتالي أصبح الوضع يختلف بالكامل، لأن العدد الأكبر من العمالة الوافدة وبالذات العمالة الآسيوية عمالة هامشية، عمالة منزلية، وبالتالي طبيعة العلاقة تختلف، لكن أيضاً لا ننسَ أن الاستفادة هي متبادلة أيضاً، ولا تقتصر فقط على الكم من المال المحول للدول المصدرة، لكن كلنا نعرف أن العمالة الآسيوية وبالذات في المجال التقني استفادت كثيراً، فالوسائل التكنولوجية المستخدمة على سبيل المثال في قطاع الاتصالات، في

قطاع الكهرباء، هي أكثر تطوراً في المنطقة عما هو موجود على الأقل في دول آسيا، مثل الهند وباكستان، إلى آخره، فهم كانوا يستفيدون، وبالتالي يصبحون سلعة ـ آسف للتعبير ـ سلعة مطلوبة أكثر في دول أخرى، مؤخراً حتى التمريض، نحن نستقبل ممرضات يتم تدريبهن على أجهزة، وعلى وسائل تقنية حديثة، وبالتالي نفقدهن لأنه يتم استقبالهن في أمريكا ودول أوروبا، بمعنى آخر، نحن نضيف قيمة، إذن هناك علاقة تبادلية، ولكن لا تخلو من المخاطر، علينا أن نكون واضحين، نعم لما يكون الجيل الثاني والجيل الثالث، هذا يكون كلاماً آخر واليوم الدول تجاملنا، وغدا الدول لن تجاملنا، إذا كنا قابلين كثمن فليكن، لكن أنا أعتقد أن هذا ثمن باهظ جداً، مقابل خدم يقعدون بالبيت لأننا كسالى، ينبغي أن نغير قضية المنطقة، ليس قضية عنصرية، لكن قضية ثمن، هل من المنطق أنه في سبيل نمط معيشي غير منطقي، غير عقلاني، نغير هوية المنطقة، والله لوأننا نبني مصانع مثلاً، مفاعلاً نووياً وصواريخ وطائرات، لا بأس، لكننا نعمل على تغيير هوية المنطقة كلها، وبالتالي الثمن ربما يستحق، لكن مقابل أسلوب ونمط معيشة وإدارة كسلان تعيس، وأنا آسف دكتور مدن، أنا ما أتغافل عن نموذج فيجي لأن هذا كان الثمن، فيجي يمكن أن تتكرر في المنطقة ليس الآن، وكلنا نتذكر أنه أيضاً في دولة الإمارات تعرضت لضغوط لأكثر من فترة، عندما حاولت تغيير قانون العمل، من الهند، وهذا حقهم، وأيضاً هذا ثمن لا يجب أن يغيب عن بلادنا عندما نتجه إلى استخدام البشر، البشر لهم حقوق، وعليهم واجبات، قضية جداً حساسة جداً، هذه قضية يجب أن ننظر إليها من منظار استراتيجي، تبادلي، وليس فقط في إطارنا الآن، عندما نتكلم عن علاقتنا مع آسيا، هو حتماً هذا المستقبل، مستقبلنا مع آسيا، والعلاقة الحاسمة ستكون من جانبين، الطاقة النفطية، والطاقة البشرية، الطاقة النفطية التي سنصدرها، والطاقة البشرية التي سنستمر باستيرادها.

حمد الريامي

شكراً سيدي الرئيس، والشكر موصول للدكتور حسن مدن، في الحقيقة، سبقني الإخوة الدكتور عبد الله المدني والدكتور الربعي وجاسم السعدون، في التطرق إلى موضوع العمالة، وموضوع التخوف، فقط لي بعض النقاط، لابد أن نشيد في الحقيقة بالمشاركة المقدرة للعمالة الآسيوية والهندية بالذات في بناء وتعمير المنطقة،

وبالتالي يجب التعامل مع هذه العمالة بإنسانية، ومن منطلق اقتصادي واستراتيجي لأهمية استدامة التنمية في المنطقة، وأحب أن أورد بعض الأرقام، في سلطنة عمان يبلغ عدد العاملين الهنود في القطاع الخاص حوالي 273 ألف و 650 عاملاً، أي بنسبة 55.3% من إجمالي العمالة الوافدة، وبنسبة 49% من إجمالي العمالة بشقيها الوطنية والوافدة في القطاع الخاص وفقاً لإحصاءات 2000، أما في القطاع الحكومي، الخدمة المدنية، فيبلغ عدد العاملين الهنود نحو 7725 عاملاً بنسبة 37% من إجمالي العمالة الوافدة بالخدمة المدنية حسب أرقام عام 2000، وعموماً فإن العمالة الوافدة في عمان تشكل حوالي 25% من إجمالي السكان، وهناك خطط لخفض هذه النسبة إلى 15% بحلول عام 2020، وذلك من خلال التخطيط، من خلال تخطيط الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني عام 2020، وهذا رد على الأستاذ فاروق لقمان، حيث إنه يقول إننا لا نخطط لأكثر من سنة، لا أعرف هذه الصرخة وهذا التخوف الكبير من العمالة الآسيوية والوافدة، صحيح هناك قلق، لكن من جلب هذه العمالة، نحن جلبناها بأيدينا سواء بوعي أو عن غير وعي، مثلاً لم نتمكن نحن من تطوير قوانين العمل لدينا وبقي فيها كثير من الثغرات، حتى إن أذون وتأشيرات العمل تباع في الأسواق، وللأسف الشديد من المسؤولين، مما أدى إلى خلل كبير في تواجد هذه العمالة الزائدة، عمالة سائبة، عمالة غير مطلوبة، إذن الخلل فينا نحن.

النقطة الثانية التي أحب أن أشير إليها، هي التغيير في عقلية المواطن الخليجي نفسه، في تقبل العمل أو غير تقبله، العائلة هي توجه ولدها في قبول العمل أو رفضه، هناك وظائف عليا ووظائف دنيا لا يتقبلها المواطن، إذن نحن يجب أن نقوم بالتوعية، توعية إعلامية، توعية ثقافية، لمواطنينا أولاً قبل أن نلقي اللوم على العمالة الوافدة.

يوسف عبد الحميد الجاسم

لسوء حظي أن جاء حديثي اليوم، لعل الإخوان الذين سبقوني الحقيقة كفوا فيما يتعلق بأن الخطورة ـ هذا مع تقديري الشديد لورقة الدكتور حسن مدن، واحترامي لكل الأوراق الأخرى ـ أنا أعتقد أن موضوعها من أهم المواضيع التي تهمنا كخليجيين للنظر إلى المستقبل.

فيما يتعلق بالخطورة، أعتقد الخطورة من جزئية رئيسية أوردها في الصفحة (5)، عندما قال إن من كانوا يأتون إلى الخليج في البداية، كانوا من منابت اجتماعية راقية، متعلمة، طبعاً عمالة أو وافدون أغنياء إلى مجتمعات صغيرة آنذاك، والآن أصبحت عمالة فقيرة إلى مجتمعات غنية، هنا المدخل في الموضوع المتعلق بالعمالة، لن نستطيع أن نستغني عن العمالة الوافدة، بطبيعة تركيبة مجتمعاتنا، وتنشئتنا الاجتماعية مثلما سبق في الحديث، مع الأسف أنا وأنتم جميعاً ننتمي إلى جيل ما كان عندنا خدم في المنازل إلا من هو منا من النبلاء على هذه الطاولة، الآن أصبحنا نربي أبناءنا كجيل أفسدناه، نحن نشأنا في بيوت أمهاتنا، تطبخ وتعمل وتكنس وكذا، ونحن نشتغل ونساعدهم ونساعد أهلنا، والآن أولادنا يولدون وهم محاطون بمجموعة من الخدم، هذه القضية تحتاج إلى بحث اجتماعي مهم جداً في مجتمعاتنا الخليجية، لقد تحولنا من مجتمعات قبل النفط، كانت مجتمعات منتجة جداً، ونعمل في جميع المهن ولا نأنف منها، والآن تحولنا إلى مجتمعات لا نستطيع أن نقدم لأنفسنا كوب ماء أو أن أحد أبنائنا يقدم لنا كوب ماء، ربما قصة خدمة المنازل تفاقمت في الآونة الأخيرة مع وجود الثروة في المجتمعات الخليجية، وأنا قدمت حلقة في أحد برامجي، النفط نعمة أم نقمة؟ أعتقد أن هذه من النقمة النفطية، هو أنها استنهضت عندنا مع الأسف الموروث العربي والإسلامي، قصة العبيد والرقيق والأسياد، وقصة الموروث العربي، ففي نظام العمارة، لا أعتقد أن هناك نظاماً معمارياً في الدنيا فيه سلم خدم، إلا في نظام العمارة المصري، فيه سلم خدم، إلى الآن فيه سلم خدم، هذا استنهض بعد ذلك، عندنا الرغبة في تشغيل الآخرين، هذه مشكلة اجتماعية، مشكلة نفسية، مشكلة تنشئة، أعتقد أنها تحتاج إلى بحث (Sociology)، لكني أعتقد أن حكوماتنا مقصرة وبرلماناتنا ومشاريع برلماناتنا الخليجية الأخرى يجب أن تعي ذلك، أنا أتكلم عن الكويت لأنها نموذج ربما لدول أخرى، اليوم في الكويت كل شيء مقنن، كل شيء مشرع، أن تكون تاجراً يحدد قانون التجارة كيف تكون تاجراً، أن تكون موظفاً في الخدمة المدنية يحدد لك مستوى الرواتب ويحدد لك نظاماً كاملاً، لكن أن يدخل أحد المساكين الذين يعملون في مجال نظام الخدمة الهامشية، الذين يمثلون 260 ألف خدم المنازل من أصل مليون من العمالة، دعنا من العمالة الهامشية الثانية، أن يدخل إلينا أحد في

الكويت في هذا المحيط فهو داخل إلى جحيم، لا مستويات للأجور، ولا تحديد لساعات العمل، يعمل الخادم في المنازل وغير المنازل 15ساعة في اليوم من السادسة صباحاً وينام آخر واحد في البيت الساعة (12) ليلاً، ويعمل بمعدل دولار أو أكثر قليلاً، المهم 100 دولار في الشهر، إني لم أر من إخواننا المشرعين ـ ومعنا ثلاثة من أعضاء مجلس الأمة في هذا المنتدى ـ أحداً طرح مشروعاً لتقنين نظام العمالة الهامشية سواء خدم المنازل أو غيرخدم المنازل، أنا أعتقد أنه قد آن الأوان في دول الخليج، إذا أردنا أن نحتاط لهذا الخطر المتعلق في تدمير أجيالنا، أن نعمل على تشريع يحدد إطار العمالة الهامشية، لأننا لن نستغني عن العمالة الآسيوية عالية الخبرة، الدكتور حسن ذكر في الورقة أن جل أفراد هذه العمالة هم من ذوي انحدارات فقيرة وأمية، وهي عاجزة بالتالي عن إحداث أي مؤثرات ثقافية واجتماعية إيجابية، نعم يمكن أن يكون لها مؤثرات سلبية، مادمنا تركناها بهذا الانكشاف التشريعي والقانوني و الكل منا يغض النظر، كل واحد منا على هذه الطاولة عنده بالبيت على الأقل خادم أو خادمان أو ثلاثة ومبسوطون أن ندفع لهم 100 دولار أو 150 دولاراً، وستستمر هذه المشكلة لأننا نورثها لأولادنا، أنا بنتي حامل ستلد بعد شهر، من الآن هي مستوردة خادمتين، أنا لا أبرئ نفسي، ولكن أضرب المثال في أنفسنا، لا نريد جلد الذات، ولكن هو نقد الذات، فأرجو أن ينتبه المشرعون.

شملان العيسى

شكراً سيدي الرئيس، من سوء حظي أن أتكلم بعد العديد من الإخوان، كلهم تكلموا عما كنت سأتكلم فيه، وأنا قبل كتابة رسالتي للدكتوراه عن العمالة، استعنت بالأخ علي الموسى، كان وكيلاً مساعداً بوزارة التخطيط لشؤون العمالة، واستفدت منه كثيراً، كتبنا رسالة الدكتوراه وخلصنا، وبعدها استعان الأخ باقر برسالتي عن العمالة وكذلك بالبحرين، لكن الموضوع، كما قال أخي جاسم السعدون ليس فيه شيء جديد، الشيء الجديد الجاري هو أن العالم كله يتغير إلا نحن، سبحان الله، العام الماضي كنت في أمريكا، وهناك، اشتركت في ناد ألعب تنس، الناس الذين كانوا يلعبون معي كلهم هنود، بنغاليون، فلبينيون، كلهم

يتكلمون العربية، وكلهم يشتغلون في شركات كمبيوتر أمريكية، من الحديث معهم اكتشفت أن كلهم كانوا في الخليج يتكلمون العربية، فالسؤال، هل ترى أن الخليج قد يقبل في يوم من الأيام تجنيس الكفاءات العلمية بدلاً من تجنيس الذين قد يكونون عبئاً علينا فترة طويلة، ولا نعرف كيف نتخلص منهم؟

فهد الدوسري

شكراً سيدي الرئيس، أولاً شكراً للدكتور حسن على الورقة القيمة التي بها كثير من المعلومات المفيدة، بالنسبة إلى رقم تحويلات العمالة، والمذكور أنها (26) مليوناً، والأخ الرئيس ذكر أنها تبدو غير معقولة، أنا يبدو لي أنها معقولة، لأن تحويلات العمالة سنوياً من السعودية فقط حسب علمي، (16 ـ 17) مليار دولار سنوياً، فالباقي من بقية دول الخليج فيبدو لي أنها في الحدود، ويمكن أن تكون خطأ.

النقاط القصيرة الأخرى، غني عن القول إن العمالة غير المواطنة، وأخص بالذكر المملكة بالذات، إن الإخوان اليمنيين ساهموا مساهمة كبيرة في تحقيق ما تحقق من نمو اقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة، هذا يجب أن نقره ونعترف به، ثانياً إن زيادة العمالة غير المواطنة على أثر الطفرة البترولية، جاء طبعاً في النمو السريع في مشاريع البنية الأساسية، وكان هناك طلب كثير ومواطنون غير متواجدين، ثم بعد ذلك جاءت عمالة غير ماهرة، وتكيف الاقتصاد، أصبح هناك هيكل اقتصادي، وهيكل طلب، حتى بالنسبة للعمالة في البيوت، وتكيفت الأذواق وهناك انبنت وصارت مصالح على هذا الوضع، وأخص بالذكر حكاية العمالة السائبة، بصراحة مثلما ذكر، هناك أناس نافذون مستفيدون من هذه العمالة السائبة، يأتون بها بأعداد كبيرة ويتركونها في السوق، وينشأ نظام الأتاوات، ونبدأ من فكرة أنه فعلاً المشكلة نحن سببها وهناك ناس مصلحتهم في أن تستمر، فيجب أيضاً أن يكون هذا واضحاً.

النقطة الثانية، أنه عند الكلام عن العمالة غير المواطنة، هي درجات، أنواع يمكن للعمالة المواطنة أن تحل محلها، لكن هناك عمالة أخرى المواطنون بوجه عام لن يحلوا محلهم، فطبعاً هناك المديرون وأهل التخصصات العالية التي هي الإحلال فيها والتوطين قليل وبطيء، وهناك العمالة الفنية، والأمل، مع برامج التأهيل والتدريب على رأس العمل للمواطنين، أن يتم إحلالهم محل العمالة الوافدة،

ولكن بشكل تدريجي، وبالتأكيد الكلام ليس على أن نتخلص من العمالة الوافدة كلها مرة واحدة ولكن أيضاً هناك العمالة غير الفنية والخدمية التي هي تأتي للصيانة في البيوت، المواطنون طبعاً لن يحلوا محلهم، لو أنهم تكيفوا مع المجتمع والقيم، وهذه تتطلب ليس فقط دراسة، وإنما تحتاج تثقيفاً كبيراً، لكن العمالة السائبة، هي التي تعتبر مشكلة ملحة، وأعتقد أن معظمها جاء من بنجلاديش وباكستان، ومن دول أخرى، وهي التي فيها مصالح لمن جلبها، فهذه يمكن القول بأن فيها عبئاً مالياً وفيها أخطار.

ناصر الصانع

شكراً أخي الرئيس، وأشكر مقدم الورقة، الحقيقة ربما من النماذج التي يمكن للواحد أن يذكرها للاستفادة من كفاءات جيدة من القارة الهندية وبالذات من عمالة التكنولوجيا الهندية، هو توجه جرى في حكومة دبي مؤخراً، وأبرموا عقد شراكة استراتيجية مع خبراء كثيرين من الهند كي يأتوا إلى مدينة دبي للإنترنت، وأعتقد أن هذه من اللفتات التي تقدر بالفعل، والتي تحتاج إلى تكرارها بشكل كبير في دول الخليج، لكن العمالة الهامشية والعمالة المنزلية التي نواجهها في دول الخليج من العمالة الآسيوية، سأشير إلى لون وقوة الضغوط المجتمعية التي أدت إلى عدم التفاعل بشكل كبير مع المشكلة، وأدت إلى الاستجابة لهذه الضغوط، ويمكن هذا أحد الأسباب، مثلما أشار الأخ يوسف الجاسم، عدم صدور تشريع، على الأقل عندنا في الكويت.

بعد تحرير الكويت، كل الخبراء والمفكرين والسياسيين قالوا فرصة جيدة وذهبية لنبدأ من الصفر في ترتيب العمالة الوافدة في الكويت، ووضع ضوابط، وحل كل المشاكل التي كنا نعاني منها من قبل، أذكر وقتها كنت وكيلاً مساعداً في ديوان الخدمة المدنية، وطرح تشريع لضبط إحضار الوافدين من العمالة الهامشية وعلى وجه التحديد خدم المنازل، ووضع مشروع قرارات تنظيمية تضمنت أن كل بيت من حقه أن يستحضر خادمة واحدة أو خادماً واحداً، وإذا أحضر خادماً ثانياً يتحمل رسوماً عالية جداً، حتى يدعو الشعب تدريجياً للاعتماد على نفسه، وتلافي المردود السلبي الاجتماعي الذي كنا نخاف منه، وهذه الأفكار كانت بحماسة في بداية تحرير

الكويت، إلا أنها كلها تبخرت مع تدخل الكثير من قوى الضغط في المجتمع الكويتي، وأذكر وقتها كان المجلس الوطني الذي كان قبل مجلس الأمة، لا يقل حماسة عن أداء مجلس الأمة والنواب والضغوط، وفعلاً كانت هناك استجابة، وتوقف الإصلاح الذي كنا ننشده.

الإصلاح الثاني، كنت قبل ثلاث سنوات رئيساً للجنة حقوق الإنسان في مجلس الأمة، وهذه اللجنة لها صلاحيات أن تنظر شكاوى مباشرة من شرائح في المجتمع، ولها نفوذ كبير في الحقيقة، حسب تشكيلها، فوصلتنا شكاوى عمالية رهيبة، من عمال مهضومة حقوقهم بشكل كبير، من ناس ما أخذوا أجورهم فجلسنا مع وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، وكان معنا المرحوم سامي المنيس، بهدف التوصل إلى حل هذه المشاكل حلاً جذرياً وخصوصاً من خلال التشريع فوعدنا بإعادة النظر في قانون العمل في القطاع الأهلي، وهذا قانون قديم وكل وزير شؤون جديد يقول بأنه سيعمل على تطويره، حتى الوزير الحالي يقول إنه على جدول أعمال مجلس الوزراء، وكنا نهدف من هذا القانون إلى تحديد الحد الأدنى للأجور، وهو ما يعترض عليه رجال الأعمال بحجة أنه يحملهم تكاليف لم تكن في حسبانهم، وهناك من يعتقد بأن تأخير هذا القانون هو لهذا السبب، وبالتالي لم يصدر القانون الجدي، وليس هناك حد أدنى للأجور.

الأمر الثالث، عن قانون العمالة في القطاعات غير الحكومية، هذا القانون في بدايته، حددنا في مشروع القانون رسوماً يدفعها صاحب العمل على كل رأس وكل عامل وافد إلى الكويت يعمل لديه، وكنا متحمسين، وجزء من الحماس كان على الحد من العمالة الهامشية، أيضاً حدثت ضغوط، وطلبوا قصر فرض رسوم على العمالة التي يوجد لها نظير كويتي، وبالتالي استمرت العمالة الهامشية دون رسوم عليها، والتي كنا نطمح من خلال التشريع المقترح معالجتها.

وإني أشير إلى أن هذا ملف ساخن، حقوق العمالة، والجانب الإنساني فيه، ووضعهم المعيشي، وأجورهم، وتأخر مرتباتهم، حتى إنه في القانون الأخير لسنة

2000، نص بأنه على أصحاب العمل أن يدفعوا مرتبات العمالة الوافدة من خلال البنوك المحلية، وذلك حتى نضمن أنهم يستلمونها، إلا أنه حتى هذا النص اتضح أنه صعب في التطبيق في البنوك.

في المحاولة لوضع حقوق لهذه العمالة، أعتقد أن الملف ساخن، وربما يحتاج إلى تشريع، وهناك وعد من الحكومة بذلك، وأعتقد، إذا لم يتحقق ذلك من الحكومة، فيجب أن يتبنى مجلس الأمة مثل هذا التشريع، والكلام الذي يقوله الإخوان عن التخوف من الأجانب والنفوذ والهيمنة، هذه قضايا أعتقد أنن نقدر على تحديدها بأنفسنا، لكن دعونا نبدأ خطوة مهمة للاستفادة من العمالة الماهرة الموجودة في القارة الهندية، وأنا أعتقد أننا نحرم أنفسنا حالياً من خير كبير جداً.

يوسف خليفة اليوسف

شكراً سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، أنا سأختصر، الجماعة تحدثوا عن القضية من منظور جزئي، وأنا سأتكلم عليها من منظور كلي باختصار، أنا في تصوري أن المجتمعات الخليجية مثل بقية الدول العربية، تعاني من مرض مناعة، أيدز سياسي إذا صح التعبير، وأقصد بذلك أن الجسم إذا أصيب بمرض كلما أتاه فيروس أقعده عن العمل وقلل إنتاجيته، طبعاً التنمية تتبع مفهوم الأمن القومي، في تصوري أن هناك فجوة بين مفهوم الأمن القومي كما تراه الحكومات وبين مفهوم الأمن القومي كما يخدم الشعوب، ومادامت هذه الفجوة موجودة سيظل هناك موقف تفاوضي ضعيف لهذه الدول في مواجهة العالم الآخر، سواء فيما يتعلق بكيفية التعامل مع هذه العمالة، أو كيفية التعامل مع الإنفاق العسكري، أو كيفية التعامل مع اختلافات الحدود، أو كيفية التعامل مع استيراد التقنية، أو الاستثمارات الخارجية أو ما شابه ذلك، لماذا؟ لأنه في الواقع، مثلاً دول الخليج، الآن كثير من الشعوب ترى أن الحروب التي أكلت الأخضر واليابس، ترى أنها لا تخدمها، ولا تخدم أهدافهاالتنموية، بينما الحكومات قد يكون لها منظور آخر، الشعوب تريد التوطين، وتريد التدريب، وتريد أموراً كثيرة، الحكومات قد لا يكون ذلك في مصلحتها، إلا

إذا ردمت الفجوة، بحيث يكون هناك أمن قومي واحد، وهذا الأمن القومي في تصوري مهما تجاوزناه كمثقفين خليجيين، سيبقى هو في الواقع مفتاح التغيير في المنطقة، لا أقول إنه سيكون حلاً سحرياً، أنتم أنظروا الآن إلى هذه القضايا، هذه التي تكلمنا عنها، العمالة الوافدة، كيف ننظر إليها؟ كيف نعالجها؟ البيانات في دول الخليج لا تجمع بصورة سليمة، وبالتالي إن أي قرار لا يبنى على بيانات حقيقية، عندئذ لا نفهم، لا تكون لدينا خارطة ديمجرافية لدولنا، ولا نعرف التوزيع القطاعي أو الوظيفي أو الجنسي لكل هذه الفئات، حتى يمكن تسوية قضية التوطين، في الإنفاق العسكري، التكامل الاقتصادي الذي يفك كثيراً من اختناقات تواجهها التنمية اليوم، قد لا يكون في صالح الحكومات، على الأقل كما نرى من واقع التجربة، لذلك في تصوري إذا لم يستطع المثقفون الخليجيون أن يقرعوا الأجراس، ويقرعوا ويتكلموا بصراحة، وهذا العالم اليوم حولنا كله يتغير كما ذكر الدكتور شملان العيسى، لماذا نحن نقف جامدين، صحيح كما قيل بأننا لدينا سقف، ولكن في تصوري إذا أردنا أي مسيرة بالفعل بخطى حثيثة لهذه الدول في السنوات القادمة، يجب أن نقرع على هذا البعد، حتى نردم الفجوة، ونشعر المسؤولين بأنه لا تقدم إلى الأمام، بل بالعكس سيوجدون قنابل موقوتة تعود بالمجتمعات للوراء، كما حدثت هذه الحروب، كما نراها من 20 سنة، خسرتنا مئات المليارات، في تصوري، قضية العمالة الوافدة يمكن أن نعالجها من منظور قومي وموحد، يعني التكامل الاقتصادي الآن، صار لنا (16) سنة، والدكتور قويز له تجربة في الميدان، التعرفة الجمركية كان مفروضاً أن يتم توحيدها بين دول مجلس التعاون سنة 1983، واليوم نحن نتكلم عام 2002، لم توحد هذه التعرفة، لماذا، لأن صانع القرار يفكر بعقلية وبمنظور أمن قومي مختلف عني وعنكم في الواقع، لذلك أنا في تصوري أن المفتاح، كماقلت ليس بحل سحري، ولكنه يضعنا في الاتجاه الصحيح.

علي فخرو

سيدي الرئيس سأختصر إلى أبعد الحدود، أولاً أنا أعتقد أنه يجب أن يكون واضحاً أن هذه القضية كبيرة فعلاً وأساسية فعلاً في حياتنا ومن الممكن أن تخلق

مشاكل كثيرة جداً في المستقبل، هذا يجب أن يكون واضحاً تماماً، ولا يكون عندنا أدنى شك في ذلك.

ثانياً، إن العالم كله يعاني، وهناك كثير من البلدان تعاني، فرنسا وألمانيا وإنجلترا وأمريكا، كثير من الدول عندها نفس المشكلة، لذلك يجب أن نتطلع إلى تجاربها ونستفيد من بعض تلك التجارب، لكن أنا يهمني سيدي الرئيس بالدرجة الأولى نقطتان أساسيتان :

النقطة الأولى: إن هذه قضية وحدها قائمة، أي أننا نستطيع أن تكون لدينا علاقات اقتصادية متينة جداً مع آسيا، ومع ذلك ما عندنا مشكلة العمالة، وعندنا علاقات ثقافية متينة جداً، ومع ذلك ماعندنا مشكلة العمالة، فإذن هي قضية وحدها، ويجب ألا نربطها بالقول إننا نحتاج إلى الأسواق الآسيوية، الاستثمارات الآسيوية إلى آخره مما قيل في هذه الجلسة، هذه قضية وحدها قائمة ويجب أن تعالج كقضية وحدها قائمة.

النقطة الثانية والأخيرة، لا توجد ذرة من الشك في أنه يجب أن نركز على أن هذه قضية ممكن حلها بقرارات داخلية محلية، ما فيه ذرة من الشك، الإخوان كلهم أشاروا إلى أمثلة كثيرة، الإخوان تكلموا عن العمالة السائبة، هذه حلها في الداخل، عن العمالة المنزلية وتقنينها، من الممكن أن ترفع الأجور في العمالة المنزلية فتقلل من العدد، إصدار قانون بأن يكون هناك حد أدنى وبالتالي نقلل ذلك، أو كما قال الإخوان من الكويت يمكن أن تحدد واحداً أو اثنين بدل خمسة أو ستة أو عشرة، في بلدان مثل المملكة العربية السعودية، السماح للمرأة بالسياقة ممكن أن يقلل فوراً بشرطة قلم عدد السائقين عندهم، الإخوان في الكويت ذكروا أن خُمس العمال الأجانب عندهم إلى رُبعهم من العمالة المنزلية، فإذن أنت من الممكن فعلاً أن تنزل ذلك، قضية المكننة في المصانع وفي كثير من المحلات يمكن أن تقللها، وهذه قرارات كلها اقتصادية سياسية محلية بحتة، أنت ممكن أن تقللها، أنا أقول أيضاً، إن من القرارات المحلية التي يمكن أن تأخذها، هي قضية التوازن في العمالة، إن الإنسان يعجب أن دولة مثل اليمن وعندها ملايين عاطلين عن العمل، وهم جالسون في

اليمن ونحن لا نستعملهم، أو في المغرب العربي 60% من العمالة عاطلة، ونحن نأتي بعمالة من بلدان ثانية، فإذن قصة التوازن في يدنا، وليست في يد أحد من الآخرين، الأجور المتدنية يا سيدي الرئيس جيء بها وهي قضية داخلية، بمعنى أنه مادام الحد الأدنى للأجور غير موجود، فإذن المواطن لا يستطيع أن يدخل في كثير من الأعمال بسبب هذا الحد الضعيف جداً من الأجور، نحن في البحرين لدينا الآن نقاش حول هذا الموضوع، وهناك نقاش أيضاً هل يمكن قصر بعض المهن على المواطنين.

قد يكون هذا مدخلاً رئيسياً وهذا في يدك، وأنا أريد أن أعطي مثلاً من البحرين، البحرين قررت منذ سنين طويلة، أن جميع سائقي التاكسي يجب أن يكونوا بحرانيين، قرار تاريخي حدث، بالصدفة، منذ ذلك الوقت حللنا هذه المشكلة بأن هذه المهنة مع أنها مهنة متواضعة جميعها كلها في يد البحرانيين، بينما تذهب إلى الإمارات تجد أن أي تاكسي تركبه، جميع السائقين تقريباً ربما 66% من الأجانب، ولو قيل إنه يجب أن يقتصر على المواطنين، يمكن أن يكون 100% من المواطنين، إذن الذي أريد أن أقول إن كل هذه القضايا في أيدينا، ويجب أن تبرز إبرازاً تاماً، إذا كنا نريد أن نتكلم مع المسؤولين إلى آخره، إن هذا ليس قدراً علينا، هذا الموضوع، في أيدينا.

تبقى نقطة واحدة، الكثير من القرارات إذا لم تتخذ على مستوى مجلس التعاون، أنا أعتقد أنه سيكون من الصعب جداً تطبيقها، يعني لو تكلمنا عن الحد الأدنى للأجور، من غير المعقول أن نتكلم في البحرين لكنه لا يوجد في الكويت، أو في السعودية، لأنها كلها مترابطة، وكلها تؤثر في بعضها البعض، إذا تكلمنا إننا نقنن ونحدد عدد العمال المنزليين، و أنا متأكد أنه تحدث ثورة في البحرين إذا حدد العدد بواحد فقط، في حين أن الإخوان في السعودية يقدر كل منهم أن يستخدم خمسة مثلاً، لأنه كالعادة في هذه المنطقة، الكل يطالع الثاني، فأنا أعتقد أن مستوى مجلس التعاون يجب أن لا يغفل حل تلك الإشكالية التي يعاني منها الجميع.

الرئيس

أعتقد أنه من العدل أن نفسح المجال أمام الباحث للرد على هذه المداخلات الهامة والمثيرة للجدل أيضاً.

حسن مدن

شكراً، وفي البداية أود أن أشكر جميع الأساتذة والإخوة على مداخلاتهم التي تضمنت أفكاراً كثيرة، وتدقيقات أستفيد منها في الصياغة الثانية للورقة.

أود أن أشير إلى الأرقام، حيث جرى حديث حولها، الأرقام أخذتها من مصدر أشرت إليه في نهاية الورقة، أعتقد هي دراسة للمركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية في دولة الكويت، منشورة في أحد أعداد جريدة البيان الإماراتية، وصحيح أن موضوع الأرقام موضوع إشكالي، في ظل غياب قاعدة ثابتة للبيانات، والخلل في أجهزة الإحصاء في غالبية أجهزة مجلس التعاون الخليجي، وممكن الاتفاق مع وجهة النظر هذه.

عندي ملاحظة رئيسية حول موضوع مستقبل العمالة الآسيوية في بلدان الخليج الذي أشرت إليه في نهاية عرضي للورقة، أنا لا أطرح الموضوع من منطلق عنصري، أو من منطلق عدائي تجاه هذه الجاليات الأجنبية، أو تجاه هذه العمالة لاجنبية وأيضاً لا أقول يجب إخراجها أو يجب التخلص منها، هناك آراء متناقضة طرحت في هذه الجلسة، بعضها يقول إنه لا يمكن العيش بدون هذه العمالة، هذه موجودة يجب أن تبقى، مع هذا المستوى من المعيشة الذي نحن فيه، يجب أن تبقى، لماذا نطرح الموضوع مادام لا يشكل مشكلة؟ أعتقد هذا الطرح له ثمن، مجتمعات الخليج هل هي مستعدة لدفع هذا الثمن؟ نحن الآن لسنا من يقرر، مخطئ من يفكر أن دول الخليج بعد 30 سنة ستقول للعمال الآسيويين بعد أن تتغير الأوضاع الاقتصادية ارجعوا إلى بلدانكم، لن يسمح المجتمع الدولي بهذه القضية في عصر العولمة والتداخل، حتى التشريعات الوطنية الآن بعد حين من الوقت، بعد 10 سنوات أو 20 سنة لن تكون حرة، التشريعات الوطنية ستخضع لمعايير دولية وستكون ملزمة، هؤلاء ولدوا في بلدان الخليج وتعلموا وتربوا إلى آخره، وساهموا في إنجاز هذه

المرافق، ويعاملون هذه المعاملة غير الإنسانية، ثم يطردون، هذه هي الإشكالية، إشكالية مطروحة للنقاش، نريد أن تبقى هذه العمالة، فلتبق هذه العمالة، لكن لنتبصر أيضاً في ثمن ذلك أو في عواقبه أو في نتائجه، يجب على مجتمعات الخليج، حكومات وشعوباً وقوى المجتمع المدني أن تطرح هذه الإشكالية للنقاش، إذا كانت هذه المسألة غير متبلورة بصورة كافية الآن، فأنا على يقين ستأتي لحظة ستطرح فيها، وستفرض فيها كوسيلة من وسائل الضغط على حكومات هذه المنطقة، أو حتى تمشياً مع المعايير الدولية المتبعة في الأمم المتحدة، في آليات العولمة نفسها وما ستفرضه.

هناك مشكلة لم يجر الحديث عنها بالشكل الكافي، لا في الورقة، ولا في المداخلات، هناك مجتمعات خليجية تطرح مشكلة التركيبة السكانية، مثلاً في البحرين هذا الموضوع غير مطروح، ولا أعرف أنا في الكويت أو في السعودية أيضاً، ربما، لكن مجتمعات مثل مجتمع قطر، والمجتمع في الإمارات يطرح على نفسه هذه الإشكالية بحدة، هناك مناقشات، ندوات، صحافة تتحدث، الباحثون يكتبون في هذا الموضوع، مسألة الخلل في التركيبة السكانية هذه معضلة أيضاً حقيقية يجب أن نفكر فيها، طبعاً الدكتور شملان تحدث عن أنه التقى بهنود تعلموا في الخليج واكتسبوا خبرات وأصبحوا يحملون جنسية، ويتساءل هل يمكن تجنيس هذه الكفاءات؟ طبعاً من باب أولى طرح السؤال لمَ لا يجري تجنيس الكفاءات العربية في هذه المجتمعات؟

الرئيس

قبل أن أنهي الجلسة، هناك كلمة حول موضوع التنظيم للدكتورة موضي الحمود المنسق العام.

موضي الحمود

غداً إن شاء الله جلستنا ستبدأ الساعة 9:30 صباحاً وتنتهي في حدود (12:15 ـ 12:30) وهي تتكون من جزأين :

الجزء الأول 45 دقيقة لأن كثيراً من الأفكار التي طرحت اليوم، يمكن ربطها في

حوالي 4 ورقات، هي جلسة ختامية للربط في منظور مستقبلي، ربما ما العمل؟ لن نطرحه أيضاً بصورة مستفيضة لكن على الأقل حتى نعطي الأوراق حقها في النقاش، وننطلق يمكن من بعض التوصيات مثلما قال الأستاذ جاسم، لنضع بعض الأفكار التي يمكن أن تناقش أو تستشرف المستقبل في هذا الخصوص.

الجزء الثاني من الجلسة، سيكون حول تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001، على المنطقة، ماذا يمكن أن تكون تداعيات هذا الموقف؟ نحن اعتدنا في المنتدى، كمسألة تنظيمية، دائماً يكون أمامنا أوراق عمل ليتم نقاش الموضوع، ولكن لضخامة الحدث الذي صار ولتأثيراته التي أعتقد أنه سيكون لها آثار عميقة على كثير من مناطق العالم، كان لابد على الأقل لو نلتقي بصفة مبدئية في الغد للنقاش حول بعض الأفكار، لنضع تصوراً لاجتماعاتنا القادمة، ماذا نناقش فيما بعد؟ لبلورة نقاط مهمة يرتكز عليها البحث فيما بعد، وبالتالي سيكون، كما أشرنا، مداخلات أو مناقشات، في ضوء أهمية الموضوع، ولطلب كثيرين من الإخوة لإعطاء جزء من الوقت للمناقشة فيه.

في الختام نشكر الدكتور حسن مدن على ورقته «الخليج العربي والمحيط الآسيوي / العمالة» ونشكركم على مداخلاتكم القيمة.

المناقشـــات العامة

الجلسة الخامسة

الجمعة 18 / 1/ 2002 - 9:30 إلى 10:30 صباحاً

مـــوضـــوع النقـــاش: مـنـــاقـــشـــات عـــــامـــــة

رئيـــســـة الجلســـة: الدكـــتـــورة منيـــرة فـــخـــرو

رئيسة الجلسة

يسعدنا أن نرحب بكم في الجلسة الأخيرة من لقائنا السنوي الثالث والعشرين لمنتدى التنمية، وهذه الجلسة مخصصة للمناقشة العامة حول ما طرح من أفكار في الأمس، وما يطرح اليوم.

فاسمحوا لي أن أستعرض سريعاً ما طرح في الأمس للتذكير، ثم لمحاولة الربط بين ما طرح من أفكار.

الورقة الأولى، للدكتور عبد الله المدني، عن دول مجلس التعاون الخليجي في علاقاتها مع الهند والباكستان ـ المحور السياسي الأمني، ذكر فيها نبذة تاريخية عن أوجه الترابط المتعددة بين الهند وأبناء الخليج، والتي أصبحت فيه الهند وجهة كل أبناء الخليج للتجارة والدراسة والطبابة والسياحة، مما أثر في خلق علاقات اجتماعية وثقافية امتد أثرها إلى مختلف مناحي الحياة الخليجية، وذكر كيف تعرض هذا الترابط للخلل مؤخراً خاصة بعد قيام باكستان كدولة ذات أسس إسلامية بحتة على نقيض الهند العلمانية الديمقراطية، ويستنتج الباحث أن علاقة الخليج السياسية بالهند وباكستان لم تكن بصفة عامة متوازنة، وأن دول الخليج كانت منحازة إلى باكستان، وتم استثناء الهند من التعاون السياسي والعسكري والأمني، رغم أن الهند بإمكانياتها الهائلة كانت أكثر أهلية للتعاون معها، وأكثر فائدة لدول الخليج من جارتها الباكستانية التي لم يكن لديها ما تقدمه لها سوى الذراع الأمني وبمقابل، ويوصي الباحث صانعي القرار الخليجي أن يوثقوا علاقاتهم مع دول الجنوب وشرق آسيا مثل الهند والصين وماليزيا وكوريا الجنوبية بسبب نجاحاتها الاقتصادية وتفوقها في ميادين شتى.

الورقة الثانية، كانت بعنوان التعليم في عصر التكنولوجيا، أين نحن من التجارب الآسيوية ـ المحور التعليمي / التقني، للباحث عمران سلمان. طرحت الورقة السؤال التالي، كيف يمكن للتعليم أن يلعب دورالأداة، ليس في تحويل جزء

من المجتمع فحسب إلى قوة إنتاج كما كان الأمر سائداً حتى الآن، وإنما في تحويل المجتمع كله إلى قوة إنتاجية، وبمعنى آخر كيف يمكن للتعليم أن يضطلع بدور تحويل المعرفة إلى ثروة عمادها وركيزتها الأساسية الإنسان أو الأداة البشرية، ولذلك فإن المهمة المطروحة اليوم على التعليم في كل مكان، هي كيفية تأهيل الطلبة والمواطنين للتعامل مع الواقع الجديد وإدارته، ويشدد الباحث على أن أول خطوة في هذا المجال، هي فحص ومراجعة عملية التعليم بأطرافها المباشرة، الطالب والمعلم والمدرسة، ويشرح الباحث علاقة التعليم بالتقنية، وكيفية النظر إلى التعليم على أنه عملية إنتاجية، واستثمار تنموي طويل الأمد تقوم به الدولة من أجل خدمة مصالحها الاستراتيجية وتأمين دورها الاقتصادي، ثم يذكر تجارب بعض الدول الآسيوية في تطوير التعليم خاصة التعليم التكنولوجي وأهمها سنغافورة واليابان والهند، التي يستفيض في شرح تجربتها وينادي بدراستها والاحتذاء بها من جانب صناع القرار التعليمي والعلمي في المنطقة الخليجية.

الورقة الثالثة، كانت بعنوان «الهند ودول مجلس التعاون الخليجي ـ المحور الاقتصادي» حيث يبدأ الباحث بوصف الخطوات التي اتخذتها الهند إلى التكيف مع النظام الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، كيف سعت الهند إلى الحفاظ على علاقاتها التاريخية مع دول مجلس التعاون، خاصة أن تلك الدول قد استعانت بالعمالة الهندية المدربة وغير المدربة، وإلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المنتجة في الهند، ويذكر الباحث بالأرقام، حجم التجارة بين دول المجلس والهند التي تقاس بمليارات الدولارات، وهناك الكثير من المشاريع بين الهند ودول المنطقة.

ومؤخراً خفت الحماسة الهندية للقضية العربية، وازدادت أواصر الصداقة بينها وبين الولايات المتحدة، وتأثرت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، اعتماد الهند على إمدادات الطاقة من المنطقة، والخير الذي يجنيه مواطنوها المغتربون في دول المجلس سوف تستمر في دفعها للمحافظة على علاقاتها مع تلك الدول، وباستطاعة دول المجلس استخدام الطاقات المتوفرة لدى الهند للمساعدة في تنويع اقتصادياتها.

الورقة الرابعة، كانت بعنوان «الخليج العربي والمحيط الآسيوي الفرص والتحديات»، وهي تتناول محور العمالة، وقد أعدها الباحث السيد حسن مدن.

يتناول الباحث الحجم الهائل للعمالة الآسيوية في مختلف دول الخليج، فقد شهدت بلدان المنطقة تدفقاً من هذه العمالة على شكل أفواج تجر أفواجاً ـ حسب قوله ـ يضاف إلى ذلك تدني رواتب هؤلاء العمال وحرمانهم من حقوقهم النقابية والمهنية الأساسية وتطويقهم بعقود عمل صارمة، ثم يعدد المخاطر من وجود عمالة بهذا الحجم بالمنطقة، ويستخلص في النهاية على أن دول المنشأ لهذه الجاليات معنية بشكل كبير بأوضاع تلك الجاليات، بسبب حقوق المواطنة، وبسبب تحويلاتهم المالية، لأفراد هذه الجاليات التي تشكل أحد عوامل تنشيط الدورة الاقتصادية في بلدان المصدر، وهي قد تطالب في المستقبل بسن ما يلزم من تشريعات لتأمين أوضاعهم وظروفهم خاصة وأن العولمة على الأبواب، وآلياتها لا يمكن أن تستخف بقضية جوهرية ومثيرة لقضية العمالة الأجنبية التي قد تستخدم كورقة ضاغطة على بلدان المنطقة.

الورقة الخامسة، التي وزعت على المشاركين كانت بعنوان «مجالات التعاون النقدي بين دول مجلس التعاون في ضوء ما تواجهه من تحديات اقتصادية»، قام بإعدادها الدكتور عبد الله بن إبراهيم القويز، وقد تناول فيها الواقع الاقتصادي الحالي لدول المجلس، محدداً المتغيرات الرئيسة والسياسات التي وضعتها هذه الدول لمحاولة التأثير الإيجابي على أوضاعها الاقتصادية، ثم يذكر أهم التحديات الاقتصادية أمام دول المجلس في الوقت الحاضر وإمكانيات مواجهتها، ثم يذكر أهم ملامح التعاون النقدي، وإمكانية الاتفاق على عملة موحدة مع تبيان الجوانب السلبية والإيجابية للعملة الموحدة والشروط.

أيها السيدات والسادة لقد تم استعراض الأوراق باختصار شديد، والآن علينا الإجابة عن سؤال: ما العمل؟ كيف نواجه تلك القضايا؟ ماذا تقترحون لتقريب وجهات النظر بين تلك الدول قيد الدراسة وبين دول مجلس التعاون؟

قبل أن نستمع إلى آرائكم أود طرح بعض المقترحات لتسخين النقاش، وإثارة المزيد من الحلول والمقترحات:

1 ـ إنشاء المزيد من المشاريع الناجحة على غرار ما بدأته سلطنة عمان بقيام صناعة مشتركة للأسمدة الكيماوية.

2 ـ الاستعانة بالخبرة الهندية خاصة في مجال التكنولوجيا.

3 ـ المزيد في مجال الانفتاح الثقافي والإعلامي.

4ـ اتصال مراكز البحوث بين الهند ودول الخليج لدراسة المشاكل دراسة علمية وافية وإيجاد الحلول الممكنة.

5 ـ تبادل الزيارات الثقافية والعملية بين الجامعات.

6 ـ أما الإجراءات التي يجب اتخاذها داخل دول المجلس، فسأذكر واحدة فقط، وإجراء واحداً، وهو تطوير برامج التعليم والتدريب في جميع دول المجلس، مثل أن يتم التدريب في مكان العمل على أن يساهم في التكاليف الدولة وأرباب العمل مناصفة.

ونبدأ النقاش.

عبد العزيز الجلال

الموضوع ما ينبغي أن يقتصر على الهند وباكستان، العنوان العريض للقائنا هذه السنة يتعلق بآسيا بشكل عام، وكان التوجه على ما أعتقد هو جنوب شرق آسيا، يمكن أن نأخذ الهند وباكستان كمثال، ولكن ليس من الإنصاف أن يقتصر الموضوع على الهند وباكستان سواء في سياستنا الخارجية أو حتى في علاقاتنا الثقافية أو الاقتصادية، يمكن أن نستخلص نتائج من تعاملنا مع هاتين الدولتين أو أن هذه المنطقة الضيقة إن جاز التعبير، وأهم المشاكل التي نواجهها مع الهند وباكستان، يمكن أن نسقطها على مناطق أخرى، وهو أحياناً سيطرة العاطفة في توجيه السياسة الخارجية، طبعاً العاطفة ممكن استبدالها بالمعتقد الديني، فيؤثر أيضاً كثيراً في توجيه السياسة الخارجية بشكل عام، أيضاً الاستسلام بشكل غريب جداً للضغوط الدولية في تغيير التوجهات السياسية الخارجية، بالرغم من أن العلاقات الخارجية يمكن تكون أكثر اتزاناً في جميع الأحوال.

هناك نقد ينبغي أن يوجه لنا، إننا ساكنون في خزان نفط، لا نرى شيئاً ثانياً، علينا أن نخرج من خزان النفط، نعيش في العالم، ونتعامل مع العالم كما هو موجود، مع أن النتيجة التي أتصورها، واتفقنا جميعاً عليها، هو أننا نعيش في منطقة جداً مهمة

جداً وحيوية، وربما تكون مصيرية بالنسبة لنا، سواء في علاقاتنا الخارجية، سواء في نمونا أو التنمية بشكل عام، وبالذات النشاط الاقتصادي.

أنا لا أميل إلى إصدار توصيات بهذا المعنى، هي في الحقيقة، حديث موجه بالدرجة الأولى لإخواننا الذين قاموا بإعداد المشروع مشكورين، لتطوير أوراقهم حسب ما يرون، ومستفيدين من الملاحظات الواردة من المتحدثين.

إسماعيل الشطي

عندي ملاحظات على الحوار الذي جرى بالأمس عن العلاقة مع المحيط الآسيوي، باعتقادي أن الندوة لم تتناول المحيط الآسيوي كماعبر معظم الإخوة الموجودين، تناولت بالدرجة الأولى العلاقة مع الجمهورية الهندية فقط، دون تناول العلاقة بنفس التركيز مع بقية دول القارة الهندية مثل سريلانكا وبنجلاديش وباكستان، معظم الحوار توجه نحو لوم النظام الخليجي لإهمال العلاقة مع الهند وبرر أن انحياز الهند لإسرائيل نتيجة لهذا الإهمال، لكن الحوار تناسى أنه بنفس القدر الذي كانت العلاقة بين الهند ودول الخليج قليلة، كانت مع بعض الدول العربية ذات التوجه الاشتراكي قوية جداً، وليس مبرراً للهند أن تنحاز مع إسرائيل لمجرد أن دول الخليج كانت مهملة لعلاقتها مع الهند طوال تلك الفترة، كذلك هناك نوع من المبالغة في الثناء على التجربة الهندية، وبالأخص التجربة الديمقراطية، هناك حديث دائر حالياً حول التجربة الهندية، أولاً التجربة الهندية في فترة من الفترات علقتها أنديرا غاندي لمدة أربع سنوات، كما تفعل دول العالم الثالث، والآن التجربة الهندية متهمة بأنها تتجه نحو التعصب، ولذلك فإن الحديث المبالغ فيه حول الثناء على التجربة الهندية يحتاج إلى نوع من التروي، بالقدر الذي توجه الحديث فيه لمدح الهند، كان الحديث منحازاً تماماً ضد باكستان، كأننا نقيم احتفالية لمصلحة الهند، وليس علاقات متوازنة مع القارة الهندية، لدرجة أن قورنت باكستان بإسرائيل، رغم أن نشوء باكستان هو كنشوء الدول العربية، قسم ووزع العالم حسب الاتفاق، أما كونها دولة دينية، فهي ليست دولة دينية، باكستان دولة علمانية، أسست على أسس دينية ولكن هي في النهاية دولة علمانية، وحصرت الدول الدينية بدولتين، رغم أن هناك أكثر من دولة دينية في نفس المنطقة، إيران دولة دينية ولم يشر إليها، نحن

آسيويون حقيقة وننتمي إلى آسيا، ولكن حقيقة الأمر أننا ننتمي بدرجة كبيرة إلى دول المحيط الهندي، بدءاً من جنوب أفريقيا وانتهاء بسيريلانكا، هذا المحيط هو الذي يشكل ثقافتنا، ويشكل تجربتنا، أفريقيا وآسيا. كذلك كان هناك نوع من اللوم على الدين، سواء في علاقتنا مع الهند أو في التعليم، وأنا أعتقد أنه بقدر ما هناك غلو ديني في استخدام التعليم، كذلك هناك غلو علماني في استخدام الدين، يعني التعليم في يوغوسلافيا علي سبيل المثال، لم تكن له علاقة بالدين، كانت دولة شيوعية في ذلك الوقت، وما كان فيها أي أثر للدين في التعليم، ومع ذلك بعد زوال الشيوعية وجدنا أن الأجيال التي تعلمت على أسس علمانية أكثر تعصباً من أي دولة دينية أخرى، كذلك في بريطانيا وهي دولة ديمقراطية منفتحة، في إيرلندا هناك تطرف ديني وتعصب ديني لا علاقة له بالتعليم، أعتقد أن الحاصل عندنا نحن جزء منه بلا شك، الدين، أو سوء استخدام الدين، أو سوء توظيف الدين في التعليم، لكن هناك أسباباً أكثر بكثير من التركيز على ذلك، ولذلك أنا أعتقد أنه حتى في تصوير علاقتنا، وإهمال علاقتنا مع الهند بسبب العامل الديني، كذلك فيه نوع من الغلو العلماني.

ربما الصبان

أولاً أريد أن أنطلق مما جرى عادة في مثل هذه اللقاءات، إننا نتحدث وكل مرة نشعر بأهمية الموضوع وأنه موضوع حيوي، ونريد أن نفعل، ونناقش الموضوع، ونشعر أننا ربما لم نعطه حقه، ونضع بعض التوصيات والآمال، وبعد ذلك يأتي موضوع آخر وننجزه بنفس الشكل، ولا ننتهي إلى أكثر من أننا أثرنا هذا الموضوع والنقاش وأثير في عقولنا وأذهاننا جميعاً، وهذا شيء جيد، ولكن أتمنى أن نذهب إلى أبعد من ذلك، نحن نعرف، وتحدثنا عن أهمية التواصل بين الخليج والدول الآسيوية الأخرى، ولكن أنا لدي اقتراح، وخاصة ونحن (74) مفكراً وكاتباً وباحثاً موجودين، وهذا ليس برقم صغير على المنتدى، ربما من أكبر المنتديات، اقتراحي هنا لمتابعة هذا الموضوع، متابعة النقاشات والحوار والاهتمام، ليس فقط في هذه القضية الجوهرية والمحورية، ولكن في قضايا المنتدى بشكل عام، أن نشكل صفحة إلكترونية، ولكن دون أن تكون صفحة إلكترونية ميتة، أن نشكل صفحة إلكترونية للتواصل فيما بيننا لمتابعة كافة هذه الاهتمامات، وأنا أعطيكم هنا مثلاً، أنا شاركت

مع مجموعة عالمية تعمل على متابعة قضايا الـ w.t.o منظمة التجارة العالمية، وكل يوم أو يومين أو أسبوع بالأكثر تصلني مجموعة من المعلومات، لا أتابعها جميعها، ولكن أحياناً تصلني معلومات مهمة، تهمني أنا شخصياً، عن لقاءات تجري، عن مؤتمرات، هذه المجموعة تعمل، هناك شخص متخصص لمتابعة القضايا العالمية، شخص متخصص لمتابعة المؤتمرات، ونحن يمكن أن ننشئ مثل هذا الشيء، وللتواصل فيما بيننا على هذه القضايا المهمة.

تحدثنا بالأمس عن الأرقام وثقافة الأرقام، وأننا نحن لسنا بثقافة أرقام، نحن لسنا ثقافة دراسات، ومتابعة، يمكنني أن أتحدث في هذا البعد، ولكن أتمنى أن نأخذ هذا الاقتراح بجدية، ونعمل على تنفيذه، آليات تنفيذه ليست صعبة، ولكنها مهمة لنا جميعاً، كل منا يعمل في اتجاه، وفي إطار ممكن أن نتواصل فيما بعد، ولا نلتقي لمرة واحدة، والسلام عليكم.

عبد الله المدني

فقط أريد أن أبرئ ذمتي، جرى هناك لغط كبير حول موضوع الملتقى، البعض يطالب لماذا اقتصرتم فقط على الهند وباكستان؟ وآخرون يقولون لماذا لم تهتموا باليابان، الصين...؟ بداية، عندما اجتمعنا في الاجتماع التحضيري هنا في البحرين في العام الماضي، كان الموضوع هو دول الخليج وآسيا، وبعد في الاتصالات الثنائية بيني وبين الدكتورة موضي وغيرها، واتصالاتي أيضاً مع بعض الذين كنت أتوقع منهم أن يكتبوا أوراقاً من أساتذة الجامعات والأكاديميين الخليجيين، توصلنا إلى خيارين، إما أن نبحث تقديم أربع أوراق كل ورقة تعالج موضوع الخليج مع دولة، أو قوة من القوى الآسيوية من مختلف الجوانب، فمثلاً، الخليج واليابان سياسياً واقتصادياً وأمنياً واستراتيجياً، الخليج والصين سياسياً وهكذا، وصولاً إلى شبه القارة الهندية والخليج سياسياً واقتصادياً وستراتيجياً، ولكن اتضح بعد ذلك أن علاقات الخليج والصين ما هي إلا علاقات تجارية، وكذلك علاقات الخليج وكتلة آسيا هي علاقات تجارية، الحج مثلاً بالنسبة للسعودية، لا يوجد بين الخليج واليابان إلا النفط والاقتصاد فقط، بينما شبه القارة الهندية، علاقاتها قديمة جداً تشمل جميع النواحي وذات تأثير مباشر علينا، ومن هنا جاءت كلمة المحيط الآسيوي، وهي

الدول المحيطة بنا، نحن لا نتكلم عن المحيط الهندي ككل، نحن نتكلم عن الدول المجاورة للخليج التي تتأثر أوضاعها مباشرة بأوضاعنا، ومن هنا كان التركيز على الهند، وليس لأي سبب آخر، فقط وددت أن أوضح هذا، إن شاء الله في المستقبل يمكن أن ننطلق ونبحث، الآن بالنسبة لليابان كثيرون يقولون، لماذا لا نشير لليابان كثيراً؟ اليابان نعم علاقاتها منحصرة في النفط، والتجارة فقط، في الفترة الأخيرة فقط، السنة الحالية، بدأت رغبة اليابان في فتح حوار حضاري، وهناك ملتقيات والدكتور علي فخرو له دور في هذا الموضوع، وهو يدير الحوار، وإن شاء الله في إبريل القادم، تتجدد لقاءات أيضاً بيننا وبين مفكرين يابانيين، وقد طرحوا أسئلة كثيرة في هذا الموضوع. وبالنسبة للصين، علاقاتنا بدأت منذ مدة قريبة، تتجاوز العقد، منذ اعترفنا بالصين وتبادلنا معها التمثيل الديبلوماسي، وليس هناك شيء غير التجارة فقط، فأرجو أن تقدروا هذا الموضوع، وأن تضعوه بعين الاعتبار، فليس هناك انحياز لجهة، نحن أردنا فقط أن نبين العلاقة بين الخليج وشبه القارة الهندية، في ظل الأوضاع التي تدور هناك، المتغيرات المتسارعة الكثيرة،خاصة أن الدولتين نوويتان، خاصة أن عندنا جالية كبيرة من شبه القارة الهندية موجودة، علاقات قديمة، وعلاقات متشابكة.

عبد الخالق عبد الله

رغم التبرير من الدكتور عبد الله المدني وهو تبرير مقنع، لأنه حقيقة، هذا اللقاء السنوي كان مفروضاً أن يكون أشمل مما كان عليه خلال يوم أمس، وما كانت عليه أيضاً الأوراق، الذي أود قوله، هو أن المفروض معرفة نبض هذا اللقاء وهذه الجلسات، ولماذا اخترنا في اللجنة التنفيذية عقد مؤتمر خاص بالخليج والمحيط الآسيوي، وما هذه الأسئلة الثلاثة التي ينبغي أن نخرج بها من هذا اللقاء، والتي كانت مسيطرة على أذهاننا، السؤال الأول كان السؤال التنموي، السؤال الثاني كان السؤال الاستراتيجي، والسؤال الثالث كان السؤال المستقبلي، المهم جداً سريعاً أن نعرف هذه الأسئلة على أساس أن نترك هذا اللقاء كل واحد فينا يجتهد ويبحث عن إجابات عن هذه الأسئلة، السؤال التنموي الذي كان في بالنا، هو أن آسيا تتحول إلى قوة تنموية، وإلى قوة اقتصادية، وإلى قوة صناعية وتقنية ضخمة جداً، وباهرة،

ومركز الثقل الاقتصادي العالمي يتحول من الأطلنطي إلى الهادي، كان في السابق مركز الثقل الاقتصادي العام متركزاً في أوروبا وفي أمريكا، الآن نرى أن مركز الثقل الاقتصادي العالمي ينتقل إلى المحيط الهادي، بمعنى أمريكا وآسيا والنمور السبعة، وفي ظل العولمة خلال فترة من الفترات، كان النموذج الآسيوي، الياباني والصيني وما إلى ذلك، والنمورالسبعة، كانت العولمة تلخص في الأسيوة، فبالتالي من المنطلق التنموي البحت، أردنا أن نعرف ما هي الدروس وما هي العبر التي يمكن لنا نحن في الخليج العربي أن نستفيدها من خلال مراقبتنا، ودراساتنا المعمقة ومداولاتنا لهذه التجربة الآسيوية، فكان هناك السؤال التنموي، ما الذي يمكن أن نستفيده من التجربة الاقتصادية الآسيوية الفذة الباهرة، التي بهرت كل العالم، النموذج الياباني كان مهماً أن ندرسه، النموذج الصيني ندرسه، وبعد ذلك نموذج النمورالسبغة، وربما لاحقاً، حتى الهند، لأن الهند لم تكن إلى وقت قريب ذات قيمة مهمة جداً، على الصعيد التنموي الخاص، وشأننا هنا في منتدى التنمية هو الشأن التنموي في المقام الأول، طبعاً النموذج الياباني بدأ يتعثر، النموذج الصيني بعد أن نقوم بدراسته نرى أنه بيروقراطي ومتخلف، وأمور كثيرة...، والنموذج الهندي أصلاً ليس مقنعاً بعد الدراسات المعمقة، هذا هو السؤال الأول، السؤال التنموي الذي ينبغي أن نخرج به من هذا اللقاء، وكنا نأمل أن نخرج به من الأوراق.

السؤال الثاني والأهم، الذي كان في بالنا، هو السؤال الاستراتيجي، الجيو بولوتيكي، إلى أي درجة كنا واضحين، المحيط الآسيوي كتهديد، والمحيط الآسيوي كرصيد، هل يشكل المحيط الآسيوي، سياسياً، بشرياً، حضارياً، هل يشكل تهديداً لنا أم يشكل رصيداً لنا؟ هل هو مصدر تهديد بثقله السكاني، بصراع الحضارات الذي طرحه هنتجتون، بالتوترات السياسية القائمة هناك، بمشاكل هذا المحيط، هل هذا المحيط يشكل بالنسبة لنا قلقاً مستقبلياً أم رصيداً؟ هل يزيح عنا أم يثقل علينا؟ كان من المهم جداً للأوراق، وللنقد العام، وللجلسات، وللمنتدى، وللقاء السنوي، أن نصل إلى إجابات حاسمة، هل نفكر في آسيا الآن كتهديد أم كرصيد، وكان مهماً جداً أن نخرج بهذا التصور الاستراتيجي، ما هي فرص آسيا؟ وما هي مخاطر آسيا؟ ما هي الفرص الاستثمارية؟ وما هي المخاطر السياسية والاقتصاية والثقافية وما إلى

ذلك؟ فكان هناك سؤال استراتيجي لم نجب عنه، لكن من المهم جداً ونحن نغادر، أن يظل هذا السؤال لدينا هو الأهم.

وأخيراً السؤال المستقبلي، بعد أن نجيب عن السؤال رصيد أم تهديد؟ هل آسيا فرص أم مخاطر؟ سؤالنا المستقبلي الذي ينبغي ألا نترك هذه القاعة على الأقل دون أن تكون هناك إجابات وخطوط لإجابات، هو أين مستقبلنا؟ هل حقيقة أن مستقبلنا من الآن فصاعداً مع آسيا؟ هذا السؤال يجب أن نطرحه، ليس مع الهند وباكستان وأفغانستان،...، مع آسيا كاتجاه نحو الشرق مثل ما ذكر الدكتور عبد الله، هل ينبغي نحن كمجموعة مفكرة وباحثة وأكاديمية ونخبة، هل ندفع مجتمعاتنا ومصالحنا ودولنا وسياساتنا وخياراتنا نحو آسيا بدلاً من المغرب أو الغرب، كان هذا أيضاً الاختيار ضخماً مستقبلياً، هل اهتمامنا الفكري والثقافي في ظل العولمة وفي ظل النفط الذي أخذ يذهب نحو الشرق، وفي ظل صراع الحضارات القادم، وفي ظل كل هذه الأمور، هل اهتمامنا الفكري وثقلنا التنموي ونموذجنا الاستراتيجي ينبغي أن تتجه حقيقة من الآن فصاعداً وخلال العشرين سنة القادمة إلى المحيط الآسيوي وتتجه شرقاً؟ أم نبقيها غرباً؟ نحن يجب أن نستخلصه لكي نعطيه كمؤشرات لدولنا وحكوماتنا وسياساتنا، السؤال هل مستقبلنا مع آسيا؟ بمعنى هل ينبغي أن يكون هناك تحول استراتيجي ومعرفي وتنموي ضخم، ونعمل إنقطاعاً معرفياً مع الغرب، لأن نفطنا يذهب هناك، فاهتمامنا ينبغي أن يذهب هناك، المثل الأمريكي يقول WHERE THE DOLAR GOES THE FLAG FLOWS (أينما يذهب الدولار فالعلم الأمريكي يذهب إليه)، فإذا كان السؤال هنا نفطنا يذهب مستقبلاً إلى آسيا، فهل اهتمامنا الفكري والتنموي والاستراتيجي يذهب إلى آسيا؟ كانت هذه الأسئلة هي الأسئلة المطروحة، السؤال المستقبلي، والسؤال التنموي، والسؤال الاستراتيجي، وكنا نأمل للأوراق، وكنت أتطلع للحوارات أن تذهب في هذا الاتجاه، لكن مع الأسف الأوراق لم تؤد هذا الدور، وينبغي ألا نترك مثل هذه الجلسة دون أن تكون هذه الأسئلة على الأقل حاضرة، وعلينا أن نبحث عن الإجابات ربما في اللقاءات القادمة.

رئيسة الجلسة

شكراً الدكتور عبد الخالق، وأنا أتصور أن النقاط التي طرحها الدكتور عبد الخالق مهمة جداً جداً ، وينبغي أن نستفيد منها في هذه الجلسة، لكن نقطة واحدة لفتت نظري، هل نتجه شرقاً حتى في تفكيرنا ونمط حياتنا وإلى آخره، النمط الآسيوي أيضاً أخذ من الغرب، فأنا لا أتصور أننا سوف ننقطع عن أوروبا والولايات المتحدة والغرب بصورة عامة، لأن الشرق نفسه أخذ معظم الثقافة ومعظم التقنيات من أوروبا ومن الولايات المتحدة، فالمفروض أن نستفيد أكثر، وأنا أتصور أنه يجب أن نركز المناقشات بعد ذلك على ما طرحه الدكتور عبد الخالق.

عبد المحسن تقي

شكراً سيدتي الرئيسة، كنت أود أن أوفر الوقت للحديث عن الموضوع الأهم بعد ذلك، لكن كلام أخي وصديقي الدكتور إسماعيل الشطي دعاني إلى الحديث عندما تكلم عن أننا بالغنا في تمجيد الديمقراطية في الهند، وأغفلنا ذلك عند الحديث عن باكستان، أنا أعتقد أننا، أمس، في حوار جانبي في محاولة فهم المعنى الحقيقي للديمقراطية، اتفقنا على أن الديمقراطية تعني تداول السلطة، وإن لم تنته الديمقراطية إلى تداول حقيقي للسلطة في أي دولة، فإنه لا يمكن أن تسمى ديمقراطية، يمكن أن تسمى حريات أو كذا، ولكن الديمقراطية هي تداول السلطة، وبهذا المفهوم ربما الأخ الدكتور إسماعيل الشطي اختلط عليه الأمر، تداول السلطة الذي تم في باكستان تم نتيجة لانقلابات عسكرية متتالية، ولذلك إذا كان هذا هو تداول السلطة فإنه غير مفهوم الديمقراطية الذي نتحدث عنه، إلا إذا كان تداول السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية هو المعنى الحقيقي للديمقراطية، أنا أعتقد أن الديمقراطية في جمهورية الهند هي ديمقراطية معترف بها عالمياً ولها تأثيرات وإشعاعات على المنطقة، وليس من السهل أن نهون من شأن بلد ديمقراطي عريق، ومشهود له عالمياً بديمقراطيته، في هذا البلد المتنوع الثقافات والمتنوع الإثنيات يستطيع رجل مسلم الوصول إلى سدة رئاسة الجمهورية من دون حرج ومن دون حساسيات، والأمر ليس كذلك في دول أخرى كثيرة. بالنسبة لتساؤلات الأخ الدكتور عبد الخالق عبد الله، عن الغرب، نعم نتوجه شرقاً لكن نبقي على علاقاتنا مع الغرب.

عبد الوهاب الهارون

شكراً السيدة الرئيسة، الحقيقة فقط أتكلم عن جانب واحد هو قضية التعليم، الواضح أن الأوراق كلها تتكلم عن المحور السياسي، المحور الأمني، المحور الاقتصادي، وانعكاساته على دول الخليج، لكن عندما نتكلم عن الجانب التعليمي، لا أعتقد أننا نتكلم عن انعكاسات على دول الخليج، لكن أخذنا هذا المحور فقط للمقارنة، أين نحن من دول آسيا؟ والحقيقة الورقة التي قدمت ورقة جيدة جداً وتكلمت بتركيز سريع عن سنغافورة واليابان ومع التركيز الأكبر على الهند، والسؤال الآن، عندما نقرأ في هذه القضية ونتكلم عن التعليم، ونحن الآن في مرحلة التنمية فيها ليست بالنفط، وإنما التنمية بواسطة البشر، وبالتالي التركيز على البشر والإنسان في الخليج هو المستقبل القادم وهو المفروض أن نبحث عنه، فالسؤال، لماذا دولة في عدد سكانه وفي الحجم، تتشابه مع دول الخليج دون السعودية، وهي سنغافورة، التي استقلت فقط سنة 1978، انطلقت هذه الانطلاقة في التعليم ووصلت إلى ما وصلت إليه، يجب أن ندرس الحالة ونستفيد منها، كذلك أيضاً الدول الأخرى الآسيوية التي انطلقت بالتكنولوجيا والتقدم العلمي، وإذا ركزنا على الهند و الهند أيضاً من بقايا الاستعمارالبريطاني وكان الاستعمار البريطاني أساساً حول التعليم بالهند إلى تعليم كتابي إداري، وربما يعرف الكل أن أكثر السكرتارية في الخليج حتى كلها هنود، لأن التعليم كان مركزاً على ذلك، حتى تستفيد الإدارة البريطانية في جهازها الإداري، لكن ماذا تم بعد ذلك؟ الآن الهند أصبحت من أكبر الدول المصدرة للتكنولوجيا، المصدرة للعلماء، المصدرة للتخصصات، وانتقل الكتبة والسكرتارية إلى خبراء كمبيوتر، خبراء في المعلوماتية، وماذا فعلنا نحن في دول الخليج، إذا لم نستفد من هذه التجارب في تلك المناطق، أنا أعتقد أن موضوع التعليم يحتاج إلى وقفة، يحتاج إلى دراسة متكاملة، بل يحتاج إلى بحث مجموعة أوراق من جميع الجوانب، لازلنا نعتمد على التلقين مع الأسف، عندما طرحت سنغافورة شعار «مدارس تفكر، شعب يتعلم» أعتقد فعلاً تحقق هذا الشيء، عندما تنطلق العملية في دول آسيا بما فيها الهند، بأن قليلاً من التلقين كثيراً من التفكير، انطلق فعلاً وخرج العلماء، ومازلنا نحن نعاني من قضية التلقين، ومازلنا نتكلم كثيراً في هذه القضية ولم نفعل شيئاً في قضية التعليم.

الرئيسة

شكراً، لكن أود التعليق على قضية سنغافورة، أتصور أن قضية سنغافورة يجب أن نستفيد منها بالبحث فيها بسبب نجاح تجربتها، هل هذا النجاح بسبب عرقي؟ أم بسبب ديني؟ أو لاديني، أم أنه صناعة بريطانية أنشئت كرديف أو كبديل لهونج كونج عندما تستقل، وفي نفس الوقت أيضاً عندنا الشبيه، هو دبي بالنسبة لسنغافورة وهونج كونج، هذه النقطة أتصور تحتاج إلى بحث أكثر.

عبد الله النيباري

شكراً سيدتي الرئيسة، وشكراً على مداخلتك، أنا أعتقد أن الندوة كانت مفيدة جداً، ولا يعيبها أنها ركزت على الهند أو القارة الهندية، وبالتالي أعتقد أن القول بأن النقاش لم يتجاوز ذلك، انتقاد في غير محله، لأن علاقاتنا مع القارة الهندية، ومع ذلك لم نكفها، لم نكف الموضوع، وأرى أننا بحاجة لأن نسحب أنفسنا إلى شيء من التواضع في تقييم نقاشنا وطموحاتنا، حتى لا تكون طموحات جامحة جداً، ويكون نظرنا منصباً أيضاً على واقعنا، نحن في المنتدى عبر 23 سنة، كل القضايا التي طرحناها، هي إطلالة على النقص الموجود في مسارنا التنموي، ومحاولة استشراف بعض الاقتراحات والتوصيات التي لا يمكن أن نقول عنها إنها رسم استراتيجيات، هي مجرد التعرف على واقعنا وتشخيصه بحثاً عن حلول وهي حلول نظرية أو تداول اقتراحات فيها، قد لا تكون كلها صالحة وقابلة للتطبيق ولكن الآراء تطرح للتبادل فيها، وهذا الأمر ينطبق على بحثنا اليوم الذي يبين أن هناك نقصاً في علاقتنا بالخارج وبالذات بدول الجوار وخاصة في آسيا، فالأمور انطبقت لأمور كثيرة، عامل الدين، العامل الاقتصادي، نحن كنا في السابق علاقتنا وثيقة جداً بالقارة الهندية، لكن بعد ما تغيرت المقادير الاقتصادية بعد النفط اتجهنا غرباً، وبقيت هناك عوامل منها العمالة، منها موضوع تصدير النفط، منها الأمور الكثيرة جداً، التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في علاقتنا مع الدول، هناك نظرة أيضاً بالداخل، علاقتنا بالعمالة الوافدة وبالتعالي والعنصرية والدونية وتركيبة سوق العمل، والأجور، كلها تدخل عوامل في تعقيد هذه العلاقات، لكن أقول إننا كنا نتحدث وكأن هناك شيئاً اسمه سياسة خارجية عربية، أو خليجية، الحقيقة ما ينطبق

على علاقتنا بالهند أو باليابان، التي هي أكبر علاقة مع المنطقة، أيضاً علاقتنا مع كل العالم، لا أرى علاقات خارجية مع أفريقيا، ومع الغرب فيما عدا بريطانيا وأمريكا وإلى حد ما فرنسا، لا توجد علاقات خارجية، وأنا أعطيكم مثالاً، نحن في البرلمان الكويتي، عندنا لجان صداقة مع كل دول العالم، لكن أغلب هذه الوفود التي تروح، هي في الحقيقة تروح تائهة، لا يوجد علاقات، هناك مجاملات ووعود، والحقيقة في كثير من الأحيان ما عندنا شيء نقوله، إلا صندوق التنمية والمساعدات، فيما عدا ربما زمان عبد الناصر الذي كان يعتني بالعلاقات الدولية، فيما عدا الدولة الناصرية، الحقيقة لا أجد الدول العربية كافة وليس دول الخليج فقط، لديها علاقات سياسية، سوى قليل منها، نحن في الدول العربية متلقون، السبب أن الدول العربية هي ليست حتى الآن سوى مشروع دول، لا يوجد نظام عنده مشروع بناء الدولة أو بناء المجتمع أو بناء التنمية، كل هذه الأمور المتعلقة بالقوى العاملة، بالتنمية الاقتصادية، بالتنظيم والاقتصاد، كلها محل شكوى، وبالتالي لا توجد سياسات، فما هي سياستنا نحن مع السويد أو مع النرويج أو مع الدانمارك؟ موضوع النفط، النفط لا يتم تبادله ضمن خطة سياسية استراتيجية تجارية أو علاقات سياسية، النفط يتم تبادله سلعة حرة في السوق الدولية، غير مربوط بمشاريع أخرى، اليابان تعتمد على الخليج في النفط، ما هي مواقف دول الخليج الداعمة أو المترافقة مع علاقتها؟ ولا توجد سياسة اقتصادية، ما هي سياستنا الاقتصادية مع اليابان؟ منذ الحرب العالمية الثانية تقريباً أكبر مصدر بالخليج تتنافس فيه مع أمريكا، باختصار النظر إلى أننا عندنا دول وعندها سياسات، أنا أعتقد هذا غير صحيح، هي مقصرة في كل الجوانب، وليس السياسة الخارجية فقط، حتى السياسات الداخلية، المواضيع التي بحثناها عبر 23 سنة، دراستنا تبحث في التقصير، وحتى الآن هذا التقصير لم يتم تلافيه، إذا قلنا النفط، النفط الآن صار له أكثر من 50 سنة يصدر إلى الغرب، فما هي العلاقة السياسية أو العلاقة الخارجية التي نشأت متوازية مع العلاقات الاقتصادية الناشئة مع النفط؟ بأن نقول إننا سنصدر للهند في المستقبل حوالي 30 مليون طن، وبالتالي يجب أن تكون هناك سياسة خارجية، بهذه الأنظمة لن تكون هناك سياسة خارجية موازية، نحن نبيع نفطاً في السوق، تشتريه الهند، تشتريه اليابان، تشتريه الصين، نأخذ كاشاً ونضعه في العراق، أو نضعه ونشتري بضائع وسياحة...، إني أجد في

بعض المداخلات طموحاً أكبر من اللازم، ولذلك أجد أن الحقيقة ما طرح فيه كثير من الفائدة لا من حيث لدينا أو ليس لدينا استراتيجية في العلاقات الخارجية، فنحن مقصرون جداً، والإخوان لديهم طموح بعيد جداً أنه لماذا نقتصر على الهند؟ حتى إيران ليس عندنا استراتيجية تجاهها، فكما قال عبد الله، إن السياسة الخارجية للدول العربية هي سياسة ردود أفعال، سياسة تنشأ في الأزمات...، الآن المؤتمرات، الدول العربية، القمة العربية، المؤتمرات الإسلامية، البرلمان العربي الأوروبي، ما هو أثرها في السياسة الخارجية، ما هي القرارات التي استخلصناها من هذه اللقاءات بالمقارنة مع اجتماعات الدول الأخرى؟ لاشيء، كلام، كلام، على سبيل المثال، اللقاءات بين العرب والأوروبيين، ودول الخليج حول البتروكيماويات (PETROCHEMICALS)، صار له حوالي عشرين سنة ما ندري عنه شيئاً، ليس هناك أثر لعلاقات اقتصادية، فهي علاقات اقتصادية عفوية، متروكة للسوق، لمن يرغب في أن يشتري على أي حال هذا لا يقلل من قيمة الطرح الذي قدم في هذه الندوة، من حيث إنه يذكرنا أيضاً بأن هناك أموراً كثيرة جداً في علاقاتنا بالخارج، منها عوامل داخلية، ومنها قصور في النظرة والتعرف على هذه البيئات وما يحدث فيها، ومستقبلها، كما يقال، تطور الهند كقوى عالمية الذي يجب أن نأخذه في الاعتبار.

الرئيسة

شكراً أستاذ عبد الله، بالنسبة لطرحك لمسألة اليابان وعدم الاستفاضة والشرح للقضايا التي لنا علاقة فيها، أنا أتصور لو أننا طرحناها أكثر، خاصة أن هناك أشخاصاً كتبوا كتباً عن اليابان وتخصصوا فيها، الدكتور حسن الإبراهيم الذي كتب عن التعليم في اليابان، والدكتور محمد جابر الأنصاري الذي تكلم أو كتب عن اليابان، وياحبذا لو نناقش قضية علاقة اليابان بالولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهزيمة اليابان، والعلاقة التي فرضت فيها الولايات المتحدة النظام الديمقراطي على اليابان، لأننا كأننا نشهد الآن في منطقة الخليج ماحدث في اليابان سابقاً سوف يحدث لنا حالياً، وسوف أترك الأمر للدكتورة موضي الحمود لرئاسة وإدارة النقاش حول أحداث 11 سبتمبر.

المنسق العام : الدكتورة موضي الحمود

بسم الله الرحمن الرحيم، نعتذر للإخوة الذين لم تتح الفرصة للاستجابة لطلبهم من الصباح، وأشكر باسمي وباسم اللجنة التنفيذية للمنتدى وباسمكم جميعاً معدي الأوراق، وأشكر اجتهاداتهم سواء اتفقنا معها أو أكملناها أو خالفناها، فهذا في مجموعه يثري الموضوع المطروح، اجتهدنا ولعل اجتهادنا إن شاء الله يفيد هذه المنطقة والتنمية فيها، وإني متأكدة من أن النقاشات المستقبلية ستكمل ما لم نستطع استكماله في هذه الجلسات القصيرة، وشكراً للجميع.

الموضوع
الخليج العربي والحيط الآسيوي
الفرص والتحديات

أسماء المشاركين

1	ابتسام الكتبي	20	راشد المبارك
2	إبراهيم الجيدة	21	رسول الجشي
3	أحمد الديين	22	ريما الصبان
4	أحمد الربعي	23	سعد النصف
5	أحمد الصراف	24	سليمان عبد الرزاق المطوع
6	أحمد بشارة	25	عامر التميمي
7	أحمد سيف بالحصا	26	عبد الحميد الأنصاري
8	إسماعيل الشطي	27	عبد الخالق عبد الله
9	أنور النوري	28	عبد الرحمن الحمود
10	باقر النجار	29	عبد الرحمن خليل المنصوري
11	بكر أحمد حسن	30	عبد الرحمن النعيمي
12	بهية الجشي	31	عبد العزيز الجلال
13	جاسم السعدون	32	عبد العزيز الملا
14	جاسم مراد	33	عبد العزيز بن صقر
15	حسن الإبراهيم	34	عبد العزيز بن محمد الهنائي
16	حسن عبد الله فخرو	35	عبد العزيز سلطان
17	حسن مدن	36	عبد الله الغانم
18	حمد بن عبد الله الريامي	37	عبد الله القويز
19	خالد الهنائي	38	عبد الله المدني

39 عبد الله النيباري
40 عبد الله عبد الرحمن الطويل
41 عبد المحسن تقي مظفر
42 عبد المحسن هلال
43 عبد الملك بن عبد الله الهنائي
44 عبد الملك يوسف الحمر
45 عبد الوهاب الهارون
46 علي أحمد الطراح
47 علي الموسى
48 علي خليفة
49 الكواري
50 علي ربيعة
51 علي صالح
52 علي عبد الله المناعي
53 علي محمد فخرو
54 عمران سلمان
55 فاروق لقمان
56 فريال الفريح
57 فهد الدوسري
58 فؤاد شهاب
59 فيصل الشايع
60 مجيد العلوي
61 محمد غانم الرميحي
62 محمد صالح الكواري
63 منيرة فخرو
64 موسى الصراف
65 موضي الحمود
66 نادية الشراح
67 ناصر البريك
68 ناصر الصانع
69 ناصر القعود
70 نجيب عبد الله الشامسي
71 يوسف إبراهيم الغانم
72 يوسف الشيراوي
73 يوسف خليفة اليوسف
74 يوسف عبد الحميد الجاسم

منتدى التنمية

2002